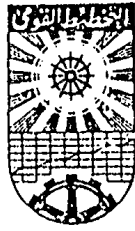


جمهورية مصر العربية
مجلس التخطيط القومى



قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
مجلد (٧٢)

الوضع الراهن والمستقبل للاقتصاديات القطن المصرية

القاهرة

مايو ١٩٩٢

" الوضع المراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى "

" الفهرس "

الموضوع	الصفحة
١- مقدمة	
٢- ملخص	١
٣- <u>الفصل الأول :</u> القطن في الاقتصاد المصري	٣١
١- تمهيد	٣١
٢- القطن في قطاع الزراعة	٣٢
٣- القطن في قطاع الصناعة	٤١
٤- القطن في قطاع التجارة	٤٦
٤- <u>الفصل الثاني :</u> <u>الانتاج والاستهلاك المحلي من الأقطان</u>	٤٨
١- تمهيد	٤٨
٢- أقاليم زراعة وانتاج الأقطان	٤٨
٣- الاتجاه العام لاجمالي الانتاج من الأقطان	٥٥
٤- العوامل المسؤولة عن الاتجاه العام لاجمالي الانتاج من الأقطان	٥٨
(١-٤) الاتجاه العام للمساحة المنزوعة بالأقطان والعوامل المسؤولة عنه .	٥٨
(١-٤-١) الظروف المناخية	٦٢
(٢-٤-١) الندرة النسبية في الموارد الطبيعية	٦٦
(٣-٤-١) التغير الهيكلي في الحيازة الزراعية	٧٠
(٤-٤-١) الدخل ، والعائد المزرعي	٧٣
(٥-٤-١) الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسة الزراعية	٨٦
(٢-٤) الاتجاه العام للانتاجية من الأقطان ، والعوامل المسؤولة عنه .	٩٥
(١-٢-٤) العوامل البيئية والمناخية	٩٧
(٢-٢-٤) الأصناف المنزوعة وانتاجيتها	١٠١
(٣-٢-٤) خصوبة التربة الزراعية	١١٣
(٤-٢-٤) معدلات استخدام الأسمدة الكيماوية	١١٣
(٥-٢-٤) العوامل الادارية والاقتصادية	١١٥
٥- الاستهلاك المحلي من الأقطان	١١٦

١٢١	٥- الفصل الثالث : السوق العالمى للأقطان ، والصادرات المصرية منها
١٢١	١- تمهيد
١٢١	٢- الانتاج العالمى ، والدولى من اجمالى الأقطان
١٢٩	٣- الانتاج العالمى والدولى من الأقطان الطويلة ، والطويلة الممتازة
١٤٠	٤- الاستهلاك العالمى، والدولى من الاقطان
١٥٥	٥- استهلاك الأقطان الطويلة الممتازة بالدول المنتجة لها
١٥٨	٦- الصادرات ، والواردات العالمية من الاقطان
١٧٥	٧- الأسعار العالمية للأقطان
١٧٥	٨- الصادرات المصرية من الأقطان
١٧٥	(١-٨) الصادرات القطنية فى اجمالى الصادرات
١٧٥	(٢-٨) تطور وهيكل الصادرات القطنية
١٨٠	(٣-٨) الاسعار التصديرية للصادرات القطنية
	(٤-٨) المفاضلة بين تصدير الاقطان الخام وتصدير
١٨٣	الاقطان المصنعة
٢٠٢	ملاحق
٢٢٠	مراجع

" مقدمة "

لقد كان القطن المصرى وحتى نهاية عقد الستينات تقريبا يمثل المركز الأول بين المحاصيل الزراعية فى الزراعة المصرية سواء من حيث كبر الوزن النسبى للمساحات المنزرعة به فى اجمالى المساحة الأرضية المنزرعة ، أو من حيث كونه يعد فى ذلك الوقت المحصول النقدى الوحيد بالنسبة للمزارع المصرى ، فضلا عن ما كان يمثلته القطن بالنسبة للصادرات المصرية لكونه كان يمثل النسبة الغالبة بها ، الى جانب اعتباره مادة خام أساسية لكثير من الصناعات المحلية والتي تشكل نسبة غالبية فى قطاع الصناعة المصرية . هذا الا أن الإحصاءات الزراعية تشير الى وجود الاتجاه العام المتناقض للمساحة المنزرعة بالأقطان منذ بداية عقد السبعينيات وحتى الوقت المعاصر فضلا عن وجود الاتجاه العام لتناقض الإنتاج منها والصادرات القطنية ، كما أنه لم يعد بالمحصول النقدى الوحيد بالنسبة للمزارع المصرى .

هذا اذا كان الاتجاه العام لتناقض المساحة المنزرعة بالأقطان ومن ثم تناقض الإنتاج والصادرات منها يرجع الى الكثير من العوامل والأسباب الفنية والطبيعية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والمعروف البعض منها ، الا أن الأسباب أو العوامل الاقتصادية والاجتماعية التفصيلية المسؤولة عن هذا الاتجاه مازالت فى حاجة الى دراسات فنية واقتصادية متعمقة حيث يمكن أن يطرح هنا بعض التساءلات الهامة حول هذا الاتجاه المشار اليه . وهل وجود الاتجاه العام لتناقض المساحة المنزرعة بالأقطان والإنتاج ثم الصادرات منها يرجع الى أسباب وعوامل داخلية ؟ وماهى هذه الأسباب أو العوامل ؟ وهل ترتبط هذه العوامل والأسباب بالجوانب الانتاجية للقطن والتنافس فيما بينه والمحاصيل الأخرى ؟ أم ترتبط هذه العوامل والأسباب بجانب الاستهلاك المحلى ؟ أو بكلاهما ؟ كذلك أيضا هل يشارك فى هذا الاتجاه عوامل أو أسباب خارجية كقص الطلب العالمى على الأقطان وغيرها .

ان الاجابة على التساءلات المطروحة حول الاتجاه العام لتناقض المساحة المنزرعة بالأقطان وبالتالي تناقض الإنتاج والصادرات منها ، وان كان يتطلب بعض الدراسات التفصيلية فيما يتعلق بالجوانب الفنية والبيئية لزراعة القطن الى جانب الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، الا أن الدراسة الحالية تستهدف الإجابة على بعض من هذه التساءلات خاصة فيما يتصل بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية منها من خلال مناقشة وتحليل العوامل المسؤولة عن الاتجاه المشار اليه .

ولهذا فقد قسمت الدراسة الى ثلاث فصول رئيسية حيث يتناول الفصل الأول من الدراسة التعريف بمسرد وأهمية القطن فى الاقتصاد المصرى من خلال التعريف بحجم الموارد الزراعية المستغلة فى إنتاج الأقطان مقابل التعريف بحجم مساهمة الزراعات القطنية فى الدخل الزراعى وتوفير فرص العمالة بقطاع الزراعة وتوزيعات الدخل به ثم التعريف بدور الصناعات المحلية والتي تعتمد بشكل أساسى على الأقطان كمادة خام أساسية فى الدخل القومى من

(ب)

قطاع الصناعة وفرص العمالة به ، فضلا عن دور الأقطان ومنتجاتها المحلية في قطاع التجارة والصادرات إلى العالم الخارجي .

أما الفصل الثاني من الدراسة فيتناول دراسة وتحليل الاتجاه العام لإجمالي الإنتاج من الأقطان وفقا لأصنافها المختلفة خلال العقدين الأخيرين ، ثم دراسة الاتجاه العام للمساحة المنزوعة بالأقطان ، وإنتاجيتها وفقا للأصناف المختلفة ثم مناقشة وتحليل العوامل المسؤولة عن ذلك . كما يتناول هذا الفصل أيضا التعريف بتطور الاستهلاك المحلي من الأقطان خلال الفترة المشار إليها ، ووزنه النسبي في إجمالي الإنتاج المحلي من الأقطان .

أما الفصل الثالث من الدراسة فيتناول دراسة وتحليل الاتجاهات العالمية والأقليمية والدولية لإجمالي الإنتاج من الأقطان ، والعوامل المسؤولة عن هذه الاتجاهات إلى جانب دراسة الاتجاهات العالمية والأقليمية والدولية للاستهلاك من الأقطان ووفقا لأصنافها المختلفة من أجل التعريف بالأقاليم والدول ذات الفائض من الأقطان والمصدرة لها ، في مقابل الأقاليم والدول ذات العجز بها والمستوردة للأقطان ثم التعريف بالوزن النسبي لكل منها في مجال التجارة العالمية للأقطان حيث أصبحت مصر حاليا من الدول المصدرة ، والمستوردة للأقطان في نفس الوقت . إلى جانب ذلك أيضا فإنه لمن المستهدف الكشف عن الاحتمالات المستقبلية للطلب العالمي على الأقطان والأسواق المنافسة في مجال تصديرها خاصة بالنسبة للأقطان الطويلة الممتازة ، إلى جانب دراسة الاتجاه العام للأسعار العالمية للأقطان كما تضمن هذا الفصل من الدراسة تحليل التطور التاريخي والهيكلية للصادرات المصرية من الأقطان الخام والمصنعة ثم دراسة المفاضلة فيما بين تصدير الأقطان في صورتها الخام، وتصديرها في صورتها المصنعة وفقا لمؤشرات اقتصادية مختلفة .

وأخيرا فقد تضمن ملخص الدراسة أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة سواء فيما يتصل بالجوانب الانتاجية للأقطان أو تصنيعها وتصديرها .

ولقد شارك في إعداد هذه الدراسة كل من الأستاذ الدكتور / عبد القادر محمد دياب (الباحث الرئيسي للدراسة) ، والأستاذ الدكتور / محمد سمير مصطفى ، والأستاذ الدكتور / سيد حسين المستشـارون بالمعهد ، والدكتورة / هدى صالح النمر ، والدكتور / عبد الفتاح حسين الخبراء الأوائل بالمعهد ، كما عاون في تجميع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة السيد / محمود علاء عبد العزيز بالمركز القومي للبحوث .

الباحث الرئيسي

(أ.د. / عبد القادر دياب)

" ملخص "

١ - يعد القطن من المحاصيل الزراعية الرئيسية فى الزراعة المصرية ليس من منظور قطاع الزراعة فقط ، بل من منظور الاقتصاد القومى ككل . فالقطن فى قطاع الزراعة يشغل نسبة كبيرة من الأراضى المنزرعة خلال الموسم الصيفى ، فضلا عن استخدامه لجانب كبير من الموارد الزراعية الأخرى ، الى جانب أن زراعته تشكل أحد المصادر الرئيسية للدخل النقدى فى المجتمع الزراعى ، كما أنها تساهم فى تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الموسمية فى القطاع الزراعى مقارنة بغيرها من الزراعات الأخرى .

والقطن من ناحية أخرى وباعتباره مادة خام زراعية قد ساهم فى اقامة الصناعات القائمة على تجهيزه وتصنيعه محليا ممثلة فى صناعات حلج وكبس القطن ، وصناعة الغزل والمنسوجات القطنية الى جانب بعض الصناعات الأخرى القائمة على تصنيع النواتج الثانوية للصناعات السابقة ، وذلك بهدف توفير منتجاته النهائية للسوق المحلية ولغرض التصدير الى العالم الخارجى ، مما ساعد بدوره على زيادة الدخل القومى من القطاع الصناعى ، وزيادة فرص توظيف العمالة به الى جانب مساهمته فى توفير النقد الأجنبى ، وزيادة الدخل وفرص العمالة بقطاع التجارة الداخلية والخارجية .

٢ - على الرغم من الاتجاه العام لتناقص المساحة المنزرعة بالأقطان مع تناقص وزنها النسبى فى اجمالى المساحة الأراضية المنزرعة ، الا أنه مازال يشغل نسبة أكبر من الأراضى المنزرعة خلال الموسم الصيفى ، حيث تشغل زراعته مايقرب من ١٩٪ منها خلال فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات وبمتوسط سنوى بلغ نحو ١٠٩٤ ألف فدان خلال هذه الفترة ، وهو بذلك يأتى فى المرتبة الثانية بعد محصول الذرة الشامى من حيث الوزن النسبى للمساحة المنزرعة به فى اجمالى المساحة الأراضية المنزرعة . وفى هذا الشأن فان مقابلة الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالأقطان ، مع الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بمحصول القمح خلال الفترة منذ عقد الخمسينات وحتى الوقت المعاصر تنفى مقولة عدم امكانية التوسع فى زراعات القمح مع زيادة المساحة المنزرعة بالأقطان للاعتبارات الفنية التى تحكم زراعة كل منهما ، ومما يبرهن على ذلك وصول المساحات المنزرعة بالقمح فى السنوات السابقة الى مستويات أعلى عن المستوى الحالى للمساحات المنزرعة به وفى نفس الوقت الذى كانت تشغل فيه زراعات القطن نسبة أكبر من الأراضى الزراعية عنه فى الوقت المعاصر .

ويعد محصول القطن من المحاصيل الصيفية المتوسطة الاستهلاك لمياه الري خلال فترة مكثفة بالارض الزراعية مقارنة بغيره من المحاصيل الصيفية الأخرى ، وان كان ومن ناحية أخرى يعد أقلها استهلاكاً لمياه الري اذا ماأخذ فى الحسبان فترة مكث كل منها بالأرض الزراعية ، حيث يبلغ معدل الاستهلاك الشهري للقطن من مياه الري نحو ٣٨١ م^٣ / للفدان ، وهو يعد بذلك أقل المعدلات لاستهلاك مياه الري بالمقارنة بغيره فى حالة المحاصيل الزراعية الصيفية الأخرى . ومع مقارنة الاستهلاك السنوى لدورة القطن (برسيم تحريش + قطن) من مياه الري ، بالاستهلاك السنوى لغيره من الدورات الزراعية البديلة فى مناطق انتاج القطن ، يلاحظ أن دورة

القطن تأتي في المرتبة الثانية بعد الدورات الزراعية التي تشتمل على زراعات القمح ، والشعير والبول البلدى خلال الموسم الشتوى ، ومحول الأثرة الشامى خلال الموسم الصيفى ، وذلك من حيث قلة الاستهلاك من مياه الرى وان كان يفارق محدود ، أما الدورات الزراعية البديلة الأخرى فيرتفع معدل استهلاكها السنوى من مياه الرى عنه بالنسبة لدورة القطن وبمعدلات كبيرة قد تصل الى مايزيد عن ١٠٠٪ عنه فى حالة القطن بالنسبة لبعنى الدورات الزراعية .

وتعد زراعات القطن من الزراعات الصيفية التى ترتفع معدلات استخدامها للعمالة الزراعية الموسمية عن غيرها من الزراعات الصيفية الأخرى للمحاصيل الحقلية الرئيسية فى مناطق انتاج القطن ، ومن ثم فانها تعد من الزراعات الصيفية التى تساعد على زيادة فرص تشغيل العمالة الموسمية فى قطاع الزراعة عن غيرها من الزراعات الصيفية . الا أنه وفى المقابل فان المحصول السابق لزراعته على نفس الاراضى (برسيم تحريش) خلال الموسم الشتوى يعد أقل المحاصيل الشتوية من حيث معدلات استخدام العمالة الزراعية ، وهو مايعنى فى نفس الوقت الى أن زيادة المساحة المنزوعة بالأقطان يصاحبها زيادة فرص تشغيل العمالة الزراعية الموسمية خلال الموسم الصيفى ، مع انخفاضها خلال الموسم الشتوى ، الا أنه وعلى الرغم من ذلك فان المحصلة النهائية لتأثير الدورة الزراعية للقطن (قطن + برسيم تحريش) على تشغيل العمالة الموسمية فى الزراعة تتلخص فى زيادة فرص العمل الموسمية مع التوسع فى زراعات القطن ، وانخفاضها مع انكماش زراعات القطن ، وذلك بالمقارنة مع الدورات الزراعية البديلة الأخرى حيث يرتفع معدل استخدام العمالة الموسمية فى الدورة الزراعية للقطن عن نفس المعدل فى حالة الدورات الزراعية البديلة الأخرى والذي يتراوح معدل استخدامها للعمالة الموسمية ما بين ٦١٪ - ٩٠٪ من معدل العمالة الموسمية فى زراعات القطن (حسب نوع الدورة) ويستثنى من ذلك الدورة الزراعية للخضروات . وعليه فان فى ذلك مايشير الى أن زراعات القطن تعد من الأنشطة الزراعية التى تساهم فى توزيع الدخول الزراعية فيما بين مالكي وحائزى الأرض الزراعية وفئات العمل الزراعى الأجير أكثر من غيرها من الأنشطة الزراعية البديلة .

هذا واذا كانت زراعات القطن خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٤ ، والفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ قد مثلت نحو ١٤ر٣٪ ، ١٥ر١٪ من اجمالى المساحة المحصولية فى كل من الفترتين على الترتيب، كما أنها قد ساهمت فى اجمالى الدخل الزراعى السنوى من المحاصيل النباتية بما نسبته ١٧ر١٪ ، ١٣ر٢٪ منه خلال كل من الفترة الأولى، والثانية على الترتيب، الا أن نسبة ما ساهمت به زراعات القطن فى اجمالى الدخل الزراعى من المحاصيل النباتية قد بلغت ١١ر٢٪ ، ٧ر٩٪ منه خلال كل من الفترتين ١٩٨٠-١٩٨٤ ، ١٩٨٥-١٩٨٧ على الترتيب فى نفس الوقت الذى مثلت فيه زراعات القطن نحو ٩ر٨٪ ، ٩ر٢٪ من المساحة المحصولية الاجمالية فى كل من الفترتين على التوالى . وعليه فاذا كان من الملاحظ أن تناقص الوزن النسبى للمساحة المنزوعة بالأقطان فى اجمالى المساحة المحصولية قد صاحبه بالتالى تناقص الوزن النسبى لمساهمة زراعات القطن فى الدخل الزراعى من المحاصيل النباتية، الا أن فى هذا الاتجاه مايشير ضمناً الى تناقص الوزن النسبى لمساهمة زراعات القطن فى الدخل الزراعى من المحاصيل النباتية بمعدلات أكبر عن معدلات التناقص فى الوزن النسبى للمساحة المنزوعة بالأقطان فى اجمالى المساحة المحصولية، وهو مايشير بالتالى الى احتمالات زيادة أسعار

المحاصيل الأخرى أو إنتاجيتها بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة في أسعار القطن أو إنتاجيته.

٣- لقد صاحب الاتجاه العام لتناقص المساحة المنزوعة بالأقطان ومن ثم الانتاج منها تناقص أعداد المحالج القائمة على حلق وكبس القطن من ٩٦ محلجا في عام ١٩٦٧/٦٦ ليصل الى ٦٦ محلجا في عام ١٩٨٩/٨٨ ، كما صاحب ذلك أيضا انخفاض اعداد دواليب الحليج التي تشتمل عليها هذه المحالج لتصل الى ٤٤٠٨ دولا ب في عام ١٩٨٩/٨٨ مقابل ٤٦٣٥ دولا ب في عام ١٩٨٥/٨٤ ولقد صاحب ذلك أيضا انخفاض اعداد العاملين في صناعة حلق وكبس القطن من ٤١٩ ألف عامل في عام ١٩٦٧/٦٦ ليصل الى نحو ٧١١ ألف عامل في عام ١٩٨٩/٨٨ يمثلون مانسبته ١٧٪ من حجم العمال في قطاع الصناعة التحويلية خلال هذا العام ، كما بلغت جملة أجورهم عن هذا العام نحو ٢٤٩٨ مليون جنيه .

وتعد الأقطان الخام هي المصدر الأساسي لإنتاج صناعة الغزل والنسيج ، حيث يشكل انتاج هذه الصناعة من الغزل والمنسوجات القطنية نحو ٨٢٪ من اجمالي انتاجها السنوي من الغزل والمنسوجات خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ وتعد صناعة الغزل والنسيج هي الصناعة الأولى بين الصناعات التحويلية من حيث تعداد المنشآت العاملة بها أو اعداد القوى العاملة ، ومساهمتها في الدخل القومي من الصناعات التحويلية حيث بلغ تعداد المنشآت العاملة بصناعة الغزل والنسيج نحو ١٧٦ ألف منشأة تمثل مانسبته ١٠٪ من اجمالي تعداد المنشآت العاملة في مجال الصناعة التحويلية خلال عام ١٩٧٦ ، كما بلغ تعداد العاملين بها خلال نفس العام نحو ٣٤٢ ألف عامل يمثلون نحو ٣١٪ من اجمالي القوى العاملة في مجال الصناعات التحويلية . كما بلغت مساهمات صناعة الغزل والنسيج في الدخل القومي من الصناعات التحويلية بما نسبته ٢٨٪ خلال عام ٨١/٨٠ .

وما زالت بذرة القطن هي المصدر الأساسي لتصنيع زيوت الطعام محليا على الرغم من التوسع في انتاج نوعيات أخرى من البذور الزيتية حيث تشكل الزيوت المستخرجه من بذور القطن نحو ٨٠٪ من اجمالي الانتاج المحلي من زيوت الطعام . وتعد صناعة الزيوت في مصر من الصناعات المركبة حيث تقوم باستخراج وتكرير زيوت الطعام من البذور الزيتية المنتجة محليا ، كما تقوم باستخلاص وتكرير الزيوت الخام والنصف مكررة التي يتم استيرادها من الخارج . وانتاج المسلى الصناعى والمرجريــــن ، وحيث بتولى هذه الصناعة في مصر ثمانى شركات بلغ قيمة انتاجها نحو ١٤٨٣٨ مليون جنيه خلال عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما بلغت القيمة المضافة المحققة داخل هذه الشركات خلال نفس العام نحو ٢١٩٣ مليون جنيه ، كما بلغ تعداد العاملين بها نحو ٢٩٤ ألف عامل ، بلغت أجورهم نحو ٩٧٣ مليون جنيه خلال نفس العام .

٤- وفي قطاع التجارة يوجد ٥ شركات تعمل في مجال تجارة وتصدير الأقطان ويعمل بهــــا نحو ٦٢ ألف عامل بلغت أجورهم عن عام ١٩٨٥ نحو ١٢٣ مليون جنيه ، ولقد بلغت

كمية الصادرات السنوية من الأقطان الخام خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ نحو ٢٢٢٦ ألف قنطار في المتوسط تمثل مانسبته ٣١٪ من اجمالي الإنتاج منها . ولقد بلغت قيمة الصادرات السنوية من الأقطان الخام خلال نفس الفترة نحو ٣٥٨٢ مليون جنيه في المتوسط تمثل مانسبته ١٠٣٪ من اجمالي الصادرات المصرية خلال نفس الفترة ونحو ١٧٠ من اجمالي الصادرات المصرية بدون الصادرات البترولية . كما بلغت الصادرات السنوية من غزول الأقطان خلال نفس الفترة نحو ٢ و ٧٣ ألف طن في المتوسط ، وبقيمة بلغت نحو ٥٦٠٣ مليون جنيه تمثل مانسبته ١٦٪ من اجمالي الصادرات المصرية متضمنه الصادرات البترولية . ومانسبته ٢٦٪ من اجمالي الصادرات المصرية بعد استبعاد الصادرات البترولية . أما الصادرات من الأقمشة القطنية والملابس الجاهزة فقد بلغ متوسط الصادرات السنوية منها نحو ٢٤٨ ألف طن في المتوسط ، وبقيمة بلغت نحو ٢٢٤٠ مليون جنيه تمثل نحو ٦٤٪ من اجمالي الصادرات المصرية متضمنه الصادرات البترولية ونحو ١٠٦٪ منها بدون الصادرات البترولية .

وعليه وبناء على ماسبق يلاحظ أن القطن مازال يلعب الدور الرئيسي في الصادرات المصرية حيث تساهم الصادرات من الأقطان الخام ، والأقطان المصنفة محليا (غزول ومنسوجات) بما يعادل ٣٢٪ من اجمالي الصادرات المصرية متضمنه الصادرات البترولية ، وبما يعادل ٥٤٪ منها بدون الصادرات المصرية من البترول ، خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ .

٥ — وعلى الرغم من الدور الحيوى للقطن في الاقتصاد المصرى فان الاتجاه العام لاجمالى الإنتاج منه خلال الفترة الممتدة من بداية عقد السبعينات وحتى نهاية الثمانينات يكشف عن تناقص الإنتاج السنوى منه حيث أنخفض من ٨٩١ مليون قنطار فى عام ١٩٧٠ ليصل الى نحو ٥٠٦ مليون قنطار خلال عام ١٩٨٩ ، وبمعدل سنوى بلغ نحو ٢٥٪ فى المتوسط خلال هذه الفترة ، وان اختلف هذا الوضع خلال فترة عقد السبعينات عنه فى فترة عقد الثمانينات ، حيث سجل الانتاج السنوى من اجمالي الأقطان (الزهر) خلال فترة عقد السبعينات متوسطا بلغ ٧٩٦ مليون قنطار ، كما سجل تناقص الانتاج السنوى خلال هذا العقد بمعدل سنوى بلغ نحو ٠٦٪ فى المتوسط . أما فى فترة عقد الثمانينات فقد سجل الانتاج السنوى من اجمالي الأقطان متوسطا سنويا بلغ نحو ٧٧ مليون قنطار ، الا أنه سجل تناقص الانتاج خلال هذا العقد بمعدل سنوى بلغ نحو ٤٤٪ فى المتوسط ، حيث أنخفض الإنتاج من ٨٩٤ مليون قنطار فى عام ١٩٨٠ ليصل الى نحو ٥٠٥ مليون قنطار فى عام ١٩٨٩ . ولقد سجل الانتاج السنوى من الأقطان الطويلة الممتازة أعلى المعدلات بالنسبة لانخفاض الانتاج منها حيث انخفضت بمعدل سنوى بلغ نحو ٢٨٪ فى المتوسط خلال فترة عقد السبعينات ، ونحو ٥٨٪ فى المتوسط خلال فترة عقد الثمانينات .

٦ — واذا كان الاتجاه العام لاجمالى الإنتاج من الأقطان ماهو الا المحصلة النهائية للاتجاه العام للمساحة المزروعة بها وانتاجيتها ، فان دراسة الاتجاه العام للمساحة المزروعة بالأقطان خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ يشير الى تناقصها بمعدل سنوى بلغ نحو ١٣٪ فى المتوسط خلال هذه الفترة ، حيث أنخفضت المساحة المزروعة بالأقطان من ١٦٢٧ ألف فدان فى عام ١٩٧٠ لتصل الى نحو ١٠٠٦ ألف فدان فى عام ١٩٨٩ .

الا أنه لمن الملاحظ أن عقد السبعينات قد سجل معدل أعلى لتناقص المساحة المنزوعة بالأقطان عنه خلال فترة عقد الثمانينات ، حيث سجل العقد الأول تناقص المساحة المنزوعة بالأقطان بمعدل سنوى بلغ نحو ٢١٪. في المتوسط ، على حين سجل عقد الثمانينات تناقص المساحة بمعدل سنوى بلغ نحو ٥٥٪. في المتوسط ، عليه فاذا كان العقد الأخير يسجل معدلا أعلى لتناقص اجمالي الإنتاج عنه في فترة عقد السبعينات على حين يسجل معدلا أقل عنه في فترة عقد السبعينات بالنسبة لتناقص المساحة المنزوعة بالأقطان فان ذلك مايشير ضمينا الى تناقص الانتاجية خلال العقد الأخير بمعدلات كبيرة ، وذلك عكس الحال في فترة عقد السبعينات والتي تشير الى تناقص اجمالي الإنتاج السنوى خلالها بمعدلات محدودة على حين تسجل تناقص المساحة المنزوعة بمعدلات أكبر بما يشير بدوره الى زيادة الانتاجية خلال هذا العقد .

هذا واذا كان الاتجاه العام للمساحة المنزوعة بالأقطان (أو غيرها من المحاصيل الزراعية) يعتمد المحصلة النهائية لاتجاهات الكثير من العوامل الطبيعية والفنية والاقتصادية المحددة لتوزيع الموارد الزراعية فيما بين انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة ، فان دراسة الاتجاه العام للظروف المناخية (درجة حرارة ورطوبة جوية) تكشف عن وجود تغيرات محدودة للغاية بها لا يمكن أن يفترض معها أن يكون لهذه التغيرات تأثير على تناقص المساحة المنزوعة بالأقطان بشكل مباشر حيث أنها تعد متغيرات محدودة بالقياس الى التباين الكبير نسبيا الذى تشتمل عليه الظروف المناخية الملازمة لزراعة الأقطان . وكذلك أيضا و بالنسبة لاتجاهات الندرة النسبية للموارد الطبيعية باعتبارها من العوامل المؤثرة في توزيع الموارد الزراعية بين الاستخدامات المختلفة ، فإنه ، وكما هو معروف بالنسبة للموارد المائية قبل بناء السد العالى كثيرا ماتدخلت الدولة في تحديد المساحات المنزوعة من بعض المحاصيل الزراعية التى تتميز بارتفاع معدلات استهلاكها من مياه الري وخاصة محصول الأرز نظرا لندرة مياه الري وعدم توافرها بانتظام على مدار العام ، الا أنه وبعد بناء السد العالى وتوافر مياه الري بانتظام على مدار العام ، قد ساعد على توفير المناخ الملائم سواء بالنسبة للمنتج الزراعى أو الدولة للتوسع في زراعة أى من الحاصلات المستهدفة وفقا للاعتبارات الاقتصادية ، أى وبمعنى آخر فان توافر مياه الري وانتظامها على مدار العام قد ساعد على توافر المرونة الكافية لتحول المنتج الزراعى من زراعة محصول زراعى الى آخر ، وفقا للاعتبارات الاقتصادية ، وكذلك بالنسبة للدولة ، ومن ثم فان عنصر مياه الري لا يعد بمسئول عن الاتجاه العام لتناقص المساحة المنزوعة بالأقطان فى خلال الفترة المشار اليها من قبل .

أما بالنسبة لقوى العمل البشرى فى الزراعة ، فقد كان القطاع الزراعى يوصف فيما قبل الخطة الخمسية الأولى للمستينات وحتى بداية عقد السبعينات بوجود البطالة بين قوى العمل البشرى فى الزراعة ، سواء البطالة الصريحة أو المقنعة أو الموسمية ، ومن ثم فقد كان ذلك العنصر لايشكل قيда عند تخصيص الأرض الزراعية بين مختلف المحاصيل من قبل المنتج الزراعى آنذاك . الا أنه وفى خلال الفترة الأخيرة من عقد السبعينات وحتى السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات فقد شهد القطاع الزراعى مجموعة من التغيرات فى سوق العمل الزراعى انعكست فى ظهور مشكلة العجز الموسمى فى قوى العمل البشرى الزراعى خاصة فى أوقات الذروة الى جانب

الأقطان في الأراضي القديمة ، حيث توجه النسبة الغالبة من هذه الأراضي الجديدة الى زراعات الفاكهة والخضروات . هذا وعلى الرغم من ذلك فان نتائج التعداد الزراعى لعامى ١٩٦١ ، ١٩٨٢/٨١ ، وان كانت تشير الى زيادة المساحة الاجمالية لحيازات الأراضي الزراعية من ٦٢٢٣ مليون فدان فى عام ١٩٦١/٦٠ الى نحو ٦٢٣٢ مليون فدان فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وبمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٠.٢٪ تقريبا خلال هذه الفترة ، الا أنها تشير فى نفس الوقت الى أن مساحة الأراضي المنزرعة بها قد أزدادت من ٥٩٢ مليون فدان فى عام ١٩٦١/٦٠ الى نحو ٦١٦ مليون فدان فى عام ١٩٨٢/٨١ . وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٠.١٥٪ خلال هذه الفترة ، وهو ما يقل الى حد كبير عن معدلات النمو السنوى فى تعداد السكان ، ومن ثم تتاقى نصيب الفرد منها . والى جانب ذلك فقد شهدت هذه الفترة أيضا نمو متزايدا فى الطلب على المحاصيل والمنتجات الزراعية ، وبمعدلات تتفوق معدلات النمو السنوى فى السكان . وعليه فاذا كان الاتجاه العام المتزايد للطلب على المحاصيل والمنتجات الزراعية وبمعدلات كبيرة مع زيادة محدودة فى مساحة الأراضي الزراعية ، وان كان يعكس تزايد المنافسة بين المحاصيل الزراعية على استخدام الأراضي الزراعية ، وما يشير اليه ذلك من تزايد فاعلية تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى تحديد توزيع الأراضي الزراعية بين انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة سواء من قبل المنتج الزراعى أو الدولة ، انما يشير ذلك ضمنا الى المسئولية الغير مباشرة لتزايد الندرة النسبية فى الأراضي المنزرعة وفى المقام الاول على التأثير على الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالأقطان فى نفس الاتجاه المشار اليه من قبل ، وان كانت المسئولية المباشرة فى ذلك ترجع الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الطبيعى أن يكون لسلوكيات مجموعات المنتجين الزراعيين ، وتأثرهم بمؤشرات السوق تأثيره على توزيع الأراضي الزراعية بين مختلف الاستخدامات ، كما ينعكس الاتجاه العام للتغير فى سلوكياتهم وتأثرهم بمؤشرات السوق على الاتجاه العام لتوزيع الأراضي الزراعية بين استخداماتها المختلفة . وفى هذا الشأن فان أغلب الدراسات الاقتصادية تشير الى اتجاه صغار الزراع فى أغلب دول العالم خاصة النامية منها الى انتاج ما يمكن أن يسمى بالمحاصيل المعيشية رغبة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى للأسرة الزراعية منها ويأتى فى مقدمة هذه المجموعة من المحاصيل محاصيل الحبوب الى جانب ما تقوم الأسرة بانتاجه من خضروات سواء فى مساحة محدودة أو كمواج ثانوية بالتحميل على زراعات أخرى الى جانب محاصيل الأعلاف لتأمين احتياجات ما تحوزه من ماشية زراعية ، على حين يأتى انتاجها من أجل السوق فى المرتبة الثانية . ويتأكد نفس السلوك بالنسبة لصغار الزراع فى الزراعة المصرية من خلال دراسة التركيب المحصولى بالمزارع الصغيرة فى مقابلة التركيب المحصولى بالمزارع الكبيرة والمتوسطة خلال عامى ١٩٦١ ، ١٩٨٢/٨١ ، حيث تشير نتائجها الى أن مساحة المحاصيل الممثلة لمجموعة محاصيل الاكتفاء الذاتى للأسرة الزراعية كانت تمثل ما نسبته ٦٤٪ تقريبا من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لأقل من فدانين ، كما كانت هذه المجموعة من المحاصيل تمثل ما نسبته ٥٨.٤٪ من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لفدانين الى أقل من خمسة أفدنة على حين تصل هذه النسبة الى نحو ٥١.٤٪ فى الحيازات الزراعية التى تصل مساحتها الى ٢٠ فدان فأكثر ، وذلك خلال عام ١٩٦١/٦٠ . أما مجموعة المحاصيل الممثلة للانتاج من أجل السوق فكانت المساحة المنزرعة بها خلال نفس العام لدى الحائزين لأقل من فدانين تمثل ٣٩.٢٪ من المساحة الأرضية المنزرعة ، كما كانت

تمثل نحو ٤٤ر٤٪ من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لفدانين الى أقل من ٥ فدان ، في نفس الوقت الذي تصل فيه الى مانسبته ٥٦ر٢٪ من المساحة المنزرعة لدى الحائزين لعشرون فدان فأكثر . وبالنسبة للقطن فان نسبة تمثل المساحة المنزرعة به تأخذ نفس اتجاه مجموعة المحاصيل الأخيرة حيث بلغت نحو ٣٠ر٩٪ من المساحة الأرضية لدى الحائزين لأقل من فدان ، وترتفع عن ذلك مع زيادة مساحة الحيازة الزراعية لتصل الى نحو ٢٨ر٢٪ من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لعشرون فدان فأكثر .

وكذلك أيضا فان نتائج التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١ تشير الى نفس السلوك لصغار الزراع حيث ترتفع نسبة تمثيل مساحة مجموعة محاصيل الاكتفاء الذاتى للأسرة الزراعية في الحيازات الصغيرة عنه في الحيازات الكبيرة والمتوسطة ، حيث تصل هذه النسبة الى نحو ٦٦٪ تقريبا من مساحة الأراضى المنزرعة لدى الحائزين لأقل من فدانين ، وتنخفض عن ذلك لتصل الى نحو ٤٦ر٠٪ من مساحة الأراضى المنزرعة لدى الحائزين لعشرون فدان فأكثر . أما مجموعة المحاصيل الممثلة للانتاج من أجل السوق خلال هذا العام فقد بلغت نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بها الى اجمالى المساحة الأرضية المنزرعة نحو ٣٨ر٦٪ لدى الحائزين لأقل من فدانين ، وتزداد مع زيادة مساحة الحيازة الزراعية لتصل الى نحو ٦٨٪ تقريبا لدى الحائزين لعشرون فدان فأكثر . أما بالنسبة للوزن النسبى للمساحة المنزرعة بالأقطان فى اجمالى المساحة الأرضية المنزرعة لدى الفئة الحيازية الأقل من فدانين فتبلغ ١٩ر٥٪ منها على حين تزداد هذه النسبة لتصل الى نحو ٢٣ر٠٪ تقريبا لدى الحائزين لفدانين الى أقل من ١٠ فدان ، الا أنه من الملاحظ تناقص الوزن النسبى للمساحة المنزرعة به فى اجمالى المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لمساحة ١٠ فدان فأكثر مما يشير ضمنا الى تحول هذه الفئات الحيازية الأخيرة الى انتاج المحاصيل النقدية الأخرى الممثلة فى محاصيل الفاكهة والخضروات والمحاصيل الزيتية على حساب محصول القطن .

وعليه وأمام سلوكيات صغار الزراع من حيث وجود الرغبة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتى للأسرة الزراعية من مجموعة المحاصيل المعيشية فقد يثور التساؤل حول أثر زيادة تعداد مساحة الحيازات الصغيرة على اتجاهه المساحات المنزرعة بالأقطان نحو التناقص خلال الفترة المشار اليها ، حيث ازدادت مساحة الحيازات الزراعية الأقل من ٥ أفدنه وأصبحت تمثل مانسبته ٥٢ر٥٪ من اجمالى مساحة الأراضى الزراعية فى عام ١٩٨٢/٨١ بعد أن كانت تمثل مانسبته ٣٧ر٨٪ منها فى عام ١٩٦١/٦٠ . وفى الواقع فان الاجابة على هذا التساؤل تنفى تأثير زيادة أعداد ومساحة الحيازات الصغيرة على اتجاه المساحة المنزرعة بالأقطان نحو التناقص خلال الفترة المشار اليها فعلى الرغم من وجود الاتجاه العام لتناقص الوزن النسبى للمساحة المنزرعة بالأقطان فى اجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالفئات الحيازية المختلفة خلال ١٩٨٢/٨١ عنه فى عام ١٩٦١/٦٠ الا أنه من الملاحظ أن نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بالأقطان فى اجمالى المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لأقل من خمسة أفدنه تقارب هذه النسبة على مستوى القطاع خلال عام ١٩٨٢/٨١ ، على حين كانت تقل هذه النسبة عن مثيلتها على مستوى القطاع خلال عام ١٩٦٢/٦١ ، فى نفس الوقت الذى يلاحظ فيه أن نسبة تمثل المساحة المنزرعة بالأقطان فى

اجمالي المساحة الأرضية المنزرعة لدى الفئات الحيازية الأكبر كانت تزيد عن النسبة المماثلة على مستوى القطاع خلال عام ١٩٦١/٦٠ ، على حين تقل هذه النسبة عن النسبة المماثلة على مستوى القطاع خلال عام ٨٢/٨١ حيث تحول الفئات الحيازية المتوسطة والكبيرة الى التوسع في انتاج المحاصيل النقدية الأخرى على حساب القطن .

وعليه وبناء على ماسبق يمكن تفسير أسباب وجود الاتجاه العام المتناقض للمساحة المنزرعة بالأقطان ووزنها النسبي في اجمالي المساحة المنزرعة لدى الفئات الحيازية المختلفة فيما بين العامين المذكورين ، بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، وان كان من الملاحظ زيادة فاعلية تأثير العوامل الاقتصادية على وجود هذا الاتجاه بدرجة أكبر في المزارع المتوسطة والكبيرة عنه في المزارع الصغيرة ، وهو مايمكن تفسيره بقدرة المزارع الكبيرة على الاستجابة لعوامل السوق أكثر عنه بالنسبة للمزارع الصغيرة ، فضلا عن قدرتها على الانحساراف بالمساحة المنزرعة بالأقطان لديها عن المساحات المستهدفة من قبل الاجراءات والتشريعات التي تحددها الدولة في هذا الشأن عنه في حالة المزارع الصغيرة ، وقد يساعدها على ذلك توافر المعرفة لديها بأحوال السوق فضلا عن توافر الامكانيات والخبرات لديها للتحويل الى انتاج المحاصيل النقدية الأخرى المرتفعة في التكلفة والعائد منها ، وذلك عكس المزارع الصغيرة التي أكتسبت خبرة طويلة في انتاج الأقطان باعتبارها تمثل المحصول النقدي الوحيد منذ عشرات العقود ، مع عدم توافر الامكانيات لديها للتحويل الى انتاج المحاصيل النقدية الأخرى .

ومن أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤخذ في الحسبان من قبل المنتج الزراعي عند تخصيص موارده الزراعية بين مختلف الاستخدامات هو ما يحققه كل من هذه الاستخدامات من عائد على الموارد الموجهة اليه . فالمزارع الصغير عند انتاجه من أجل السوق يسعى لأختيار أفضل البدائل المحصولية التي تحقق أعلى دخل على موارده الزراعية المستغلة من موارد أرضية ورأسمالية ، وبشرية . أما المزارع الكبيرة والتي تعتمد في توفر احتياجاتها من العمل البشري على عنصر العمل الأجير، فتسعى الى تحقيق أعلى عائد على مواردها الزراعية من أرض ، ورأس مال من خلال اختيار أفضل البدائل المحصولية التي تحقق هذا الهدف . وبدراسة الدخل المزرعي للفدان من الدورة الزراعية للقطن في مقابل الدخل المزرعي للفدان من الدورات الزراعية البديلة في مناطق زراعة الأقطان ، واتجاهاته خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ ، باعتباره مؤشرا يعكس أفضلية البدائل من هذه المجموعة من الدورات من منظور المزارع الصغيرة ، يلاحظ التناقض المستمر في الأفضلية النسبية لدورة القطن (برسيم-حريش + قطن) حيث أصبحت الدورات الزراعية البديلة في مناطق انتاج القطن ، أفضل نسبيا من الدورة الزراعية للقطن من منظور المزارع الصغير فعلى الرغم من تقارب الدخل المزرعي للفدان من الدورة الزراعية للقطن ، مع الدخل المزرعي للفدان من مجموع الدورات الزراعية البديلة خلال فترة عقد السبعينات في المتوسط ، الا أن الدورات الزراعية البديلة قد سجلت دخل مزرعي أعلى للفدان منها عنه في حالة الدورة الزراعية للقطن خلال عقد الثمانينات خاصة في النصف الأخير من عقد الثمانينات ، على نحو يعكس أفضلية الدورة الزراعية البديلة عن الدورة الزراعية للقطن ، فعلى حين بلغ الدخل المزرعي للفدان من الدورات الزراعية البديلة ما نسبته ١٠٣٪ من الدخل المزرعي للفدان من الدورة الزراعية للقطن خلال عقد السبعينات ، الا أن الدخل المزرعي للفدان منها وصل الى ما نسبته ١٣٢٪

من الدخل المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن خلال فترة عقد الثمانينات وان كانت هذه النسبة قد بلغت نحو ١٥٠ر٩٪ خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات . ان في تزايد الفجوة بين الدخل المزرعى للفدان من دورة القطن ، ودخل الفدان من الدورات الزراعية البديلة على نحو يعكس أفضلية الدورات البديلة ، وانما يشير بدوره الى تسجيل الدخل المزرعى للفدان من الدورات البديلة لمعدلات زيادة سنوية تفوق مثيلتها بالنسبة للدخل المزرعى للفدان من دورة القطن خلال هذه الفترة ، حيث سجل الدخل المزرعى للفدان من الدورات البديلة معدل زيادة سنوى بلغ ١١ر٥٪ فى المتوسط خلال فترة السبعينات ، كما سجل معدل زيادة سنويـة بلغ نحو ٢٠ر٧٪ فى المتوسط خلال فترة عقد الثمانينات . أما الدخل المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن فقد سجل معدلات زيادة سنوية بلغت نحو ١٤ر٥٪ فى المتوسط خلال فترة عقد السبعينات ، ونحو ١٢ر٣٠٪ فى المتوسط خلال فترة عقد الثمانينات .

وبداسة العائد المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن فى مقابل العائد المزرعى للفدان من الدورات الزراعية البديلة فى مناطق انتاجه خلال نفس الفترة السابقة ، وباعتباره مؤشرا يعكس أفضلية البدائل منها من منظور المزارع الكبير ، تبين أن العائد المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن قد سجل معدل زيادة سنوية متناقص خلال هذه الفترة حيث سجل معدل زيادة سنوية بلغ نحو ١٤ر٩٪ فى المتوسط خلال عقد السبعينات ، الا أن هذا المعدل قد أنخفض ليصل الى نحو ١٢ر٦٪ فى المتوسط خلال فترة عقد الثمانينات . ذلك فى نفس الوقت الذى سجل فيه العائد المزرعى للفدان من مجموع الدورات الزراعية البديلة معدلات زيادة سنوية متزايدة حيث سجل معدل زيادة سنوية بلغ نحو ١٠ر٨٪ فى المتوسط خلال فترة عقد السبعينات ، كما سجلت معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٣ر٠٪ فى المتوسط خلال فترة عقد الثمانينات . هذا وعلى الرغم من زيادة العائد المزرعى للفدان من مجموع الدورات الزراعية البديلة عن العائد المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن طوال هذه الفترة ، وبما يعكس أفضلية الدورات الزراعية البديلة عن الدورة الزراعية للقطن من منظور المزارع الكبيرة ، الا أن زيادة العائد المزرعى للفدان من الدورات الزراعية البديلة بمعدلات كبيرة خلال فترة عقد الثمانينات عن المعدلات المماثلة فى حالة الدورة الزراعية للقطن قد أسفرت عن تزايد الفجوة فيما بينها وبما يعكس تزايد الأفضلية النسبية للدورات الزراعية البديلة من منظور المزارع الكبيرة خلال الفترة الأخيرة . فالعائد المزرعى للفدان من مجموع الدورات الزراعية البديلة والذي كان يمثل مانسبته ١٠ر٨٪ من العائد المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن خلال فترة عقد السبعينات أصبح يمثل مانسبته ١٨ر٦٪ منها خلال فترة عقد الثمانينات ، وان بلغت هذه النسبة نحو ٢٢ر٣٨٪ خلال النصف الأخير من هذا العقد .

وعليه فمن الواضح أن اتجاهات الدخل والعائد المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن فى مقابل اتجاهات الدخل والعائد من الدورات الزراعية البديلة فى مناطق انتاجه خلال الفترة المشار اليها كانت من العوامل التى دفعت المنتجين الزراعيين الى تخفيض المساحات المنزوعة بالأقطان ، ولقد ساعد على ذلك السياسة الزراعية الغير متوازنة . فمنذ أن بدأت الدولة تدخلها فى تنظيم وتخطيط الإنتاج الزراعى مستنده فى ذلك على التدخل المباشر فى تحديد المساحات التى تزرع من المحاصيل الزراعية الرئيسية ، وعلى

التسليم الاجبارى لحصى محددة منها الى الدولة وبالأسعار التى تحددها ، فقد ركزت اهتمامها على محصول القطن باعتباره المحصول التصديرى الأول ، وذلك بهدف توفير النقدى الأجنبى ، الى جانب ضمان تحويل جانباً من الفائض الزراعى للمساهمة فى تمويل مشروعات التنمية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث بدأت الدولة أولى خطواتها فى ذلك بتأميم تجارة القطن فى عام ١٩٦١ ثم احتكارها لتسويق كامل انتاجه وفقاً للأسعار التى تحددها . وإذا كان من المفترض حينما تقرر الدولة التدخل فى تحديد المساحات الواجب زراعتها من أى من المحاصيل أو تحديد أسعارها أن تبنى قراراتها فى هذا الشأن وفقاً لتساهم به فى العائد الاقتصادى للمجتمع . وعليه ومن هذا المنظور فإن الدورة الزراعية للقطن تأتى فى المرتبة الأولى بين الدورات الزراعية الرئيسية البديلة لها فى مناطق انتاجه من حيث حجم العائد الاقتصادى للفدان منها خلال الفترة التى شملتها الدراسة ، حيث تشير تقديرات العائد الاقتصادى للفدان لمجموعة الدورات الزراعية الرئيسية البديلة للدورة الزراعية للقطن فى مناطق انتاجه خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ الى أنها بلغت مانسبته ٣٥٤٪ - ٥٤٢٪ من العائد الاقتصادى للفدان من الدورة الزراعية للقطن ، باستثناء الدورة الزراعية التى تشتمل على زراعة الأرز خلال الموسم الصيفى حيث بلغ العائد الاقتصادى للفدان منها مانسبته ٢٤٦٪ - ٨٩٧٪ من العائد الاقتصادى للفدان من الدورة الزراعية للقطن خلال نفس الفترة . أما خلال عام ١٩٨٥ ، ومع سعر الصرف المحدد آنذاك لتقييم الصادرات والواردات من مجموعة المحاصيل التى تشتمل عليها الدورة الزراعية للقطن والدورات الزراعية البديلة لها فى مناطق انتاجه ، والبالغ ٠٫٧ جنيه للدولار ، فقد بلغ العائد الاقتصادى للفدان من مجموعة الدورات الزراعية البديلة نسبة تراوحت ما بين ٤٣٦٪ - ٨٦٢٪ من العائد الاقتصادى للفدان من دورة القطن (حسب نوع الدورة الزراعية البديلة) . ولما كان تحديد سعر الصرف المشار اليه وعند مستوى أقل من القيمة الحقيقية للنقد الأجنبى آنذاك يهدف الى دعم الواردات من الغذاء على حساب الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية ، فإن إعادة تقييم العائد الاقتصادى للفدان من الدورة الزراعية للقطن ، والدورات الزراعية البديلة وفقاً لسعر الصرف التشجيعى السائد آنذاك والبالغ ١٫٢٥ جنيه للدولار ، انما يشير الى تناقض النسب السابقة الذكر ، حيث يصل العائد الاقتصادى للفدان من الدورات الزراعية البديلة الى نسبة تتراوح ما بين ٣٩٥٪ - ٧٢٥٪ من العائد الاقتصادى للفدان من الدورة الزراعية للقطن (حسب نوع الدورة الزراعية) .

وأمام تحقيق الدورة الزراعية للقطن لأعلى عائد اقتصادى عن غيرها من الدورات الزراعية البديلة فقد اعتمدت الدولة على محصول القطن فى تحقيق أهدافها بالنسبة لتوفير النقد الأجنبى ، وتمويل الجانب الأكبر من الفائض الزراعى الى القطاعات الأخرى مستندة فى ذلك على احتكارها لتسويق كامل الانتاج منه الى جانب تدخلها فى تحديد المساحات المنزرعة منه سنوياً تحت اشراف ورقابة الأجهزة التنفيذية المختصة ، دون تحقيق سياسة سعرية متوازنة ما بين القطن ، وغيره من المحاصيل الزراعية الرئيسية المنافسة ، حيث حققت الدورات الزراعية البديلة دخل وعائد مزرعى للمنتج الزراعى يفوق الدخل ، والعائد المزرعى من الدورة الزراعية للقطن مع تزايد الفجوة فيما بينهما فى السنوات الأخيرة على نحو يعكس تزايد أفضلية الدورات

الزراعية البديلة عن الدورة الزراعية للقطن من منظور المنتج الزراعى - ولقد ساعد على ذلك خضوع محصول القطن بكامل انتاجه للتسويق والتسعير عن طريق الدولة على حين خضعت باقى المحاصيل الرئيسية الأخرى لتوريد حصص محددة منها وفقا للأسعار التى تحددها الدولة على حين ترك باقى الانتاج منها مع مجموعة آخر من المحاصيل الزراعية للتسويق وفقا لظروف السوق الحرة فى بادئ الأمر . كما بدأت الدولة ومنذ بداية عقد الثمانينات تحرير المحاصيل الزراعية من التوريد الاجبارى تدريجيا وتركها للتسويق وفقا لنظام السوق الحرة مما ساعد على زيادة أسعار مجموعة المحاصيل المكونة للدورات الزراعية البديلة للدورة الزراعية للقطن ، على حين مازال القطن يخضع للتسويق بكامل انتاجه عن طريق الدولة ، ووفقا للأسعار التى تحددها دون أن يصاحب ذلك تحريك أسعار الأقطان بمعدلات تساير معدلات الزيادة فى أسعار المحاصيل المكونة للدورات الزراعية البديلة . ولقد صاحب ذلك اقتراب الدخل المزرعى من الدورات الزراعية البديلة من العائد الاقتصادى منها ، مع زيادة الدخل المزرعى من بعض الدورات البديلة عن العائد الاقتصادى منها بما يعكس وجود الدعم على الحاصلات التى تشتمل عليها هذه الدورات . وفى نفس الوقت هناك فجوة كبيرة بين العائد الاقتصادى لدورة القطن ، والدخل المزرعى منها ، حيث يمثل الدخل المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن نحو ٤٢,٨٪ من العائد الاقتصادى للفدان منها خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ، ونحو ٤٩,٣٪ منه خلال عام ١٩٨٥ .

هذا وإذا كان التناقض المستمر فى درجة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل والسلع الزراعية الغذائية خلال عقدى السبعينات والثمانينات هو الدافع نحو تغيير السياسة الزراعية بشأن سياسة التوريد الاجبارى للمحاصيل الزراعية وتركها للتعامل وفقا لظروف السوق الحرة بغرض زيادة الانتاج منها ، فقد يكون ذلك الهدف أيضا هو السبب فى تخلى الدولة عن السياسة التى تستهدف الحفاظ على المساحات المزروعة بالأقطان فى السنوات الأخيرة عند المستويات التى حققتها فى السنوات السابقة عند تدخلها المباشر فى تحديد المساحات المزروعة منها ومما يشير ذلك ما استهدفته خطط التنمية الزراعية خلال عقد الثمانينات بشأن المساحات المستهدفة زراعتها بالقطن حيث استهدفت الخطة الخمسية الأولى للثمانينات زراعة نحو ١٠٦٥ ألف فدان فى عام ١٩٨٥/٨٤ ، ونحو ١٠٥٠ ألف فدان فى عام ١٩٨٧/٨٦ كما استهدفت الخطة الخمسية الثانية زراعة نحو ١١٨٠ ألف فدان فى عام ١٩٩٢/٩١ وهى أهداف قد توصف بتواضعها مقارنة بالمستويات الفعلية لمساحة الأقطان خلال السنوات السابقة فى عقد السبعينات . وعلى الرغم من ذلك فإن أغلب هذه الأهداف لم تحقق بالكامل فى أغلب سنوات الخطة حيث اعتمدت الخطة فى تحقيق أهدافها فى هذا المجال على التدخل المباشر فى تحديد المساحات الواجب زراعتها ، دون أن يصاحب ذلك وجود سياسة سعرية متوازنة فيما بين القطن ، وغيره من المحاصيل المنافسه .

(٧) أما بالنسبة لانتاجية الفدان من الأقطان فقد سجلت اتجاهها عاما متزايدا خلال فترة عقد السبعينات حيث بلغت انتاجية الفدان خلال عام ١٩٧٠ نحو ٥٤٨ قنطار ، ازدادت إلى ٦٨٤ قنطار للفدان فى عام ١٩٧٩ ، كما سجلت متوسطا سنويا خلال هذه الفترة بلغ نحو

٥٦٢ قنطار (مع وجود تقلبات سنوية كبيرة نسبيا) ، ومع ذلك فقد سجلت انتاجية الفدان منها خلال هذه الفترة اتجاهها عاما متزايدا ، وبمعدل سنوى بلغ نحو ٣٠٢٪ فى المتوسط . أما فترة عقد الثمانينات فقد سجلت اتجاهها عاما متناقصا لانتاجية الفدان من الاقطان على الرغم من تسجيل الخمس سنوات الاولى من هذا العقد لاعلى انتاجية ، حيث انخفضت انتاجية الفدان من ٧١٨ قنطار فى عام ١٩٨٠ ، وبدرجة مستمرة لتصل الى مايقرب من ٥٠٣ قنطار للفدان فى عام ١٩٨٩ ، ومسجلة بذلك تناقص الانتاجية خلال هذا العقد بمعدل سنوى بلغ نحو ٢٩١٪ فى المتوسط . ولقد سجلت انتاجية الفدان من اصناف القطن المختلفة معدلات متباينة خلال هذين العتدين ، حيث سجلت انتاجية الفدان من الاقطان الطويلة الممتازة خلال فترة عقد السبعينات معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٢٣٪ فى المتوسط مع ارتفاع الانتاجية منها من ٥٥٧ قنطار للفدان فى عام ١٩٧٠ الى نحو ٦٦٧ قنطار للفدان فى عام ١٩٧٩ . أما عقد الثمانينات فقد شهد تناقص الانتاجية من الاقطان الطويلة الممتازة من نحو ٧٠٦ قنطار للفدان فى عام ١٩٨٠ لتصل الى ما يقرب من ٥٧٢ قنطار للفدان فى عام ١٩٨٩ ، ومسجلة بذلك اتجاهها عاما متناقصا وبمعدل سنوى بلغ نحو ١٤٪ فى المتوسط . أما الانتاجية من القطن الطويل وسط فقد سجلت معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٢٢٪ فى المتوسط خلال فترة عقد السبعينات حيث وصلت انتاجية الفدان منها الى نحو ٦٩٩ قنطار فى عام ١٩٧٩ مقابل ٥٨٢ قنطار فى عام ١٩٧٠ ، أما فى فترة عقد الثمانينات فقد سجلت انتاجية الفدان منها اتجاهها عاما متناقصا وبمعدل سنوى بلغ نحو ٣٥١٪ فى المتوسط حيث انخفضت الانتاجية من ٧٣٢ قنطار للفدان فى عام ١٩٨٠ لتصل الى نحو ٤٨٠ قنطار للفدان فى عام ١٩٨٩ .

ان المقابلة فيما بين الاتجاه العام لاجمالى الانتاج السنوى من الاقطان من ناحية والاتجاه العام للمساحة السنوية المنزوعة بها وانتاجيتها من ناحية اخرى خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٧٠ وان كانت تشير ظاهريا الى أن مسئولية تناقص اجمالى الانتاج السنوى من الاقطان على طول هذه الفترة تنحصر أساسا وفى المقام الاول فى تناقص المساحة السنوية المنزوعة بها ، الا أنه لم يكن الملاحظ وجود تباين واضح فى هذا الشأن فيما بين عقد السبعينات ، وعقد الثمانينات . وفى فترة عقد السبعينات يلاحظ محدودية معدل التناقص فى اجمالى الانتاج السنوى من الاقطان ، على الرغم من تناقص المساحة السنوية منها خلال هذا العقد بمعدل كبير ، وذلك بفضل زيادة الانتاجية من الاقطان خلال هذا العقد بمعدلات اكبر نسبيا من معدل التناقص فى المساحة المنزوعة . أما فى فترة عقد الثمانينات ، فقد سجل اجمالى الانتاج السنوى من الاقطان تناقصه بمعدلات كبيرة عنه فى فترة عقد السبعينات ، وذلك على الرغم من صغر معدل التناقص فى المساحة السنوية المنزوعة بالاقطان ، وذلك نظرا لتناقص الانتاجية منها بمعدلات كبيرة نسبيا .

ان المقابلة فيما بين الانتاج من اجمالى الاقطان ، والمساحة المنزوعة بها وانتاجيتها فيما بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٩ ، انما تشير الى ان ٥٦٪ من النقص فى اجمالى الانتاج

فيما بين هذين العاملين انما يرجع الى انخفاض الانتاجية ، أما النسبة الباقية من العجز في اجمالي الانتاج والبالغه نحو ٤٤٪ فتعزى الى النقص في المساحة المنزرعة منها ، وهو ما يشير بالتالى الى أن معدل انخفاض الانتاجية خلال عقد الثمانينات يعد مسئولا بنسبة ٦٥٪ عن معدل النقص فى الانتاج السنوى من الأقطان خلال هذه الفترة ، على حين يعد معدل النقص في المساحة المنزرعة بها مسئولا عن ذلك وبنسبة ٣٥٪.

وبالنسبة للعوامل المسئولة عن الاتجاه العام للانتاجية من الأقطان خلال الفترة المشار اليها فهي وان كانت تنحصر في كثير من الاحتمالات حول الظروف البيئية والمناخية ، أو طرق زراعة وخدمة المحصول ، والسلالات المنزرعة أو الجوانب الاقتصادية والادارية في قطاع الزراعة، الا أن دراسة الاتجاه العام لكل من هذه المتغيرات خلال الفترة المشار اليها تكشف عن انحصار أسباب الاتجاه العام لتناقص الانتاجية وبدرجة كبيرة في الجوانب الاقتصادية والادارية .

ان دراسة الاتجاه العام في الظروف المناخية من درجات حرارة ورطوبة جوية تشير الى محدودية التغير في هذه العناصر الجوية بالقياس الى التباين الكبير نسبيا فيهما والذي تشتمل عليه الظروف المناخية الملائمة لزراعة الأقطان وهو ما يستبعد معه أن يكون لمثل هذه التغيرات المحدوده أثر على الاتجاه العام للانتاجية من الأقطان خلال هذه الفترة . واذا كان للتقلبات الجوية من حيث درجة الحرارة والرطوبة النسبية كارتفاع درجة البرودة أثناء الانبات أو ارتفاع درجة الحرارة مع الجفاف في طور النضج آثار ضارة على الانتاجية الا أن هذه العوامل بدورها يمكن التغلب عليها من خلال اختيار الأصناف الملائمة للزراعة في كل من الأقاليم المختلفة الى جانب اختيار الموعد المناسب للزراعة ، كما أن التغيرات في هذه العناصر تعد محدودة ومن ثم استبعد تأثيرها على الاتجاه العام للانتاجية . واذا كان للعوامل الجوية أيضا علاقتها بمدى اصابة الأقطان بالحشرات مثل التريبس ، والمن ودودة ورق القطن وغيرها ، حيث تؤدي كثرة الضباب الى زيادة الاصابة بالآفات الحشرية ، الا أن التغيرات المشار اليها في درجة الحرارة والرطوبة النسبية وكما سبق القول تعد محدودة بالقياس الى التباين الكبير فيهما والذي تشتمل عليه الظروف الملائمة لزراعة الأقطان ، كما أن التغير في درجة كثافة الضباب ، وان كان لها دور في زيادة الاصابة بالآفات الحشرية ، الا أنه لايعتقد أن تكون هي العامل المسئول عن الاتجاه العام لتناقص الانتاجية من الأقطان لفترة تمتد الى عقد من السنوات وان كان يعتقد أن ينحصر تأثيرها لفترة عام أو آخر باعتبارها من العوامل المفاجئة اذ أن التقدم العلمى في مجال مقاومة الآفات الحشرية قد كشف عن الكثير من الوسائل والأدوات لتجنب الاصابة بها ومقاومة الآفات الحشرية ، والسعي بشير التاريخ المصرى الطويل في زراعة الأقطان الى استخدام الكثير منها .

أما بالنسبة للأصناف المنزرعة من الأقطان فتسجل نتائج البحث العلمى في الزراعة التجديد المستمر في الأصناف والسلالات المنزرعة منها خلال هذه الفترة حيث احلال الأصناف والسلالات المرتفعه الانتاجية والأكثر ملائمة للزراعة في ظل الظروف البيئية والمناخية السائده ،

محل الأصناف المنخفضة الانتاجية . فلقد شهد عقد السبعينات دخول صنف جديد باسم جـيـزـه (٧٠) مجال زراعة وانتاج الاقطان الطويلة الممتازة في بداية هذا العقد مع استمرار زراعة وانتاج الاصناف جيزة (٤٥) ، وجيزة (٦٨) ، كما استمر الصنف (متوفى) الى بداية هذا العقد . أما في مجال زراعة القطن الطويل وسط فقد شهد نفس العقد دخول مجال الزراعة والانتاج منها صنفان جديان وهما الصنف جيزه (٧٥) في منتصف هذا العقد ، والصنف جيزه (٨٢) في العام قبل الأخير من هذا العقد ، مع استمرار زراعة الأصناف (دندرة) ، (جيزة ٦٧) ، (جيزة ٦٩) . أما عقد الثمانينات فقد شهد في مجال زراعة وانتاج الاقطان الطويلة دخول صنفان جديان مع بداية هذا العقد وهما الصنف جيزة (٧٦) ، والصنف جيزة (٧٧) ، مع استمرار زراعة وانتاج الأصناف جيزة (٤٥) ، وجيزة (٧٠) ، وخروج الصنف جيزة (٦٨) من مجال الزراعة والانتاج مع بداية هذا العقد . أما في مجال زراعة وانتاج القطن الطويل وسط فقد شهد عقد الثمانينات دخول ٣ أصناف جديدة مجال الزراعة والانتاج وهى الصنف جيزة (٨٠) منذ العام الأول لهذا العقد ، ثم الاصناف جيزة (٨١) ابتداء من العم الثالث من هذا العقد ثم الصنف الامريكى والذي توقفت زراعته والانتاج منه تقريبا في منتصف هذا العقد ، وذلك مع استمرار زراعة وانتاج الاصناف (دندرة) (جيزة ٦٩) ، (جيزة ٧٥) ، (جيزة ٨٢) والذي توقفت زراعته منذ العام الثانى من هذا العقد .

وما سبق يتبين ان زراعة وانتاج الاقطان قد شهدت دخول عدد أكبر من الاصناف الجديدة خلال عقد الثمانينات عنه في عقد السبعينات وما قبله ، حيث بلغ عدد الاصناف الجديدة التى دخلت مجال الزراعة والانتاج خلال عقد الثمانينات خمس أصناف فى مقابل ثلاث أصناف فى عقد السبعينات ، وذلك على الرغم مما قد يتطلبه استنباط الصنف الجديد من فترة تتراوح ما بين ٨ - ١٣ سنة تقريبا حتى الخروج الى نطاق الزراعة والانتاج . فخرج الاصناف جيزة (٦٨) ، والمنوفى من مجال زراعة وانتاج الاقطان الطويلة الممتازة قد قبله من جهة اخرى دخول الصنفان جيزة (٧٦) ، وجيزة (٧٧) والتى تميزت بارتفاع انتاجيتها بالمقابلة مع انتاجية الاصناف التى خرجت من مجال انتاج وزراعة هذه الاقطان ، حيث سجل الصنف جيزة (٧٦) انتاجية بلغت نحو ٧ر٠ قنطار للفدان فى المتوسط خلال الخمس سنوات الاولى لزراعته ، كما سجل الصنف جيزة (٧٧) متوسط انتاجية بلغت نحو ٧ر٦ قنطار للفدان خلال نفس الفترة ، على حين سجلت الاصناف المستبعدة متوسط انتاجية بلغت نحو ٥ر٢٣ قنطار للفدان بالنسبة للصنف جيزة (٦٨) ، ونحو ٥ر٢٠ قنطار للفدان بالنسبة للصنف منوفى خلال فترة عقد السبعينات . وكذلك ايضا بالنسبة للاصناف من القطن الطويل وسط حيث سجل الصنف جيزة (٧٥) ، والذي تم اضافته الى الاصناف المنزوعة منها فى اواخر عقد السبعينات ، متوسط انتاجية بلغت نحو ٧ر٤٥ قنطار للفدان خلال فترة زراعته فى النصف الاخير من هذا العقد وذلك مقابل انتاجية تراوحت ما بين ٥ر٩٨ - ٦ر٢٤ قنطار للفدان من الاصناف الاخرى المنزوعة منها خلال هذه الفترة . وكذلك ايضا فقد سجل الصنف جيزة (٨١) والذي دخل مجال الزراعة والانتاج مع بداية عقد الثمانينات

متوسط انتاجية تفوق انتاجية الأصناف الأخرى من الأصناف المنزرعة من القطن الطويل وسط ، والصنف جيزة (٦٧) المتبعد .

هذا وعلى الرغم من ذلك وعلى الرغم من تسجيل الأصناف التي استمرت في مجال الزراعة والانتاج من الأصناف الطويلة الممتازة والأصناف الطويل وسط ، بالإضافة الى الأصناف التي تم اضافتها خلال عقد السبعينات اتجاهها عاما متزايدا لانتاجية الفدان منها خلال هذا العقد وان كان بمعدلات متباينه ، الا أن فترة عقد الثمانينات قد سجلت اتجاهها عاما متناقضا بالنسبة للانتاجية من جميع الأصناف سواء الطويلة الممتازة أو الطويل وسط ، وان كان بمعدلات متباينه باستثناء الصنف جيزة (٧٦) والتي سجلت انتاجية الفدان منه اتجاهها عاما متزايدا خلال هذا العقد وان كان بمعدل محدود بلغ نحو ٠.٥٪ في المتوسط .

ان الاتجاه العام لتناقص انتاجية جميع الأصناف (باستثناء الصنف جيزة ٧٦) المنزرعة خلال فترة عقد الثمانينات قد يشير في مضمونه الى مسئولية عوامل أخرى عن تناقص انتاجية الأقطان خلال هذا العقد وبدرجة أكبر عن احتمالات تدهور الصفات الوراثية لهذه الأصناف . اذ أنه لمن المنطقي قبول القول بتدهور الصفات الوراثية اذا ما لوحظ اتجاه تناقص الانتاجية بالنسبة لصنف أو صنفين من الأصناف المنزرعة والتي بلغت نحو ١٠ أصناف خلال هذا العقد ، كما أنه ومن ناحية أخرى فليس من المنطقي قبول القول بتدهور الصفات الوراثية للأصناف اذا ما لوحظ اتجاه تناقص الانتاجية بالنسبة لجميع الأصناف المنزرعة ، بل من المنطقي في هذه الحالة تبرير الاتجاه العام لتناقص انتاجية جميع الأصناف المنزرعة بعوامل وأسباب أخرى وبدرجة أكبر الى جانب احتمالات تدهور الصفات الوراثية لبعض الأصناف المنزرعة .

هذا ومن ناحية أخرى فانه اذا ما افترض وجود تدهور في الصفات الوراثية لصنف أو آخر من الأصناف المنزرعة من الأقطان فان ذلك قد يعزى الى عوامل ادارية واشرافيه مرتبطه بتحسين وتنقية الأصناف المتداولة في السوق من بذور القطن . اذ أنه من المفترض في الأجهزة المعنية بزراعة وانتاج الأقطان امداد الزراع وعلى فترات منتظمة (٣ - ٥ سنوات) ببذور قطن نقية ومحسنه من نويات الأصناف المتداولة والعمل على استبعاد الثباتات الغربية ، والحفاظ على نسبة نقاوة البذور المعده للتقاوى ، مع التوسع في المساحات المتعاقد عليها لانتاج تقاوى الاكثار لتشمل جميع المساحات المنزرعة ، مع تجنب عوامل الخلط بين بذور الأصناف المختلفة مع ضرورة أن يصاحب ذلك وجود برنامج سليم لمقاومة الآفات الحشرية بالحقول المنزرعة ، مع الأخذ بالأساليب التي تزيد من انتاجية الفدان . وعليه فاذا ما وجد قصور في أى من هذه الجوانب يصاحبه تدهور في الصفات الوراثية لبعض الأصناف ، انما يمكن تبريره بالجوانب الادارية والاشرافية للأجهزة المعنية بتوفير تقاوى نقية محسنة .

هذا وقد يكون لتدهور خصوبة التربة الزراعية مسؤوليته عن الاتجاه العام المتناقص لانتاجية الأقطان خلال فترة عقد الثمانينات، إلا أنه وفي هذا الشأن أيضا فإن نتائج تمثيف الأراضي الزراعية وفقا لجدارتها الانتاجية من مختلف المحاصيل تشير الى التحسن المستمر في الجدارة الانتاجية للأراضي الزراعية وبما يشير بدوره الى تحسن خصوبة الأراضي الزراعية. حيث تشير نتائج هذا التخصيف عن الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ الى ارتفاع نسبة تمثيل أراضي الدرجة الأولى في اجمالي المساحة المنزرعة لتصل الى مانسبته ٥٣٪ في مقابل نسبة بلغت نحو ٣٦٫٣٪ منها خلال الفترة ٦٦-٧٠ كما ازدادت نسبة تمثيل أراضي الدرجة الثانية في اجمالي المساحة المنزرعة لتصل الى نحو ٣٥٫٢٪ منها خلال الفترة ٨١-١٩٨٥ في مقابل نسبة بلغت نحو ٢٤٫٤٪ خلال الفترة ٦٦-١٩٧٠، وهو ما يشير بدوره الى انخفاض نسبة تمثيل الأراضي الأقل انتاجية في اجمالي المساحة المنزرعة، وهو ما ينفى بدوره مشاركة هذا العامل في مسؤولية الاتجاه العام لتناقص الانتاجية من الأقطان خلال العقد الأخير. ويضاف الى ذلك أيضا الاتجاه الى زيادة معدلات استخدام الأسمدة الكيماوية في زراعة الأقطان حيث وصلت المقررات التي تحددها الدولة للفدان من الأقطان الى نحو ٤٠٠-٥٠٠ كجم (حسب المنطقة والصنف) من الأسمدة الأزوتية (١٥٠٪) خلال عام ١٩٨٩ مقابل ٣٠٠-٤٠٠ كجم في عام ٧٨.

وعليه فاذا كانت دراسة الاتجاه العام للمتغيرات السابقة خلال الفترة المشار اليها تعكس عدم مسؤوليتها عن الاتجاه العام المتناقص للانتاجية من الأقطان خلال هذه الفترة، إلا أنها بالتالي تشير الى انحصار أسباب ذلك في الجوانب الاقتصادية والادارية للقطاع الزراعي. ويقصد بالعوامل الادارية هنا تلك الجوانب المتصلة بادارة مزارع انتاج القطن ذاتها الى جانب عناصر ادارة القطاع الزراعي ذاته. فللمزارع حينما يقرر الموعد المناسب لزراعة القطن في مزرعته، واختيار طرق زراعة وخدمة المحصول أو الدورة الزراعية للقطن في مزرعته يكون قد اتخذ من القرارات ذات التأثير على الانتاجية المتوقعة ومن ثم فمن المفترض هنا أن يتخذ المزارع قراراته بشأن الجوانب المشار اليها في اطار اختيار أفضل البدائل الممكنة لكل منها. أما بالنسبة للدولة فالى جانب دورها في توفير بذور التقاوى المنتقاه للقطن، واستنباط الأصناف الجديدة ذات الصفات المرغوبة والمرتفعة الانتاجية، وتولى مسؤولية ارشاد المزارع نحو طرق وأساليب الزراعة وخدمة المحصول المتطورة، فانها قد بدأت أيضا ومنذ بداية عقد الستينات في القيام بدور رئيسي في تنفيذ برامج مقاومة الآفات الحشرية سواء من حيث توفير المبيدات الحشرية، والآلات والمعدات اللازمة أو من حيث مشاركة المزارعين في التنفيذ من خلال الأجهزة المعنية بوزارة الزراعة، حيث تحملت الدولة المسؤولية الكاملة لتوفير المبيدات الحشرية اللازمة لمحصول القطن مع تحديد النوعيات المستخدمة منها وتوزيعها، فضلا عن تحديدها لتوقيتات استخدامها، والاشراف والمشاركة في التنفيذ العملي لبرامج مقاومة الآفات من خلال أجهزة وزارة الزراعة. والى جانب ذلك أيضا فضلا عن تدخلها في تحديد المساحات التي تزرع بالأقطان سنويا فقد احتكرت الدولة تسويق كامل الانتاج من الأقطان، فضلا عن تحديد أسعار استلامها من المنتجين الى جانب تسعير مستلزمات انتاجه من أسمدة كيماوية، وبذور تقاوى، ومبيدات حشرية.

وفي اطار طبيعة الدور الذي حددته الدولة لنفسها في مجال انتاج الأقطان فان أي قصور في أدائها في هذا المجال لا بد وأن ينعكس بدوره على قرارات وأداء المزارع الفردية. فالقصور في توفير التقاوى المنتقاه أو الأصناف المرتفعة الانتاجية أو غياب جهاز الارشاد الزراعي المتطور أو ضعف أداءه لا بد وأن يكون له تأثيره السلبي على أداء المزارع الفردية وانتاجيتها. وكذلك أيضا بالنسبة لدرجة أداء الأجهزة المعنية ببرامج مقاومة الآفات الحشرية حيث يتوقف عليها

إداء المزارع الفردية لدورها في هذا المجال . وإذا كان من المتعذر في إطار الدراسة الحالية قياس درجة أداء قطاع الزراعة لدوره في الجوانب المشار إليها واتجاهاتها عبر الفترة المشار إليها ، إلا أن هناك من عناصر إدارة القطاع الزراعي الأخرى والتي كان لها آثارها المباشرة وغير المباشرة على زراعة وانتاجية الأقطان . فإذا كانت السياسة السعرية غير المتوازنة فيما بين القطن من ناحية ، والمحاصيل الزراعية الأخرى من ناحية أخرى قد انعكست في وجود اتجاه عام نحو تزايد الأفضلية النسبية للمحاصيل الزراعية الأخرى غير القطنية عن محصول القطن من منظور اقتصادي لمختلف أحجام ونوعية المزارع الفردية . ومن ثم وجود الاتجاه العام لتناقص المساحة المنزوعة بالأقطان ، إلا أن لهذه السياسة أيضا آثارها غير المباشرة على الانتاجية من الأقطان من خلال تأثيرها على قرارات وإداء المزارع الفردية فيما يتصل باختيارها للمواعيد المناسبة لزراعة الأقطان وطرق وأساليب زراعتها وخدمتها . وفي إطار فرضية اختيار المزارع الفرد أفضل البدائل الممكنة من حيث مواعيد وطرق زراعة وخدمة المحصول مع ضرورة التزامه بزراعة المساحة المحددة من قبل الدولة ، فإن معياره في هذا الاختيار أيضا تحكمه العوامل الاقتصادية أيضا . مخينما يقرر المزارع التأخر في زراعة الأقطان عن المواعيد المناسبة من أجل الاستفادة بعائد أكبر من المحصول الشتوي السابق لزراعته أو زراعته متأخرا بعد محصول شتوي آخر يمكث في الأرض فترة طويلة عن المحصول التقليدي (البرسيم التحريشي) إنما يبنى قراره ذلك على معيار الموازنه بين العائد في حالته زراعة القطن مبكرا ، والعائد مع زراعته متأخرا والحصول عليه عائد أكبر من المحصول الشتوي السابق . ومن ثم فإن اتجاه الزراع نحو التأخر في زراعة الأقطان عن المواعيد المناسبة خلال السنوات الأخيرة وللأسباب المشار إليها لا بد وأن يكون له تأثيره السلبي على انتاجية الغدان منها . ومن المؤشرات الدالة على التأثير السلبي للسياسة السعرية غير المتوازنة المشار إليها على الانتاجية من الأقطان ما لجأت إليه السياسة السعرية للقطن في السنوات الأخيرة إلى منح علاوة سعرية للمزارعين الذين يلتزمون بالزراعة في المواعيد المناسبة .

وكذلك أيضا حينما يقرر المزارع الفرد استخدام أفضل البدائل لطرق زراعة وخدمة المحصول واستخدام توليفات مستلزمات الانتاج إنما يقرر ذلك أيضا في إطار اقتصادي ومن منظوره . ومن المؤشرات الدالة على ذلك ما لجأ إليه بعض الزراع في بعض المناطق من ترك الجنيه الثالث من القطن دون جني نظرا لارتفاع تكلفة جنيها عن العائد منها . ومن ثم وفي إطار السياسة السعرية المشار إليها من قبل وتزايد أفضلية المحاصيل الزراعية الأخرى من منظور المزارع الفرد قد يلجأ الكثيرون من الزراع إلى اختيار بدائل طرق الزراعة والخدمة وتوليفة عناصر الانتاج التي تحقق أدنى تكلفة بغض النظر عن الانتاجية المتوقعة أما الانخفاض النسبي في سعر القطن وبالتالي العائد المتوقع من تنفيذ البدائل المرتفعة الانتاجية منها وبالقيااس إلى ما يمكن تخفيضه في تكلفة الانتاج عن طريق استخدام البدائل الأقل تكلفة ، وهو ما ينعكس بدوره في التأثير على الانتاجية من الأقطان .

٨ - ولقد صاحب الاتجاه العام المتناقص لاجمالي الانتاج من الأقطان تسجيل الاستهلاك المحلي منها اتجاهها عاما متزايدا وبمعدل سنوي بلغ نحو ٢٤٨٪ في المتوسط وبما يعادل ١٠٥٣ ألف طن خلال الفترة

١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٩/٨٨ ، وان اختلف هذا المعدل فيما بين فترتي عقد السبعينيات والثمانينيات حيث سجل الاستهلاك المحلى من الأقطان خلال فترة عقد السبعينيات معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٤١٪ فى المتوسط ، وبما يعادل ٩٥٤٦ ألف طن سنويا ، على حين سجل الاستهلاك المحلى منها خلال عقد الثمانينيات معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٥٥٪ فى المتوسط ، وبما يعادل ١١٤٢١ ألف طن سنويا .

ان الاتجاه العام المتزايد للاستهلاك المحلى من الاقطان خلال العقدين الاخيرين يعد نتيجة طبيعية للتوسع فى الصناعة المحلية القائمة على تصنيع الأقطان وتطويرها خلال هذه الفترة وخاصة فى فترة عقد الثمانينيات بهدف مقابلة الأحتياجات المحلية المتزايدة من منتجات الأقطان ، الى جانب الارتفاع بالعائد الاقتصادى من الصادرات القطنية من خلال التوسع فى الصادرات من الأقطان المصنعه ، بدلا من تصدير الأقطان الخام . ولقد انعكس تزايد الاستهلاك المحلى من الأقطان مع تناقص اجمالى الانتاج المحلى منها خلال الفترة المشار اليها فى تزايد الوزن النسبى لاجمالى الاستهلاك المحلى من الاقطان فى اجمالى الانتاج المحلى منها حيث بلغت نسبة الاستهلاك المحلى من اجمالى الأقطان الى اجمالى الانتاج المحلى منها نحو ٩٢٪ خلال عام ١٩٨٩/٨٨ ، وذلك فى مقابل نسبة بلغت نحو ٣٤٪ منها خلال ١٩٧٠/٦٩ . وعليه فان الاتجاه العام لاجمالى الانتاج والاستهلاك المحلى من الاقطان خلال الفترة المذكورة وعلى النحو المشار اليه انما يشير الى تناقص الفائض المتاح للتصدير من الأقطان الخام من ناحية ، كما أنه قد يشير أيضا الى تناقص المخزون من الأقطان من ناحية أخرى ، ومن ثم فقد كان الاتجاه الى استيراد الأقطان الخام قصيرة التيلة من الخارج لاحتلالها محل الأقطان المصرية فى الصناعة المحلية خلال السنوات الأخيرة بهدف الاستفادة من الفروق السعرية فيما بين الصادرات من الأقطان المصرية ، والواردات من الأقطان الأجنبية .

٩ - ان وجود الاتجاه العام لتناقص المساحة المنزوعة بالأقطان واجمالى الانتاج منها مع تزايد الاستهلاك المحلى وتناقص الفائض المتاح للتصدير من الاقطان الخام خلال الفترة المشار اليها قد يطرح بدوره بعض التساءلات حول التغيرات فى السوق العالمية للأقطان خلال هذه الفترة وعن ما اذا كان لها دور فى الاتجاه العام لاجمالى الانتاج المصرى من الأقطان خلال هذه الفترة من عدمه . كما أنه اذا كانت مصر أصبحت من الدول المستوردة للأقطان قصيرة التيلة فى الوقت الحالى ، فان ذلك قد يطرح بدوره البحث عن مراكز تصدير هذه الأقطان وأفضليتها بالنسبة للسوق المصرية .

ان دراسة الانتاج العالمى من اجمالى الأقطان خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٩١/٩٠ تشير الى أنه قد سجل اتجاهها عاما متزايدا خلال هذه الفترة حيث ازداد الانتاج العالمى من الاقطان من نحو ١٢٥ مليون طن فى عام ١٩٧٧/٧٦ ليصل الى نحو ١٩٠ مليون طن فى عام ١٩٩١/٩٠ ، وبمعدل سنوى بلغ نحو ٣٦٦٪ فى المتوسط وبما يعادل نحو ٤٦٦٥ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة ، وان تباين هذا المعدل فيما بين الفترات الزمنية الأقصر ، حيث شهد النصف الأخير من عقد السبعينيات زيادة الانتاج

العالمى من اجمالى الأقطان بمعدل سنوى بلغ نحو ٣٢٨٪ فى المتوسط وبما يعادل ٣٩١٣ ألف طن سنويا فى المتوسط ، كما سجلت هذه الفترة متوسطا بلغ نحو ١٣٥ مليون طن ٠ أما فى فترة النصف الأول من عقد الثمانينات فقد سجل الانتاج العالمى من اجمالى الأقطان متوسطا سنويا بلغ نحو ١٦٢ مليون طن ، كما سجل معدل زيادة سنوية فى الانتاج منها بلغ نحو ٥٣٨٪ فى المتوسط ، وبما يعادل نحو ٦٧١٠ ألف طن فى المتوسط ٠ أما فى فترة النصف الأخير من هذا العقد فقد سجل الانتاج العالمى من اجمالى الأقطان متوسطا سنويا بلغ نحو ١٧٦ مليون طن ، كما سجل معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٢٦٪ فى المتوسط وبما يعادل نحو ٣٢٢٢ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة ٠ وترجع الزيادة فى اجمالى الانتاج العالمى من الأقطان فى المقام الأول الى ارتفاع الانتاجية من الأقطان على المستوى العالمى ، على حين تأتى الزيادة فى المساحة المنزرعة بها سنويا فى المقام الثانى ، وعلى نحو ما هو مبين بالتفصيل فى مضمون الدراسة ٠

وبالنسبة للانتاج العالمى من الأقطان الطويلة فقد أرتفع من نحو ١٣١٧ مليون طن فى عام ١٩٧٧/٧٦ ليصل الى نحو ٢٠٧٦ مليون طن فى عام ١٩٨٦ ، كما بلغ معدل الزيادة السنوية فى اجمالى الانتاج منها خلال هذه الفترة نحو ٦٦١٪ فى المتوسط وبما يعادل نحو ٧٥٩ ألف طن سنويا ، كما سجل الانتاج السنوى منها خلال هذه الفترة متوسطا سنويا بلغ نحو ١٥٤٥ مليون طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات أزداد الى ٢٢١٢ مليون طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ٠ أما الاقطان الطويلة الممتازة فقد أزداد الانتاج العالمى منها من نحو ٤٢٧ ألف طن فى عام ١٩٧٧/٧٦ ليصل الى حوالى ٨٦٤ ألف طن فى عام ١٩٨٦ مسجلا بذلك معدل زيادة سنوية أعلى عنه بالنسبة للأقطان الطويلة حيث بلغ معدل الزيادة السنوية فى الانتاج العالمى منها خلال هذه الفترة نحو ٨١٤٪ فى المتوسط وبما يعادل ٤٣٧ ألف طن فى المتوسط سنويا ٠ كما سجل الانتاج السنوى منها متوسطا سنويا بلغ نحو ٥١٦ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات أزداد الى ٦٤٣ ألف طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ٠ أما خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وعلى الرغم من وصول الانتاج العالمى من الأقطان الطويلة الممتازة الى نحو ٨٦٤ ألف طن خلال عام ١٩٨٦ ، الا أنه أنخفض الى مايقرب من ٧٧٨ ألف طن فى عام ١٩٩٠ ، كما بلغ المتوسط السنوى للانتاج منها خلال هذه الفترة نحو ٨٤١ ألف طن ، ومسجلا بذلك تناقص الانتاج منها خلال النصف الأخير من هذا العقد بمعدل سنوى يبلغ نحو ٢٤٥٪ فى المتوسط وبما يعادل نحو ٢١٥ ألف طن سنويا فى المتوسط ٠

ولقد أنعكست زيادة الانتاج العالمى من الاقطان الطويلة ، والطويلة الممتازة وبمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة السنوية فى اجمالى الانتاج العالمى من اجمالى الاقطان فى تزايد الوزن النسبى للانتاج العالمى من الاقطان الطويلة ، والطويلة الممتازة فى اجمالى الانتاج العالمى من الاقطان ، حيث ارتفعت نسبة تمثيل الأصناف المشار اليها فى اجمالى الانتاج العالمى من الاقطان من ١٤٠٪ منها فى عام ١٩٧٧/٧٦ لتصل الى نحو ١٩٢٪ منها خلال عام ١٩٨٦ ٠

وبالنسبة للإنتاج الأقليمي والدولي من الأقطان الطويلة فمن الملاحظ أن مجموعة دول أمريكا الشمالية قد حققت أعلى المعدلات في زيادة إنتاجها من الأقطان الطويلة مقارنة بغيرها من مجموعات الدول الأخرى وهو ما انعكس في ارتفاع الوزن النسبي لإنتاج هذه المجموعة من الدول من الأقطان الطويلة في إجمالي الإنتاج العالمي منها حيث أصبح يمثل مانسبته ٢٨ر٤٪ منها خلال النصف الأول من الثمانينات في مقابل ٢٨ر٧٪ منها خلال النصف الأخير من السبعينات ، وإن كان إنتاج الولايات المتحدة من الأقطان الطويلة يشكل النسبة الغالبة في إنتاج هذه المجموعة من الدول من هذه الأقطان حيث يمثل إنتاج الولايات المتحدة من الأقطان الطويلة مانسبته ٣٧ر٥٪ من الإنتاج العالمي منها خلال النصف الأول من الثمانينات في مقابل نسبة بلغت نحو ٢٦ر٤٪ منها خلال النصف الأخير من السبعينات ، وكذلك أيضا بالنسبة لمجموعة الدول الآسيوية حيث ازداد إنتاجها من الأقطان الطويلة بمعدلات أكبر عنه بالنسبة لمعدلات الزيادة في الإنتاج منها على المستوى العالمي وإن كان بمعدلات أقل عنه في حالة مجموعة دول أمريكا الشمالية ، وهو ما انعكس في ارتفاع الوزن النسبي لإنتاجها من هذه الأقطان في إجمالي الإنتاج العالمي منها حيث أصبح يمثل مانسبته ١٣ر٢٪ منه خلال النصف الأول من الثمانينات في مقابل نسبة بلغت نحو ١١ر٢٪ منه خلال النصف الأخير من السبعينات ، وأن كانت النسبة الغالبة لزيادة إنتاج هذه المجموعة من الدول من الأقطان الطويلة تتمثل في زيادة إنتاج الأقطان الطويلة في باكستان والتي أصبح إنتاجها من هذه الأقطان الطويلة يمثل ما نسبته ٥ر٤٪ من الإنتاج العالمي من هذه الأقطان خلال النصف الأول من الثمانينات في مقابل نسبة بلغت نحو ٧ر٠٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات . ثم إسرائيل والتي ازداد إنتاجها من الأقطان الطويلة ليمثل نحو ٢ر٣٪ من إجمالي الإنتاج العالمي منها خلال النصف الأول من الثمانينات بعد أن كان يمثل نحو ٨ر٠٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات . أما تركيا وعلى الرغم من زيادة إنتاجها من هذه النوعية من الأقطان ، إلا أن نسبة تمثيله في الإنتاج العالمي منها قد انخفضت خلال الفترة الأخيرة عنه في فترة النصف الأخير من السبعينات . أما باقي المجموعات الأخرى من الدول وعلى الرغم من زيادة إنتاجها من الأقطان الطويلة ، إلا أن نسبة تمثيلها في إجمالي الإنتاج العالمي منها قد انخفضت في فترة النصف الأول من الثمانينات عنه في فترة النصف الأخير من السبعينات ، حيث انخفضت نسبة تمثيل إنتاج الاتحاد السوفيتي من الأقطان الطويلة في إجمالي الإنتاج العالمي منها من ٢٤ر٤٪ خلال النصف الأخير من السبعينات لتصل إلى نحو ١٧ر٧٪ منه خلال النصف الأول من الثمانينات . كما أنخفض الوزن النسبي للإنتاج المصري من الأقطان الطويلة ليمثل نحو ١٥ر٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من الأقطان الطويلة خلال النصف الأول من الثمانينات بعد أن كان يمثل نحو ١٩ر٢٪ منه خلال النصف الأخير من السبعينات .

وبالنسبة للإنتاج الدولي من الأقطان الطويلة الممتازة فمن الملاحظ أن مصر والتي كانت تحتل المركز الأول بين مجموعة الدول المنتجة لهذه النوعية من الأقطان خلال فترة النصف الأخير من السبعينات حيث كانت تنتج ما يعادل ٢٩ر٦٪ من الإنتاج العالمي منها خلال هذه الفترة ، إلا أن إنتاجها من هذه الأقطان قد انخفض خلال فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات ليمثل نحو ١٠ر٤٪ من الإنتاج العالمي من هذه الأقطان خلال هذه الفترة ويقاثل مع مصر في هذا الاتجاه أيضا السودان حيث أنخفض الوزن النسبي لإنتاجها من الأقطان الطويلة الممتازة في إجمالي الإنتاج العالمي منها ليصل إلى نحو ٥ر٣٪ منها خلال النصف الأخير من الثمانينات في مقابل

نسبة بلغت نحو ١٤٣٪ منها خلال النصف الاخير من عقد السبعينات • في نفس الوقت الذي ازداد فيه انتاج الولايات المتحدة ، واسرائيل ، والهند ، والاتحاد السوفيتي من الأقطان الطويلة الممتازة مع زيادة الوزن النسبي لانتاجها منها في اجمالي الانتاج العالمي حيث وصل انتاج الولايات المتحدة من الأقطان الطويلة الممتازة الى ما نسبته ٩٧٪ من اجمالي الانتاج العالمي منها خلال النصف الاخير من الثمانينات في مقابل نسبة بلغت نحو ٤٠٪ منها خلال النصف الاخير من السبعينات • كما ارتفع انتاج اسرائيل منها ليصل الى نحو ٢٢٪ من الانتاج العالمي منها خلال الفترة الأخيرة بعد أن كان يمثل نحو ٧٪ منها خلال النصف الاخير من السبعينات ، كما ازداد أيضا انتاج الاتحاد السوفيتي من الأقطان الطويلة الممتازة ليصل الى نحو ٣٩٢٪ من الانتاج العالمي منها خلال النصف الاخير من الثمانينات بعد أن كان يمثل نحو ١٩٨٪ منه خلال النصف الاخير من السبعينات وكذلك الحال أيضا بالنسبة للهند حيث وصل انتاجها من الاقطان الطويلة الممتازة الى نحو ٢٥٦٪ من الانتاج العالمي منها خلال الفترة الأخيرة من الثمانينات مقابل نسبة بلغت حوالي ٢٤٢٪ منها خلال الفترة الأخيرة من السبعينات • ويضاف الى ذلك أيضا دخول الصين مجال انتاج الأقطان الطويلة الممتازة خلال فترة النصف الاخير من الثمانينات لتنتج نحو ٣٣٪ من اجمالي الانتاج العالمي منها خلال هذه الفترة •

وبالنسبة لاجمالي الاستهلاك العالمي من اجمالي الأقطان خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٩١/٩٠ فقد سجل متوسطا سنويا بلغ نحو ١٥٧٦٤ مليون طن مع تسجيله لمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٥٦٪ في المتوسط وبما يعادل نحو ٣٩١ ألف طن سنويا ، وان كان من الملاحظ تباين معدل الزيادة في الاستهلاك السنوي منها فيما بين عقدي السبعينات والثمانينات حيث سجل النصف الاخير من عقد السبعينات متوسطا سنويا للاستهلاك العالمي من اجمالي الأقطان بلغ ١٣٧٨ مليون طن ، مع تسجيله لمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٢٣٪ في المتوسط ، وبما يعادل نحو ٣٠٠ ألف طن • أما النصف الاول من عقد الثمانينات فقد سجل متوسطا سنويا بلغ نحو ١٥٠٣ مليون طن مع معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٨٦٪ في المتوسط ، وبما يعادل ٤٢٨ ألف طن ، على حين سجل النصف الاخير من نفس العقد متوسطا سنويا بلغ نحو ١٨٤٨ مليون طن ، مع معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٥٤٪ في المتوسط ، وبما يعادل ٤٢٦ ألف طن •

وبمقابلة الاستهلاك العالمي من اجمالي الأقطان بالانتاج العالمي منها خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٩١/٩٠ يلاحظ زيادة الاستهلاك السنوي عن الانتاج السنوي منها بما يعكس عدم كفاية الانتاج العالمي من اجمالي الأقطان لتغطية احتياجات الاستهلاك العالمي منها خلال هذه الفترة وهو ما يشير بالتالي الى السحب من المخزون العالمي من الاقطان خلال هذه السنوات وبمعدلات تقدر بنحو ١٦٠ ألف طن سنويا ، وان كان من الملاحظ أن السحب من المخزون العالمي قد أنحصر في فترة النصف الاخير من عقد السبعينات ، والنصف الاخير من عقد الثمانينات ، حيث وصل الاستهلاك العالمي من اجمالي الأقطان خلال الفترة الاولى الى ما نسبته ١٠٢٪ من الانتاج العالمي منها خلال هذه الفترة ، كما وصل الاستهلاك العالمي منها خلال فترة النصف الاخير من الثمانينات الى ما نسبته ١٠٥٣٪ من الانتاج العالمي منها خلال هذه الفترة ، أما في فترة النصف الاول من

عقد الثمانينات وعلى الرغم من زيادة الاستهلاك العالمى من اجمالى الاقطان ، الا أن الانتاج العالمى منها قد وصل الى مستويات أعلى عن مستوى الاستهلاك السنوى منها بما يعكس تحقيق اضافة الى المخزون العالمى من الاقطان خلال هذه الفترة ، وان كانت هذه الاضافة لاتعوض اجمالى الكميات المسحوبة من المخزون العالمى منها خلال الفترة السابقة أو اللاحقة للفترة المشار اليها .

ان زيادة الاستهلاك العالمى من الأقطان بالمعدلات المشار اليها ، انما تشير الى زيادة الاستهلاك منها بمعدلات تفوق معدلات الزيادة السكانية على المستوى العالمى والتى سجلت معدلات بلغت نحو ٢٪ تقريبا خلال الفترة منذ منتصف الستينات وحتى أوائل السبعينات ثم ١٨٪ خلال فترة النصف الأول من عقد الثمانينات ، وهو مايشير بدوره الى تزايد متوسط الاستهلاك الفردى منها ، وذلك على الرغم من التوسع فى استخدام الألياف الصناعية فى صناعة المنسوجات والملابس نظرا لما يحققه استخدامها من مزايا فنية واقتصادية لهذه الصناعات وما تضيفه من تحسين فى جودة المنتج النهائى من منظور المستهلك ، حيث وصلت نسبة تمثيل الألياف الصناعية فى اجمالى الاستهلاك العالمى من الألياف النسيجية نحو ٤٦٪ منها خلال عام ١٩٨٥ . وفى هذا الشأن فمن الملاحظ أن صناعة الألياف والمنسوجات فى مجموعة الدول النامية قد شهدت توسعا كبيرا فى استخدام الألياف الصناعية فى صناعة الغزل والمنسوجات بها ، حيث ازداد استخدامها بمعدلات سنوية بلغت نحو ١٤٦٪ فى المتوسط خلال الفترة منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات فى نفس الوقت الذى سجل فيه استخدام الألياف الصناعية فى مجموعة الدول المتقدمة تراجعاً بمعدل بلغ نحو -٠.١٪ سنويا خلال نفس الفترة ، حيث وصلت نسبة تمثيل الألياف الصناعية فى اجمالى الاستهلاك من الألياف النسيجية فى مجموعة الدول النامية الى نحو ٣٢٪ منها ، على حين بلغت هذه النسبة نحو ٥٥٪ منها فى مجموعة الدول المتقدمة خلال عام ١٩٨٥ . هذا ومع الوصول بنسبة تمثيل الألياف الصناعية فى صناعة الغزل والنسيج بمجموعة الدول النامية ، الى نسب قريبة من تلك المستخدمة فى صناعة الغزل والنسيج فى مجموعة الدول المتقدمة ، فانه لمن المتوقع احتمالات انخفاض معدلات الزيادة فى استخدام الألياف الصناعية فى صناعة المنسوجات والملابس على المستوى العالمى فى المستقبل القريب ، وما يبرهن على ذلك تراجع الانتاج من الألياف الصناعية فى مجموعة الدول المتقدمة خلال الفترة المشار اليها بعد وصولها باستخدام الألياف الصناعية فى صناعة المنسوجات والملابس بها الى النسبة المشار اليها من قبل ، وهو مايشير بدوره الى توقع احتمالات زيادة الطلب العالمى على الألياف الطبيعية ومن بينها القطن وفى المستقبل القريب ، وبمعدلات أكبر عن تلك المعدلات التى سجلتها العقود السابقة . وما يبرهن على ذلك أيضا وجود الفجوة الكبيرة فيما بين متوسط استهلاك الفرد من الألياف النسيجية فى مجموعة الدول النامية ونفس المتوسط فى مجموعة الدول المتقدمة حيث بلغ متوسط استهلاك الفرد منها نحو ٣٥ كجم فى مجموعة الدول النامية خلال عام ١٩٨٥ ، على حين بلغ هذا المتوسط نحو ١٧٥ كجم فى مجموعة الدول المتقدمة خلال نفس العام .

وبمقابلة الانتاج والاستهلاك من الاقطان الطويلة الممتازة فى مجموعة الدول المنتجة لها خلال السنوات ١٩٨٤ - ١٩٩٠ ثم تقدير الفائض المتاح للتصدير منها الى خارج أسواق هذه المجموعة من الدول ، والوزن النسبى للفائض المتاح للتصدير فى ظل من الدول المنتجة الى أجمالى الفائض ، يلاحظ أن مصر والتي كانت تحتل المركز الأول فيما بين الدول المنتجة للأقطان الطويلة الممتازة من حيث المساهمة فى حجم الفائض المتاح للتصدير بنسبة بلغت نحو ٣٢٢٪ منه فى عام ١٩٨٤ ، قد أحتبت المرتبة الثانية بين هذه الدول فى عام ١٩٩٠ حيث ساهمت بما نسبته ١٥٥٪ من حجم الفائض المتاح للتصدير خلال هذا العام ، على حين أحتلت الولايات المتحدة المركز الأول بين هذه المجموعة من الدول خلال هذا العام حيث ساهمت بما نسبته ٢٩٧٪ من حجم الفائض المتاح للتصدير ، وبعد أن كانت تحتل المركز الثالث بعد مصر ، والهند والسودان خلال عام ١٩٨٤ حيث كانت تساهم بما نسبته ٧٤٪ من حجم الفائض المتاح للتصدير من هذه الأقطان خلال هذا العام .

ومن الطبيعى أن يقابل نمو الانتاج والاستهلاك العالمى والدولى من الأقطان نمو فى حجم التجارة الدولية فى الأقطان مع وجود دول منتجه لها وأخرى مستهلكة أو غير منتجه لها . حيث أزدادت الصادرات العالمية من أجمالى الأقطان من نحو ٣٨٥ مليون طن فى عام ١٩٧٧/٧٦ الى نحو ٥٣ مليون طن فى عام ١٩٩١/٩٠ كما سجلت معدل نمو سنوى بلغ نحو ٢٩٪ فى المتوسط خلال هذه الفترة ، وبما يعادل ١٠٠ ألف طن سنوياً . الا أنه من الملاحظ زيادة التجارة العالمية والدولية فى الأقطان خلال الفترات التى سجلت وصول الاستهلاك العالمى الى مستويات أعلى من مستويات الانتاج العالمى منها ، حيث سجل النصف الأخير من عقد السبعينات متوسطاً سنوياً للصادرات العالمية منها نحو ٤٣٢ مليون طن ، كما سجلت هذه الفترة معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٣٤٣٪ فى المتوسط ، وبما يعادل نحو ١٠٧ ألف طن سنوياً ، كما سجلت فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات متوسطاً سنوياً لحجم الصادرات العالمية من الأقطان بلغ نحو ٥٤٣ مليون طن ، كما سجلت نفس الفترة معدل زيادة سنوية فى الصادرات العالمية منها بلغ نحو ٤٣٤٪ فى المتوسط وبما يعادل نحو ١٥٩ ألف طن سنوياً . أما فترة النصف الأول من عقد الثمانينات والتى سجل الانتاج العالمى من الأقطان خلالها مستويات أعلى من مستوى الاستهلاك العالمى منها فقد بلغ متوسط الصادرات العالمية من الأقطان خلالها نحو ٤٤٣ مليون طن سنوياً ، كما سجلت هذه الفترة معدل زيادة سنوية فى الصادرات العالمية منها أقل عنه فى الفترتين السابقتين حيث بلغ نحو ١٠٪ فى المتوسط ، وبما يعادل نحو ٣٥٨ ألف طن سنوياً .

وتعد مجموعة دول أمريكا الشمالية هى المصدر الأول للأقطان بين مجموعات دول العالم حيث ساهمت هذه المجموعة من الدول بنحو ٣٠٤٪ من أجمالى الصادرات العالمية من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات ، وإن أنخفضت مساهمتها فى هذا المجال خلال هذه الفترة عنه فى فترة النصف الأخير من عقد السبعينات والتى ساهمت خلالها بحوالى ٤٢٢٪ من حجم الصادرات العالمية للأقطان . هذا وتأتى الولايات المتحدة فى المركز الأول بين دول هذه المجموعة بل وعلى المستوى العالمى من حيث المساهمة فى الصادرات

العالمية للأقطان حيث ساهمت بما نسبته ٢٨٢٪ منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات • وتأتى مجموعة الدول الآسيوية فى المركز الثانى بعد مجموعة دول أمريكا الشمالية من حيث المساهمة فى الصادرات العالمية من الأقطان حيث ساهمت بما نسبته ٢٩٧٪ منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات فى مقابل نسبة بلغت نحو ١٦٣٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ، وتأتى باكستان ، ثم الصين وأستراليا فى المراكز الأولى على الترتيب من دول هذه المجموعة من حيث المساهمة فى هذا المجال . أما المركز الثالث من حيث المساهمة فى الصادرات العالمية للأقطان فتحته مجموعة الدول الأفريقية حيث ساهمت بما نسبته ١٥١٪ منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات مقابل نسبة بلغت نحو ١٣٨٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ، ثم يأتى بعد ذلك الاتحاد السوفيتى فى المركز الرابع فى هذا المجال حيث مثلت صادراته من الأقطان نحو ١٢٦٪ من حجم الصادرات العالمية من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات مقابل نسبة بلغت نحو ٢٠٢٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ، ثم تأتى بعد ذلك مجموعة دول أمريكا الجنوبية ، والأوروبية •

ومن البديهي أن يتماثل الاتجاه العام للواردات العالمية من الأقطان مع الاتجاه العام للصادرات العالمية منها باعتبارها الوجه المقابل لها ، وإن اختلفت من حيث الاتجاه العام والحجم على المستوى الإقليمى ، والدولى باعتبارها الوجه الممثل للتوزيع الجغرافى للصادرات العالمية من الأقطان • وتعد مجموعة الدول الآسيوية هى المستورد الأول للأقطان بين مجموعات دول العالم حيث بلغت وارداتها من الأقطان نحو ٥٣٣٪ من حجم الواردات العالمية منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات ، حيث تأتى اليابان فى المركز الأول بين دول هذه المجموعة من حيث حجم وارداتها السنوية من الأقطان حيث بلغت وارداتها السنوية منها خلال نفس الفترة المشار إليها مانسبته ١٣٢٪ من حجم الواردات العالمية من الأقطان خلال نفس الفترة ثم يليها فى ذلك وعلى الترتيب كل من كوريا الجنوبية ، ثم تايوان ، وهونج كونج ، وتايلاند ، وأندونيسيا • كما تأتى مجموعة الدول الأوروبية فى المركز الثانى بعد المجموعة الآسيوية حيث بلغت وارداتها السنوية من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات نحو ٣٧٢٪ من حجم وارداتها العالمية منها خلال هذه الفترة فى مقابل نسبة بلغت نحو ٤٠٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات • وتعد إيطاليا هى المستورد الأول للأقطان بين دول هذه المجموعة حيث بلغ حجم وارداتها السنوية منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات نحو ٦٠٪ من حجم الواردات العالمية منها خلال هذه الفترة ، ويليه فى ذلك ألمانيا الغربية ثم كل من البرتغال ، وفرنسا وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا على الترتيب ، ثم يأتى باقى الدول الأوروبية الأخرى على نحو ما هو مبين بالتفصيل فى مضمون الدراسة •

ان مقابلة الصادرات السنوية من الأقطان ، بالواردات السنوية منها لكل من مجموعات دول العالم المشار إليها من قبل يشير الى أن كل من مجموعة دول أمريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية ، والأفريقية ، والاتحاد السوفيتى تعد فى مجموعها دولا مصدرة للأقطان ، على حين تعد مجموعات الدول الآسيوية ، والأوروبية دولا مستوردة للأقطان •

وبالنسبة للصادرات العالمية من الأقطان الطويلة الممتازة خلال السنوات ١٩٨٤-١٩٩٠ فقد سجلت متوسطا سنويا بلغ نحو ٢٤٧٣ ألف طن ، كما سجلت اتجاهها عاما متزايدا وبمعدل سنوى بلغ نحو ٧٨٪ فى المتوسط وبما يعادل نحو ٩٠ ألف طن سنويا . وتعد الولايات المتحدة الأمريكية هى المصدر الأول للأقطان الطويلة الممتازة وبنسبة بلغت نحو ٣٥٤٪ من اجمالى الصادرات العالمية منها خلال عام ١٩٩٠ ، على حين تأتى مصر فى المركز الثانى بعد الولايات المتحدة وبفارق كبير حيث تمثل صادراتها من الأقطان الطويلة الممتازة خلال هذا العام نحو ١٣٤٪ من اجمالى الصادرات العالمية منها خلال نفس العلم ، ثم يليها فى ذلك كل من السودان والهند ، والصين ، وبيرو ، واسرائيل على الترتيب . هذا الا أنه من الملاحظ أن زيادة صادرات الدول المنتجة للأقطان الطويلة الممتازة من هذه النوعية من الأقطان الى جانب توسعها المحلى فى استخدام هذه الأقطان خلال الفترة المشار اليها قد تحقق على حساب السحب من المخزون منها فى تلك الدول ، وذلك على نحو ماتشير اليه مقابلة استهلاكها المحلى وصادراتها من هذه الأقطان من ناحية ، بانتاجها السنوى منها من ناحية أخرى ، مما يعكس وجود الأسواق المستوردة لهذه الأقطان مع تزايد الطلب عليها فى الأسواق العالمية ، ومما يؤكد على ذلك ماتشير اليه الاحصاءات الدولية من تناقص الوزن النسبى للمخزون العالمى من الأقطان الطويلة الممتازة فى اجمالى الاستهلاك منها تناقصا مستمرا حيث أنخفضت نسبته ٣٥٠٪ فى عام ١٩٨٤ لتصل الى نحو ١٣٠٪ منه فى عام ١٩٩٠ .

ولقد انعكست اتجاهات الانتاج والاستهلاك العالمى من الاقطان خلال الفترة المشار اليها بما تضمنته من السحب من المخزون العالمى منها خلال هذه الفترة فى تسجيل الأسعار العالمية للأقطان خلال الفترة ١٩٦٨/٦٧ - ١٩٩٠/٨٩ لاتجاهها عاما متزايدا وبمعدل سنوى بلغ نحو ٧٠٪ فى المتوسط خلال هذه الفترة وفقا لأسعار سوق ليفربول ، وان كان من الملاحظ أن القطن المصرى قد حقق أعلى المعدلات حيث بلغ معدل الزيادة السنوية فى أسعارها العالمية بهذه السوق نحو ٩١٢٪ فى المتوسط خلال هذه الفترة ، وبما يفوق معدلات الزيادة السنوية فى أسعار الأقطان الأمريكية والتي بلغت نحو ٦٩٥٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة . كذلك من الملاحظ أيضا تفوق الأسعار العالية للأقطان المصرية عن غيرها من الأقطان الأخرى . وفى هذا الشأن فانه لمن الجدير بالملاحظة هنا أن تفوق أسعار الأقطان المصرية عن غيرها من الأقطان فضلا عن ارتفاع معدلات الزيادة السنوية فى أسعارها العالمية مقارنة بغيرها من الأقطان انما يشير فى مضمونه الى انفراد الأقطان المصرية بمزايا قد لا تتوافر فى غيرها من الأقطان فضلا عن تزايد الطلب العالمى عليها ، وهو مايشير فى النهاية الى غياب تأثير اتجاهات السوق العالمية للأقطان على الاتجاه العام لتناقص الانتاج المصرى منها خلال الفترة التى تناولتها الدراسة .

(١٠) على الرغم من وجود وتزايد الطلب العالمى على الأقطان ، الا أن الصادرات المصرية منها (خلال الفترة التى تناولتها الدراسة) قد حققت اتجاهها عاما متناقضا أمام الاتجاه العام لتناقص الانتاج المحلى منها ، مع الاتجاه العام لزيادة الاستهلاك المحلى منها ومن ثم تناقص الفائض المتاح للتصدير ، حيث انخفضت الصادرات المصرية من الاقطان الخام والمصنعه من نحو ٣٥١٥ ألف طن فى عام ١٩٧٠ لتصل الى نحو ١٤٤٦ ألف

طن في عام ١٩٩٠ . كما سجلت الصادرات المصرية منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات متوسطا سنويا بلغ نحو ٢٠٩٣ ألف طن في مقابل ٣٥١٣ ألف طن سنويا في المتوسط خلال النصف الأول من عقد السبعينات .

ان تناقص اجمالي الصادرات المصرية من الأقطان الخام والمصنعه خلال الفترة المشار اليها انما يرجع وفي المقام الأول الى تناقص الصادرات المصرية من الاقطان الخام ، وفي نفس الوقت الذي لم تزداد فيه الصادرات من الاقطان المصنعة الا بمعدلات محدودة لاتقابل النقص في الصادرات من الاقطان الخام ، حيث أنخفضت الصادرات من الاقطان الخام من حوالي ١٤٨٠ ألف طن في عام ١٩٧٠ لتصل الى نحو ٣٣٤ ألف طن في عام ١٩٩٠ ، وان سجل النصف الأخير من عقد الثمانينات متوسطا سنويا للصادرات من الاقطان الخام بلغ نحو ١١١٣ ألف طن في مقابل متوسط سنوي للصادرات منها بلغ نحو ٢٨٦١ خلال النصف الأول من عقد السبعينات . أما الصادرات من غزول الاقطان فقد سجلت متوسطا سنويا بلغ نحو ٧٣١ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات في مقابل متوسط سنوي بلغ نحو ٤١٥ ألف طن خلال النصف الأول من عقد السبعينات . أما المنسوجات القطنيه والتي تتشكل من العديد من النواعيات منها الأقمشة القطنية ، والتريكو ، والمفصلات والوبريات ، والملابس الجاهزة فقد سجلت الصادرات السنوية منها اتجاها عاما متناقصا خلال الفترة الممتدة من بداية عقد السبعينات وحتى منتصف عقد الثمانينات ، حيث سجلت الصادرات السنوية منها متوسطا بلغ نحو ٢٣٥ ألف طن خلال النصف الأول من عقد السبعينات أنخفض الى نحو ١٨٦٢ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأخير من نفس العقد ثم الى ١٥٦٢ ألف طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات الا انها ازدادت لتصل الى مايقرب من ٢٤٣٠ ألف طن سنويا في المتوسط خلال النصف الأخير من هذا العقد .

ولقد صاحب الاتجاهات المشار اليها بالنسبة للصادرات من الاقطان الخام والمصنعه خلال هذه الفترة تغير هيكل الصادرات المصرية منها حيث أنخفض الوزن النسبي للصادرات من الاقطان الخام في اجمالي الصادرات القطنية حيث أصبحت تمثل مانسبته ٥٣٢٪ منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات في مقابل نسبة بلغت نحو ٨١٤٪ منها خلال النصف الأول من عقد السبعينات ، مع تزايد الوزن النسبي للصادرات من الاقطان المصنعه في اجمالي الصادرات القطنية حيث أصبحت تشكل مانسبته ٤٦٨٪ منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات في مقابل نسبة بلغت نحو ١٨٦٪ منها خلال النصف الأول من عقد السبعينات . ولقد ساعد ذلك على التخفيف من الآثار السلبية لتناقص الصادرات من الاقطان الخام ، أمام ارتفاع قيمة الوحدة من الصادرات من الاقطان المصنعه عنه بالنسبة لقيمة الوحدة من صادرات الاقطان الخام ، حيث سجلت أسعار الصادرات من الاقطان الخام متوسطا سنويا بلغ نحو ٦٩٤ جنيه للطن منها خلال النصف الأول من عقد السبعينات ازداد الى ١٢٠٢ جنيه خلال النصف الثاني من نفس العقد ثم الى ١٦٩٣ جنيه خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ثم الى ٤١٠٦ جنيه خلال النصف الأخير من هذا العقد ، على حين سجلت أسعار الصادرات من الغزول القطنية متوسطا سنويا بلغ نحو ٩٨١ ، ١٩١٥ ، ٣٠٠٤ ، ٦٦٠٣ جنيه للطن منها في كل من الفترات الأربع المشار اليها وعلى الترتيب .

وإذا كانت الاتجاهات المتزايدة لأسعار الصادرات القطنية خلال هذه الفترة تشتمل في جانب منها على الزيادة في أسعار صرف النقد الأجنبي ، إلا أنها تسجل في نفس الوقت زيادة قيمة الصادرات القطنية مع زيادة درجة تصنيعها حيث تتفوق أسعار الوحدة من غزول القطن عن أسعار نفس الوحدة من صادرات القطن الخام ، كما تزداد قيمة الوحدة من صادرات المنسوجات القطنية عن قيمة نفس الوحدة من صادرات الغزول القطنية وخاصة بالنسبة للصادرات من التريكو ، والوبريات ، والمفضلات ، والملابس الجاهزة ، لأنه يستثنى من ذلك الصادرات من الأقمشة القطنية حيث تنخفض أسعار تصدير الوحدة منها عن أسعار تصدير نفس الوحدة في صورة غزول قطنية ، وهو ما قد يترجم باحتمالات تصنيع الأقمشة التصديرية من أقطان ذات رتب أدنى من رتب الأقطان المستخدمة في تصنيع الغزول التصديرية أو عدم ملائمة الأقمشة التصديرية من حيث المواصفات مع متطلبات الأسواق الخارجية أو كلا الاحتمالين معا .

هذا وإذا كانت المقارنات السعرية فيما بين الصادرات من الأقطان الخام من ناحية ، والصادرات من الأقطان المصنعه من ناحية أخرى تعكس أفضلية تصدير الأقطان في صورة غزول قطنية عنه في صورتها الخام ، كما تعكس أفضلية تصديرها في صورة منسوجات قطنية (فيما عدا الأقمشة القطنية) عنه في صورة غزول قطنية ، إلا أن هذه المقارنات السعرية تغفل في جانب منها الفاقد من الأقطان خلال المراحل التصنيعية المختلفة ، كما تغفل أيضا الفوارق فيما بين نوعية ورتب الأقطان المستخدمة في الصناعة المحلية ، ونوعية ورتب الأقطان المصدرة في صورتها الخام . وعليه فقد تضمنت الدراسة الحالية المقارنة السعرية فيما بين الصادرات من الأقطان الخام، والصادرات من الأقطان المصنعه بعد تقييم أصناف ورتب الأقطان الخام المستخدمة في الصناعة المحلية لانتاج الغزول والمنسوجات التصديرية وفقا للأسعار التصديرية للأقطان الخام ، وبعد الأخذ في الحسبان الفاقد من الأقطان خلال المراحل التصنيعية المختلفة لها ، حيث خلصت النتائج الى تقدير سعر الطن من الأقطان الخام المستخدمة في الصناعة المحلية بواقع ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٣٤٤ ، ٨٨ ألف جنيه في كل من السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٩ وعلى الترتيب ، على حين يقدر سعر تصدير الطن منها في صورة غزول قطنية (وبعد الأخذ في الحسبان نسبة الفاقد من الأقطان خلال هذه المرحلة) بحوالي ٤١ ، ٥٧ ، ٩٤ ، ٩٣ ألف جنيه في كل من السنوات المشار اليها على الترتيب وبافتراض أن نسبة الفاقد من الأقطان خلال هذه المرحلة التصنيعية تبلغ نحو ١٣٪ . أما في حالة تصدير الأقطان في صورة منسوجات قطنية فان سعر الطن من القطن الخام ٢ وفي صورة منسوجات (يقدر بحوالي ٤٠ ، ٥٧ ، ٩١ ، ١٠١ ألف جنيه في كل من هذه السنوات وعلى الترتيب ، على حين يقدر سعر الطن منها في صورة ملابس جاهزة بنحو ٧٠ ، ١٠١ ، ١٦٢ ، ١٨٩ ألف جنيه في كل من هذه السنوات وعلى التوالي . وعليه فان في هذه المقارنة السعرية أيضا ما يشير الى أفضلية تصدير الأقطان في صورة غزول قطنية عنه في صورة أقطان خام كما تشير الى أفضلية تصديرها في صورة ملابس جاهزة عنه في صورة غزول قطنية على حين تشير الى تعادل تصديرها في صورة غزول قطنية مع تصديرها في صورة منسوجات حيث تعادل أسعار الصادرات من الأقطان الخام في صورة غزول مع أسعار تصديرها في صورة منسوجات ، وقد يستثنى من ذلك بعض النوعيات من المنسوجات خاصة الوبريات لارتفاع أسعارها عن غيرها من النوعيات الأخرى خاصة الأقمشة .

وكذلك أيضا اذا كانت المقارنات السعرية السابقة تشير الى الأفضلية فيما بين تصدير الأقطان في صورتها الخام ، وتصديرها في صورتها المصنعة ، فان ذلك ينحصر في منظور تأثيرها على القيمة الاجمالية للمصادر من الأقطان ثم حصيلة النقد الأجنبي منها وفي النهاية على ميزان المدفوعات ، الا انها قد لاتعبر عن نفس الاتجاه من منظور الأفضلية من حيث العائد الاقتصادي منها حيث يجب أن تؤخذ في الاعتبار تكلفة الانتاج والتصنيع .

وعليه فقد تناولت الدراسة تقدير القيمة المضافة للطن من القطن الشعر ومن أصناف ورتب القطن المستخدم في الصناعة المحلية في حالة تصديرها في صورتها الخام ووفقا لأسعارها العالمية بحوالى ١٥٠٩ ألف جنيه للطن من القطن الشعر في عام ١٩٨٦ تزداد لتصل الى نحو ١٠٨٦ ألف جنيه في عام ١٩٩٠ . أما صافي العائد الاقتصادي للطن منها فيقدر بحوالى ٥٨٦ ر . ألف جنيه للطن منها في عام ١٩٨٦ يرتفع ليصل الى نحو ٩٣٠٧ ألف جنيه في عام ١٩٩٠ ، وذلك بأفتراض أن نسبة الفاقد في الأقطان في مرحلة التصنيع الى غزول تبلغ نحو ١٣٪ . أما بالنسبة لتصديرها في صورة غزول قطنية فان القيمة المضافة للطن من القطن الشعر تقدر بنحو ٢٦١ ألف جنيه في عام ١٩٨٦ ، تزداد لتصل الى نحو ٨٠٥ ألف جنيه في عام ١٩٩٠ على حين يقدر صافي العائد الاقتصادي للطن من القطن الشعر في هذه الحالة بحوالى ٧٩١ ر . جنيه في عام ١٩٨٦ يزداد ليصل الى حوالى ٥٢٦٧ ألف جنيه في عام ١٩٩٠ .

وعليه فان المفاضلة فيما بين تصدير الأقطان في صورتها الخام ، وتصديرها في صورة غزول قطنية وفقا لآى من معيارى القيمة المضافة ، وصافي العائد الاقتصادي تشير الى أفضلية تصديرها في صورة غزول قطنية خلال السنوات ١٩٨٦-١٩٨٨ حيث حققت الصادرات من القطن الشعر في صورة غزول قطنية قيمة مضافة ، وعائد اقتصادى أعلى عنه في حالة تصديرها في صورتها الخام خلال هذه السنوات ، الا أنه يستثنى من ذلك السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٠ حيث حققت الصادرات من الأقطان الخام قيمة مضافة وعائد اقتصادى أعلى عنه في حالة الغزول بسبب زيادة أسعار الصادرات من الأقطان الخام الى مستويات أعلى عن أسعار الصادرات من الغزول خلال هذين العامين .

كذلك أيضا فان المفاضلة فيما بين تصدير الأقطان في صورتها الخام وتصديرها في صورة غزول وفقا لمعيارى صافي العائد من النقد الأجنبي للطن منها ، وتكلفة المورد المحلى تشير الى نفس النتائج المشار اليها من قبل . أما بالنسبة للمفاضلة فيما بين تصدير الأقطان في صورة غزول قطنية ، وتصديرها في صورة منسوجات فـان المقارنات السعرية السابق ذكرها فيما بين كلتا الحالتين ، والتي تشير الى تماثل أسعار الصادرات للطن من القطن الشعر في صورة غزول قطنية مع أسعاره في حالة تصديره في صورة منسوجات قطنية في أغلب السنوات مع فارق محدود لصالح المنسوجات القطنية في بعض السنوات قد لايكفى لتغطية تكاليف مرحلة التصنيع الى منسوجات خلال هذه السنوات ، تشير بدورها الى غياب الأفضلية بالنسبة لتصدير الأقطان في صورة منسوجات قطنية ، وقد يستثنى من ذلك بعض الاصناف خاصة الوبريات والتي تشير المقارنات السعرية فيما بينها من ناحية والغزول القطنية من ناحية أخرى الى أفضليتها نظرا لوجود فارق سعري كبير نسبيا فيما بينهما ، وكذلك أيضا فان المقارنة السعرية فيما بين تصدير الأقطان في صورة غزول قطنية ، وتصديرها في صورة ملابس جاهزة تشير الى أفضلية تصديرها في صورة ملابس جاهزة نظرا للفروق السعرية الكبيرة فيما بينهما والتي تسمح بتغطية

تكاليف التصنيع مع تحقيق قيمة مضافة وعائد اقتصادى أعلى عنه فى حالة الغزول القطنية •

(١١) ان الأقطان المصرية مازالت تتميز بميزة نسبية كبيرة فى الأسواق العالمية فضلا عن ميزات النسبية مقارنة بغيرها من الحاصلات الزراعية الأخرى حيث تحقق عائد اقتصادى أعلى فضلا عن ما تساهم به من زيادة الدخول وفرص العمالة بالقطاع الصناعى ، فضلا عن توقييع استمرارية الميزة النسبية للأقطان أمام الاحتمالات المتوقعة لزيادة الطلب العالمى على الاقطان بمعدلات أكبر فى المستقبل القريب ، وعليه فاذا كان التحليل السابق لاتجاهات تناقص الانتاج المحلى من الأقطان والعوامل المسئولة عنه خلال الفترة المشار اليها تكشف عن مسئولية العوامل الداخلية المرتبطة بالجوانب الانتاجية للأقطان نحو تناقص الانتاج المحلى ، وهو ما يمكن تجنبه اذا ما اتخذت الاجراءات والسياسات التى تساعد على زيادة المساحة المنزرعة بالأقطان والارتفاع بنتاجيتها واذا كان الاتجاه العام لتناقص المساحة المنزرعة بالأقطان عبر العقدين الماضيين قد دفعت اليه بعض الجوانب الاجتماعية مثل هدف زيادة درجة الاكتفاء الذاتى من بعض الحاصلات الزراعية المنافسة للدورة الزراعية للقطن الا أنه مازال بالأمكان التوسع وبدرجة نسبية فى المساحات المنزرعة بالأقطان مع تحقيق نفس الهدف المشار اليه ، كما أنه بالامكان تحقيق زيادة كبيرة فى الانتاج المحلى من الأقطان مع افتراض الثبات النسبى للمساحات المنزرعة منه من خلال تجنب العوامل التى ساهمت فى تناقص الانتاجية منه خلال عقد الثمانينات وتطوير ورفع معدلات الأداء بالقطاع الزراعى •

الفصل الأول

" القطن فى الاقتصاد المصرى "

(١) تمهيد :

يعد القطن من المحاصيل الزراعية الرئيسية فى الزراعة المصرية ، ليس من منظور قطاع الزراعة فقط ، بل من منظور الاقتصاد القومى ككل أيضا ، فالقطن فى قطاع الزراعة يشغل نسبة كبيرة من الاراضى المنزرعة خلال الموسم الصيفى ، فضلا عن أن زراعاته تشكل أحد المصادر الرئيسية للدخل النقدى فى المجتمع الزراعى الى جانب كونها تساهم فى تشغيل أعداد كبيرة من الأيدى العاملة الموسمية بالقطاع الزراعى مقارنة بغيرها من الزراعات الأخرى .

والقطن ومن ناحية أخرى ، وباعتباره مادة خام زراعية قد ساهم فى اقامة الصناعات القائمة على تجهيزه وتصنيعه محليا سواء لغرض توفير منتجاته النهائية للسوق المحلية أو لغرض التصدير الى العالم الخارجى مما يساعد بدوره على زيادة الدخل القومى من القطاع الصناعى وزيادة فرص توظيف العمالة به .

وإذا كان الغرض الرئيسى من زراعة القطن ينحصر فى توفير القطن الخام من أجل التصدير الى العالم الخارجى ومن ثم توفير النقد الأجنبى ، الى جانب تصنيعها محليا من أجل توفير احتياجات السوق المحلية من المنسوجات القطنية ، الا أنه يشارك أيضا فى توفير جانبها من احتياجات السوق المحلية من المواد الزراعية الغذائية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لما يصاحب انتاج أليافه من نواتج ثانوية أخرى تعد من المواد الغذائية (الزيوت) أو المواد الوسيطة المساعدة على انتاج الغذاء (الكسب) . هذا كما أن هذه النواتج الثانوية بدورها تشكل أحد العناصر الأساسية التى على أساسها تقوم أيضا الكثير من الصناعات الأخرى بغرض تجهيز وانتاج المنتج الغذائى النهائى ، وهو ما يشارك بدوره فى زيادة فرص التوظيف والدخل القومى من القطاع الصناعى وبشكل غير مباشر .

هذا وبالإضافة الى ما سبق فإن للقطن مساهمته فى زيادة فرص التوظيف ، والدخل القومى بقطاع التجارة لما يوجد من مؤسسات وأجهزة تنظيمية تقوم على تسويق القطن داخليا ، وخارجيا . كما قد يعد القطن أيضا مصدرا من مصادر الإيرادات العامة للدولة ليس من منظور حصيلة الضرائب التى قد تدفعها الصناعات القائمة على تصنيعه فقط ، بل أيضا من منظور حصيلة الدولة من الفروق السعرية فيما بين الأسعار المدفوعة للمنتج الزراعى وأسعار تصدير الأقطان الى العالم الخارجى .

ويهدف هذا الفصل من الدراسة الى عرض مساهمة زراعات القطن فى الانتاج والدخل القومى بالقطاعات المشار اليها ، ودورها النسبى فى توظيف العمالة بها ، وبالقيااس الى حجم الموارد الزراعية المستغلة فى انتاجه تمهيدا للتعرف على دور زراعات القطن فى النشاط الاقتصادى المصرى .

(٢) القطن في قطاع الزراعة

(١-٢) على الرغم من الاتجاه العام لتناقص المساحات المنزوعة بالقطن ، مع تناقص وزنها النسبي في اجمالي المساحة الأرضية المنزوعة خلال الفترة منذ عقد الخمسينات وحتى الوقت الحاضر ، الا أنه مازال يشغل نسبة أكبر من الأراضي الزراعية المنزوعة خلال الموسم الصيفي مقارنة بغيره من المحاصيل الزراعية الأخرى (باستثناء محصول الأذرة الشامية) . فعلى الرغم من تناقص المساحة المنزوعة منه سنويا من نحو ١٧٩١ ألف فدان خلال النصف الثاني من عقد الخمسينات والتي كانت تمثل نحو ٣٥٪ من اجمالي المساحة الأرضية المنزوعة بمجموعة المحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية خلال هذه الفترة ، الى نحو ١٠٩٤ ألف فدان ومنسبته ١٩٫٠٪ تقريبا من اجمالي المساحة الأرضية المنزوعة بالمحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات ، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (١-١) ، الا أنه من الملاحظ أن زراعته مازالت تشغل مساحات أكبر ذات وزن نسبي كبير في اجمالي المساحة الأرضية المنزوعة مقارنة بغيره من المحاصيل الزراعية الصيفية حيث يسبق في ذلك محصول الأرز وغيره من المحاصيل الصيفية الأخرى ، وان كان يأتي بفارق كبير بعد محصول الأذرة الشامية على نحو ما يشير اليه الجدول السابق الذكر .

هذا وبغض النظر عن العوامل المسؤولة عن الاتجاه العام لتناقص المساحات المنزوعة بالقطن ووزنها النسبي في اجمالي المساحة الأرضية المنزوعة فيما بين العقدين السابق ذكرهما (حيث ستتناولها الدراسة فيما بعد) ، الا أنه لمن الجدير بالملاحظة هنا أن وجود الاتجاه العام نحو تناقص المساحات المنزوعة بالقطن عبر الفترة المشار اليها قد صاحبه في نفس الوقت وجود الاتجاه العام نحو تناقص المساحات المنزوعة بمحصول القمح خلال نفس الفترة ، وهو ما قد ينفى بدوره الى حد ما مقولة تعذر التوسع في المساحات المنزوعة بالقمح مع التوسع في زراعات القطن على مستوى الجمهورية نظرا لطول فترة مكث محصول القطن في الأرض الزراعية ، والعوامل الفنية الحاكمة للدورة الزراعية . فوجود نفس الاتجاه بالنسبة لكل من محصولي القطن ، والقمح ، انما يشير بدوره الى امكانية التوسع في المساحات المنزوعة بالقمح والى حد ما على مستوى الجمهورية مع التوسع في المساحات المنزوعة بالقطن . فمع التسليم بالتنافس فيما بين محصول القطن ، وغيره من المحاصيل الصيفية والنيلية على استخدام الأرض الزراعية على مستوى الجمهورية باعتبارها من المحاصيل التي تزرع في نفس الموسم ، الا أنه لا يمكن التسليم ، وبدرجة مطلقة بالنسبة للمنافسة فيما بين محصولي القطن ، والقمح على استخدام الأرض الزراعية على نفس مستوى الجمهورية ، حيث تنحصر هذه المنافسة على مناطق أو أقاليم انتاج القطن فقط ، دون غيرها من المناطق والأقاليم الغير منتجة له والمنتجة للقمح في نفس الوقت . وقد يضاف الى ذلك أيضا أن المنافسة فيما بين محصولي القطن ، والقمح داخل نفس المناطق أو الأقاليم المنتجة للقطن ليست بدرجة مطلقة ، بل هي بدرجة نسبية حيث تتوقف على نوعية الدورة الزراعية والوزن النسبي لمساحة القطن بها داخل نفس المنطقة أو الأقليم ، حيث قد تسمح طبيعة الدورة الزراعية للقطن بالتوسع في زراعات القمح الى حد ما مع التوسع في زراعات القطن داخل نفس المنطقة ،

جدول (١-١) التركيب المحصولي خلال السنوات ١٩٥٠ - ١٩٨٧

السنوات	١٩٥٤/١٩٥٠		١٩٥٩/١٩٥٤		١٩٦٤/١٩٦٠		١٩٦٩/١٩٦٥		١٩٧٤/١٩٧٠		١٩٧٩/١٩٧٥		١٩٨٤/١٩٨٠		١٩٨٧/١٩٨٥	
	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%	الف فدان	%
المحصول																
أ- محاصيل شتوية																
١- قمح	١٥٧١,١	٣٥,٥	٣٦٥,١	١٥٠,١	٣٦١,٩	٧٨	٣٦٥,٨	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
٢- شعير	١٢٢,٥	٢,٧	٣٥٥,٤	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
٣- فول	٢٢٨,٨	٥,٣	٣٦٥,٨	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
٤- حلبة	٥٢,٧	١,٢	٣٦٥,٨	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦٥,٨	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
٥- عس	٧٤,٥	١,٦	٣٦٥,٨	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦٥,٨	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
٦- ترس	١١,٩	٠,٣	٣٦٥,٨	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦٥,٨	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
٧- حصص	١٢,١	٠,٣	٣٦٥,٨	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦٥,٨	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
٨- بصل شتوي	٣١,٣	٠,٧	٣٦٥,٨	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦٥,٨	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
٩- ثوم	٨,٥	٠,٢	٣٦٥,٨	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦٥,٨	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
١٠- كنان	٨,٣	٠,٢	٣٦٥,٨	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦٥,٨	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
١١- برسيم	٧٨,٣	١,٧	٣٦٥,٨	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦٥,٨	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
١٢- خضروات شتوية	٣٢,١	٠,٧	٣٦٥,٨	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦٥,٨	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
١٣- أخرى	١٧,٨	٠,٤	٣٦٥,٨	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦٥,٨	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨
خطأ	٥٤٨,٥	١٢,٠	٣٦٥,٨	١٣٥,٤	٣٦١,٩	٧٨	٣٦٥,٨	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨	٣٦١,٩	٧٨

وان كان ذلك لابد وان يأتي على حساب المساحات المنزوعة بالمحاصيل الزراعية الأخرى صيفية أو شتوية.

(٢-٢) ووفقا للمقننات المائية للفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة فان محصول القطن وبالمقارنة مع غيره من المحاصيل الصيفية الأخرى الرئيسية التي يسود زراعتها في مناطق انتاجه، قد يبدو من المحاصيل الصيفية المتوسطة الاستهلاك لمياه الري ، حيث يرتفع معدل احتياجات الفدان منه من مياه الري عن مثيله بالنسبة لمحصول الأذرة الشامي ، والخضروات ، الا أنه يقل عن معدلات الاحتياجات من مياه الري بالنسبة لكل من محاصيل الأرز ، والقصب ، والأذرة الرفيعة ، وفصول الصويا على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٢-١) . هذا وعلى الرغم من ذلك فان الواقع يشير الى أن محصول القطن يعد من أقل المحاصيل الصيفية الرئيسية استهلاكاً لمياه الري اذا ما أخذ في الحسبان طول فترة مكثه بالأرض الزراعية مقارنة بطول فترة مكث غيره من المحاصيل الصيفية الرئيسية الأخرى بالأرض الزراعية . فمع افتراض أن محصول القطن يشغل الأرض الزراعية التي يزرع بها لفترة تمتد الى ٩ شهور لكان معنى ذلك أن معدل احتياجاته الشهرية من مياه الري تبلغ نحو ٣٨١ متر مكعب للفدان ، على حين يبلغ هذا المعدل نحو ٤٦٨ ، ٤٨٤ متر مكعب للفدان من كل من محاصيل الأذرة الشامي ، والخضروات الصيفية على الترتيب مع افتراض أنها تشغل الأرض الزراعية المنزوعة بها لفترة تمتد الى ٦ شهور . ومن الطبيعي أن يزداد هذا المعدل عن ذلك بكثير في حالة كل من محاصيل القصب ، والأرز ، والأذرة الرفيعة بما يشير الى أن محصول القطن يعد من أقل المحاصيل الصيفية الرئيسية استهلاكاً لمياه الري .

أما بالنسبة لمحصول البرسيم التحريشي ، والذي تسبق زراعته في الموسم الشتوي في نفس الأرض التي تزرع بالقطن فهو وان كان يبدو على أنه أقل استهلاكاً لمياه الري عن غيره من المحاصيل الشتوية الأخرى باستثناء محصول الفول البلدي وفقا للمقننات المائية للفدان من كل منها على نحو ما هو مبين بالجدول السابق الذكر ، الا أنه ومع الأخذ في الحسبان أيضا فترة مكثه بالأرض الزراعية مقارنة بفترة مكث غيره من المحاصيل الشتوية في الأرض الزراعية ، فيلاحظ أنه يعد من المحاصيل ذات المعدل الشهري المرتفع في استهلاك المياه عن غيره من المحاصيل الشتوية الأخرى باستثناء محاصيل البرسيم المستديم ، والخضروات الشتوية . فمع افتراض أن محصول البرسيم التحريشي يشغل الأرض الزراعية لفترة تمتد الى ٣ شهور لكان معنى ذلك أن معدل استهلاكه الشهري من مياه الري يبلغ نحو ٣٧٨ متر مكعب للفدان ، على حين يبلغ هذا المعدل نحو ١٧٤ ، ٢٠٢ ، ٢٣٢ ، ٢٤٥ ، ٢١٩ متر مكعب للفدان من كل من محاصيل الفول البلدي ، الكتان ، والقمح ، والعدس ، والحلبة على الترتيب مع افتراض بقاء هذه المحاصيل الأخيرة في الأرض الزراعية لفترة تمتد الى ٦ شهور ، في نفس الوقت الذي يبلغ فيه معدل الاستهلاك الشهري لكل من محصول البرسيم المستديم ، والخضروات الشتوية نحو ٤٨٠ ، ٤٨٦ متر مكعب للفدان ، وهو ما يزيد عن معدل الاستهلاك الشهري من مياه الري في حالة البرسيم التحريشي .

جدول رقم (٢-١) المقنن المائي بالحقل لأهم الحاصلات الزراعية ، ولدورة القطن مقارنة بالمقننات المائية لغيرها من الدورات الزراعية البديلة

الدورات الزراعية	المقنن المائي عند الحقل للفدان (متر مكعب)		المقنن المائي للدورة الزراعية	
	المحصول الشتوى	المحصول الصيفى أو النيا	متر مكعب / فدان	% (٢)
١- برسيم تحريش + قط	١١٣٤	٣٤٢٩	٤٥٦٣	١٠٠
٢- برسيم مستديم + أرز	٢٨٧٨	٧٥٧٨	١٠٤٥٦	٢٢٩
٣- برسيم مستديم + ثرة شامى صيفى	٢٨٧٨	٢٨٠٧	٥٦٨٥	١٢٥
٤- برسيم مستديم + أذرة شامى نيلى	٢٨٧٨	٢٨٩٩	٥٧٧٧	١٢٧
٥- برسيم مستديم + أذرة رفيعة صيفى	٢٨٧٨	٤٣٢٣	٧٢٠١	١٥٨
٦- فول بلدى + أرز	١٠٤٢	٧٥٧٨	٨٦٢٠	١٨٩
٧- فول بلدى + أذرة شامى صيفى	١٠٤٢	٢٨٠٧	٣٨٤٩	٨٤
٨- فول بلدى + أذرة رفيعة صيفى	١٠٤٢	٤٣٢٣	٥٣٦٥	١١٨
٩- كتان + أذرة شامى صيفى	١٢١١	٢٨٠٧	٤٠١٨	٨٨
١٠- كتان + أرز	١٢١١	٧٥٧٨	٨٧٨٩	١٩٣
١١- قمح + أرز	١٣٩٢	٧٥٧٨	٨٩٧٠	١٩٧
١٢- قمح + أذرة شامى صيفى	١٣٩٢	٢٨٠٧	٤١٩٩	٩٢
١٣- عدس + أذرة شامى صيفى	١٤٧١	٢٨٠٧	٤٢٧٨	٩٤
١٤- عدس + أذرة رفيعة صيفى	١٤٧١	٤٣٢٣	٥٧٩٤	١٢٧
١٥- حلبة + أذرة شامى صيفى	١٣١٢	٢٨٠٧	٤١١٩	٩٠
١٦- حلبة + أذرة رفيعة	١٣١٢	٤٣٢٣	٥٦٣٥	١٢٣
١٧- برسيم مستديم + فول صويا	٢٨٧٨	٤٤٠١	٧٢٧٩	١٦٠
١٨- شعير + أرز	١١٤٩	٧٥٧٨	٨٧٢٧	١٩١
١٩- شعير + أذرة شامى صيفى	١١٤٩	٢٨٠٧	٣٩٥٦	٨٧
٢٠- قصب		١٧٥٢٤	١٧٥٢٤	٣٨٤
٢١- بصل شتوى + أذرة شامى صيفى	٢١٢٢	٢٨٠٧	٤٩٢٩	١٠٨
٢٢- بصل شتوى + أذرة رفيعة صيفى	٢١٢٢	٤٢٢٣	٦٤٤٥	١٤١
٢٣- ثوم + أذرة شامى صيفى	٢١٢٢	٢٨٠٧	٤٩٢٩	١٠٨
٢٤- خسروات شتوى + خسروات صيفى	٢٩١٨	٢٩٠٣	٥٨٢١	١٢٨

المصدر :-

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحشاء ، نشرة الري والموارد المائية ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٤

(٢) نسبة مئوية من المقنن المائي لدورة البرسيم التحريشى + القطن .

هذا ومع مقارنة الاستهلاك السنوى لدورة القطن (قطن + برسيم تحريش) من مياه الري مع استهلاك غيرها من الدورات الزراعية البديلة ، يلاحظ أن الدورة الزراعية للقطن تعد أقل استهلاكاً لمياه الري عن غيرها من الدورات الزراعية البديلة بنسب تتراوح ما بين ٢٥ - ٥٨٪ فى حالة الدورات الزراعية التى تجمع ما بين محصول البرسيم المستديم ، ومحصول الأترة ، وبنسبة تتراوح ما بين ٩٣ - ٩٧٪ فى حالة الدورات الزراعية التى تجمع ما بين محصولى الكتان والقمح ، ومحصول الأرز ، على حين تزيد هذه النسب فى البعض الآخر من الدورات الزراعية . ويستثنى من ذلك الدورات الزراعية التى تجمع ما بين كل من محاصيل الفول البلدى ، والكتان ، والقمح ، والعدس ، والحلبة كمحاصيل شتوية مع محصول الأترة الشامى حيث ينخفض معدل الاستهلاك السنوى لمياه الري لهذه الدورات الزراعية الأخيرة عن معدل الاستهلاك السنوى لمياه الري لدورة القطن وإن كان بفارق بسيط تتراوح نسبته ما بين ٦ - ١٣٪ ، على نحو ما يشير إليه نفس الجدول السابق الذكر .

ومما يؤكد على أن الدورة الزراعية لمحصول القطن (قطن + برسيم تحريش) تعد من الدورات الزراعية الأقل استهلاكاً لمياه الري عن غيرها من الدورات الزراعية ، أن استهلاك دورة القطن من مياه الري خلال عام ١٩٨٢ قد بلغ نحو ٤٦٩٢ مليار متر مكعب ، وبنسبة ١١٩٥٪ من اجمالى استهلاك قطاع الزراعة من مياه الري خلال هذا العام والذى بلغ نحو ٣٩٢٦٣ مليار متر مكعب فى نفس الوقت الذى بلغت فيه مساحة دورة القطن (قطن + برسيم تحريش) نحو ١٩٨٠ مليون فدان تمثل مانسبته ١٦٦٪ من اجمالى المساحة المحصولية خلال هذا العام والتى بلغت نحو ١١٩٣٠ مليون فدان (١) .

(٢-٣) وتعد زراعات القطن من الزراعات الصيفية التى ترتفع معدلات استخدامها للعمالة الموسمية بقطاع الزراعة عن غيرها من الزراعات الصيفية الأخرى للمحاصيل الحقلية الرئيسية فى مناطق إنتاج القطن ، خاصة فى مناطق الوجه البحرى ، وذلك ليس بسبب كبر المساحات المنزعه به فى هذه المناطق فقط بل أيضاً لارتفاع معدلات احتياجات الفدان منه من العمالة الموسمية مقارنة بغيره من المحاصيل الحقلية الصيفية الأخرى على النحو الذى يشير إليه الجدول رقم (١-٣) . فعلى حين يبلغ المعدل المتوسط لاحتياجات الفدان من العمالة الموسمية نحو ٤٠٣٥ رجل/يوم بالاضافة الى نحو ٧١٧٩ ولد/يوم بالنسبة لزراعات القطن ، إلا أن هذا المعدل يبلغ فى المتوسط نحو ٣٤٤ رجل / يوم مع ١٨٦ ولد/ يوم بالنسبة لزراعات الأترة الشامى ، وحوالى ٣٦٠ رجل / يوم مع ٣٤٨ ولد/ يوم بالنسبة لزراعات الأرز ، ونحو ٤٦٣ رجل/يوم مع ٢٤٠٧ ولد/يوم بالنسبة لزراعات الأترة الرفيعة ، وهى تمثل الحاصلات الحقلية الرئيسية التى تسود وتتنافس زراعتها مع زراعات القطن فى مناطق إنتاج القطن . هذا وقد يستثنى من ذلك حاصلات القصب والخضروات الصيفية والتى ترتفع معدلات احتياجات

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الري والموارد المائية ، القاهرة ، فبراير ،

جدول رقم (٢-١) معدل احتياجات الفدان من محصول ودورة القطن من العمالة البشرية مقارنة باحتياجات المحاصيل والدورات الزراعية الأخرى منها

معدل الدورة الزراعية						معدل الفدان (١)				الدورة الزراعية
جملة		ولد / يوم		رجل / يوم		المحصول الصيفي		المحصول الشتوي		
عدد	% (١)	عدد	% (١)	عدد	% (١)	رجل / يوم	ولد / يوم	رجل / يوم	ولد / يوم	
١٢٣,٨٩	١٠٠	٧١,٧٩	١٠٠	٥٢,١	١٠٠	٧١,٧٩	٤٠,٣٥	—	١١,٧٥	١- برسيم تحريش + قطن
٩١,٣	٧٤	٣٥,٨	٥٠	٥٥,٥	١٠٦,٥	٣٤,٨	٣٦,٠	١,٠	١٩,٥	٢- برسيم مستديم + أرز
٧٣,٥	٥٩	١٩,٦	٢٧	٥٣,٩	١٠٣,٠	١٨,٦	٣٤,٤	١,٠	١٩,٥	٣- برسيم مستديم + أذرة شامي
٨٨,١٧	٧١	٢٢,٣٧	٣١	٦٥,٨	١٢٦	٢١,٣٧	٤٦,٣	١,٠	١٩,٥	٤- برسيم مستديم + ذرة رفيعة
٧٨,٨	٦٤	١٥,٦	٢٢	٦٣,٢	١٢١	١٤,٦	٤٣,٧	١,٠	١٩,٥	٥- برسيم مستديم + فول صويا
١١٤,٤	٩٢	٤٨,٢	٦٧	٦٦,٢	١٢٧	٣٤,٨	٣٦,٠	١٣,٤	٣٠,٢	٦- فول بلدي + أرز
٩٦,٦	٧٨	٣٢,٠	٤٥	٦٤,٦	١٢٤	١٨,٦	٣٤,٤	١٣,٤	٣٠,٢	٧- فول بلدي + أذرة شامي
١١٤,٦	٩٣	٣٨,١	٥٣	٧٦,٥	١٤٧	٢٤,٠٧	٤٦,٣	١٣,٤	٣٠,٢	٨- فول بلدي + أذرة رفيعة
١٢١,٨	٩٨	٥١,٨	٧٢	٧٠,٠	١٣٤	٣٤,٨	٣٦,٠	١٧,٠	٣٤,٠	٩- كتان + أرز
١٠٤,٠	٨٤	٣٥,٦	٥٠	٦٨,٤	١٣١	١٨,٦	٣٤,٤	١٧,٠	٣٤,٠	١٠- كتان + أذرة شامي
١٠٩,٩٢	٨٩	٤٦,١٤	٦٤	٦٣,٧٨	١٢٢	٣٤,٨	٣٦,٠	١١,٣٤	٢٧,٧٨	١١- قمح + أرز
٩٢,١٢	٧٤	٢٩,٩٤	٤٢	٦٢,١٨	١١٩	١٨,٦	٣٤,٤	١١,٣٤	٢٧,٧٨	١٢- قمح + أذرة شامي
١٠٦,٧٩	٨٦	٣٢,٧١	٤٦	٧٤,٠٨	١٤٢	٢١,٣٧	٤٦,٣	١١,٣٤	٢٧,٧٨	١٣- قمح + أذرة رفيعة
٧٥,٠	٦١	٢٠,٦	٢٩	٥٤,٤	١٠٤	١٨,٦	٣٤,٤	٢,٠	٢٠,٠	١٤- حلبة + أذرة شامي
٨٩,٦٧	٧٢	٢٣,٣٧	٣٣	٦٦,٣	١٢٧	٢١,٣٧	٤٦,٣	٢,٠	٢٠,٠	١٥- حلبة + أذرة رفيعة
٧٦,٠	٦١	٢٠,٦	٢٩	٥٥,٤	١٠٦	١٨,٦	٣٤,٤	٢,٠	٢٠,٠	١٦- عدس + أذرة شامي
٩٠,٦٧	٧٣	٢٣,٣٧	٣٣	٦٧,٣	١٢٩	٢١,٣٧	٤٦,٣	٢,٠	٢١,٠	١٧- عدس + أذرة رفيعة
١٠٤,٠٤	٨٤	٤٤,٨	٦٢	٥٩,٢٤	١١٤	٣٤,٨	٣٦,٠	١٠,٠	٢٣,٣٤	١٨- شعير + أرز
٨٦,٢٤	٧٠	٢٨,٦	٤٠	٥٧,٢٤	١١١	١٨,٦	٣٤,٤	١٠,٠	٢٣,٣٤	١٩- شعير + أذرة شامي
٩٦,٠	٧٧	١٧,٠	٢٤	٧٩,٠	١٥٢	١٧,٠	٧٩,٠	—	—	٢٠- قصب
١٣٩,٤	١١٣	٦٠,٠	٨٤	٧٩,٤	١٥٢	١٨,٦	٣٤,٤	٤١,٤	٤٥,٠	٢١- بصل شتوي + أذرة شامي
١٥٤,٠٧	١٢٤	٦٢,٧٧	٨٧	٩١,٣	١٧٥	٢١,٣٧	٤٦,٣	٤١,٤	٤٥,٠	٢٢- بصل شتوي + أذرة رفيعة
١٣٥,٠	١٠٩	٦١,٦	٨٦	٧٣,٤	١٤١	١٨,٦	٣٤,٤	٤٣,٠	٣٩,٠	٢٣- ثوم + أذرة شامي
١٥٦,٠	١٢٦	٥٤,٠	٧٥	١٠٢,٠	١٩٦	٢٧,٠	٥١,٠	٢٧,٠	٥١,٠	٢٤- خضروات شتوي + خضروات صيفي

(١) المصدر :- وزارة الزراعة ، بيانات غير منشورة .

(٢) نسبة مئوية من معدل احتياجات دورة القطن من العمالة البشرية .

الفدان منها من العمالة الموسمية خاصة بالنسبة لفئة الرجال عن معدلات استخدام القطن منها — على نحو ما يشير اليه نفس الجدول السابق الذكر .

وعليه فقد تبدو زراعات القطن على أنها من الزراعات الصيفية التي تساعد على زيادة فرص تشغيل العمالة الموسمية في قطاع الزراعة عنه في حالة الزراعات الصيفية الرئيسية الأخرى — في مناطق انتاج القطن . ومع التسليم بصحة ذلك ، الا انه لمن الواضح أنه ينحصر فقط على زيادة فرص تشغيل العمالة الموسمية خلال الموسم الصيفي . أما بالنسبة لتأثير زراعات القطن على تشغيل العمالة الموسمية في قطاع الزراعة طوال العام الزراعي ، فهو يعتمد بدوره على معدل احتياجات المحصول الشتوي السابقة لزراعة القطن (محصول البرسيم التحريش) من العمالة الموسمية أيضا ، والذي يعد أقل الحاصلات الشتوية من حيث معدلات الاحتياجات من العمالة الموسمية ، حيث يبلغ معدل احتياجات الفدان منه نحو ١١٧٥ رجل / يوم ، على حين تتضاعف معدلات احتياجات المحاصيل الشتوية الأخرى عن ذلك على النحو المبين بنفس الجدول السابق الذكر . وعليه فان التوسع في المساحة المنزوعة بمحصول البرسيم التحريش في مناطق انتاج القطن كنتيجة مصاحبة للتوسع في زراعات القطن يصاحبه انخفاض فرص تشغيل العمالة الموسمية خلال الموسم الشتوي عنه في حالة التوسع في المساحات المنزوعة بالمحاصيل الشتوية الأخرى .

هذا وإذا كانت دورة القطن (قطن + برسيم تحريش) يصاحبها انخفاض فرص تشغيل العمالة الموسمية خلال الموسم الشتوي على حين يصاحبها زيادة فرص تشغيل العمالة الموسمية خلال الموسم الصيفي وذلك بالمقارنة بالدورات الزراعية البديلة الأخرى ، فان المحصلة النهائية لتأثير دورة القطن على فرص تشغيل العمالة الموسمية طوال العام الزراعي تتلخص في زيادة فرص تشغيل العمالة الموسمية عنه في حالة الدورات الزراعية البديلة الأخرى مع التوسع في زراعات القطن وان كانت النتائج النهائية تختلف باختلاف فئات قوى العمل الزراعية ، وذلك على نحو ما تشير اليه معدلات احتياجات الفدان من دورة القطن من العمالة الموسمية مقارنة بغيرها — من الدورات الزراعية البديلة وعلى النحو الوارد بالجدول رقم (١-٣) . فالتوسع في زراعات القطن في مناطق انتاجه وعلى حساب المساحات المنزوعة بالمحاصيل الحقلية الرئيسية الأخرى يصاحبه انخفاض فرص تشغيل العمالة الموسمية من الرجال بنسب تختلف باختلاف الدورات الزراعية البديلة الأخرى ، وتتراوح ما بين ٣ - ٤٢ % بالقياس الى فرص تشغيل العمالة في دورة القطن ، وذلك عكس الحال في حالة انخفاض مساحات زراعات القطن والتوسع في مساحات الدورات الزراعية البديلة حيث يصاحب ذلك زيادة فرص تشغيل العمالة الموسمية من الرجال بنفس النسب السابقة . هذا وترتفع نسب التخير في فرص تشغيل العمالة الموسمية مع التخير في مساحة زراعات القطن وفي نفس الاتجاه المشار اليه في حالة المقارنة بالدورات الزراعية البديلة التي تشتمل على زراعات القصب أو الخضروات مع المحاصيل الحقلية الرئيسية الأخرى على نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر . ويختلف هذا الاتجاه بالنسبة لفئة قوى العمل الزراعي من الأولاد ، حيث

يصاحب التوسع في مساحة دورة القطن (قطن + برسيم تحريش) على حساب الدورات الزراعية الأخرى البديلة زيادة فرص تشغيل العمالة الموسمية من هذه الفئة بنسب تتراوح ما بين ١٤ - ٧٨ ٪ ، وفقا لنوعية الدورة الزراعية البديلة ، على حين يصاحب انخفاض المساحات المنزوعة بالقطن ، انخفاض فرص تشغيل العمالة الموسمية من الأولاد بنفس النسب السابقة ، وذلك بالقياس الى فرص تشغيل العمالة الموسمية في دورة القطن على نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر .

أما بالنسبة لتأثير دورة القطن (برسيم تحريش + قطن) على فرص تشغيل العمالة الموسمية لاجمالي الفئتين من قوى العمل الزراعي فهي تتلخص في زيادة اجمالي فرص العمل الموسمية لكلا الفئتين بنسب تتراوح ما بين ٢ - ٣٩ ٪ بالقياس الى فرص تشغيل العمالة الموسمية في دورة القطن ، ووفقا لنوعية الدورة الزراعية البديلة وذلك في حالة التوسع في مساحة دورة القطن على حساب المساحة المنزوعة بالدورات الزراعية البديلة الأخرى التي تشمل المحاصيل الحقلية الرئيسية الأخرى ، على حين يصاحب انخفاض مساحة دورة القطن تناقص فرص تشغيل العمالة الموسمية لكلا الفئتين من قوى العمل الزراعي بنفس النسب السابقة ووفقا لنوعية الدورة الزراعية البديلة . هذا وان اختلف الوضع في حالة المقارنة بالدورات الزراعية البديلة الأخرى التي تقوم على زراعة الخضروات الشتوية والصيفية أو الخضروات مع المحاصيل الحقلية الأخرى حيث تتناقص فرص تشغيل العمالة الموسمية لكلا الفئتين من قوى العمل الزراعي في حالة التوسع في زراعات القطن على حساب هذه النوعية من الدورات الزراعية البديلة ، أو العكس بالعكس ، وعلى نحو ما يشير اليه نفس الجدول المشار اليه من قبل .

هذا واذا كانت النتيجة النهائية لتأثير دورة القطن على فرص تشغيل العمالة الموسمية في الزراعة تتلخص في زيادة فرص العمل الموسمية مع التوسع في زراعات القطن وانخفاض فرص العمالة الموسمية مع تناقص مساحات القطن ، وذلك بالمقارنة بالتغير في مساحات الدورات الزراعية البديلة الأخرى في مناطق انتاج القطن فان ذلك ما يشير في مضمونه الى أن زراعات القطن تعد من الأنشطة الزراعية التي تساهم بشكل غير مباشر في اعادة توزيع الدخول الزراعية ما بين مالكي إحتياجات الأرض الزراعية من جهة ، وفئات العمل الزراعي الأجير من جهة أخرى . هذا كما أنه ومن ناحية أخرى فان زيادة فرص تشغيل العمالة الموسمية خلال الموسم الصيفي مع تناقص فرص تشغيل العمالة الموسمية خلال الموسم الشتوي والمصاحبة للتوسع في زراعات القطن على حساب الدورات الزراعية البديلة من المحاصيل الحقلية الرئيسية الأخرى ، انما يشير في مضمونه أيضا الى أن التوسع في مساحة دورة القطن قد تساهم في زيادة تقلبات الطلب على العمالة الموسمية ما بين الموسم الشتوي والصيفي ، وذلك عكس الحال في حالة تناقص مساحة دورة القطن لصالح مساحة الدورات الزراعية البديلة الأخرى .

(٤-٢) هذا ولقد كان لزراعات القطن خلال عقد السبعينات وزنا نسبيا أكبر من حيث المساهمة في قيمة الانتاج والدخل الزراعي عن مجموعة الزراعات الأخرى بالقياس الى درجة تمثيل كـل من المساحات المنزعة بها في المساحة المحصولية الاجمالية ، الا أن الوزن النسبي لزراعات القطن في هذا الشأن قد أخذ في الاتجاه نحو التناقص خلال عقد الثمانينات على النحو المبين بالجدول رقم (٤-١) . فعلى حين بلغت قيمة الانتاج السنوى من زراعات القطن مانسبته ١٢٫٨٪، ١٣٫٧٪ من القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي النباتي السنوى خلال كل من الفترتين ١٩٧٤/٧٠ ، ١٩٧٩/٧٥ ، على الترتيب ، كما بلغت نسبة تمثيل الدخل الزراعي السنوى من زراعات القطن نحو ١٢٫١٪، ١٣٫٢٪ من اجمالي الدخل الزراعي السنوى من المحاصيل الزراعية النباتية خلال نفس الفترتين على التوالي ، فى نفس الوقت الذى بلغت فيه نسبة تمثيل زراعات القطن فى المساحة المحصولية الاجمالية نحو ١٤٫٣٪، ١١٫٥٪ منها فى كل من الفترتين على الترتيب ، الا أن قيمة الانتاج السنوى من زراعات القطن قد بلغت مانسبته ١١٫٨٪ من القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي النباتي السنوى خلال الفترة ١٩٨٤/٨٠ ، كما تناقصت هذه النسبة الى نحو ٧٫٩٪ من قيمة الانتاج الزراعي النباتي خلال الفترة ١٩٨٧/٨٥ ، فى نفس الوقت الذى بلغ فيه الدخل الزراعي السنوى من زراعات القطن مانسبته ١١٫٢٪، ٧٫٩٪ من اجمالي الدخل الزراعي السنوى من المحاصيل النباتية خلال كل من الفترتين على الترتيب، على حين بلغت نسبة تمثيل زراعات القطن فى المساحة المحصولية الاجمالية نحو ٩٫٨٪، ٩٫٢٪ فى كل من الفترة الأولى ، والثانية على الترتيب ، على النحو المبين بنفس الجدول السابق الذكر .

واذا كان تناقص الوزن النسبي للمساحة المنزعة بالأقطان فى اجمالي المساحة المحصولية قد صاحبه بالتالى تناقص الوزن النسبي لمساهمة زراعات الاقطان فى القيمة الاجمالية للانتاج، والدخل الزراعي من المحاصيل الزراعية النباتية فيما بين عقدى السبعينات ، والثمانينات ، على النحو السالف الذكر ، الا أن فى هذا الاتجاه مايشير ضمنا الى تناقص الوزن النسبي لمساهمة زراعات الاقطان فى القيمة الاجمالية للانتاج والدخل الزراعي من الأنشطة الزراعية النباتية بمعدلات أكبر الى حد ما عن معدلات التناقص فى وزنها النسبي فى اجمالي المساحة المحصولية وهو مايشير فى نفس الوقت الى احتمالات زيادة أسعار المحاصيل الزراعية الأخرى أو انتاجيتها بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة فى أسعار القطن أو انتاجيته ، الى جانب زيادة الوزن النسبي للمساحات المنزعة بالمحاصيل الزراعية الأخرى التى تساهم زراعاتها بنصيب أكبر فى القيمة الاجمالية للانتاج والدخل الزراعي النباتي بالقياس الى المساحات المنزعة بها كمحاصيل الخضروات والفاكهة أو غيرها . وقد يكون ذلك من العوامل التى ساهمت فى تناقص المساحات المنزعة بالأقطان ووزنها النسبي فى اجمالي المساحة المحصولية على النحو المبين من قبل ، وعلى نحو مااستشير اليه الدراسة بالتفصيل فيما بعد .

٣ - القطن فى قطاع الصناعة

(١-٣) تعد عملية جـلـح وكبس القطن بمثابة عملية اعداد وتجهيز القطن الخام فى الصورة الصالحة للتصدير الى الخارج أو توجيهه من أجل التصنيع محليا . حيث تقوم هذه العملية على فصل

المصدر :- جمعت وحسبت من :

(٢) وزارة الزراعة ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، بيانات غير منشورة .

مكونات القطن الزهر الى القطن الشعر ، والبذرة كنواتج أساسية الى جانب القطن الأسكرتو كمنتج ثانوى ، وحيث يوجه بعد ذلك القطن الشعر الى التصدير ، وإلى صناعات الغسول والنسيج المحلية ، على حين تستخدم البذرة الناتجة فى إنتاج زيت الطعام وكسب الماشية ، أما القطن الاسكرتو فيستخدم فى عمليات الحشو المختلفة مثل التجيد .

وتتكون صناعة حلج وكبس القطن المصرية من ٥ شركات تابعة لهيئة القطاع العام لشئون القطن (وهى شركات مصر / النيل / الدلتا / الوادى / العربية لحليج القطن) ، ولقد بلغ تعداد المحالج التابعة لهذه الشركات فى عام ١٩٦٧/٦٦ ٩٦ محلجا^(١) ، الا أنه انخفض الى ٧٧ محلجا فى عام ١٩٨٥/٨٤ وبنسبة ٢٠٪ تقريبا عنه فى عام ١٩٦٧/٦٦ ، ثم الى ٦٦ محلجا فى عام ١٩٨٩/٨٨ وبنسبة تبلغ نحو ٣١٫٢٪ عنه فى عام ١٩٦٧/٦٦ ، كما صاحب ذلك أيضا انخفاض أعداد دواليب الحلج التى تشتمل عليها محالج القطن من ٤٦٣٥ دولار فى عام ١٩٨٥/٨٤ الى ٤٤٠٨ دولار^(١) فى عام ١٩٨٩/٨٨ . ومن الطبيعى أن تفسر أسباب انخفاض أعداد المحالج وأعداد الدواليب التى تشتمل عليها بالتناقص المستمر فى الانتاج المحلى من الأقطان الزهر (على نحو ما يشير اليه الدراسة فيما بعد) ، الى جانب ما قد يكون هناك من تطورات تكنولوجية داخل هذه الصناعة .

ولقد صاحب انخفاض عدد المحالج التى تضمها هذه الصناعة وعلى النحو المبين من قبل انخفاض أعداد العاملين فى هذه الصناعة من ٤١٩١٥^(١) ألف عامل فى عام ١٩٦٧/٦٦ الى ٢٩٦٢ ألف عامل فى عام ١٩٨٥/٨٤ ثم الى ٧١١٠ ألف عامل^(٢) فى عام ١٩٨٩/٨٨ ومانسبته ١٧٪ من حجم العمالة فى قطاع الصناعة للتحويلية والبالغة نحو ٤٠٩ ألف عامل . ووفقا لتعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦^(٣) . وإذا كان من الملاحظ انخفاض أعداد العمالة فى هذه الصناعة فيما بين السنوات المشار اليها بمعدلات أكبر عن معدلات التناقص فى أعداد المحالج وما تشتمل عليه من دواليب ، فان ذلك ما قد يعزى الى تطوير هذه الصناعة على نحو يتضمن احلال الآلة محل العمل البشرى . هذا ولقد بلغت جملة الأجور والمرتبات السنوية المدفوعة للعاملين فى هذه الصناعة نحو ٢٤٩٨٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٩/٨٨ مقابل ١٨٧٢٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥/٨٤^(١) .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعة حلج وكبس القطن فى ج.م.ع أعداد مختلفة .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعة حلج وكبس القطن فى ج.م.ع ، أعداد مختلفة .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد مختلفة .

(٢-٣) أما بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج وعلى الرغم من تنوع انتاجها من الغزل والمنسوجات فان الأقطان الخام تعد هي المصدر الأساسي لانتاج هذه الصناعة من الغزل والمنسوجات ، بل تزايد وزنها النسبي عن غيرها من المواد الخام الأخرى في السنوات الأخيرة عنه في السنوات السابقة ، فعلى حين بلغ الانتاج السنوى من الغزل القطنية نحو ١٦٩٣ ألف طن خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ لتمثل بذلك مانسبته ٧٨٦٪ من اجمالى الانتاج السنوى من النوعيات المختلفة من الغزل داخل هذه الصناعة خلال هذه الفترة والتي بلغت نحو ٢١٥٥ ألف طن سنويا في المتوسط ، الا أن الانتاج السنوى من الغزل القطنية ازداد لتصل الى نحو ٢٣٨٧ ألف طن خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ ليمثل بذلك مانسبته ٨٢٧٪ من اجمالى الانتاج السنوى من النوعيات المختلفة من الغزل خلال هذه الفترة والتي بلغت نحو ٢٨٨٥ ألف طن^(١).

ووفقا لنتائج تعداد السكان والمنشآت الذى يجريه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحياء ، فقد بلغ تعداد المنشآت العاملة فى مجال صناعة الغزل والنسيج فى عام ١٩٧٦ نحو ١٧٦ ألف منشأة تمثل مانسبته ١٠٥٪ من اجمالى تعداد المنشآت العاملة فى قطاع الصناعات التحويلية خلال هذا العام ، وذلك فى مقابل ٧٨ ألف منشأة فى عام ١٩٦٠ تمثل مانسبته ٩٥٪ من اجمالى تعداد المنشآت العاملة فى قطاع الصناعات التحويلية خلال نفس العام، وهو مايشير ضميا الى ازدياد أعداد المنشآت العاملة فى مجال صناعة الغزل والنسيج بمعدل أكبر عن معدل الزيادة فى غيرها من الصناعات التحويلية خلال الفترة المشار اليها^(٢).

وتأتى صناعة الغزل والنسيج فى المركز الأول بين الصناعات التحويلية من حيث تعداد المشتغلين بها حيث بلغ تعداد المشتغلين بصناعة الغزل والنسيج خلال عام ١٩٦٠ نحو ١٦٨ ألف يمثلون مانسبته ٣٢٣٪ من اجمالى تعداد المشتغلين فى الصناعات التحويلية خلال هذا العام ، كما ازداد تعداد المشتغلين بهذه الصناعة ليصل الى نحو ٣٤٢ ألف مشتغل عام ١٩٧٦ يمثلون مانسبته ٣١٥٪ من اجمالى تعداد المشتغلين بالصناعات التحويلية خلال هذا العام .

أما بالنسبة لمساهمة صناعة الغزل والنسيج فى القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية فهي تقدر بما نسبته ٣٣٢٪ خلال عام ١٩٦٠ ، الا أن مساهمتها فى هذا المجال قد انخفضت الى مانسبته ٢٨٧٪ من اجمالى القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية فى عام ١٩٨١/٨٠ ، وذلك وفقا لاحصاءات الانتاج الصناعى السنوى التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحياء والتى تشمل على المنشآت التى يعمل بها ١٠ أفراد فأكثر .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحياء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، اعداد مختلفة .

(٢) معهد التخطيط القومى ، الاقآى المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر ، قضايسا التخطيط والتنمية ، مجلد رقم (٢٨) ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٥ .

(٣-٣) على الرغم من أن بذرة القطن تعد من المنتجات الثانوية لزراعات القطن ، الا انها مازالت تعد المصدر الأساسي لتصنيع زيوت الطعام محليا الى جانب بعض المنتجات الثانوية الأخرى ، والتي تدخل في العديد من الصناعات الهامة مثل الكسب الذي يدخل في صناعة الأعلاف ، والاستياريين الذي يدخل في صناعة الصابون . فانتاج زيوت الطعام المستخرجة محليا من بذور القطن تشكل بمفردها نحو ٨٠٪ من اجمالي الانتاج المحلي من زيوت الطعام (والذي يتضمن الانتاج من زيت فول الصويا) خلال عقد الثمانينات ، وان كـمـان من الملاحظ انخفاض الوزن النسبي للانتاج المحلي من زيوت الطعام المستخرجة من بذور القطن في اجمالي الانتاج المحلي من زيوت الطعام في أواخر هذا العقد عنه في بدايته حيث بلغ الانتاج المحلي من زيوت الطعام المستخرجة من بذور القطن مانسبته ٧٨٫٧٪ من اجمالي الانتاج المحلي من زيوت الطعام في عام ١٩٩٠/٨٩ ، وذلك في مقابل انتاج يمثل مانسبته ٨٣٫٢٪ من اجمالي الانتاج المحلي من زيوت الطعام في عام ١٩٨١/٨٠^(١) . وهذا واذا كان ذلك يعزى الى تناقص المساحات المنزوعة بالاقطان في السنوات الاخيرة ومن ثم تناقص الانتاج من بذور القطن المستخدمة في انتاج الزيوت من ناحية الى جانب التوسع في انتاج واستخدام نوعيات أخرى من البذور الزيتية من ناحية أخرى ، الا أنه وعلى الرغم من ذلك فمازالت بذور القطن هي المصدر الأول والأساسي لانتاج زيوت الطعام محليا .

ويتولى انتاج زيوت الطعام (بما فيها زيت بذرة القطن) في مصر ثمانية شركات منها سبعة شركات تابعة لهيئة القطاع العام للصناعات الغذائية التابعة لوزارة الصناعة ، أما الشركة الأخرى فتتبع هيئة القطاع العام لشئون القطن والتابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية . وتضم هذه الشركات ٤٢ مصنعا يقوم على انتاج زيوت الطعام منها ٢٠ مصنعا فقط على حين تقوم باقى المصانع على تصنيع المسلى الصناعى والمنتجات الثانوية التى تقوم على صناعة الزيوت والتي من أهمها الاعلاف ، والمنظفات الصناعية .

هذا وتعد صناعة الزيوت في مصر من الصناعات المركبة حيث تقوم هذه الصناعة على استخراج وتكرير زيوت الطعام من البذور الزيتية المنتجة محليا (والتي تشمل كل من بذور القطن ، وفول الصويا ، وعباد الشمس) ، كما أنها تقوم باستخلاص وتكرير الزيوت الخام ، والنصف مكررة التى يتم استيرادها من الخارج ، وذلك الى جانب تكريرها لزيوت الذرة المنتجة محليا ، وانتاج المسلى الصناعى والمرجرين . هذا فضلا عن قيام هذه الصناعة بانتاج العديد من المنتجات الثانوية الأخرى ، كما تقوم كذلك بانتاج بعض الزيوت الصناعية كزيت الكتان ، وزيت رجبى المكون ، وجرة الأرز . وعليه فقد يكون من المتعذر التعرف وبشكل دقيق على المؤشرات الاقتصادية المتصلة بصناعة زيت القطن كمصناعة منفصلة عن صناعة الزيوت في مصر نظرا للتداخل الكبير فى هذه الصناعة على نحو ماسبق ذكره . الا أنه وعلى الرغم من ذلك فاذا كان انتاج الصناعة

(١) حسبت من ميزانيات وتقارير الأداء لشركات الزيوت التابعة لوزارة الصناعة عن عام ١٩٩٠/٨٩ .

المحلية من زيوت بذرة القطن يمثل نحو ٨٠٪^(١) من اجمالي انتاجها من زيوت الطعام المستخرجة من البذور الزيتية المنتجة محليا ، ونحو ٢٥٪ من اجمالي انتاج زيوت الطعام خلال السنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، لا يمكن القول بأن صناعة زيت القطن مازال لها نصيب كبير من حيث المساهمة في النشاط الاقتصادي لصناعة الزيوت في مصر خاصة اذا ما أخذ في الحسبان النواتج الثانوية الأخرى لهذه الصناعة .

ولقد بلغت قيمة انتاج شركات الزيوت التابعة لوزارة الصناعة خلال عام ١٩٩٠/٨٩ نحو ١٤٨٣ر٨ مليون جنيه ، كما بلغت القيمة المضافة المحققة داخل هذه الشركات في نفس العام نحو ٢١٩٣ر٣ مليون جنيه ، وذلك الى جانب مساهمة هذه الشركات في الصادرات المصرية بقيمة ٣١٥ر٥ مليون جنيه . أما بالنسبة لاعداد القوى العاملة بها تبليغ نحو ٢٩٤ ألف عامل بلغت أجورهم نحو ٩٧٣ر٣ مليون جنيه خلال نفس العام^(١) .

٣ - القطن في قطاع التجارة

يبلغ تعداد الشركات العاملة في مجال تجارة وتصدير الأقطان خمس شركات ، كما يبلغ تعداد العاملين بها نحو ٦٢ ألف عامل بلغت أجورهم عن عام ١٩٨٥ نحو ١٢ر٣ مليون جنيه^(٢) . ولقد بلغ الانتاج المحلي السنوي من الأقطان خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ نحو ٧١٥٢ ألف قنطار من القطن الشعير ، على حين بلغت كمية الصادرات السنوية من الأقطان الخام خلال نفس الفترة مايقرب من ٢٢٢٦ ألف قنطار في المتوسط وبما نسبته ٣١ر١٪ من اجمالي الانتاج المحلي ، وهو مايعنى بدوره أن الكميات المستهلكة محليا من الأقطان الخام والمتداولة عبر القنوات التسويقية الداخلية تعادل مانسبة ٦٩ر٤٪ من الانتاج السنوي خلال هذه الفترة . ولقد بلغت قيمة الصادرات السنوية من الأقطان الخام خلال هذه الفترة نحو ٣٥٨ر٥^(٣) مليون جنيه تمثل مانسبته ١٧ر٠٪^(١) من اجمالي الصادرات المصرية السنوية خلال هذه الفترة ، مع استبعاد الصادرات من البترول وبمانسبته ١٠ر٥٪^(١) من اجمالي الصادرات المصرية السنوية متضمنه الصادرات من البترول .

أما بالنسبة للصادرات من الأقطان المصنعه محليا ، فقد بلغت كمية الصادرات السنوية من غزول الأقطان نحو ٢٣ر٢ ألف طن سنويا خلال نفس الفترة المشار اليها من قبل ، وبمما يعادل ٪ من اجمالي الانتاج السنوي منها خلال نفس الفترة ، كما بلغت قيمة الصادرات السنوية منها نحو ٥٦٠ر٣ مليون جنيه في المتوسط ، وهو مايعادل ٢٦ر٦٪ من اجمالي الصادرات

-
- (١) حسبت من ميزانيات وتقارير الاداء لشركات الزيوت التابعة لوزارة الصناعة عن عام ١٩٩٠/٨٩ .
 - (٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء ، دليل الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاعين العام والخاص ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
 - (٣) أنظر الفصل الأخير من الدراسة .

المصرية السنوية خلال نفس الفترة مع استبعاد الصادرات من البترول ، وبالنسبة ١٦٢٪ من إجمالي الصادرات المصرية السنوية خلال هذه الفترة متضمنه الصادرات من البترول . أما الصادرات من الأقمشة القطنية فقد بلغت كمية الصادرات السنوية منها نحو ٢٤٧ ألف طن سنويا وبما يعادل ٪ من إجمالي الإنتاج منها خلال نفس الفترة كما بلغت قيمة الصادرات السنوية منها نحو ٢٤١٦ مليون جنيه ، وبالنسبة ٦٧٪ من إجمالي الصادرات المصرية السنوية مع استبعاد الصادرات من البترول ، ونحو ٤١٪ من إجمالي الصادرات المصرية السنوية خلال هذه الفترة متضمنه الصادرات من البترول .

وعليه وبناءً على ما سبق يلاحظ أن القطن مازال يلعب الدور الرئيسي في الصادرات المصرية حيث تساهم الصادرات من الأقطان الخام ، والأقطان المصنعه محليا بما يعادل ٥٤٢٪ من إجمالي الصادرات المصرية السنوية خلال الفترة السابق ذكرها مع استبعاد الصادرات البترولية ، وبما نسبته ٣٢٨٪ من إجمالي الصادرات المصرية السنوية متضمنه الصادرات من البترول الخام، وعلى نحو ما يشير اليه الدراسة بالتفصيل فيما بعد .

١ - تمهيد:

تشير الاحصاءات الخاصة بانتاج الأقطان المصرية، والصادرات منها الى تناقض كل من الانتاج، والصادرات من الأقطان، ومن ثم فقد يكون هناك الكثير من التساؤلات حول الأسباب والعوامل المسئولة عن هذا الاتجاه، وهل تقف مثل هذه الأسباب والعوامل على جانب الانتاج من الأقطان أم يشاركها فى ذلك عوامل وأسباب أخرى تتصل بالاستهلاك المحلى من الأقطان أو بالأسواق الخارجية المستوردة للأقطان المصرية، وغيرها من التساؤلات .

وفيما يختص بالفصل الحالى من الدراسة فإنه يستهدف دراسة الاتجاه العام للانتاج، والاستهلاك المحلى من الأقطان خلال العقدين الماضيين ثم دراسة وتحليل العوامل المسئولة عن الاتجاه العام لاجمالى الانتاج من الأقطان والاستهلاك المحلى منها، وهو ما قد يستلزم بدوره التعرف على أقاليم زراعة وانتاج الأقطان وتطور المساحة المنزعة بالأقطان بها .

٢ - أقاليم زراعة وانتاج الأقطان:

يعد محصول القطن من المحاصيل الزراعية التى يمكن زراعتها فى محيط الأراضى القديمة بمختلف أقاليم الجمهورية حيث ملائمة ظروف التربة الزراعية والظروف المناخية لزراعته بها، وان تباينت فيما بينها من حيث الجدارة الانتاجية فى زراعة القطن، ومن حيث أصناف القطن الملائمة للزراعة بها . ولذلك فمن الملاحظ انتشار زراعات القطن فى أغلب أقاليم الجمهورية، وان كان البعض منها يخلو من زراعة الأقطان بها ليس بسبب عدم ملائمة زراعة الأقطان بها ولكن لأسباب أخرى ستشير اليها الدراسة فيما بعد، حيث تكاد تخلو كل من محافظات الاسكندرية، والاسماعيلية والسويس، والجيزة، وقنا، وأسوان من زراعات القطن حيث يزرع فى البعض منها مساحات صغيرة .

ومن منظور الوزن النسبى للمساحة المنزعة بالأقطان فى اجمالى المساحة المنزعة بالمحاصيل الحقلية والخضروات الموسمية الصيفية فان محافظة الدقهلية تعد هى المحافظة الاولى فى زراعة القطن حيث بلغت مساحة الأقطان المنزعة بها مانسبته ٢٩١٪ من اجمالى المساحة المحصولية للحاصلات والخضروات الصيفية خلال السنوات ١٩٨٣/١٩٨٥ .

ويلى محافظة الدقهلية وبنفس المنظور أيضا كل من محافظات أسيوط، والغربية، وكفر الشيخ وبنى سويف على الترتيب حيث تمثل زراعات الأقطان فى كل منها مانسبته ٢٨٥٪، ٢٧٧٪، ٢٤١٪، ٢١٢٪ من اجمالى المساحة المحصولية للحاصلات الحقلية والخضروات الصيفية فى كل منها . ثم تأتى بعد ذلك باقى المحافظات الأخرى، والتى تتراوح نسبة تمثيل مساحة زراعات القطن بها ما بين ١١٥٪ - ١٩٠٪ من جملة المساحة المحصولية للحاصلات الحقلية والخضروات الصيفية فى كل منها وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢ - ١) .

جدول رقم (١-٢) الوزن النسبي للمساحة المنزوعة بالأقطان في أجمالي المساحة المحصولية للحاصلات الحقلية والخضروات الصيفية على المستوى الإقليمي في السنوات

(%)

(١٩٨٥ - ١٩٨٣)

المحاصيل المحافظة	قطن	أرز	ذرة شامي	ذرة رفيعة	فول سوداني	فول صويا	سمسم	خضروات	آخري	جملة الحاصلات الحقلية	محاصيل مستديمة
١- الاسكندرية	١٥	٦٦	١٧٨	-	-	-	-	٦١٣	١٢٩	١٠٠	١٧٦
٢- البحيرة	١٨٦	٢٣٦	٢٧٩	-	٠٣	٢٣	-	٢٤٣	٢٩	١٠٠	١٠٤
٣- الغربية	٢٧٧	٢٢٩	٣٧٨	-	-	٢٧	-	٦٧	٢٢	١٠٠	٧٥
٤- كفر الشيخ	٢٤١	٤٧٢	١٩٠	-	-	٠٣	-	٦٣	٣٠	١٠٠	١٦
٥- الدقهلية	٢٩١	٤٤٠	١٧٥	-	-	٠٥	-	٧٥	١٣	١٠٠	٣٧
٦- دمياط	١١٥	٥٢٤	١٧٣	-	-	١٣	-	١٣٦	٣٩	١٠٠	٤٤
٧- الشرقية	١٩٠	٢٥٧	٤٠٢	-	٠٨	٠٥	-	١٠٥	٣٢	١٠٠	٨٧
٨- الاسماعلية	-	٣٢	٣٩٧	٠٦	١٠٣	٠١	٢٤	٣٣٥	١٠٠	١٠٠	١٥٦
٩- السويس	-	١٠	٤٠٩	-	٠٧	-	٢٣	٤٨٥	٦٦	١٠٠	٨١
١٠- المنوفية	١٥٦	٠١	٦٢٢	-	-	٣٨	-	١٦٠	٢٢	١٠٠	١١٧
١١- القليوبية	١٠٢	١٧	٥٠٩	-	٠٣	٢٣	-	٣٢٧	٢٠	١٠٠	٢٦١
١٢- القاهرة	-	٠٩	٦٤٦	-	-	٠٤	-	٣١٠	٣٠	١٠٠	٢٠٠
١٣- الجيزة	-	-	٤٨٤	١٩	١٨	-	٠٢	٢٦١	١١٦	١٠٠	١١٣
١٤- بنى سويف	٢١٢	-	٦١٨	١٧	٠١	٤٢	٠٦	٩٦	٠٩	١٠٠	٣٦
١٥- الفيوم	١٢٨	٤٦	٤٠٠	١٦٢	٠١	-	٠٥	١٦٨	٩١	١٠٠	٧٣
١٦- المنيا	١٨٢	-	٥٥٢	١٧	٠٧	١٣٣	٠٤	٩٤	١١	١٠٠	١١٧
١٧- أسيوط	٢٨٥	-	١٩٨	٤٢٤	٠١	٣٠	٠٥	٤١	١٥	١٠٠	٧٢
١٨- سوهاج	١٨٠	-	١٩٦	٥١٩	٠٤	١٨	٠٩	٤٧	٢٦	١٠٠	٣٤
١٩- قنا	-	-	٥٢٢	٢١٦	٠٧	٠١	٧٥	١٠٧	٧٣	١٠٠	٥٠٢
٢٠- أسوان	-	-	٤٠٠	١٦٩	٠٥	-	٣٨	١٨٠	٢٠٨	١٠٠	٥٦٥

المصدر : حسب من :-

عبد القادر دياب (دكتور) تخطيط الإنتاج الزراعي ، مذكرة خارجية رقم (١٤٧٧) معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٨ .

أما من حيث مساحة الزراعات السنوية بالأقطان في مختلف الاقاليم فمن الملاحظ مع وجود تباين فيما بين مساحة زمام كل من المحافظات المختلفة، اختلاف ترتيب أولويات المحافظات المنتجة للأقطان من خلال هذا المنظور عن الترتيب المشار اليه من قبل، باستثناء محافظة الدقهلية، والتي تأتي في مقدمة المحافظات المنتجة للأقطان من حيث مساحة زراعاته بها حيث بلغت المساحة المنزرعة بالأقطان بها مانسبته ١٦ر٥% من اجمالى مساحة زراعات الاقطان بالجمهورية خلال السنوات ٨٥-١٩٨٩ ثم تأتي بعد ذلك وعلى الترتيب كل من محافظات البحيرة، والشرقية، وكفر الشيخ، والغربية، حيث تمثل مساحة الأقطان بها وخلال نفس الفترة مانسبته ١٢ر٦%، ١٢ر٢%، ١١ر٣%، ١٠ر١% من اجمالى مساحة زراعات الأقطان بالجمهورية. أما باقى المحافظات الأخرى فتتراوح نسبة تمثيل زراعات القطن بها فى المساحة الاجمالية للقطن على مستوى الجمهورية ما بين ١ر١ - ٧ر٨% على النحو المبين بالجدول رقم (٢-٢).

أما بالنسبة لمساهمة الأقاليم المختلفة فى اجمالى الانتاج من الأقطان، أمام احتمالات تتباين الانتاجية فيما بينها فمن الملاحظ وجود تباين فى ترتيب أولويات المحافظات المختلفة من هذا المنظور عن ترتيب الأولويات المشار اليه عالى، ويستثنى من ذلك كل من محافظات الدقهلية، والفيوم، ودمنياط، والقليوبية حيث تمثل محافظة الدقهلية المركز الأول بين المحافظات المنتجة للأقطان من حيث المساهمة فى اجمالى الانتاج من الأقطان خلال السنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٩ على حين تمثل كل من محافظات الفيوم، والقليوبية، ودمنياط وعلى الترتيب المراكز الثلاث الأخيرة من حيث المساهمة فى الانتاج اجمالى من الأقطان خلال نفس السنوات، وعلى نحو يماثل ترتيب أولوياتها من حيث المساهمة فى اجمالى المساحة المنزرعة بالأقطان. أما بالنسبة لباقي المحافظات الأخرى فمن الملاحظ تباين أولوياتها من منظور المساهمة فى اجمالى الانتاج من الأقطان عن ترتيب أولوياتها من منظور المساهمة النسبية فى اجمالى المساحة المنزرعة بالأقطان حيث يأتى البعض منها فى ترتيب متقدم من حيث المنظور الأول عنه فى حالة المنظور الثانى مما يعكس وجود التباين فى الانتاجية فيما بينها وان كان فى حدود محدودة نسبيا، وقد يستثنى من ذلك كل من محافظات بنى سويف، وسوهاج، والمنوفية حيث وجود تباين واضح فيما بين ترتيب أولويات كل منها من منظور المساهمة فى اجمالى الانتاج من الأقطان، ومنظور المساهمة فى اجمالى المساحات المنزرعة خلال السنوات السابق ذكرها على نحو ما تشير اليه الجداول رقم (٢-٢)، (٣-٢).

هذا وتشير احصاءات زراعة وانتاج الأقطان خلال السنوات الأخيرة الى التناقص المستمر فى زراعة وانتاج الأقطان الوسط، حيث توقفت زراعة وانتاج أصناف القطن الوسط ابتداءً من عقد الثمانينات، حيث انحصر الانتاج المصرى من الأقطان فى الأقطان الطويلة (فوق $\frac{3}{8}$ بوصة)، والأقطان الطويلة الوسط (فوق $\frac{1}{4}$ بوصة). ولقد انحصرت زراعة وانتاج الأقطان الطويلة خلال النصف الثانى من عقد الثمانينات على محافظات البحيرة، والغربية، وكفر الشيخ، والدقهلية، ودمنياط، وان كانت كل من محافظتى البحيرة، وكفر الشيخ هما المنتج الرئيسى للأقطان الطويلة، حيث يمثل انتاج المحافظة الأولى من الأقطان الطويلة نحو ٧٩ر٦% من اجمالى انتاجها من الأقطان خلال الفترة المشار اليها، مساهمة

جدول رقم (٢-٢) المساحة المنزوعة بالأقطاب على المستوى الإقليمي ووزنها النسبي
في اجمالي المساحة المنزوعة بها على مستوى الجمهورية خلال السنوات ١٩٨٩-١٩٧٠

السنوات المحافظات	١٩٧٤-١٩٧٠		١٩٧٩-١٩٧٥		١٩٨٤-١٩٨٠		١٩٨٩-١٩٨٥	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%	فدان	%
١- الاسكندرية	٣٦٦٣	٠.٢	٨٢	-	١١٢٤	٠.١	٦٤٠	٠.١
٢- البحيرة	١٨٢٤٠.٧	١١.٩	١٦٦٧١٨	١٣.٠	١٣٨٨٨٤	١٢.٧	١٢٩٥٣٧	١٢.٦
٣- الغربية	١٤٩٥٥٥	٩.٨	١٢٩٦٧٧	١٠.١	١١٧٨١٨	١٠.٨	١٠٣٧٧٧	١٠.١
٤- كفر الشيخ	١٢٣٦٤٤	٨.١	١٢٠٧٢٥	٩.٤	١١٦٨٣٦	١٠.٧	١١٥٥٦٨	١١.٣
٥- الدقهلية	٢٢٨٠٦٠	١٤.٩	١٩٨١٩٢	١٥.٥	١٩١٢١٦	١٧.٥	١٦٩٣٢٩	١٦.٥
٦- دمياط	٢٠٩١١	١.٤	١٧٢١٦	١.٣	١٢٨٤٧	١.٢	١١٥٧٨	١.١
٧- الشرقية	١٧٦٤٧٩	١١.٥	١٤٢١٦٧	١١.١	١٢٥٤٤٨	١١.٥	١٢٥٥٥٨	١٢.٢
٨- الاسماعيلية	١١٧٥	٠.١	٣٥٣	-	٣٩٧	-	-	-
٩- المنوفية	٨٢٤٣٩	٥.٤	٦٤٣٥٢	٥.٠	٥٥٣٣٥	٥.١	٤٥٩٧١	٤.٥
١٠- القليوبية	٣٩٩٧٦	٢.٦	٢٤٢٨٧	١.٩	١٨٦٧٥	١.٧	١٤٥٦٢	١.٤
الوجه البحري	١٠٠.٨٣٠.٩	٦٥.٩	٨٦٣٩٩٩	٦٧.٥	٧٧٨٥٧٨	٧١.٢	٧١٦٥١٩	٦٩.٨
١١- الجيزة	٧١٠٥	٠.٥	٥٣٣	-	٣٢	-	٢٤	-
١٢- بني سويف	٩١٥٧٩	٦.٠	٧٠٥٩٧	٥.٥	٥٦٧٦٠	٥.٢	٥٦٠٨٧	٥.٥
١٣- المنيا	١٥٦٣٤٣	١٠.٢	١٢٢١٩٩	٩.٥	٨٦٣٠٧	٧.٩	٧٨٣٥٠	٧.٦
١٤- الفيوم	٧٥٢٣٥	٤.٩	١١٨٨٢	٤.٨	٤٠٢٢٦	٣.٧	٤٠٤٣٣	٣.٩
مصر الوسطى	٣٣٠.٢٦٣	٢١.٦	٢٥٥٢١١	١٩.٩	١٨٣٣٢٥	١٦.٨	١٧٤٨٩٤	١٧.٠
١٥- أسيوط	٩٩١٣٨	٦.٥	٩٣٤٧١	٧.٣	٨١٣٩٤	٧.٤	٨٠٠٧٣	٧.٨
١٦- سوهاج	٨٥٨٥٧	٥.٦	٦٥٨٠٨	٥.١	٥٠٧٤٨	٤.٦	٥٥٥٠١	٥.٤
١٧- قنا	٢٧٩٥٤	١.٨	١٧٣٠	٠.١	٧٢	-	٣٧	-
١٨- أسوان	١١	-	٤	-	٩	-	٧	-
مصر العليا	٢١٢٩٦٠	١٣.٩	١٦١٠١٣	١٢.٦	١٣٢٢٢٤	١٢.١	١٣٥٦١٨	١٣.٢
الجمهورية	١٥٣٠.١٨٤	١٠٠	١٨٠.٢٢٣	١٠٠	١٠٩٤١٢٥	١٠٠	١٠٢٧٠٣١	١٠٠

المصدر :

وزارة الزراعة ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، القاهرة ، أعداد مختلفة .

x وزارة الزراعة ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٣-٢) الانتاج من الاقطن (الزهر) على المستوى الاقليمى ووزنه النسبى فى اجمالى الانتاج من الاقطان بالجمهورية خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٩

المحافظة	١٩٧٠ - ١٩٧٤		١٩٧٥-١٩٧٩		١٩٨٠-١٩٨٤		١٩٨٥-١٩٨٩		السنوات
	ألف قنطار	%	ألف قنطار	%	ألف قنطار	%	ألف قنطار	%	
١- الأسكندرية	١١٩٩١	٠.١٤	٠.٢٥٠	-	٤٣١	٠.١	١٩٧	-	
٢- البحيرة	٩٤٧.٠٧	١.٠٩	٩٥٢.٧٧	١١.٥	١٠٩٨.٤٩	١٤.٣	٨٨٣.٤٤	١٤.٤	
٣- الغربية	٩٢٤.٩٩	١.٠٦٩	٨٥٠.٢٨	١١.٧٢	٩٦١.٨٠	١٢.٥	٧٢٨.٦٧	١١.٨	
٤- كفر الشيخ	٥٨٠.١٢	٦.٧	٦١١.٦٤	٨.٤	٧٠٧.٧٦	٩.٩٢	٦٦٦.٨٧	١٠.٨	
٥- الدقهلية	١٢٠.٨٩٧	١.٤٠	١١٥٥.٦	١٥.٩	١٣٨٨.٥٨	١٨.٠	١٠٣٠.١٧	١٦.٧	
٦- دمياط	٩٥.٨٣	١.١	٧٩.٢٥	١.١	٧٢.١٣	٠.٩	٥٥.٣٩	٠.٩	
٧- الشرقية	٩٨٣.٨٨	١١.٤	٨٧٦.٦٣	١٢.١	٩٠٩.٨	١١.٨	٧٦٠.٧٩	١٢.٤	
٨- الاسماعيلية	٤.٨٥	٠.١	٢.١١٤	-	١.٤١٢	-	-	-	
٩- المنوفية	٥٦١.٥٩	٦.٥	٤٠٩.٦٥	٥.٦	٤٦٩.٥٤	٦.١	٣٣٨.٥٦	٥.٥	
١٠- القليوبية	٢٧١.١٦	٣.١	١٧١.١٢	٢.٤	١٥١.٠٢	٢.٠	٩٤.٢٩	١.٥٣	
الوجه البحرى	٥٥٩.٠٥	٦.٤٦	٥١٠.٩٣١	٧.٠٤	٥٧٦.٤٨٤	٧.٤٩	٤٥٤.٠١٧	٧.٣٨	
١١- الجيزة	٣٨.٥٩	٠.٤	٢.١٥٥	-	٠.٥٥	-	٠.٨٢	-	
١٢- بنى سويف	٥١٤.٥٥	٥.٩	٣٢٨.١٨	٤.٥	٣٣٨.٥٦	٤.٤٠	٢٧٤.١٢	٤.٥	
١٣- الفيوم	٣٤٥.٨٠	٤.٠	٢٤٠.٨٦	٣.٣٢	٢٢١.٣٧	٢.٩	١٩٥.١٩	٣.١٧	
١٤- المنيا	٨٨١.٨٢	١٠.٢	٥٩٨.٥١	٨.٢	٤٦٣.٥٦	٦.٠	٤٢٨.٣٠	٧.٠	
مصر الوسطى	١٧٨٠.٧٦	٢٠.٦	١١٦٩.٧	١٦.١	١٠٢٣.٥٤	١٣.٣	٨٩٧.٦٩	١٤.٦	
١٥- أسيوط	٦٣٣.٩٤	٧.٣	٥٥٨.٦٨	٧.٧	٥٣٦.٩٥	٧.٠	٣٩٧.٢٩	٦.٥	
١٦- سوهاج	٥٤٢.٠٩	٦.٣	٤١٣.٠٢	٥.٧	٣٧٣.٥٢	٤.٩	٣١٥.٣٨	٥.١	
١٧- قنا	١٠٧.٥٩	١.٢	٦.٩	٠.١	٠.١٦٦	-	٠.٧٠	-	
١٨- أسوان	٠.٧٣	-	٠.٢٧	-	٠.٢٧	-	٠.١٣	-	
مصر العليا	١٢٨٣.٧١	١٤.٨	٩٧٨.٦٥	١٣.٥	٩١٠.٦١	١١.٨	٧١٢.٧٥	١١.٦	
الجمهورية	٨٦٥٥.٠٢	١٠٠.٠	٧٢٥٧.٦٧	١٠٠.٠	٧٦٩٨.٩٨	١٠٠.٠	٦١٥١.١١	١٠٠.٠	

المصدر :-

وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهرة ، أعداد مختلفة .

* وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

بذلك بما نسبته ٤٤٫٨٪ من اجمالى انتاج الجمهورية خلال نفس الفترة، كما يمثل انتاج المحافظة الثانية من الأقطان الطويلة نحو ٩٨٫٣٪ من اجمالى انتاجها من الأقطان، وبما يعادل نحو ٤١٫٨٪ من اجمالى انتاج الجمهورية من الأقطان الطويلة خلال نفس الفترة. أما محافظة دمياط والتي بلغ انتاجها من الأقطان الطويلة مانسبته ٦٦٫٧٪ من اجمالى انتاجها من الأقطان، فان نسبة مساهم به فى اجمالى انتاج الجمهورية من الأقطان الطويلة لاتمثل سوى ٢٫٤٪ منها خلال نفس الفترة. أما محافظتى الغربية والدقهلية فقد بلغ انتاج كل منها من الأقطان الطويلة مانسبته ١٥٫٧٪، ٥٫٤٪ من اجمالى انتاجها من الأقطان على الترتيب، مساهمة بذلك بما نسبته ٧٫٣٪، ٣٫٥٪ من اجمالى انتاج الجمهورية من الأقطان الطويلة خلال نفس الفترة بالنسبة لكل منهما على الترتيب.

أما الأقطان الطويلة الوسط (فوق $\frac{1}{2}$ بوصة) فقد انحصر انتاجها على باقى المحافظات المنتجة للأقطان وبنسبة ١٠٠٪ من المساحات المنزوعة بالأقطان بها، وذلك الى جانب مساهم به المحافظات المنتجة للأقطان الطويلة فى انتاج الأقطان الطويلة الوسط. فعلى الرغم مساهم به محافظة الدقهلية فى انتاج الأقطان الطويلة، الا أنها تعد هى المنتج الأول بين المحافظات المنتجة للأقطان فى انتاج الأقطان الطويلة الوسط حيث تشارك بما نسبته ٢١٫٣٪ من اجمالى انتاج الجمهورية من الأقطان الطويلة الوسط خلال النصف الثانى من عقد الثمانينات، ثم يليها فى ذلك وعلى الترتيب كل من محافظات الشرقية، والغربية ثم المنيا وأسيوط، والمنوفية على نحو ما هو مبين بالجـدول رقم (٤٢).

ووفقا لاحصاءات المساحة المنزوعة بالأقطان والانتاج منها والواردة بالجداول السابقة الذكر يتضح أن محافظات الوجه البحرى المنتجة للأقطان قد بلغت المساحات المنزوعة بالأقطان بها مانسبته ٦٩٫٨٪ من اجمالى مساحة زراعات الأقطان بالجمهورية خلال السنوات ١٩٨٩/٨٥، الا أنها ساهمت بما نسبته ٢٣٫٨٪ من اجمالى انتاج الجمهورية من الأقطان خلال هذه الفترة بما يشير الى ارتفاع انتاجيتها من الأقطان عن باقى المحافظات الأخرى، فعلى حين بلغت مساهمة مناطق مصر الوسطى فى اجمالى المساحة المنزوعة بالأقطان بالجمهورية مانسبته ١٧٪ منها، الا أن مساهمتها فى اجمالى الانتاج منها لم تمثل سوى ١٤٫٦٪ منها. كما أن مناطق مصر العليا قد بلغت مساهمتها فى اجمالى الانتاج من الأقطان بالجمهورية خلال نفس الفترة نحو ١١٫٦٪ منها فى نفس الوقت الذى بلغت فيه المساحة المنزوعة بالأقطان بها مانسبته ١٣٫٢٪ من اجمالى مساحة زراعات الأقطان بالجمهورية خلال هذه الفترة. وكذلك أيضا يلاحظ أن مناطق الوجه البحرى تنتج جميع الانتاج من الأقطان الطويلة بالإضافة الى نحو ٦٥٪ من انتاج الأقطان الطويلة الوسط، على حين ينحصر انتاج مناطق مصر الوسطى، والعليا فى انتاج الأقطان الطويلة الوسط، وتبلغ مساهمتها فى اجمالى الانتاج منها نحو ٣٥٪ خلال الفترة المشار اليها.

ومما سبق يتضح انحصار زراعات الأقطان الطويلة فى مناطق شمال وغرب الدلتا الى جانب بعض المساحات الأخرى فى وسط غرب الدلتا وهو ما قد يعزى الى ملائمة الظروف المناخية والبيئية فى هذه المناطق الزراعية سلالات الأقطان طويلة التيلة عن غيرها من المناطق علىسى حين تنحصر

جدول رقم (٤-٢) انتاج المحافظات من الأقطان الطويلة ، والطويل وسط
ومساهمتها النسبية في أجمالى الانتاج منها خلال السنوات
١٩٨٥ - ١٩٨٩

(قطن زهر)

المحافظات	الانتاج من الاقطان الطويلة ، والطويلة وسط						المساهمة النسبية فى اجمالى الانتاج (%)
	أقطان طويلة		أقطان طويلة وسط		جملة		
	ألف قنطار	%	ألف قنطار	%	ألف قنطار	%	
الاسكندرية	١٩٧	١٠٠	—	—	١٩٧	١٠٠	—
٢- البحيرة	٧٠٢,٩٢	٧٩,٦	١٨٠,٥٢	٢٠,٤	٨٨٣,٤٤	١٠٠	٣,٩
٣- الغربية	١١٤,٥٥	١٥,٧	٦١٤,١٢	٨٤,٣	٧٢٨,٦٧	١٠٠	١٣,٤
٤- كفر الشيخ	٦٥٥,٧٠	٩٨,٣	١١,١٧	١,٧	٦٦٦,٨٧	١٠٠	٠,٢
٥- الدقهلية	٥٥٤,٨	٥,٤	٩٧٤,٦٩	٩٤,٦	١٠٣٠,١٧	١٠٠	٢١,٣
٦- دمياط	٣٦,٩٢	٦٦,٧	١٨,٤٧	٣٣,٣	٥٥,٣٩	١٠٠	٠,٤
٧- الشرقية	—	—	٧٦٠,٧٩	١٠٠	٧٦٠,٧٩	١٠٠	١٦,٦
٨- المنوفية	—	—	٣٣٨,٥٦	١٠٠	٣٣٨,٥٦	١٠٠	٧,٤
٩- القليوبية	—	—	٩٤,٢٩	١٠٠	٩٤,٢٩	١٠٠	٢,١
الوجه البحرى	١٥٦٧,٦	٣٤,٥	٢٩٧٢,٥٧	٦٥,٥	٤٥٤٠,١٧	١٠٠	٦٤,٩
١٠- الجيزة	—	—	٠,٨٢	١٠٠	٠,٨٢	١٠٠	—
١١- بنى سويف	—	—	٢٧٤,١٢	١٠٠	٢٧٤,١٢	١٠٠	٦,٠
١٢- الفيوم	—	—	١٩٥,١٩	١٠٠	١٩٥,١٩	١٠٠	٤,٣
١٣- المنيا	—	—	٤٢٨,٣٠	١٠٠	٤٢٨,٣٠	١٠٠	٩,٣
مصر الوسطى	—	—	٨٩٧,٦٩	١٠٠	٨٩٧,٦٩	١٠٠	١٩,٦
١٤- أسيوط	—	—	٣٩٧,٢٩	١٠٠	٣٩٧,٢٩	١٠٠	٨,٧
١٥- سوهاج	—	—	٣١٥,٣٨	١٠٠	٣١٥,٣٨	١٠٠	٦,٩
١٦- قنا	—	—	٠,٧٠	١٠٠	٠,٧٠	١٠٠	—
١٧- أسوان	—	—	٠,١٣	١٠٠	٠,١٣	١٠٠	—
مصر العليا	—	—	٧١٢,٧٥	١٠٠	٧١٢,٧٥	١٠٠	١٥,٦
الجمهورية	١٥٦٧,٦	٢٥,٥	٤٥٨٣,٥١	٧٤,٥	٦١٥١,١١	١٠٠	١٠٠

المصدر :- جمعت وحسبت من :-

وزارة الزراعة ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

زراعة سلالات القطن الطويل وسط على مناطق شرق ووسط الدلتا الى جانب مناطق الوجه القبلي.

٣ - الاتجاه العام لاجمالي الانتاج من الاقطان :

تشير احصاءات الانتاج السنوى من الاقطان الى وجود الاتجاه العام المتناقص لاجمالي الانتاج منها خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٨٩ حيث انخفض اجمالى الانتاج من الاقطان (الزهر) من نحو ٨٩١ مليون قنطار فى عام ١٩٧٠ الى مايقرب من ٥٠٦ مليون قنطار فى عام ١٩٨٩ ، مع وجود التذبذبات السنوية فى اجمالى الانتاج منها . ولقد سجل الانتاج السنوى من الاقطان خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ متوسطا بلغ نحو ٨٦٥٥ مليون قنطار الا أنه انخفض الى حوالى ٧٢٥٨ مليون قنطار خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ . ومن ثم فقد سجل الانتاج السنوى من الاقطان خلال عقد السبعينات متوسطا سنويا بلغ نحو ٧٩٦ مليون قنطار، كما يسجل تناقص الانتاج السنوى منها خلال هذا العقد بمعدل بلغ نحو ٠.٦٪ سنويا فى المتوسط، على نحو مايشير اليه الجدول رقم (٢-٥) . أما خلال عقد الثمانينات فقد سجل الانتاج السنوى من الاقطان متوسطا بلغ نحو ٧.٧٪ مليون قنطار خلال الخمس سنوات الاولى من هذا العقد، الا أنه انخفض الى مايقرب من ٦١٥ مليون قنطار فى المتوسط خلال الخمس سنوات الاخيرة من هذا العقد، كما سجل تناقص الانتاج السنوى من الاقطان خلال هذا العقد بمعدل سنوى يبلغ نحو ٤.٣٩٪ فى المتوسط وهو مايشير فى النهاية الى تناقص اجمالى الانتاج من الاقطان بمعدل سنوى يبلغ نحو ٢.٥٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩ على نحو مايشير اليه نفس الجدول .

أما بالنسبة للانتاج السنوى من الاقطان ، وفقا لاصنافها المختلفة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ فمن الملاحظ تزايد الانتاج السنوى من القطن الطويل وسط خاصة خلال الفترة الممتدة من بداية عقد السبعينات الى بداية النصف الثانى من عقد الثمانينات مع تناقص الانتاج السنوى من الاقطان الطويلة ، والوسط . فلقد سجل الانتاج السنوى من القطن طويل التيلة متوسطا بلغ نحو ٣٤٨ مليون قنطار خلال الخمس سنوات الاولى من عقد السبعينات أنخفض الى ٢٦٨ مليون قنطار سنويا خلال فترة الخمس سنوات الاخيرة من هذا العقد مسجلا بذلك تناقص الانتاج السنوى منها بمعدل بلغ نحو ٢.٨٪ سنويا فى المتوسط خلال هذا العقد . أما خلال فترة عقد الثمانينات فقد بلغ الانتاج السنوى من الاقطان طويلة التيلة خلال الخمس سنوات الاولى من هذا العقد نحو ٢١١ مليون قنطار فى المتوسط ، الا أنه أنخفض الى مايقرب من ١٥٧ مليون قنطار سنويا فى المتوسط خلال فترة الخمس سنوات الاخيرة من هذا العقد ، مسجلا بذلك تناقص الانتاج السنوى من الاقطان طويلة التيلة خلال نفس العقد بمعدل سنوى يبلغ نحو ٥.٨٤٪ فى المتوسط ، وهو مايشير ضمنا الى تناقص الانتاج السنوى من القطن طويل

جدول رقم (٥-٢) الإنتاج السنوي من الأقطان وفقا لأصنافها المختلفة
خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٩

(قطن زهر)

أصناف القطن السنوات	أقطان طويلة		أقطان طويلة وسط		أقطان وسط		جملة	
	ألف قنطار	%	ألف قنطار	%	ألف قنطار	%	ألف قنطار	%
١٩٧٠	٣٩٦٧	٤٤,٥	٢٧٣٦	٣٠,٧	٢٢١٢	٢٤,٨	٨٩١٤	١٠٠
١٩٧١	٣٧٠٧	٤١,٢	٢٦٥٨	٢٩,٥	٢٦٣٨	٢٩,٣	٩٠٠٤	١٠٠
١٩٧٢	٣٤٧١	٣٨,٤	٣١٠٠	٣٤,٣	٢٤٥٧	٢٧,٢	٩٠٢٨	١٠٠
١٩٧٣	٣٣٣٦	٣٨,٤	٣١٣٢	٣٦,١	٢٢١٦	٢٥,٥	٨٦٨٣	١٠٠
١٩٧٤	٢٩٣٤	٣٨,٤	٢٧٠٠	٣٥,٣	٢٠١٢	٢٦,٣	٧٦٤٦	١٠٠
١٩٧٤-١٩٧٠	٣٤٨٣	٤٠,٢	٢٨٦٥	٣٣,١	٢٣٠٧	٢٦,٧	٨٦٥٥	١٠٠
١٩٧٥	٢٦٥٠	٣٩,٥	٢٢٦٣	٣٣,٨	١٧٨٩	٢٦,٧	٦٧٠٢	١٠٠
١٩٧٦	٢٧٤٥	٣٩,٩	٢٤٥٩	٣٥,٧	١٦٨٠	٢٤,٤	٦٨٨٥	١٠٠
١٩٧٧	٢٥٧٢	٣٦,٩	٣٣٦٧	٤٨,٣	١٠٣٩	١٤,٩	٦٩٧٨	١٠٠
١٩٧٨	٢٥١٨	٣٣,٤	٤٢٧٥	٥٦,٦	٧٥٥	١٠,٠	٧٥٤٧	١٠٠
١٩٧٩	٢٩١٤	٣٥,٦	٤٩٢٧	٦٠,٢	٣٣٧	٤,١	٨١٧٨	١٠٠
١٩٧٩-١٩٧٥	٢٦٨٠	٣٦,٩	٣٤٥٨	٤٧,٦	١١٢٠	١٥,٤	٧٢٥٨	١٠٠
١٩٧٩-١٩٧٠	٣٠٨١	٣٨,٧	٣١٦٢	٣٩,٧	١٧١٤	٢١,٥	٧٩٥٧	١٠٠
١٩٨٠	٢٦٨٨	٣٠,١	٥٨٠٦	٦٤,٩	٤٦٧	٥,٢	٨٩٤١	١٠٠
١٩٨١	٢٠٤٨	٢٤,٣	٦٣٧٠	٧٥,٧	٠,٣٣	—	٨٤١٨	١٠٠
١٩٨٢	١٩٥١	٢٥,٤	٥٧٣٨	٧٤,٦	٠,١١	—	٧٦٨٩	١٠٠
١٩٨٣	١٩١٠	٢٨,١	٤٨٧٦	٧١,٨	١,٦١٩	—	٢٧٨٨	١٠٠
١٩٨٤	١٩٤٧	٢٩,٢	٤٧١١	٧٠,٧	١,٦٣٦	—	٢٦٥٩	١٠٠
١٩٨٤-١٩٨٠	٢١٠٩	٢٧,٤	٥٥٠٠	٧١,٤	٩٤,٠	١,٢	٧٦٩٩	١٠٠
١٩٨٥	١٥٩٣	٢١,٧	٥٧٥٢	٧٨,٣	—	—	٧٣٤٥	١٠٠
١٩٨٦	١٩١٤	٢٧,٧	٤٩٨٨	٧٢,٣	—	—	٦٩٠٢	١٠٠
١٩٨٧	١٤٣١	٢٣,٧	٤٥٩٨	٧٦,٣	—	—	٦٠٢٩	١٠٠
١٩٨٨	١٤٥٤	٢٦,٨	٣٩٦٨	٧٣,٢	—	—	٥٤٢٢	١٠٠
١٩٨٩	١٤٤٦	٢٨,٦	٣٦١٢	٧١,٤	—	—	٥٠٥٨	١٠٠
١٩٨٩-١٩٨٥*	١٥٦٨	٢٥,٥	٤٥٨٣	٧٤,٥	—	—	٦١٥١	١٠٠
١٩٨٩-١٩٨٠	١٨٣٩	٢٦,٥	٥٠٤٢	٧٢,٨	٤٧,٠	٠,٧	٦٩٢٥	١٠٠

المصدر :-

وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، القاهرة ، أعداد مختلفة .

x وزارة الزراعة ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، بيانات غير منشورة .

التيلة بمعدل سنوى يبلغ نحو ٤٣٤٪ فى المتوسط خلال الفترة الممتدة من بداية عقد السبعينات الى نهاية عقد الثمانينات .

أما الأقطان الوسط التيلة تشير احصاءات الانتاج السنوى منها الى التناقى المستمر فى الانتاج منها خلال عقد السبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينات حتى انعدمت زراعتة والانتاج منه ابتداءً من منتصف العقد الأخير وحتى الوقت الحاضر وعلى نحو ماهو مبين بالجدول السابق الذكر . أما القطن الطويل وسط فتشير احصاءات الانتاج السنوى منه الى وجود الاتجاه العام المتزايد خاصة فى الفترة الممتدة من بداية عقد السبعينات وحتى منتصف عقد الثمانينات حيث سجل الانتاج السنوى منه متوسطا بلغ نحو ٢٨٧ مليون قنطار فى المتوسط خلال الخمس سنوات الأولى من عقد السبعينات ، أرتفع الى مايقرب من ٣٤٦ مليون قنطار سنويا فى المتوسط خلال الخمس سنوات الأخيرة من هذا العقد ، وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٧٠٦٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة الممتدة على طول عقد السبعينات . كما سجل الانتاج السنوى من هذه الأقطان خلال فترة الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينات متوسطا سنويا بلغ نحو ٥٥٠ مليون قنطار ، وأن تتاقى هذا المتوسط ليصل الى مايقرب من ٤٥٨ مليون قنطار خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة من هذا العقد، مسجلا بذلك تتاقى الانتاج السنوى منها بمعدل متناقى يبلغ نحو ٢٢٥٪ سنويا فى المتوسط على طول فترة عقد الثمانينات ، وهو مايشير بدوره الى نمو الانتاج السنوى من الأقطان الطويل الوسط بمعدل سنوى يبلغ نحو ٢٤١٪ فى المتوسط على طول الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٩ ، وعلى نحو مايشير اليه نفس الجدول السابق الذكر .

ولقد صاحب الاتجاهات العامة للانتاج السنوى من أصناف الأقطان المصرية عبر الفترة السابق ذكرها وعلى نحو ما سبق بيانه تغير الوزن النسبى لاجمالى الانتاج من كل من هذه الاصناف فى اجمالى الانتاج السنوى من الأقطان . فالقطن طويل التيلة والذى بلغ الانتاج السنوى منه ما نسبته ٤٠٢٪ فى المتوسط من اجمالى الانتاج السنوى من الأقطان خلال فترة الخمس سنوات الأولى من عقد السبعينات ، أصبح يمثل مانسبته ٢٥٥٪ فى المتوسط من اجمالى الانتاج السنوى من الاقطان خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة من عقد الثمانينات ، على حين تزايد الوزن النسبى للانتاج السنوى من الاقطان الطويل ووسط فى اجمالى الانتاج السنوى من الأقطان حيث أصبح يمثل مانسبته ٧٤٥٪ منها فى المتوسط خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بعد أن كان يمثل مانسبته ٣٣١٪ من اجمالى الانتاج السنوى من الأقطان خلال الخمس سنوات الأولى من عقد السبعينات ، فى نفس الوقت الذى توقف فيه الانتاج من الاقطان الوسط ابتداءً من منتصف عقد الثمانينات

والذى كان يمثل مانسبته ٢٦,٧% من أجمالى الانتاج السنوى من الاقطات خلال فترة الخمس سنوات الأولى من عقد السبعينات على النحو المبين بالجدول رقم (٢-٥).

٤ — العوامل المسئولة عن الاتجاه العام لاجمالى الانتاج من الأقطان :-

من الطبيعى أن الانتاج السنوى من الأقطان ماهو الا المحصلة النهائية لكل مــــن المساحة المنزوعة بها ، ونتاجيتها السنوى ، ومن ثم فان الاتجاه العام لاجمالى الانتاج السنوى منها انما يتحدد وفقا للاتجاه العام لكل من هذين العاملين ، الذى قد يختلف الاتجاه العام لكل منها سواء من حيث معدلات التغير او اتجاهها أو من حيث الاسباب أو العوامل المسئولة عن ذلك ، وهو ماستعرض اليه الدراسة فيما يلى :-

(٤-١) الاتجاه العام للمساحة المنزوعة بالأقطان والعوامل المسئولة عنه :-

لقد شهدت الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ تناقصا مستعرا فى المساحات المنزوعة بالأقطان ، وأن سجل عقد السبعينات تناقص المساحة المنزوعة بالأقطان بمعدلات أكبر منه بالنسبة لعقد الثمانينات ، حيث تناقصت المساحة المنزوعة بالأقطان من ١٦٢٧ ألف فدان فى عام ١٩٧٠ لتصل الى حوالى ١٠٠٦ ألف فدان فى عام ١٩٨٩ . ولقد سجلت فترة الخمس سنوات الأولى من عقد السبعينات متوسطا سنويا بلغ نحو ١٥٥١ ألف فدان ، الا أن فترة الخمس سنوات الاخيرة من نفس العقد فقد سجلت متوسطا بلغ نحو ١٢٨٠ ألف فدان سنويا ، ومن ثم فقد سجل عقد السبعينات متوسطا بلغ نحو ١٤١٦ ألف فدان سنويا كما شهد تناقص المساحة السنوية المنزوعة بالأقطان بمعدل يبلغ ٢,٧١% سنويا فى المتوسط . أما خلال فترة عقد الثمانينات فقد بلغ المتوسط السنوى للمساحة المنزوعة بالأقطان نحو ١٠٩٤ ألف فدان خلال فترة الخمس سنوات الأولى منه ، الا أنه أنخفض الى مايقرب من ١٠٢٧ ألف فدان خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة لهذا العقد ، وبمتوسط بلغ نحو ١٠٦١ ألف فدان على طول فترة هذا العقد . كما سجل هذا العقد تناقصا فى المساحة السنوية المنزوعة بالأقطان وبمعدل سنوى بلغ نحو ١,٥٥% فى المتوسط . وعليه فقد سجلت الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ اتجاها عاما متناقصا للمساحة السنوية المنزوعة بالأقطان وبمعدل سنوى بلغ ٢,١٣% فى المتوسط ، وهو ماقد يشير بدوره الى أن لتناقص المساحات المنزوعة بالأقطان النصيب الأكبر فى تناقص اجمالى الانتاج السنوى من الأقطان خلال هذه الفترة ، وان اختلف الوزن النسبى لدور كل مسن تناقص المساحة ، والاتاجية فى تناقص اجمالى الانتاج منها فيما بين عقدي السبعينات والثمانينات ، وعلى نحو ماتشير اليه الدراسة فيما بعد .

وبالنسبة للاتجاه العام للمساحة السنوية المنزوعة بالأقطان وفقا لأصنافها المختلفة خلال نفس الفترة السابق ذكرها فمن الملاحظ أنها قد سجلت اتجاها عاما معاكسا للاتجاه العام لاجمالى الانتاج السنوى منها بالنسبة للقطن طويل القيلة . حيث سجلت المساحات السنوية المنزوعة بالقطن طويل القيلة اتجاها عاما متناقصا طوال فترتي عقدي السبعينات

والثمانينات، حيث بلغ المتوسط السنوي للمساحة المنزرعة به نحو ٦٦٥ ألف فدان خلال فترة الخمس سنوات الأولى من عقد السبعينات ، الا أنه انخفض الى نحو ٤٩٢ ألف فدان خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة لهذا العقد ثم الى ٣٠٢ ألف فدان خلال فترة الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينات ثم الى ٢٥٤ ألف فدان خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة منه، ومن ثم فقد سجل عقد السبعينات متوسطا سنويا بلغ نحو ٥٧٩ ألف فدان من الأقطان الطويلة، الا أن هذا المتوسط قد بلغ نحو ٢٧٨ ألف فدان خلال عقد الثمانينات وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٢-٦) كما سجلت فترة كل من العقدين تناقص المساحة السنوية المنزرعة بها بنفس المعدل تقريبا والذي بلغ نحو ٤٥٠٪ سنويا في المتوسط خلال كل من العقدين .

أما القطن الطويل وسط فقد سجلت المساحة السنوية المنزرعة به اتجاهها عاما متزايدا خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩ ، وبمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٣٧٥٪ في المتوسط، وان اختلف هذا المعدل فيما بين فترة عقد السبعينات عنه بالنسبة لفترة عقد الثمانينات، حيث ازداد المساحة السنوية المنزرعة به بمعدل أكبر خلال عقد السبعينات بلغ نحو ٦٣٦٪ سنويا في المتوسط على حين بلغ معدل الزيادة السنوية بها خلال عقد الثمانينات نحو ١٤١٪ في المتوسط . فمع وجود التقلبات السنوية في المساحة المنزرعة بالقطن الطويل وسط، فان المتوسط السنوي لها قد بلغ نحو ٤٧٢ ألف فدان خلال فترة الخمس سنوات الأولى من عقد السبعينات الا أنه ارتفع ليصل الى نحو ٥٥٠ ألف فدان سنويا خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة من هذا العقد ثم الى ٧٧٧ ألف فدان سنويا خلال فترة الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينات ثم الى ٧٧٣ ألف فدان خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة منه، ومن ثم فقد سجل عقد الثمانينات متوسطا سنويا بلغ نحو ٧٧٥ ألف فدان من القطن الطويل وسط في مقابل متوسطا سنويا بلغ نحو ٥١١ ألف فدان خلال عقد السبعينات على النحو المبين بنفس الجدول السابق الذكر . وعليه فان المقارنه فيما بين معدلات الزيادة السنوية في المساحات المنزرعة بهذه النوعية من الأقطان خلال عقد الثمانينات، وفيما بين معدلات تناقص الانتاج السنوي منها خلال نفس العقد انما تشير ضمنا الى مسئولية تناقص الانتاجية منها عن الاتجاه العام المتناقص لاجمالي الانتاج السنوي منها خلال هذا العقد .

أما بالنسبة للأقطان الوسط فقد انخفضت المساحة المنزرعة بها سنويا من ٤٤٥ ألف فدان على عام ١٩٧٠ لتصل الى نحو ٧٤ ألف فدان في عام ١٩٨٠ ، وحيث انحصرت زراعته في مساحات محدودة فيما بعد ذلك وحتى عام ١٩٨٤ حيث توقف انتاجها بعد ذلك على نحو ما يشير اليه نفس الجدول السابق الذكر .

جدول رقم (٦-٢) المساحة المنزوعة بالأنطون وفقا لأصنافها المختلفة
خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٩

السنوات	قطن طويل وسط		قطن متوسط		قطن طويل		قطن متوسط		السنوية
	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	
١٩٧٠	٧١٢	٤٣,٨	٤٧٠	٢٨,٩	٤٤٥	٢٧,٤	١٦٢٧	١٠٠	
١٩٧١	٦٩١	٤٥,٣	٤١٧	٢٧,٣	٤١٦	٢٧,٣	١٥٢٥	١٠٠	
١٩٧٢	٦٥١	٤١,٩	٥٠٧	٣٢,٧	٣٩٤	٢٥,٤	١٥٥٢	١٠٠	
١٩٧٣	٦٨٦	٤٢,٩	٤٩٢	٣٠,٨	٤٢٢	٢٦,٤	١٦٠٠	١٠٠	
١٩٧٤	٥٤٣	٤٠,١	٤٣٤	٣٢,٦	٣٩٦	٢٧,٣	١٤٥٣	١٠٠	
١٩٧٥ - ١٩٧٤	٦٦٥	٤٢,٨	٤٧٢	٣٠,٤	٤١٥	٢٦,٧	١٥٥١	١٠٠	
١٩٧٥	٥٦٣	٤١,٨	٤٢٠	٣١,٢	٣٦٢	٢٦,٩	١٣٤٦	١٠٠	
١٩٧٦	٥١٦	٤١,٣	٤١١	٣٢,٩	٣٢١	٢٥,٧	١٢٤٨	١٠٠	
١٩٧٧	٥١٩	٣٦,٥	٥٨٩	٤١,٤	٣١٦	٢٢,٢	١٤٢٣	١٠٠	
١٩٧٨	٤٢٣	٣٥,٦	٦٢٧	٥٢,٧	١٣٨	١١,٦	١١٨٩	١٠٠	
١٩٧٩	٤٣٧	٣٦,٥	٧٠٥	٥٨,٩	٥٤	٤,٥	١١٩٦	١٠٠	
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٤٩٢	٣٨,٤	٥٥٠	٤٣,٠	٢٣٨	١٨,٦	١٢٨٠	١٠٠	
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٥٧٩	٤٠,٩	٥١١	٣٦,١	٣٢٧	٢٣,١	١٤١٦	١٠٠	
١٩٨٠	٣٧٨	٣٠,٤	٧٩٣	٦٣,٧	٧٤	٥,٩	١٢٤٥	١٠٠	
١٩٨١	٢٩١	٢٤,٧	٨٨٧	٧٥,٣	٠,١	—	١١٧٨	١٠٠	
١٩٨٢	٢٦٩	٢٥,٢	٧٩٧	٧٤,٨	٠,١١	—	١٠٦٦	١٠٠	
١٩٨٣	٢٨٨	٢٨,٩	٧١٠	٧١,١	٠,١٧٥	—	٩٩٨	١٠٠	
١٩٨٤	٢٨٦	٢٩,١	٦٩٨	٧٠,٩	٠,١٧٨	—	٩٨٤	١٠٠	
١٩٨٠ - ١٩٨٤	٣٠٢	٢٧,٦	٧٧٧	٧١,٠	١٥,٠٠٠	١,٤	١٠٩٤	١٠٠	
١٩٨٥	٢٥٢	٢٣,٣	٨٢٩	٧٦,٧	—	—	١٠٨١	١٠٠	
١٩٨٦	٢٩٤	٢٧,٩	٧٦١	٧٢,١	—	—	١٠٥٥	١٠٠	
١٩٨٧	٢٣٣	٢٣,٨	٧٤٧	٧٢,٢	—	—	٩٨٠	١٠٠	
١٩٨٨	٢٣٧	٢٣,٤	٧٧٧	٧٦,٦	—	—	١٠١٤	١٠٠	
١٩٨٩	٢٥٣	٢٥,١	٧٥٣	٧٤,٩	—	—	١٠٠٦	١٠٠	
١٩٨٥ - ١٩٨٩	٢٥٤	٢٤,٧	٧٧٣	٧٥,٣	—	—	١٠٢٧	١٠٠	
١٩٨٠ - ١٩٨٩	٢٧٨	٢٦,٢	٧٢٥	٧٣,٠	٨,٠٠٠	٠,٨	١٠٦١	١٠٠	

المصدر :-

وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، القاهرة ، أعداد مختلفة .

* وزارة الزراعة ، الأمانة المركزية للاقتصاد الزراعي ، بيانات غير منشورة .

هذا وبالنسبة للعوامل المسؤولة عن الاتجاه العام للمساحة المنزوعة بالأقطان عبر الفترة المشار إليها فمن الطبيعي أنها تنحصر في العوامل المحددة لتوزيع الأرض الزراعية فيما بين المحاصيل الزراعية المختلفة والتي قد تختلف باختلاف المناطق والأقاليم بل اختلاف المزارع أيضا . فمن المعلوم أن الظروف المناخية والبيئية وطبيعة التربة الزراعية تتدخل الى حد كبير في تحديد نوعية المحاصيل الزراعية التي تزرع ومن ثم فقد تختلف نوعية المحاصيل الزراعية والمساحات المنزوعة بها باختلاف المناطق أو الأقاليم أو فيما بين المزارع المختلفة داخل نفس المنطقة . وفضلا عن ذلك وفي ظل نفس الظروف المناخية والطبيعية داخل نفس المنطقة فان توزيع الأرض الزراعية بين المحاصيل الزراعية المختلفة داخل المزرعة قد يتحدد وفقا لبعض العوامل الأخرى والتي قد تختلف بدورها من مزرعة الى أخرى حسب حجمها ونوعيتها ، حيث قد يتحدد توزيع الأرض الزراعية بين محاصيل معينه وبمساحة محددة لكل منها في ضوء قدرة المزرعة على توفير عناصر ومستلزمات الانتاج اللازمة ومدى وفرتها في المنطقة وفي ضوء ما تحققه مجموعة المحاصيل المختارة من دخل أو ربح نقدي للمزرعة، كما قد يشارك في ذلك أيضا رغبة بعض المزارع في تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل الزراعية وفي اطار مايسمح به نمط الدورة الزراعية المتبعة . هذا ويقابل ذلك ومن جهة أخرى احتمالات تدخل الدولة في توزيع الأرض الزراعية بين مختلف المحاصيل الزراعية "لاعتبارات اقتصادية واجتماعية، حيث قد تتدخل الدولة في تحديد المساحات التي تزرع من محاصيل معينة بهدف مقابلة احتياجات السوق المحلية منها أو لزيادة الصادرات أو الحد من الواردات توفيراً للنقد الأجنبي، وتختلف صورة تدخل الدولة في توزيع الأرض الزراعية بين المحاصيل الزراعية المختلفة حيث قد تكون هناك الاجراءات المباشرة كتحديد المساحة الواجب زراعتها من المحصول على مستوى الأقليم ثم المنطقة مع الزام المزارع بزراعة المساحة المحددة في اطار الدورة الزراعية المتبعة، كما قد تكون هناك الاجراءات الغير مباشرة مثل التدخل في تحديد أسعار المحاصيل الزراعية أو مستلزمات انتاجها، ووجود الدعم أو غيرها من الوسائل .

هذا وقد تعمل العوامل والظروف المحددة لتوزيع الأراضي الزراعية بين مختلف المحاصيل الزراعية على مستوى المزرعة أو المنطقة في نفس الاتجاه المستهدف من قبل الاعتبارات التي تحكم تدخل الدولة في هذا المجال ، أو أنها قد تعمل في اتجاه معايير لذلك ومن ثم تتوقف المحصلة النهائية لتفاعل هذه العوامل في توزيع الأراضي الزراعية بين المحاصيل المختلفة على مدى قوة الاجراءات المباشرة أو غير المباشرة التي تتخذها الدولة في هذا الشأن في مقابلة العوامل الحاكمة لتوزيع الأراضي الزراعية على مستوى المزرعة .

واذا كان الاتجاه العام لتوزيع الأراضي الزراعية بين مختلف المحاصيل الزراعية، وما يتضمنه هذا الاتجاه من اتجاه عام للمساحة المنزوعة بالأقطان عبر الفترة المشار إليها من قبل يعد بمثابة المحصلة النهائية لتفاعل العوامل السابق ذكرها، والاتجاه العام لكل من هذه العوامل، ومن ثم فقد يتعذر تحديد نصيب تأثير الاتجاه العام لأي من هذه العوامل على الاتجاه العام للمساحة المنزوعة بالأقطان عبر الفترة المشار إليها، الا أن التعرف على الاتجاه العام لكل من هذه العوامل

عبر نفس الفترة في مقابلة الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالأقطان قد يساعد على تحديد الاتجاه العام لتأثير من هذه العوامل في هذا المجال الى جانب تحديد العوامل الأكثر فاعلية في تحديد الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالأقطان خلال هذه الفترة، وهو ما يشير اليه الدراسة فيما يلي:-

(٤-١-١) الظروف المناخية:-

إذا كانت الظروف المناخية، والعوامل الطبيعية الأخرى السائدة بقطاع الزراعة المصرية تسمح بانتشار أغلب المحاصيل الزراعية (ومن بينها القطن) ان لم يكن جميعها على مختلف المناطق والأقاليم الزراعية في الجمهورية، الا أن وجود التباين المحدود فيما بين هذه المناطق والأقاليم بالنسبة للظروف المناخية والبيئية الى جانب التباين في نوعية التربة الزراعية فيما بينها قد ينعكس في تباين إنتاجيتها من المحاصيل المنزرعة أو المتباين في جودة المنتج منها، وان كان التقدم العلمى في الزراعة قد خفف من أثر مثل هذه التباينات من خلال استنباط السلالات الجديدة من المحاصيل التى تتلائم زراعتها مع الظروف المناخية والطبيعية السائدة فى الاقليم أو المنطقة. وبالنسبة لمحصول القطن فعلى الرغم من انتشار زراعته على أغلب المناطق والأقاليم الزراعية فى الجمهورية منذ عقود طويلة مضت وحتى الوقت المعاصر مع امكانية التوسع فى زراعته داخل نفس المناطق والأقاليم التى يزرع بها أو خارجها فان التباين فى الظروف المناخية والطبيعية بين هذه المناطق والأقاليم قد انعكس فى اختلاف الأصناف التى تزرع فى كل من هذه الأقاليم، مع وجود تباينات محدودة فى الانتاجية فيما بينها، حيث تزرع أصناف القطن الطويل الممتاز فى مناطق شمال وغرب الدلتا نظرا لارتفاع درجة الرطوبة النسبية الجوية بها عن غيرها من المناطق والتى تعد من الظروف الملائمة واللازمة لانتاج أقطان طويلة التيلة حيث تحتاج هذه الأقطان الى جو رطب أثناء النضج على ألا يقل نسبة الرطوبة الجوية عن حوالى ٧٠٪ حيث توجد التيلة فى مثل هذا الجو^(١) أما فى مناطق وسط وجنوب الدلتا، ثم مناطق الوجه القبلى فتزرع بها أصناف القطن الطويل، والوسط (على نحو ما سبق بيانه) نظرا لانخفاض نسبة الرطوبة الجوية بها.

ان استقرار نسب الرطوبة الجوية المسجلة فى كل من مناطق الوجه البحرى، والقبلى خلال فصل الصيف من عدى السبعينات والثمانينات والمبينة بالجدول رقم (٢-٧) يشير الى وجود تباين واضح فيما بين مناطق الوجه البحرى، ومناطق كل من مصر الوسطى، ومصر العليا من حيث نسبة الرطوبة الجوية حيث ترتفع نسبة الرطوبة الجوية فى مناطق الوجه البحرى عنه فى مناطق مصر الوسطى بما يعادل ٤٠٪ فى المتوسط، على حين تصل الى ضعف درجة الرطوبة الجوية فى مناطق مصر العليا فى المتوسط، وقد تزيد الفروق فى نسبة الرطوبة الجوية فى بعض أقاليم الوجه البحرى خاصة الساحلية منها عنه فى مناطق الوجه القبلى عن النسب المشار اليها (مثل الاسكندرية، ودمياط ودمهور) وعلى نحو ما هو مبين بالجدول المشار اليه. كما أن استقرار درجات الحرارة الجوية العظمى

(١) دكتور محمد سعيد كامل، محاصيل الالياف والعلف الأخضر، كلية الزراعة، جامعة القاهرة ١٩٦٤

جدول رقم (٢-٧) متوسط الرطوبة النسبية الجوية في بعض السنوات من السبعينات والثمانينات

البيان	متوسط الرطوبة النسبية في فصل الصيف (٪)						متوسط الرطوبة النسبية في فصل الشتاء (٪)					
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٧
١- الاسكندرية	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٢	٧٩	٧٨	٧٨	٧٨	٧٢	٧٢
٢- دمياط	٧٣	٧٣	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٤	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
٣- دمنهور	٧٠	٧٧	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٧	٧٧	٧٣	٧٣	٧٣
٤- كفر الشيخ												
٥- طنطا	٦٥	٦٣	٦٣	٦٠	٦٠	٦٠	٧٠	٦٤	٦٤	٦٠	٦٠	٦٠
٦- شبين الكوم	٦٣	٦٣	٦٣	٥٤	٥٤	٥٤	٧٠	٦٧	٦٧	٥٥	٥٥	٥٥
٧- المنصورة	٦١	٦١	٦١	٥٩	٥٩	٥٩	٧١	٦٨	٦٨	٦٤	٦٤	٦٤
٨- بنها												
٩- الزقازيق	٥٧	٥٧	٥٧	٥٤	٥٤	٥٤	٦٨	٥٧	٥٧	٧٠	٧٠	٧٠
١٠- القاهرة	٥٤	٥٤	٥٣	٥٥	٥٥	٥٥	٥٨	٥٣	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤
١١- الجيزة	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٦٤	٦٠	٦٠	٥٨	٥٨	٥٨
١٢- الفيوم	٤٧	٤٦	٤٦	٥٥	٥٥	٥٥	٦٤	٦٢	٦٢	٧٠	٧٠	٧٠
١٣- بني سويف												
١٤- المنيا	٤٤	٤٣	٤٣	٥٢	٥٢	٥٢	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
١٥- أسيوط	٢٥	٢٦	٢٦	٣٥	٣٥	٣٥	٣٧	٣٨	٣٨	٥١	٥١	٥١
١٦- سوهاج	٢٦	٢٧	٢٧	٤٠	٤٠	٤٠	٥١	٤٧	٤٧	٥٢	٥٢	٥٢
١٧- قنا	٢٩	٢٧	٢٧	٢٩	٢٩	٢٩	٤٨	٤٧	٤٧	٥٢	٥٢	٥٢
١٨- اسوان	١٦	١٦	١٦	٢١	٢١	٢١	٣٤	٣١	٣١	٣٧	٣٧	٣٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوى ، أعداد مختلفة .

والصغرى المسجلة خلال فصل الصيف من عقدى السبعينات والثمانينات والمبينة بالجدول رقم (٢-٨) تشير الى وجود تباين محدود فيما بين كل من مناطق الوجه البحرى والقبلى من حيث درجة الحرارة حيث تنخفض درجة الحرارة الجوية فى أقاليم الوجه البحرى عنه فى أقاليم مصر الوسطى بفارق ثلاث درجات مئوية فى المتوسط كما تنخفض عنه فى مناطق مصر العليا بفارق ٦ درجات مئوية فى المتوسط. هذا كما يلاحظ كذلك وجود فارق بين درجة الحرارة الجوية فى أقاليم الوجه البحرى يتراوح ما بين ٥.٠ - ٤ درجات مئوية، الا أن هذه الفوارق تقل فيما بين كل من أقاليم مصر الوسطى، والعليا كل على حدة.

هذا وعلى الرغم من وجود التباين فيما بين أقاليم كل من مناطق الوجه البحرى، والوجه القبلى من حيث نسبة الرطوبة الجوية، ودرجة الحرارة الجوية وبالفروق المشار اليها من قبل الا أن زراعات القطن تنتشر فى هذه الأقاليم جميعها وان انعكست هذه التباينات فى اختلاف أصناف القطن التى تزرع بها على نحو ماسبق ذكره.

ومن ناحية أخرى فان استقراراً تطور درجات الحرارة الجوية ونسب الرطوبة الجوية المسجلة خلال فترة عقدى السبعينات والثمانينات يشير الى تناقص نسبة الرطوبة الجوية فى أقاليم الوجه البحرى فى أواخر عقد الثمانينات وبفارق يبلغ نحو ٦.٨٪ عنه فى بداية عقد السبعينات وبما يعادل ١٠.٤٪، على حين ارتفعت نسبة الرطوبة الجوية فى أقاليم مصر الوسطى فى أواخر عقد الثمانينات عنه فى بداية عقد السبعينات وان كان بفارق بسيط يبلغ نحو ٣٪ فى المتوسط وبما يعادل ٦٪ تقريباً، كما أنها ارتفعت فى مناطق مصر العليا بفارق أكبر نسبياً يبلغ نحو ٩.٨٪ وبما يعادل ٣٣.٧٪ فى المتوسط. أما درجات الحرارة الجوية المسجلة خلال فصل الصيف عبر الفترة المشار اليها فيشير تطورها الى انخفاض درجات الحرارة الجوية فى مختلف الأقاليم الزراعية فى كل من مناطق الوجه البحرى والقبلى فى نهاية عقد الثمانينات وبفارق يبلغ نحو درجة مئوية عنه فى بداية عقد السبعينات فى المتوسط، مع وجود بعض التباينات المحدودة فى تغير درجات الحرارة الجوية بين الأقاليم المختلفة على نحو ما هو مبين بنفس الجدول المشار اليه من قبل.

وبناءً على ماسبق فقد يلاحظ فى تغير نسب الرطوبة الجوية ودرجات الحرارة الجوية بالفروق المشار اليها تغيراً فى الظروف المناخية لغير صالح إنتاج الأقطان الطويلة فى أقاليم الوجه البحرى، ولصالح إنتاج أقطان متميزة التيلة فى مناطق الوجه القبلى، الا أنه وعلى الرغم من ذلك فانه لايعتقد أن لمثل هذه التغيرات المناخية أثر يذكر فى تغير الظروف الملائمة لزراعة الأقطان فى تلك المناطق حيث أنها تعد تغيرات محدودة نسبياً خاصة اذا ما قورنت بالفروق فى درجات الحرارة الجوية ونسب الرطوبة الجوية بين أقاليم زراعة الأقطان الطويلة التيلة فى الوجه البحرى وأقاليم زراعة القطن الطويل وسط بالوجه البحرى والقبلى.

هذا ومن ناحية أخرى فان مقابلة التغيرات فى الظروف المناخية فيما بين بداية عقد السبعينات ونهاية عقد الثمانينات بالفوارق فى الظروف المناخية (نسب الرطوبة ودرجات الحرارة الجوية)

جدول رقم (٨-٢) متوسط درجة الحرارة الجوية خلال موسم الصيف لبعض السنوات من السبعينيات والثمانينيات

البيسان	درجة الحرارة العظمى					درجة الحرارة الصغرى				
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٩	١٩٨٧	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٨٩
١- الإسكندرية	٣٠.٢	٢٩.٥	٢٩.٥	٢٩.١	٢٩.١	٢٩.١	٢٩.١	٢٢.٢	٢٢.٢	٢١.٤
٢- دمياط	٢٩.٦	٢٩.٤	٢٩.٦	٢٨.٦	٢٨.٦	٢٨.٦	٢٨.٦	٢٠.٩	٢٠.٩	١٩.٩
٣- دمنهور	٣١.٧	٣٢.٠	٣٢.١	٣١.١	٣١.١	٣١.١	٣١.١	٢٠.٣	٢٠.٣	١٩.٣
٤- كفر الشيخ	٣٤.٧	٣٤.٩	٣١.٥	٣١.٥	٣١.٥	٣١.٥	٣١.٥	١٩.٤	١٨.٤	١٨.٤
٥- طنطا	٣٢.٩	٣٢.٤	٣١.٧	٣١.٧	٣١.٧	٣١.٧	٣١.٧	١٨.٣	١٧.٧	١٧.٧
٦- شبين الكوم	٣٤.١	٣٣.٢	٣٢.٢	٣٢.١	٣٢.١	٣٢.١	٣٢.١	١٨.٦	١٨.٢	١٨.٢
٧- المنصورة	٣٤.٤	٣٤.٨	٣٢.٨	٣٢.٨	٣٢.٨	٣٢.٨	٣٢.٨	١٨.٩	١٨.٧	١٨.٧
٨- بنها	٣٣.٢	٣٣.٤	٣٢.٦	٣٢.٦	٣٢.٦	٣٢.٦	٣٢.٦	١٩.٢	١٩.٢	١٩.٢
٩- الرقائيق	٣٢.٨	٣٣.٣	٣٢.٥	٣٢.٥	٣٢.٥	٣٢.٥	٣٢.٥	٢٠.٩	١٩.٨	١٩.٨
١٠- القاهرة	٣٣.٥	٣٤.٢	٣٤.٢	٣٣.٣	٣٣.٣	٣٣.٣	٣٣.٣	٢١.٠	٢٠.٥	٢٠.٥
١١- الجيزة	٣٤.٣	٣٤.١	٣٢.١	٣٢.١	٣٢.١	٣٢.١	٣٢.١	٢٠.٣	٢٠.٣	٢٠.٣
١٢- الفيوم	٣٦.٧	٣٧.٢	٣٧.٢	٣٦.١	٣٦.١	٣٦.١	٣٦.١	١٩.٩	١٩.٥	١٩.٥
١٣- بني سويف	٣٥.٤	٣٥.٦	٣٥.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	١٩.٢	١٧.٧	١٧.٧
١٤- المنيا	٣٦.٢	٣٦.٤	٣٦.٤	٣٥.٧	٣٥.٧	٣٥.٧	٣٥.٧	١٩.٦	١٩.٣	١٩.٣
١٥- أسيوط	٣٦.٦	٣٦.٥	٣٦.٥	٣٤.٢	٣٤.٢	٣٤.٢	٣٤.٢	٢٠.٣	٢٠.٣	٢٠.٣
١٦- سوهاج	٣٧.٧	٣٧.٤	٣٧.٣	٣٧.٣	٣٧.٣	٣٧.٣	٣٧.٣	٢١.٧	٢١.٥	٢١.٥
١٧- قنا	٤٠.٦	٤٠.٩	٣٩.٥	٣٩.٥	٣٩.٥	٣٩.٥	٣٩.٥	٢٠.٧	٢٢.٤	٢٢.٤
١٨- أسوان	٤٠.٦	٤١.٣	٤١.٣	٤٠.٨	٤٠.٨	٤٠.٨	٤٠.٨	٢٤.٩	٢٤.٩	٢٤.٩

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوي للإحصاءات ، أعداد مختلفة *

فيما بين أقاليم زراعة الأقطان بالزراعة المصرية يبرهن على غياب تأثير التغيرات للظروف المناخية وبالفروق المشار إليها عبر الفترة المذكورة على الاتجاه العام المتناقص للمساحات المنزوعة بالأقطان وبشكل مباشر، كما أنه وإذا ما افترض أن لهذه التغيرات تأثيراتها السلبية المباشرة على جودة الانتاج خاصة من الأقطان الطويلة ومن ثم على قيمة انتاجية الفدان منها، مما قد يكون له تأثيره الغير مباشر على الاتجاه العام المتناقص للمساحة المنزوعة بالأقطان عبر الفترة تحت الدراسة، إلا أن هذا الافتراض بدوره يعد من الافتراضات المعروفة نظرا لمحدودية التغيرات المذكورة في الظروف المناخية بالقياس الى التباين الكبير نسبيا الذي تشتمل عليه الظروف المناخية الملائمة لزراعة الأقطان .

(٢-١-٤) الندرة النسبية في الموارد الطبيعية :-

تعد الوفرة والندرة النسبية لعناصر ومستلزمات الانتاج في المنطقة ، ومدى قدرة المزارع على توفير احتياجه منها من الاعتبارات الهامة التي يأخذها في حسابه عند توزيع أرضه الزراعية بين الاستخدامات المختلفة . وإذا كانت الفرص تعد متساوية بالنسبة لأغلب الحاصلات الزراعية الرئيسية من حيث توفير مستلزمات الانتاج الزراعي وتمويلها في اطار السياسة الائتمانية والتسويقية لمستلزمات الانتاج الزراعي التي أنتهجتها الدولة منذ بداية الستينيات، إلا أنه تبقى بعد ذلك عناصر الانتاج الطبيعية، والمعملة في مياه الري، وقوى العمل البشري، والتي تمثل وفرتها أو قدرتها النسبية احدى الاعتبارات الهامة عند تخصيص المنتج الزراعي لأرضه الزراعية بين الاستخدامات المختلفة وقد تشكل أيضا الوفرة أو الندرة النسبية لهذه الموارد الطبيعية، مضافا إليها الندرة النسبية للأراضي الزراعية أحد الاعتبارات الهامة من قبل الدولة أيضا عند تدخلها في توزيع الأراضي الزراعية بين مختلف الاستخدامات .

ولقد كان لعنصر مياه الري الاعتبار الهام عند تخصيص الأراضي الزراعية فيما بين المحاصيل الزراعية المختلفة سواء من قبل المنتج الزراعي أو من قبل الدولة خلال العقود الطويلة السابقة لبناء السد العالي، والتي تميزت بوجود التقلبات الموسمية والسنوية في حجم المتوافر من مياه الري نظرا لمحدودية الطاقة الاستيعابية لخزانات وسدود تخزين المياه القائمة قبل السد العالي حيث كثيرا ما تدخلت الدولة في تحديد المساحات التي تزرع من المحاصيل الزراعية الرئيسية خاصة التي تميزت بارتفاع احتياجاتها من مياه الري كالأرز، وقصب السكر بسبب العجز في مياه الري، ولقد كان القطن، والذرة من الحاصلات التي يسمح بالتوسع في زراعتها على حساب المحاصيل السابقة لقلّة احتياجاتها النسبية من المياه، وذلك بغض النظر عن تدخلات الدولة آنذاك في تقييد المساحات المنزوعة بالأقطان لأسباب اقتصادية بحته مرجعها انخفاض أسعار القطن في السوق العالمية وعدم القدرة على تصديره أو وجود عجز في المحاصيل الغذائية وعدم القدرة على استيرادها كما حدث في الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) الى نهاية فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٨) .^(١) ولقد كان من بين الأهداف الرئيسية لبناء السد العالي توفير المياه لاستصلاح

(١) عبد القادر دياب، السياسة الزراعية في جمهورية مصر العربية، مرجع سابق .

واستزراع مساحة إضافية من الأراضي الجديدة، فضلا عن ضمان توافر المياه وبانتظام على مدار العام لرى الأراضي المنزرعة آنذاك وتحويل نظام الري بالحياض فى مناطق الوجه القبلى الى نظام السرى المستديم، ثم التوسع فى المساحات المنزرعة بمحصول الأرز بهدف تصديره الى الأسواق الخارجية، وتنويع الصادرات الزراعية. وإذا كان توافر مياه الري بعد الانتهاء من تنفيذ وتشغيل السد العالى قد ساعد على تحقيق الأهداف المذكورة متضمنه زيادة المساحة المنزرعة بمحصول الأرز، إلا أنه لم ينعكس الجدير القول هنا بأن توافر مياه الري وبانتظام على مدار العام بعد بناء السد العالى قد ساعد على توفير المناخ الملائم سواء بالنسبة للمنتج الزراعى أو الدولة للتوسع فى زراعة أى من الحاصلات المستهدفة وفقا للاعتبارات الاقتصادية أى وبمعنى آخر فإن توافر مياه الري قد ساعد على توافر المرونة الكافية لتحويل المنتج الزراعى من زراعة محصول زراعى الى آخر وفقا لاعتبارات الاقتصادية وكذلك بالنسبة للدولة. ومن ثم فإن عنصر مياه الري لا يعد بمسئول عن الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالأقطان عبر الفترة تحت الدراسة ١٩٧٠-١٩٨٩.

أما بالنسبة لقوى البشرى فى الزراعة وعلى الرغم من توصيف قطاع الزراعة فيما قبل الخطة الخمسية الأولى للسبعينات وحتى بداية عقد السبعينات بوجود البطالة بين قوى العمل البشرى المشتغلة به سواء البطالة الصريحة أو المقنعة، ومن ثم فقد كان ذلك العنصر لا يشكل قييدا عند تخصيص الأرض الزراعية بين المحاصيل المختلفة من قبل المنتج الزراعى آنذاك، إلا أنه فى السنوات الأخيرة من عقد السبعينات وحتى السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات فقد شهد القطاع الزراعى مجموعة من التغيرات فى سوق العمل الزراعى انعكست فى ظهور مشكلة العجز الموسمى فى قوى العمل البشرى الزراعى خاصة فى أوقات الذروة، وذلك الى جانب الارتفاع المستمر فى أجور العمالة الزراعية وبمعدلات كبيرة، وذلك على الرغم من التزايد المطلق فى اعداد القوى العاملة البشرية فى هذا القطاع، حيث ازدادت اعدادها من ٣٩٦٣ ألف عامل طبقا للتعداد السكانى فى عام ١٩٦٠ الى نحو ٤٤٦٤ ألف عامل طبقا للتعداد السكانى لعام ١٩٧٦ ثم الى ٤٧٢٢ ألف عامل فى عام ١٩٨٣ طبقا لنتائج بحث العمالة بالعينة الذى يجريه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. ولهذا فقد أجريت بعض الدراسات خلال هذه الفترة لدراسة الوضع الراهن فى سوق العمل الزراعى، وتقدير الفائض والعجز فى العمالة الزراعية، وعلى الرغم من اتفاق هذه الدراسات على وجود فائض اجمالى كبير نسبيا فى قوى العمل الزراعى على الرغم من التباين فى تقدير هذا الفائض إلا أنها فى نفس الوقت تتفق فى نتائجها من حيث وجود عجز موسمى فى العمالة الزراعية خاصة فى أوقات الذروة المتمثلة فى شهور مايو، ويونيو، وأكتوبر، وأكتوبر^(١) ولقد خلصت نتائج نتائج الدراسة التى أجراها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى عام ١٩٨٥ الى وجود عجز موسمى فى قوى العمل البشرى الزراعى تبلغ نسبته نحو ٢٠٪، ٨٤٪ من اجمالى الاحتياجات منها خلال كل من شهرى مايو وأكتوبر على الترتيب^(٢) كما خلصت نتائج دراسة أخرى

(١) معهد التخطيط القومى، التنمية الزراعية فى مصر، الجزء الأول، الموارد الزراعية، القاهرة ٨٠

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، سوق العمل فى مصر، قطاع الزراعة والمصنوعات

الى تقدير معدلات النمو السنوى فى تكلفة أجور العمل البشرى الزراعى بالنسبة لمجموعة المحاصيل الزراعية الحقلية الرئيسية بما يتراوح ما بين ٢١٪ - ٣٢٪ تقريبا خلال الفترة ١٩٧٢ - ٨٤، حيث تختلف هذه المعدلات باختلاف المحصولز وهى معدلات تفوق والى حد كبير معدلات النمو فى أسعار هذه المجموعة من المحاصيل خلال نفس الفترة^(١)

هذا وبغض النظر عن التبريرات المختلفة التى وضعت من قبل هذه الدراسات لتفسر الظاهرة المشاهدة فى قطاع الزراعة حول وجود العجز الموسمى فى قوى العمل البشرى الزراعى، وارتفاع أجورها خلال الفترة المذكورة، فان الظاهرة التى تؤكد الشواهد فى قطاع الزراعة خلال هذه الفترة، هى أن قوى العمل البشرى الزراعى المتاحة أصبحت من الاعتبارات الهامة التى تؤخذ فى الحسبان من قبل المنتج الزراعى عند تخصيص أرضه للاستخدامات المختلفة، وخاصة بالنسبة لمحصول القطن نظرا لارتفاع حاجته من الأيدى العاملة الزراعية عن غيره من المحاصيل الزراعية الرئيسية المنافسة له فى مناطق انتاجه، حيث تؤكد الشواهد خلال هذه الفترة الى ترك بعضى الزراع الجنيه التالية لمحصول القطن فى الأرض دون جنى نظرا لارتفاع تكلفة جنيها أو لعدم توافر العمالة المطلوبة للانتهاء منها فى التوقيت المناسب لاعداد الأرض الزراعية للزراعة بالمحصول الجديد فى السنة الزراعية الثالثة. هذا وبغض النظر عن ما اذا كان تأثير العجز فى العمالة الزراعية تنحصر فى تأثيره على ارتفاع تكلفة الانتاج ومن ثم انخفاض العائد منه أو ينحصر فى تأخير تنفيذ العمليات الزراعية لخدمة وجنى القطن عن التوقيت المناسب أو فى كلا الجانبين، فان ما يمكن قوله فى هذا الشأن أن عدم التوافر النسبى فى قوى العمل البشرى الزراعى خلال هذه الفترة كان من العوامل الرئيسية التى تؤخذ فى الحسبان من قبل المنتج الزراعى عند تخصيص أرضه بين المحاصيل المختلفة وعليه فاذا كان القطن من المحاصيل الزراعية الذى يتميز بارتفاع حاجته من الأيدى العاملة الزراعية مقارنة بغيره من المحاصيل المنافسة له فى نفس الموسم فمن المنطقى القول بأن التغيرات المشار اليها فى سوق العمل الزراعى خلال الفترة المذكورة كانت تعمل فى اتجاه التأثير على الاتجاه العام للمساحة المنزوعة بالأقطان فى نفس الاتجاه المشار اليه من قبل خلال هذه الفترة.

وبالنسبة لمساحة الأراضى الزراعية فان الاتجاه العام لمساحة الأراضى المنزوعة منها خلال الفترة تحت الدراسة فى مقابلة الاتجاه العام المتزايد للطلب على المحاصيل والمنتجات الزراعية خلال نفس الفترة يعكس تزايد الندرة النسبية للأراضى الزراعية خلال هذه الفترة وبما يتضمنه ذلك من تزايد المنافسة بين الاستخدامات المختلفة للأراضى الزراعية، ومن ثم زيادة فاعلية تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى تحديد توزيعها بين المحاصيل الزراعية المختلفة. فعلى الرغم من الجهود التى بذلت فى استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة الا أنها لم تسفر سوى عن استصلاح مايقرب من ١٣ مليون فدان فدان منها ٩ مليون فدان خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٠/٦٩، ونحو ٤ مليون فدان خلال

(١) معهد التخطيط القومى، العلام الرئيسية للطلب على تملك الأراضى الزراعية الجديدة، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، مجلد رقم (٣٦)، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٦.

الفترة ١٩٧١/٧٠ - ١٩٨٧/٨٦^(١) كما أن الجانب الأكبر من المساحات المستصلحة لم يصل بعد الى مرحلة الانتاجية الحدية نظرا لكثير من المشاكل والمعوقات التي واجهت نشاط استصلاح الأراضي الجديدة خلال هذه الفترة الى جانب أن النسبة الغالبة من الأراضي المستصلحة تقع فى دائرة الأراضي الصحراوية التي تتعدم بها زراعات القطن فضلا عن محدودية المساحات المنزرعة بها بالمحاصيل الرئيسية المنافسة للقطن فى الأراضي القديمة، وحيث توجه النسبة الغالبة من هذه الأراضي الى زراعات الفاكهة والخضرو. هذا وعلى الرغم من ذلك فان نتائج التعداد الزراعى لعام ١٩٦١، ١٩٨٢/٨١ تشير الى زيادة المساحة الاجمالية للحيازات الزراعية من ٦٢٢٣ ألف فدان فى عام ١٩٦١/٦٠ الى نحو ٦٦٣٢ ألف فدان بمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٢.٠٪ تقريبا خلال هذه الفترة، الا أن مساحة الأراضي المنزرعة ومنها قد ازدادت من ٥٩٧٤ ألف فدان فى عام ١٩٦١/٦٠ الى نحو ٦١٥٥ ألف فدان فى عام ١٩٨٢/٨١، وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ١.٥٪ خلال نفس الفترة^(٢) وهو ما يقل والى حد كبير عن معدلات النمو فى تعداد السكان خلال هذه الفترة، ومن ثم تناقص نصيب الفرد من الاراضى الزراعية .

هذا والى جانب ضالة النمو فى مساحة الأراضي المنزرعة وانخفاض نصيب الفرد منها خلال هذه الفترة فقد شهدت هذه الفترة أيضا نمو متزايدا فى الطلب على المحاصيل والمنتجات الزراعية ، وبمعدلات تفوق معدل النمو السنوى فى السكان نظرا لارتفاع مستوى الدخل الفردى ، واعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المحدودة الدخل ، وقد ساعد على ذلك وجود الدعم الحكومى لأسعار المواد الغذائية وهو ما انعكس فى النهاية الى تناقص درجة الاكتفاء الذاتى فى المحاصيل الزراعية بما تضمنه ذلك من تزايد الواردات من السلع الغذائية مع تناقص الصادرات الزراعية على نحو انعكس فى تحول الميزان التجارى الزراعى من ميزان يحقق فائز فى بداية عقد السبعينات الى ميزان يحقق عجزا متزايدا فى السنوات التالية . (٣)

ان الاتجاه العام المتزايد للطلب على المحاصيل والمنتجات الزراعية ، وبمعدلات كبيرة خلال هذه الفترة فى مقابلة الزيادة المحدودة فى مساحة الأراضي الزراعية خلال نفس الفترة ، وأن انعكس فى تزايد المنافسة بين المحاصيل الزراعية على استخدامات الأرض الزراعية ، وما يشير اليه ذلك من تزايد فاعلية تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى تحديد توزيع الأراضي الزراعية بين أنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة سواء من قبل المنتج الزراعى أو الدولة ، انما يشير ضمنا الى المسئولية الغير مباشرة لمتزايد الندرة النسبية فى الأراضي المنزرعة وفى المقام الأول على التأثير على الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالأقطان فى نفس الاتجاه المشار اليه من قبل خلال فترة العقدين الأخيرين .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، القاهرة ١٩٨٨ .

(٢) الجداول رقم (٢-٩) الى (٢-١١) بالدراسة .

(٣) عبد القادر دياب ، تخطيط الانتاج الزراعى من منظور اجتماعى ، مذكرة خارجية رقم (١٤٧٧)

معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

(٤-١-٣) التغير الهيكلى فى الحيازة الزراعية :-

من الطبيعى أن يكون لسلوكيات مجموعات المنتجين الزراعيين وتأثيرهم بمؤشرات السوق تأثيره على توزيع الأراضى الزراعية بين مختلف الاستخدامات كما ينعكس الاتجاه العام للتغير فى سلوكياتهم وتأثيرهم بمؤشرات السوق على الاتجاه العام لتوزيع الأراضى الزراعية بين استخداماتها المختلفة وفى هذا الشأن تشير أغلب الدراسات الاقتصادية الى اتجاه صغار الزراع فى أغلب دول العالم خاصة الدول النامية منها الى انتاج مايمكن أن يسمى بالمحاصيل المعيشية رغبة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى للأسرة الزراعية منها، ويأتى فى مقدمة هذه المجموعة من المحاصيل محاصيل الحبوب الى جانب ماقد تقوم الأسرة بانتاجه من خضروات سواء فى مساحة محدودة أو كتاج ثانوى بالتحميل على بعض الزراعات الرئيسية بالمزرعة، ذلك فضلا عن محاصيل الأعلاف بغرض تأمين احتياجات ماقد يوجد لديها من ماشية وحيوانات زراعية بغرض العمل فى الزراعة والانتاج من لحوم وألبان، أما انتاجها من أجل السوق فقد يأتى فى المرتبة الثانية بعد تخصيص المساحات اللازمة لتأمين احتياجاتها من المحاصيل المشار اليها، ولاعتبارات قد تكون فى غالبيتها عوامل فنية مثل حتمية زراعة محاصيل معينة من أجل السوق تفرضها ظروف الدورة الزراعية وتعاقب الحاصلات الزراعية على الأرض الزراعية خلال العام.

هذا ويتأكد نفس الاتجاه السابق بالنسبة لسلوك صغار الزراع فى قطاع الزراعة المصرية من خلال التعريف بالتركيب المحصولى فى المزارع الصغيرة مع المقارنة بالتركيب المحصولى فى غيرها من المزارع المتوسطة والكبيرة - ومع افتراض أن مجموعة المحاصيل المعيشية والتي يستهدف صغار الزراع تحقيق الاكتفاء الذاتى منها خلال موسم الصيف تتمثل فى مجموعة محاصيل الحبوب من أرز، وأزرة، على حين يتمثل الانتاج من أجل السوق فى مجموعة حاصلات الخضروات، والفاكهة والمحاصيل الخام التى تعد من المواد الأولية فى الصناعة من قطن، وقصب، ومحاصيل البذور الزيتية لا يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة تمثيل مجموعة محاصيل الحبوب الصيفية فى التركيب المحصولى لدى المزارع الصغيرة عنه فى المزارع المتوسطة والكبيرة على حين ترتفع نسبة تمثيل المحاصيل الممثلة للانتاج من أجل السوق فى المزارع الكبيرة عنه فى المزارع المتوسطة والصغيرة. حيث تشير نتائج التعداد الزراعى لعام ١٩٦١ بالنسبة للتركيب المحصولى خلال السنة الزراعية ١٩٦١/٦٠ الى أن مجموعة محاصيل الحبوب كانت تمثل مانسبته ٦٣.٨% من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لأقل من ٢ فدان، كما كانت هذه المجموعة من المحاصيل تمثل مانسبته ٥٨.٤% من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لفدانين الى أقل من ٥ أفدنة، على حين تقل نسبة تمثيلها عن ذلك فى الفئات الحيازية الأكبر حيث بلغت نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بها مايقرب من ٥٦.٣%، ٥٣.٩% ، ٥١.٤% من المساحة الأرضية المنزرعة فى الفئات الحيازية الأكبر المدونة بالجدول رقم (٢-٩) وعلى الترتيب .

أما مجموعة المحاصيل الممثلة للانتاج من أجل السوق والمشار إليها عاليه فكانت المساحة المنزرعة بها تمثل نحو ٣٩٢٪ من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لأقل من ٢ فدان، كما كانت تمثل مانسبته ٤٤٤٪ من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لفدانين الى أقل من ٥ أفدنة، في نفس الوقت الذي ترتفع فيه نسبة تمثيلها في المساحة الأرضية المنزرعة بالفئات الحيازية الثلاث الأكبر لتصل الى ٤٦٧٪، ٥٠٣٪، ٥٦٢٪ في كل منها وعلى الترتيب وعلى النحو المبين بنفس الجدول السابق الذكر. وبالنسبة للقطن فان نسبة تمثيل المساحة المنزرعة منه تأخذ نفس اتجاه مجموعة المحاصيل الأخيرة حيث بلغت نحو ٣٠٩٪ من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لأقل من ٢ فدان، وترتفع عن ذلك مع زيادة مساحة الحيازة الزراعية لتصل الى نحو ٣٨٢٪ من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لعشرون فدان فأكثر.

وكذلك أيضا فان نتائج التعداد الزراعي للسنة الزراعية ١٩٨٢/٨١ تشير الى نفس السلوك لصغار الزراع حيث ترتفع نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بمجموعة المحاصيل الأولى في المساحة الأرضية المنزرعة في الفئات الحيازية الصغيرة عنه في الحيازات المتوسطة والكبيرة، على حين ترتفع نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بمجموعة المحاصيل الممثلة للانتاج من أجل السوق في المساحة الأرضية المنزرعة لدى الفئات الحيازية الأكبر عنه في الفئات الحيازية الصغيرة، حيث بلغت نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بمجموعة المحاصيل الأولى نحو ٦٥٨٪ من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لأقل من ٢ فدان، كما بلغت نسبة تمثيلها نحو ٦١٢٪ من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لفدانين الى أقل من ٥ فدان. أما بالنسبة للحائزين لخمسة أفدنة الى أقل من ١٠ فدان فبلغت نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بهذه المجموعة من المحاصيل نحو ٥٨٣٪ من المساحة الأرضية المنزرعة لدى هذه الفئة، على حين تتخف نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بها في الفئات الحيازية الأكبر لتصل الى ٥٤١٪، ٤٦٢٪ من المساحة الأرضية المنزرعة في كل من الفئتين الحيازيتين الأخيرتين والمبينة بالجدول رقم (٢-١٠). أما مجموعة المحاصيل الثانية والممثلة للانتاج من أجل السوق فقد بلغت نسبة تمثيل المساحة الأرضية المنزرعة بها نحو ٣٨٦٪ من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لأقل من ٢ فدان، كما بلغت نحو ٤٢٥٪ من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لفدانين الى أقل من ٥ فدان. كما تزداد نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بهذه المجموعة من المحاصيل في المساحة الأرضية المنزرعة لدى الفئات الحيازية الأكبر لتصل الى نحو ٥٠٧٪، ٦٠٥٪، ٦٧٩٪ منها في كل من الفئات الحيازية الثلاث الأخيرة على الترتيب والمبينة بنفس الجدول السابق الذكر. أما بالنسبة للوزن النسبي للمساحة المنزرعة بالقطن في اجمالي المساحة الأرضية المنزرعة لدى الفئة الحيازية الأقل من فدانين فيبلغ نحو ١٩٥٪ منها، كما يزداد الى ٢٣٪ تقريبا من المساحة الأرضية المنزرعة لدى الحائزين لفدانين الى أقل من ١٠ فدان، الا أنه من الملاحظ تناقص الوزن النسبي للمساحة المنزرعة منه في اجمالي المساحة الأرضية المنزرعة مع زيادة مساحة الحيازات الزراعية في الفئات الحيازية الأكبر على النحو الذي يشير اليه نفس الجدول السابق الذكر، وهو ما يشير ضمنا الى تحول الفئات الحيازية الأخيرة الى انتاج المحاصيل النقدية الأخرى (فاكهة وخضروات ومحاصيل زيتية) على حساب التوسع في محصول القطن.

وعليه فاذا كان التحليل السابق يبرهن على سلوكيات صغار الزراع من حيث وجود الرغبة فيما بينهم نحو تحقيق الاكتفاء الذاتى للأسرة الزراعية من المحاصيل المعيشية عند تخصيص أراضيهم الزراعية بين الاستخدامات المختلفة، وحيث يأتى الانتاج من أجل السوق فى المرتبة الثانية، وذلك عكس المزارع الكبيرة، ومن ثم فقد يثور التساؤل الآتى : "هل لزيادة تعداد المزارع الصغيرة خلال الفترة تحت الدراسة تأثير على اتجاه المساحات المنزوعة بالأقطان نحو التناقص خلال هذه الفترة أمام سلوكيات المزارع الصغير المشار اليها من قبل "٠٠٠٠" اذ أنه من الملاحظ تزايد تعداد المزارع الصغيرة خلال هذه الفترة مع زيادة الوزن النسبى لما تحوزه من أراضى زراعية فى اجمالى مساحة الأراضى الزراعية والمنزوعة على نحو مايشير اليه الجدول رقم (٢-١١) حيث ازدادت مساحة الأراضى المنزوعة لدى الحائزين لأقل من فدانين وأصبحت تمثل مانسبته ١٨,٥% من اجمالى مساحة الأراضى المنزوعة فى عام ١٩٨٢/٨١ بعد أن كانت تمثل مانسبته ١١,٥% منها فى عام ١٩٦١/٦٠ كما ازدادت المساحة المنزوعة لدى الحائزين لفدانين الى أقل من ٥ فدان من ٢,٦٦% من اجمالى المساحة المنزوعة فى عام ١٩٦١/٦٠ الى مايقرب من ٣,٤٠% من اجمالى المساحة المنزوعة فى عام ١٩٨٢/٨١ على نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر.

وفى الواقع فان الاجابة على التساؤل السابق تكمن فى مقابلة الوزن النسبى للمساحة المنزوعة بالأقطان فى اجمالى المساحة الأرضية المنزوعة لدى صغار الزراع بالوزن النسبى للمساحة المنزوعة بالأقطان فى اجمالى المساحة الأرضية المنزوعة على مستوى القطاع خلال عامى ١٩٦١/٦٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، حيث تنفى هذه المقابلة وجود أى تأثير لزيادة الوزن النسبى لمساحة الأراضى الزراعية للمزارع الصغيرة فى اجمالى مساحة الأراضى المنزوعة على الاتجاه العام المتناقص للمساحات المنزوعة بالأقطان . اذ أنه وعلى الرغم من ملاحظة وجود الاتجاه العام المتناقص للوزن النسبى للمساحة المنزوعة بالأقطان فى اجمالى المساحة الأرضية المنزوعة لدى جميع الفئات الحيازية فيما بين العامين المذكورين الا أنه من الملاحظ أيضا تقارب نسبة تمثيل المساحة المنزوعة بالأقطان فى اجمالى المساحة الأرضية المنزوعة لدى الحائزين لأقل من ٥ فدان مع نسبة تمثيل المساحة المنزوعة بها فى اجمالى المساحة الأرضية المنزوعة على مستوى القطاع خلال السنة الزراعية الأخيرة ١٩٨٢/٨١ ، فى نفس الوقت الذى يلاحظ فيه انخفاض الوزن النسبى للمساحة المنزوعة بالأقطان فى اجمالى المساحة الأرضية المنزوعة لدى الحائزين لأقل من ٥ فدان عن مثيلتها على مستوى القطاع خلال عام ١٩٦١/٦٠ وبما ينفى وجود أى تأثير لاتجاه زيادة اعداد ومساحة المزارع الصغيرة على الاتجاه العام المتناقص للمساحة المنزوعة بالأقطان .

وعليه وبناء على ماسبق يمكن تفسير أسباب وجود الاتجاه العام المتناقص للمساحة المنزوعة بالأقطان ووزنها النسبى فى اجمالى المساحة الأرضية المنزوعة لدى الفئات الحيازية المختلفة فيما بين العامين المذكورين بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، وان كان من الملاحظ زيادة فاعلية تأثير العوامل الاقتصادية على وجود هذا الاتجاه بدرجة أكبر فى المزارع الكبيرة عنه فى المزارع الصغيرة والمتوسطة حيث يلاحظ انخفاض الوزن النسبى للمساحة المنزوعة بالأقطان فى اجمالى المساحة الأرضية

المنزوعة فى المزارع الكبيرة عنه فى المزارع الصغيرة والمتوسطة خلال السنة الزراعية الأخيرة ٨٢/٨١ على حين كان الوزن النسبى للمساحة المنزوعة به فى اجمالى المساحة الأرضية المنزوعة يزيد فى المزارع الكبيرة عنه فى المزارع الصغيرة خلال العام الزراعى ١٩٦١/٦٠ ، وهو مايشير ضمنا الى تحول المزارع الكبيرة الى انتاج المحاصيل النقدية الأخرى على حساب محصول القطن على نحو ماسبق ذكره . وهنا يمكن تفسير ضعف تأثير فاعلية العوامل الاقتصادية الأخرى على وجود الاتجاه المتناقض للمساحة المنزوعة بالأقطان ووزنها النسبى فى اجمالى المساحة المنزوعة بالمزارع الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالمزارع الكبيرة الى قدرة المزارع الكبيرة للاستجابة لعوامل السوق عن المزارع الصغيرة والمتوسطة فضلا على قدرتها على الانحراف بالمساحات المنزوعة بالأقطان عن المساحات المستهدفة من قبيل الاجراءات والتشريعات التى تحددها الدولة فى هذا الشأن عنه فى حالة المزارع الصغيرة والمتوسطة وقد يساعدها على ذلك توافر المعرفة لديها بأحوال السوق فضلا عن توافر الامكانيات والخبرات لديها للتحول الى انتاج المحاصيل النقدية (خاصة المستديمة) المرتفعة فى تكلفة الانتاج والعائد منها عنه فى حالة المزارع الصغيرة والمتوسطة ، والتى اكتسبت خبرة طويلة فى انتاج الأقطان باعتباره كان يمثل المحصول النقدى الوحيد منذ عشرات العقود الماضية .

(٤-١-٤) الدخل والعائد المزرعى :-

من أهم العوامل الأخرى التى تؤخذ فى الاعتبار من قبل المنتج الزراعى عند تخصيص أرضه بين مختلف الاستخدامات هو تحقيق أعلى دخل أو عائد على الموارد الزراعية المستغلة فى الانتاج . فالمزارع الصغير وان كان من أهدافه تحقيق الرغبة فى تأمين احتياجات أسرته الزراعية من المحاصيل المعيشية فى المقام الأول من خلال انتاجها بالمزرعة ، الا أنه وفى المقام الثانى يسعى لتحقيق أعلى دخل على موارده الزراعية التى يشارك بها فى الانتاج من موارد بشرية وأرضية ورأس المال وذلك من خلال اختيار أفضل البدائل المحصولية التى تحقق هذا الهدف وفى اطار ماتسمح به العوامل الفنية الحاكمة للدورة الزراعية المتبعة وماتتضمنه من تعاقب للمحاصيل المختلفة على الأرض الزراعية أما بالنسبة للمزارع الكبيرة والتى تعتمد على العمل البشرى الاجير فى تلبية الجانب الأكبر من احتياجاتها من عنصر العمالة البشرية فتسعى الى تحقيق أعلى عائد على مواردها الزراعية المستغلة من أرض ورأسمال من خلال اختيار أفضل البدائل المحصولية التى تحقق هذا الهدف .

ومع افتراض أن مجموعة المحاصيل الزراعية الرئيسية المنافسة للقطن على استخدام الأرض الزراعية فى مناطق انتاجه الرئيسية وخلال الموسم الصيفى لزراعته تتمثل فى محاصيل الأرز ، الأرز الشامى والرفيع والقصب ثم دراسة الدخل المزرعى للفدان من كل منها واتجاهاته عبر الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ مع المقارنة بالدخل المزرعى للفدان من القطن واتجاهاته خلال نفس الفترة باعتباره مؤشرا يعكس أفضلية البدائل من هذه المجموعة من المحاصيل بالمقابلة مع القطن من منظور صغار الزراع يلاحظ ارتفاع متوسط الدخل المزرعى للفدان من محصول القطن عن غيره من أى من المحاصيل السابقة الذكر على طول هذه الفترة باستثناء محصول القصب حيث يزيد متوسط الدخل

جدول رقم (٢-٩) التركيب المحمولى على مستوى الحيازة الزراعية
خلال الموسم الصيفي والنبلى لعام ١٩٦١/٦٠ وفقا لنتائج التعداد الزراعى

المحصول	الفئات الحيازية		أقل من ٢ فدان		٢- أقل من ٥ فدان		٥- أقل من ١٠ فدان		١٠- أقل من ٢٠ فدان		٢٠ فدان فأكثر		إجمال	
	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%
١- قطن	٢٠٦	٣٠.٩	٥٢٩	٣٠.٩	٣٥٥	٣٠.٩	٣٦٦	٣٠.٩	٢٤٨	٣٠.٩	٦٠٠	٣٠.٩	١٩٦٠	٣٠.٩
٢- أرز	١٥	٢.٢	١١٩	٢.٢	٧٨	٢.٢	١١٨	٢.٢	٧٧	٢.٢	١٩٩	٢.٢	٥٢٨	٢.٢
٣- ذرة شامى	٢٩٦	٤٤.٤	٦٢٣	٤٤.٤	٤١٠	٤٤.٤	٣٦١	٤٤.٤	٢١٣	٤٤.٤	٤٨٨	٤٤.٤	١٩٨١	٤٤.٤
٤- ذرة رفيعة	١١٤	١٧.٢	١٤٦	١٧.٢	٩٦	١٧.٢	٨٩	١٧.٢	٦١	٩.٤	١١٩	١٧.٢	٥٢٩	٩.٤
٥- فول سودانى	٣	٠.٤	١٠	٠.٤	٠.٧	٠.٧	٥	٠.٥	٢	٠.٣	٢٧	٠.٣	٤٧	٠.٣
٦- مسم	٤	٠.٦	١١	٠.٦	٠.٧	٠.٧	١٠	٠.٥	٨	٠.٣	١٧	٠.٣	٥٠	٠.٣
٧- بصل كامل النضج	٢	٠.٣	٤	٠.٣	٠.٣	٠.٣	٥	٠.٥	٣	٠.٥	١٠	٠.٥	٣٤	٠.٥
٨- خضروات	٢٦	٣.٩	٦٦	٣.٩	٤٣	٣.٩	٥٤	٣.٩	٣٩	٣.٩	١٠٩	٣.٩	٢٩٤	٣.٩
٩- أخرى	١	٠.١	٢	٠.١	٠.١	٠.١	١	٠.١	١	٠.١	٢	٠.١	٧	٠.١
جملته	٦٦٧	١٠٠	١٥٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠٠.٩	١٠٠	٦٥٢	١٠٠	١٥٧١	١٠٠	٥٤٢٠	١٠٠
١- قصب	١٤	٢.٠	٣٨	٢.٣	٢٣	٢.٣	٢٦	٢.٤	٢٢	٢.٣	٥٦	٢.٣	١٥٦	٢.٣
٢- فاكهة	١٠	١.٤	١٤	٠.٩	٠.٩	٠.٩	١٢	١.١	١٢	١.١	٩٥	١.١	١٤٤	١.١
جملته	٢٤	٣.٤	٥٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣٨	٣.٥	٣٤	٣.٢	١٥١	٣.٢	٣٠٠	٣.٢
المساحة الارضية المنزرعة	٧١٤		١٦٢٧				١٠٨٧				١٨٢٧		٥٩٧٤	

جدول رقم (٢-١٠) التركيب المحمولى على مستوى الحياة الزراعية خلال الموسم الصيفى والنبلى لعام ١٩٨٢/٨١
وفقا لنتائج التعداد الزراعى

المحصول	الفئات الحيارية		أقل من ٢ فدان		٢- أقل من ٥ فدان		٥- أقل من ١٠ فدان		١٠- أقل من ٢٠ فدان		٢٠ فدان فأكثر		اجمالى	
	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%
١- قطن	٢٣٦	١٩.٥	٤٩٥	٢٢.٩	٢٢٧	٢٣.٠	١٠٥	٢١.٣	١١٧	١٥.٨	١١٨٠	٢١.١	١١٨٠	٢١.١
٢- أرز	١٦٠	١٣.٢	٤٦١	٢١.٤	٢٤٥	٢٤.٨	١١١	٢٢.٦	١٣٦	١٨.٤	١١١٢	١٩.٩	١١١٢	١٩.٩
٣- ذرة شامى	٥١٢	٤٢.٣	٧١١	٣٢.٩	٢٦٦	٢٧.٠	١٢٥	٢٥.٤	١٦٠	٢١.٧	١٧٧٣	٣١.٧	١٧٧٣	٣١.٧
٤- ذرة رفيعة	١٢٥	١٠.٣	١٤٩	٦.٩	٦٤	٦.٥	٢٠	٦.١	٤٥	٦.١	٤١٣	٧.٤	٤١٣	٧.٤
٥- فول سودانى	٦	٠.٥	١٧	٠.٨	٩	٠.٩	٨	٠.٦	٢٥	٣.٤	٦٥	١.٢	٦٥	١.٢
٦- سمسم	٩	٠.٧	٢٢	١.٠	١٣	١.٣	٨	١.٦	١٠	١.٤	٦٢	١.١	٦٢	١.١
٧- بصل كامل الدخج	٢	٠.٢	٤	٠.٢	٢	٠.٢	٢	٠.٤	٣	٠.٣	١٢	٠.٢	١٢	٠.٢
٨- فول صويا	٣٤	٢.٨	٥٢	٢.٥	٢٢	٢.٢	١٣	٢.٦	١٨	٢.٤	١٢٩	٢.٥	١٢٩	٢.٥
٩- خضروات	١٠.٧	٨.٨	٢٢٠	١٠.٢	١٢٦	١٢.٨	٨١	١٦.٥	١٥٩	٢١.٥	٦٩١	١٢.٤	٦٩١	١٢.٤
١٠- أخرى	١٩	١.٦	٢٧	١.٣	١٣	١.٣	٩	١.٨	٦٦	٨.٩	١٢٨	٢.٥	١٢٨	٢.٥
جملة	١٢١٠	١٠٠	٢١٥٩	١٠٠	٩٨٧	١٠٠	٤٩٢	١٠٠	٧٢٩	١٠٠	٥٥٨٥	١٠٠	٥٥٨٥	١٠٠
١- قصب سكر	٣٩	٣.٢	٩٧	٤.٣	٥١	٤.٨	٢٢	٥.٥	٤٢	٤.٣	٢٦٠	٤.٣	٢٦٠	٤.٣
٢- فاكهة	٤٢	٣.٤	٧٤	٣.٣	٦٣	٥.٩	٦٦	٣.٤	٢٠.٢	٣.٤	٤٤٧	٧.٣	٤٤٧	٧.٣
جملة	٨١	٦.٦	١٧١	٧.٦	١١٤	١١.٧	٩٨	١٦.٩	٢٤٥	٢٣.٤	٧٠.٧	١١.٥	٧٠.٧	١١.٥
المساحة الأرضية المنزوعة	١٢٢٣		٢٢٣١		١٠٦٩		٥٧٩		١٠٤٩		٦١٥٥		٦١٥٥	

جدول رقم (١١-٢) هيكل حيازة الأراضي الزراعية في السنوات الزراعية

١٩٨٢/١٩٨١ ، ١٩٦١/١٩٦٠

١٩٨٢/١٩٨١				١٩٦١/١٩٦٠				البيان
مساحة		عدد		مساحة		عدد		
%	ألف فدان	%	ألف	%	ألف فدان	%	ألف	
١٨ر٥	١٢٢٩	٥٧ر٥	١٤٢٠	١١ر٥	٧١٦	٤٩ر٩	٨٢٠	أقل من ٢ فدان
٣٤ر٠	٢٢٥٤	٣٢ر٦	٨٠٤	٢٦ر٣	١٦٣٨	٣٤ر١	٥٦١	٢- أقل من ٥ فدان
١٦ر٦	١٠٩٨	٧ر٠	١٧٣	١٧ر٧	١١٠١	١٠ر٣	١٧٠	٥- أقل من ١٠ فدان
٩ر٢	٦١٣	١ر٩	٤٧	١١ر٩	٧٤٣	٣ر٥	٥٨	١٠- أقل من ٢٠ فدان
٢١ر٧	١٤٣٧	١ر٠	٢٥	٣٢ر٥	٢٠٢٥	٢ر١	٣٤	٢٠ فدان فأكثر
١٠٠	٦٦٣٢	١٠٠	٢٤٦٩	١٠٠	٦٢٢٣	١٠٠	١٦٤٣	جملة

المصدر :- وزارة الزراعة ، التعداد الزراعي لعامي ١٩٦١/١٩٦٠ ، ١٩٨٢/١٩٨١ .

المزعى منه عن مثيله في حالة القطن وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (١) بالملحق . وإذا كان من الملاحظ أيضا وجود الاتجاه العام المتزايد لمتوسط الدخل المزعى للفدان من مجموعة هذه المحاصيل بما فيها القطن ، الا أنه من الملاحظ تزايد متوسط الدخل المزعى للفدان من كل من هذه المحاصيل بمعدلات أكبر عنه بالنسبة للقطن . حيث سجل متوسط الدخل المزعى للفدان من محصول الأرز معدلا متزايدا بلغ نحو ١٢٦٪ سنويا في المتوسط خلال عقد السبعينيات كما بلغ معدل الزيادة في الدخل المزعى للفدان منه خلال عقد الثمانينات نحو ٢٥٨٪ سنويا في المتوسط ، ومن ثم بلغ متوسط معدل الزيادة في الدخل المزعى للفدان منه خلال الفترة ١٩٨٩/٧٠ حوالى ١٩٢٪ سنويا ، أما محصول الأزرّة الشامية الصيفية فقد سجل متوسط الدخل المزعى للفدان منه معدلات زيادة سنوية بلغت نحو ٩٣٪ ، ٢٩١٪ خلال كل من عقدى السبعينيات ، والثمانينات على الترتيب ، وبمتوسط بلغ نحو ١٩٢٪ سنويا خلال الفترة المشار اليها ، وكذلك الحال أيضا بالنسبة لمتوسط الدخل المزعى للفدان من محصول الأزرّة الرفيعة حيث سجل معدل زيادة سنوية بلغ نحو ١١٩٪ ، ٢٤١٪ في المتوسط خلال كل من العقدین على الترتيب وبمتوسط بلغ نحو ١٨٣٪ في المتوسط خلال هذه الفترة . هذا كما سجل متوسط الدخل المزعى للفدان من محصول القصب معدل زيادة سنوية بلغ نحو ١٩٦٪ في المتوسط خلال العقد الأول ، ونحو ١٥٠٪ في المتوسط خلال العقد الثانى وبمتوسط بلغ نحو ١٧٣٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ٨٩/٧٠ أما محصول القطن فقد سجل متوسط الدخل المزعى للفدان منه معدل زيادة سنوية بلغ نحو ١٥٧٪ في المتوسط خلال عقد السبعينيات ، ونحو ١٢٥٪ سنويا في المتوسط خلال عقد الثمانينات ، وبمتوسط بلغ نحو ١٤١٪ سنويا في المتوسط خلال نفس الفترة المشار اليها .

وعليه وبناءً على ماسبق فإذا كان من الملاحظ أن متوسط الدخل المزعى للفدان من محصول القطن قد سجل معدل زيادة سنوية تفوق معدلات الزيادة في الدخل المزعى للفدان عن غيره من المحاصيل السابقة الذكر خلال عقد السبعينيات باستثناء القصب ، الا أنه لمن الملاحظ أيضا أن معدلات الزيادة السنوية في متوسط الدخل المزعى للفدان من أى من هذه المحاصيل قد بلغ مايزيد عن ضعف معدلات الزيادة السنوية في الدخل المزعى للفدان من محصول القطن خلال عقد الثمانينات ، وباستثناء القصب ، وهو ماانعكس بدوره في تسجيل الدخل المزعى للفدان من مجموعة المحاصيل المذكورة لمعدلات زيادة سنوية تفوق معدل الزيادة السنوية في الدخل المزعى للفدان من محصول القطن خلال الفترة تحت الدراسة ، ومن ثم الحد من الفجوة التي كانت قائمة بين الدخل المزعى للفدان من مجموعة هذه المحاصيل ، والدخل المزعى للفدان من القطن فى بداية السبعينيات ، حيث اقترب الدخل المزعى للفدان من هذه المحاصيل خاصة الأرز، الأزرّة الشامى من الدخل المزعى للفدان من محصول القطن فى نهاية عقد الثمانينات ، مع ملاحظة تفوق الدخل المزعى للفدان من محصول القصب عن الدخل المزعى للقطن على النحو المبين بنفس الجدول المشار اليه .

وكذلك أيضا وبدراسة متوسط العائد المزرعى للفدان من مجموعة المحاصيل السابقة الذكر واتجاهاته عبر نفس الفترة وبالمقابلة مع متوسط العائد المزرعى للفدان من محصول القطن واتجاهاته خلال هذه الفترة باعتباره مؤشرا يعكس أفضلية البدائل من هذه المحاصيل من منظور المزارع الكبيرة فيلاحظ تفوق متوسط العائد المزرعى للفدان من محصول القطن عن غيره من المحاصيل المذكورة خلال الفترة الممتدة من بداية السبعينات وحتى منتصف عقد الثمانينات في المتوسط، إلا أنه من الملاحظ تفوق متوسط العائد المزرعى للفدان من هذه المجموعة من المحاصيل عن متوسط العائد المزرعى للفدان من محصول القطن خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات، وذلك باستثناء محصول القصب حيث يزيد العائد المزرعى للفدان منه عن مثيله في حالة أى من المحاصيل الأخرى المذكورة بما فيها القطن طوال الفترة تحت الدراسة. وعليه فإن تفوق متوسط العائد المزرعى للفدان من المحاصيل المذكورة عن متوسط العائد المزرعى للفدان عن القطن خلال النصف الأخير من الثمانينات ويعكس الوضع القائم في بداية عقد السبعينات إنما يشير إلى أن العائد المزرعى للفدان من مجموعة المحاصيل المشار إليها قد سجل معدلات زيادة سنوية تفوق مثيلتها بالنسبة للعائد المزرعى للفدان من محصول القطن خلال هذه الفترة، حيث سجل العائد المزرعى للفدان معدلات زيادة سنوية بلغت نحو ٣٨,٧٪، ٢٤,٠٪، ٢٩,٠٪، ٣٢,٤٪ في المتوسط لكل من محاصيل الأرز، والأذرة الشامية، والأذرة الرفيعة، والقصب على الترتيب خلال الفترة ١٩٨٩/٧٠، على حين سجل العائد المزرعى للفدان من محصول القطن معدل زيادة سنوية بلغ نحو ١٧,١٪ في المتوسط خلال نفس الفترة. هذا وإذا كان العائد المزرعى للفدان من محصول القطن قد سجل معدل زيادة سنوية يفوق معدل الزيادة السنوية في العائد المزرعى من المحاصيل الأخرى المذكورة باستثناء القصب خلال عقد السبعينات، إلا أنه من الملاحظ أن هذه المجموعة من المحاصيل قد سجلت معدلات زيادة سنوية في العائد المزرعى منها يفوق وإلى حد كبير معدلات الزيادة السنوية في العائد المزرعى من محصول القطن خلال عقد الثمانينات. فعلى حين سجل العائد المزرعى للفدان من كل من محاصيل الأرز، والأذرة الشامية، والأذرة الرفيعة معدلات زيادة سنوية بلغت نحو ١١,٧٪، ٧,٨٪، ١٣,٠٪ في المتوسط وعلى الترتيب خلال عقد السبعينات، إلا أن هذا المعدل قد بلغ نحو ١٧,٣٪، ٢١,٦٪ بالنسبة للعائد المزرعى للفدان من كل من محصولي القطن، والقصب على الترتيب خلال نفس العقد. أما في فترة عقد الثمانينات فقد سجل العائد المزرعى للفدان من المحاصيل الثلاث الأولى وعلى الترتيب معدلات زيادة سنوية بلغت نحو ٦٥,٨٪، ٤٠,٣٪، ٤٤,٩٪ في المتوسط كما سجل متوسط العائد المزرعى للفدان من محصول القصب معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٤٣,٢٪ في المتوسط خلال هذا العقد، على حين سجل متوسط العائد المزرعى للفدان من محصول القطن معدل زيادة سنوية بلغ نحو ١٦,٩٪ في المتوسط خلال نفس العقد.

وعليه فإذا كان التحليل السابق يشير إلى تفوق العائد، الدخل المزرعى للفدان من محصول القطن عن العائد والدخل المزرعى للفدان من مجموعة المحاصيل الزراعية الرئيسية المشار إليها من قبل (وباستثناء القصب) خلال النصف الأول من عقد السبعينات وبما يشير بدوره إلى

اعتبار القطن أفضل البدائل المحصولية بين هذه المجموعة من المحاصيل آنذاك سواء بالنسبة للمزارع الكبير أو الصغير، إلا أنه يشير وفي نفس الوقت الى التناقض المستمر في الأفضلية النسبية للقطن بين هذه المجموعة من المحاصيل فيما بعد ذلك بسبب زيادة الدخل والعائد المزرعى منها بمعدلات سنوية تفوقه معدل الزيادة السنوية في الدخل والعائد المزرعى من القطن خلال هذه الفترة وخاصة في فترة عقد الثمانينات الى درجة تعادل الأفضلية النسبية للقطن مع غيره من بعض هذه المجموعة من المحاصيل من منظور المزارع الصغير في نهاية عقد الثمانينات مع تفوق الأفضلية النسبية للبعض منها عن الأفضلية النسبية للقطن من منظور المزارع الكبير في نهاية هذا العقد.

هذا وعلى الرغم من ذلك فانه لمن الجدير بالاشارة هنا الى خطأ المقابلة بين الدخل والعائد المزرعى للقدان من القطن ، والدخل والعائد المزرعى من غيره من مجموعة المحاصيل البديلة المشار اليها باعتبارها المحاصيل الصيفية الرئيسية المنافسة للقطن على استخدام الأرض الزراعية فى مناطق انتاجه الرئيسية فى نفس الموسم وذلك بسبب التباين فيما بين هذه المجموعة من المحاصيل من ناحية ، والقطن من ناحية أخرى من حيث فترة بقائها فى الأرض الزراعية ، ومايفرضه ذلك من اختلاف فى نوعية المحاصيل المتعاقبة معها فى الدورة الزراعية اذ أنه ومن المعدل — روف أن محصول القطن يمكن فى الأرض الزراعية فترة أطول عن غيره من المحاصيل الحقلية الصيفية الأخرى — مما يتغذر معه زراعة أى من المحاصيل الحقلية الرئيسية الشتوية فى أغلب مناطق زراعته فى نفس الأرض التى تزرع به وفى الموسم الشتوى السابق لزراعته باستثناء محصول البرسيم التحريشى، الذى يمكن فى الأرض فترة أقل عن غيره من المحاصيل الشتوية الأخرى ، ومن ثم فان الأرض — الزراعية التى توجه الى زراعة القطن فى أغلب مناطق انتاجه لاتستغل فى الموسم الشتوى السابق لزراعة القطن ، إلا لزراعة البرسيم التحريشى ، وذلك عكس الحال بالنسبة لباقي المحاصيل الحقلية الصيفية الأخرى والتى تمكث فى الأرض الزراعية فترة أقل عنه فى حالة القطن حيث تسمح باستغلال الأرض الموجهة لزراعتها فى زراعة أى من المحاصيل الحقلية الشتوية خلال الموسم — الشتوى السابق لزراعتها مثل محاصيل البرسيم المستديم ، والقمح ، والفلو والشعير ، والكنان ، والبصل وغيرها ، وعليه ولأخذ هذه العوامل فى الحسبان فأن التعرف على الأفضلية النسبية للقطن بالقياس الى غيره من البدائل المحصولية الأخرى يستلزم المقابلة فيما بين الدخل والعائد المزرعى السنوى للقدان من القطن والبرسيم التحريشى السابق لزراعته ، والعائد والدخل المزرعى السنوى للقدان من أى من المحاصيل الحقلية الصيفية الأخرى والمحصول الشتوى الحقلى السابق لزراعته على نفس الأرض خلال الموسم الشتوى .

وعليه وإذا جاز للدراسة تسمية المساحة الموجهة لزراعة القطن والمسبوق بزراعة البرسيم التحريش خلال نفس السنة الزراعية بسمى الدورة الزراعية للقطن الى جانب تسمية المساحة الموجهة لزراعة المحاصيل الحقلية الصيفية الأخرى والمسبوق بزراعة أى من المحاصيل الشتوية الرئيسية خلال نفس السنة الزراعية بسمى المحاصيل المتزرعة بها . الى جانب افتراض الدراسة الى أن مجموعة المحاصيل الحقلية الشتوية والصيفية المنافسة للدورة الزراعية للقطن (قطن + برسيم تحريش) فى مناطق زراعته الرئيسية انما تتمثل فى مجموعة محاصيل الأرز والأذرة بنوعية الشامى والرفيعة ثم القصب خلال الموسم الصيفى النبلى ، ومجموعة محاصيل القمح ، والشعير ، والفول ، والكتان ، والعدس ، والبصل ، والبرسيم المستديم خلال الموسم الشتوى ، لا يمكن التعرف على الأفضلية النسبية لدورة القطن (قطن + برسيم تحريش) بين البدائل من الدورات الزراعية الأخرى التى تشتمل على تعاقب زراعة أى من المحاصيل الحقلية الصيفية المشار اليها مع أى من المحاصيل الحقلية الشتوى المشار اليها خلال نفس العام . وهنا يجدر الإشارة أيضا الى أنه اذا كان هناك من الدورات الزراعية الأخرى خاصة تلك القائمة على انتاج الخضروات ، وذلك الى جانب المحاصيل المستديمة الأخرى (الفاكهة) والتى تعد منافسة لأى من الدورات الزراعية للقطن أو غيرها من الدورات الزراعية المشار اليها من قبل ، الا أن الدراسة تؤجل المقابلة مرحليا بين الدورات الزراعية للخضروات وكذلك زراعات الفاكهة من ناحية ، ودورة القطن من ناحية أخرى بافتراض أن الدورات الزراعية للخضروات ، وكذلك زراعات الفاكهة تعد هى الدورات الزراعية الأقوى فى المنافسة مع الدورات الزراعية الأخرى للقطن والمحاصيل الحقلية باعتبارها تحقق أعلى دخل وعائد مزرعى بالمقابلة مع غيرها من الدورات الزراعية .

هذا وبغض النظر عن المقابلة فيما بين الدورة الزراعية للقطن ، وغيرها من الدورات الزراعية البديلة بشكل منفرد ، فان المقابلة فيما بين الدخل ، والعائد المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن والمتوسط العام للدخل والعائد المزرعى للفدان من مجموع الدورات الزراعية البديلة المشار اليها من قبل خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٩ انما تشير الى التناقض المستمر فى الأفضلية النسبية للقطن حيث أصبحت الدورات الزراعية البديلة أفضل نسبيا من الدورة الزراعية للقطن سواء من منظور المزارع الصغيرة أو الكبيرة خاصة خلال النصف الثانى من عقد الثمانينات وكما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢-١٢) فعلى الرغم من تقارب الدخل المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن ، مع الدخل المزرعى للفدان من مجموع الدورات الزراعية البديلة خلال عقد السبعينات فى المتوسط ، الا أن الدورات الزراعية البديلة قد سجلت دخل مزرعى أعلى للفدان منها عنه فى حالة الدورة الزراعية للقطن خلال عقد الثمانينات خاصة فى النصف الأخير منه ، وبما يعكس أفضلية الدورات الزراعية البديلة عن الدورة الزراعية للقطن من منظور الدخل المزرعى المحقق ومن ثم من منظور المزارع الصغيرة ، وهو ما يشير بدوره الى تزايد متوسط الدخل المزرعى للفدان من الدورات الزراعية البديلة بمعدلات تزيد عن معدلات الزيادة فى الدخل المزرعى للفدان من دورة القطن خلال هذه الفترة حيث سجل متوسط الدخل المزرعى .

للفدان من الدورات الزراعية البديلة معدل زيادة سنوية بلغ ١١٥٤ر٪ ، ٢٠٧٣ر٪ في المتوسط خلال كل من عقدى السبعينيات والثمانينات على الترتيب ، وبمتوسط عام بلغ نحو ١٦ر٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ . أما الدخل المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن فقد سجل معدل زيادة سنوية بلغ نحو ١٣٤٠ر٪ فى المتوسط خلال هذه الفترة ، وأن سجل معدل زيادة سنوية بلغ نحو ١٤٥١ر٪ خلال عقد السبعينيات ، تتناقص الى ١٢٣ر٪ فى المتوسط خلال عقد الثمانينات .

أما بالنسبة للعائد المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن فقد سجل أيضا معدل زيادة سنوية متناقص خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ حيث بلغ معدل الزيادة السنوية فى الدخل المزرعى للفدان منها خلال عقد السبعينيات نحو ١٤٨٨ر٪ فى المتوسط ، الا أن هذا المعدل قد أنخفض الى نحو ١٢٥٦ر٪ فى المتوسط خلال عقد الثمانينات ، مسجلا بذلك معدل زيادة سنوية بلغ نحو ١٣٧٢ر٪ فى المتوسط خلال الفترة المذكورة . أما بالنسبة للعائد المزرعى للفدان من مجموعة الدورات الزراعية البديلة المشار اليها من قبل فقد سجل معدل زيادة سنوية متزايد خلال نفس الفترة حيث بلغ نحو ١٠٧٧ر٪ فى المتوسط خلال عقد السبعينيات ، أزداد الى ٢٣ر٪ فى المتوسط خلال عقد الثمانينات مسجلا بذلك معدل زيادة سنوية بلغ ١٦٩ر٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ ، وعليه وإذا كان العائد المزرعى للفدان من مجموع الدورات الزراعية البديلة يزيد عن العائد المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن خلال هذه الفترة ، الا أن معدلات الزيادة السنوية المسجلة بالنسبة لكل منها خلال هذه الفترة قد أسفرت عن تزايد الفجوة فيما بينها ، وبما يشير بدوره الى تزايد الأفضلية النسبية للدورات الزراعية البديلة فى مجموعها عن الدورة الزراعية للقطن من منظور العائد المزرعى المحقق ومن ثم من منظور المزارع الكبيرة عليه نحو ما تشير اليه نتائج نفس الجدول السابق الذكر ، حيث أسفرت المحصلة النهائية لمعدلات الزيادة السنوية فى العائد المزرعى للفدان من مجموع الدورات الزراعية البديلة ، والدورة الزراعية للقطن الى زيادة العائد المزرعى للفدان من مجموع الدورات الزراعية البديلة بنسبة تبلغ نحو ٨٦٧ر٪ عن العائد المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن كمتوسط عام لفترة عقد الثمانينات وان وصلت هذه النسبة الى ما يقرب من ١٢١٤ر٪ خلال العام الأخير من هذا العقد ، على حين كانت الزيادة فى العائد المزرعى للفدان من مجموع الدورات الزراعية البديلة عن العائد المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن نحو ١٠٨ر٪ فى المتوسط خلال عقد السبعينيات . أما بالنسبة للدخل المزرعى للفدان من مجموع الدورات الزراعية البديلة والذي سجل زيادة عن الدخل المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن بلغت ما نسبته ٣ر٪ فى المتوسط خلال عقد السبعينيات فقد سجل زيادة بلغت نحو ٥٠٩ر٪ عن الدخل المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن كمتوسط عام لفترة عقد الثمانينات ، على النحو المبين بنفس الجدول السابق الذكر

ان الاتجاه العام لتزايد الفجوة فيما بين الدخل والعائد المزرعى للفدان من مجموع الدورات الزراعية الرئيسية البديلة ، والدخل والعائد المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن ، وعلى النحو المشار اليه عالية ، وان كان يمكن تفسيره الى احتمالات زيادة أسعار مجموعة المحاصيل الزراعية البديلة بمعدلات سنوية أكبر عن معدلات الزيادة السنوية فى أسعار القطن أو زيادة الانتاجية من مجموعة المحاصيل البديلة بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة فى الانتاجية من القطن ، أو الى احتمال ارتفاع تكلفة مستلزمات انتاج القطن وتكلفة أجور العمل بمعدلات أكبر عنه فى حالة مجموع المحاصيل الزراعية البديلة . أو الى جميع هذه الاحتمالات ، الا أنه وبغض النظر عن ما اذا كانت هذه الاحتمالات ، جميعها أو البعض منها هو المسئول عن الاتجاه العام لتزايد الفجوة فيما بين العائد والدخل المزرعى للفدان من مجموع الدورات الزراعية البديلة ، والعائد والدخل المزرعى للفدان من الدورة الزراعية للقطن ، فان فى هذا الاتجاه مايشير الى تزايد افضلية مجموع الدورات الزراعية البديلة السابقة الذكر عن الدورة الزراعية للقطن سواء من منظور المزارع الصغيرة أو المتوسطة والكبيرة ، وهو مايشير بدوره الى احتمالات تزايد المساحات الموجهة لزراعة مجموعة المحاصيل البديلة مع تناقص المساحات الموجهة لزراعة القطن والمحصول الشتوى السابق لزراعته (برسيم تحريش) . واذا كان الاتجاه العام للمساحات المنزوعة بالأقطان خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٧٠ يبين تناقص المساحة السنوية المنزوعة بها على النحو السابق بيانه ، الا أن ذلك يطرح بدوره التساؤل عن ما اذا كان النقص فى المساحات السنوية المنزوعة بالأقطان يأتى لحساب الزيادة فى المساحات السنوية المنزوعة بمجموعة الدورات الزراعية البديلة السابق ذكرها أو لغيرها من الدورات الزراعية ، ان دراسة الاتجاه العام للمساحة المنزوعة بالمحاصيل الزراعية التى تتضمنها الدورات الزراعية المشار اليها فى مقابل الاتجاه العام لمساحة دورة القطن يمكن أن تشير الى الأجابة على التساؤل المطروح ، حيث يتضمن الاتجاه العام للمساحة السنوية المستغلة فى دورة القطن (قطن + برسيم تحريش) تناقصها بمعدل سنوى يبلغ نحو ٥٥٩ ألف فدان فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٧٠ ، وان اختلف هذا المعدل فيما بين عقدى السبعينات ، والثمانينات ، حيث يبلغ معدل التناقص السنوى فى مساحتها خلال العقد الاول نحو ٦٦٢ ألف فدان على حين بلغ هذا المعدل نحو ٤٥١ ألف فدان خلال العقد الاخير . وفى المقابل فان الاتجاه العام للمساحات السنوية المنزوعة بالمحاصيل الحقلية التى تتضمنها مجموعة الدورات الزراعية البديلة المشار اليها ، خلال نفس الفترة ١٩٨٩-١٩٧٠ يسجل معدل زيادة سنوية يبلغ نحو ٢٧٢ ألف فدان فى المتوسط ، وان كان من الملاحظ تباين معدل التغير فى اجمالى المساحة السنوية لمجموعة هذه الدورات البديلة ، واتجاهه فيما بين عقدى السبعينات والثمانينات ، حيث سجل العقد الاول معدل زيادة سنوية بها بلغ نحو ٦٠٢ ألف فدان فى المتوسط خلال هذا العقد ، على حين سجل عقد الثمانينات تناقص المساحة السنوية لمجموعة هذه الدورات البديلة بمعدل سنوى بلغ نحو ٤٩ ألف فدان فى المتوسط ، وعلى نحو مايشير اليه الجدول رقم (٢-١٣) .

جدول رقم (٢-١٢) متوسط الدخل والعائد المزرعي للفدان من الدورة الزراعية للقطن
(برسيم قريش + قطن) والدورات الزراعية البديلة من المحاصيل الحقلية
خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٩

الدخل المزرعى للفدان		العائد المزرعى للفدان		البيان		
دورة القطن (جنيه/فدان)	الدورات الزراعية البديلة جنيه/فدان	دورة القطن (جنيه/فدان)	الدورات الزراعية البديلة جنيه/فدان			
١٩٧٠	٩٤ر٤	٩٢ر٠	٩٧ر٥	٧٠ر٩	٧٣ر٣	١٠٣ر٤
١٩٧١	٩٦ر١	٩٢ر٧	٩٦ر٥	٧٠ر٦	٧٣ر٧	١٠٤ر٤
١٩٧٢	١١٢ر٧	١٠١ر١	٨٥ر٩	٩٢ر٤	٨١ر٥	٨٨ر٢
١٩٧٣	١١٢ر٧	١٢٣ر٦	١٠٩ر٧	٨٤ر٦	١٠٢ر٦	١٢١ر٣
١٩٧٤	١٣٣ر٠	١٤٨ر١	١١١ر٤	٩٧ر٩	١٢٢ر٤	١٢٥ر٠
١٩٧٤-١٩٧٠	١١٠ر٥	١١١ر٨	١٠١ر٢	٨٣ر١	٩١ر٠	١٠٩ر٥
١٩٧٥	١٤٥ر٨	١٥٤ر٤	١٠٥ر٩	١٠١ر١	١١٩ر٣	١١٨ر٠
١٩٧٦	١٧٨ر٢	١٦٢ر٢	٩١ر٠	١٢٢ر٧	١١٨ر٤	٩٦ر٥
١٩٧٧	١٨٢ر٧	٢١٨ر٨	١١٩ر٨	١١٧ر٢	١٦٧ر٢	١٤٢ر٧
١٩٧٨	٢٦٥ر٩	٢٨٥ر٢	١٠٧ر٣	١٨٩ر٥	٢٢٢ر٨	١١٧ر٦
١٩٧٩	٣٣٧ر٩	٢٥٣ر٢	٧٤ر٩	٢٤٤ر٧	١٧٨ر٦	٧٣ر٠
١٩٧٩-١٩٧٥	٢١٨ر٧	٢١٤ر٩	٩٨ر٣	١٥٢ر٣	١٦١ر٤	١٠٦ر٠
١٩٧٩-١٩٧٠	١٦٠ر١	١٦٤ر٩	١٠٣ر٠	١١٤ر٩	١٢٧ر٣	١١٠ر٨
١٩٨٠	٢٤٩ر٤	٢٣٦ر٧	٩٦ر٤	٢٢٨ر٥	٢٤٠ر٨	١٠٥ر٤
١٩٨١	٤٣٠ر٣	٣٦٥ر٦	٨٥ر٠	٢٦٤ر٥	٢٥٣ر٢	٩٥ر٧
١٩٨٢	٤٤٥ر٦	٤٣٤ر٥	٩٧ر٥	٢٢٠ر٠	٢٩٠ر٠	١٣١ر٨
١٩٨٣	٤٧٤ر٦	٥٣٢ر٠	١١٢ر١	٢٠٧ر٠	٢٤٢ر٨	١٦٥ر٦
١٩٨٤	٥١٤ر٠	٥٤٦ر٩	١٠٦ر٤	١٧٩ر٥	٢٩٢ر٠	١٦٢ر٧
١٩٨٤-١٩٨٠	٤٣٨ر٦	٤٤٤ر١	١٠٠ر٥	٢٢٢ر٣	٢٨٤ر٤	١٢٧ر٩
١٩٨٥	٦٤٤ر٠	٧٣٢ر٦	١١٣ر٨	٢٨٦ر٦	٤٤٨ر٠	١٥٦ر٣
١٩٨٦	٥٨١ر٠	٨٩٠ر٨	١٥٠ر٧	٢١٥ر٤	٥٨٤ر٥	٢٧١ر٤
١٩٨٧	٦٩٩ر٢	١٠٦٨ر١	١٥٢ر٨	٢٢٣ر٦	٧٤٩ر٠	٢٣١ر٥
١٩٨٨	٧٥٢ر٣	١١٦٦ر٢	١٥٥ر٠	٢٥٥ر٥	٨٣١ر٥	٢٣٣ر٩
١٩٨٩	٩٥٣ر٤	١٥٩٧ر٦	١٦٧ر٦	٥٥٩ر٦	١٢٣٨ر٩	٢٢١ر٤
١٩٨٩-١٩٨٥	٧٢٥ر٦	١٠٩٥ر٢	١٥٠ر٩	٣٤٦ر٢	٧٧٤ر٩	٢٢٣ر٨
١٩٨٩-١٩٨٠	٥٧٦ر٤	٧٦٤ر٨	١٣٢ر٧	٢٨١ر٨	٥٢٦ر٠	١٨٦ر٧

وعليه فإذا كان الاتجاه العام للمساحة السنوية المستغلة في الدورة الزراعية للقطن خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ يعكس تناقصها بمعدل سنوى يبلغ نحو ٥٥٩ ألف فدان فى المتوسط ، على حين يعكس الاتجاه العام للمساحة السنوية لمجموعة المحاصيل الحقلية البديلة السابق ذكرها زيادتها بمعدل سنوى يبلغ نحو ٢٧٧ ألف فدان فى المتوسط خلال نفس الفترة ، وبما يشير بدوره الى تحول مايقرب من ٥٠% تقريبا من المساحات المستبعدة سنويا من دورة القطن الى زراعة مجموعة المحاصيل الحقلية البديلة التى تتضمنها مجموعة الدورات الزراعية البديلة لدورة القطن على طول هذه الفترة ، مع تحول النسبة الباقية الى الزراعات البديلة الأخرى من خضروات وفاكهة وغيرها ، الا أنه اذا كان الاتجاه العام للمساحة السنوية لدورة القطن ، وكذلك الاتجاه العام لمساحة مجموعة الدورات الزراعية البديلة التى تتضمن المحاصيل الحقلية السابق ذكرها يسجلان تناقص كل منهما خلال عقد الثمانينات وبالمعدلات السنوية المشار اليها من قبل ، فان فى ذلك مايشير الى تحول المساحات المستبعدة سنويا من كل منهما الى الزراعات البديلة الأخرى من خضروات وفاكهة وغيرها ، وحيث يؤكد على ذلك الاتجاه العام للمساحة السنوية المنزرعة بالخضروات والفاكهة ومعدل الزيادة السنوية فى كل منهما خلال هذا العقد ، وعلى النحو الذى يشير اليه نفس الجدول السابق . حيث يسجل الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالخضروات زيادة المساحة السنوية المنزرعة بها بمعدل سنوى بلغ نحو ٣٠٣ ألف فدان فى المتوسط خلال عقد السبعينات ، ونحو ٢٥٠ ألف فدان فى المتوسط خلال عقد الثمانينات ، وبمتوسط يبلغ نحو ٢٧٧ ألف فدان خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ ، على حين سجل الاتجاه العام للمساحة المنزرعة بالفاكهة زيادتها بمعدل سنوى بلغ نحو ٢٠٢ ألف فدان خلال نفس الفترة ، وان بلغ هذا المعدل نحو ١٠٠ ألف فدان فى المتوسط خلال عقد السبعينات ونحو ٣٠٤ ألف فدان فى المتوسط خلال عقد الثمانينات . هذا واذا كان من الملاحظ ارتفاع معدل الزيادة السنوية فى المساحة السنوية لزراعات الخضروات والفاكهة عن معدلات التناقص السنوية فى مساحات دورة القطن ، ومجموعة الدورات الزراعية البديلة للمحاصيل الحقلية المشار اليها خلال عقد الثمانينات ، فان ذلك قد يعزى الى زيادة المساحة الارضية المنزرعة أو الى زيادة درجة التكتيف المحصولى أو كليهما .

هذا ومن ناحية أخرى فإن تحول المساحات المستبعدة سنويا من الدورات الزراعية للقطن ، ومجموعة الدورات الزراعية البديلة لها الى الزراعات البديلة الأخرى من خضروات وفاكهة وغيرها خلال عقد الثمانينات وان كان يشير ضمينا الى تفوق الدخل والعائد المزرعى للفدان من الزراعات الأخيرة عنه فى حالة الدورات الزراعية للقطن وغيرها من الدورات الزراعية البديلة التى تقوم على زراعة مجموعة المحاصيل الحقلية المشار اليها من قبل ، الا أن ذلك لايعنى فى نفس الوقت غياب التوسع فى المساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل الحقلية الأخيرة على حساب المساحة المنزرعة بالدورة الزراعية للقطن خلال هذا العقد ، حيث يتوقع تحول المساحات المستبعدة سنويا من دورة القطن الى الدورات الزراعية البديلة من مجموعة المحاصيل الحقلية المذكورة خاصة فى مناطق انتاج القطن التى يصعب التوسع فى زراعة الخضروات والفاكهة بها نظرا لقلة الطلب عليها فى هذه المناطق الى جانب صعوبات تسويق انتاجها من الخضروات والفاكهة الى المناطق الأخرى ،

جدول رقم (٢-١٣) المساحة المنزرعة بالقطن + البرسيم التحريشي ، ومجموعة المحاصيل الحقلية
البديلة ، والخضروات ، والفاكهة خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٨٩ (ألف فدان)

سنة الفاكهة	مساحة الخضروات			مساحة المحاصيل الحقلية الرئيسية البديلة			مساحة القطن + البرسيم التحريشي	السنوات
	جملته	صيفي ونيلي	شتوي	جملته	صيفي ونيلي	شتوي		
٢٤٤	٧٤٦	٥٣١	٢١٥	٦٦٠٧	٢٢٩٧	٣٣١٠	٢٨٥٤	١٩٧٠
٢٤٩	٧٥	٥٣٥	٢٢١	٦٧٠٢	٢٣١٢	٣٣٨٩	٢٧١٠	١٩٧١
٢٥٣	٧٨١	٥٦٢	٢١٩	٦٧١٨	٢٣٢٤	٣٣٨٤	٢٧٨٥	١٩٧٢
٢٥٨	٨٢٨	٦١٣	٢٢٥	٦٦٤٩	٢٣١٦	٣٣٣٣	٢٨٨٤	١٩٧٣
٢٧٣	٨٤٧	٦٢٦	٢٢١	٦٩٥١	٢٤٩١	٣٤٦٠	٢٦٣١	١٩٧٤
٢٥٥	٧٩٣	٥٧٣	٢٢٠	٦٧٢٥	٢٣٥٠	٣٣٧٥	٢٧٧٣	١٩٧٤-١٩٧٠
٢٨٥	٩٢٢	٦٨١	٢٤١	٧١٣٧	٢٥٧٠	٣٥٦٧	٢٤٧٠	١٩٧٥
٢١٣	٩٥٨	٧٠٣	٢٥٥	٧٢٧١	٢٦٥٨	٣٦١٣	٢٢٩٤	١٩٧٦
٢٢١	٩٦١	٧٠١	٢٦٠	٦٨٨٢	٢٤٤٧	٣٤٣٥	٢٥٨١	١٩٧٧
٢٢٢	٩٧٧	٧١٢	٢٦٥	٧٢٣٩	٢٥٩١	٣٦٤٨	٢١٨٢	١٩٧٨
٢٤٢	١٠٤٩	٧٥٥	٢٩٤	٧٢٠٩	٢٥٦٥	٣٦٤٤	٢٢٢٧	١٩٧٩
٢١٩	٩٧٣	٧١٠	٢٦٣	٧١٤٨	٢٥٦٦	٣٥٨٢	٢٣٥٠	١٩٧٩-١٩٧٥
٢٨٧	٨٨٤	٦٤٢	٢٤٢	٦٩٤٧	٢٤٥٨	٣٤٨٩	٢٥٦٢	١٩٧٩-١٩٧٠
٢٦١	١٠٩١	٧٧٥	٢١٦	٧٠٥٩	٢٥٢٨	٣٥٣١	٢٢٣٥	١٩٨٠
٢٦٨	١٠٦١	٧٥٢	٢٠٩	٧١٤٤	٢٥٢٨	٣٦١٦	٢٢٠٠	١٩٨١
٢٩٠	١٠٦٨	٧٦٤	٢٠٤	٧٢٣٦	٢٥٧٩	٣٦٥٧	١٩٨٠	١٩٨٢
٤٠٤	١٠٤٢	٧٢٤	٢١٨	٧٢٩٧	٢٥٩٠	٣٧٠٧	١٨٦٨	١٩٨٣
٤٣٤	١٠٦٥	٧٢٨	٢٢٦	٧٢١٢	٢٥٥٨	٣٦٥٤	١٨١٩	١٩٨٤
٢٩١	١٠٦٦	٧٥١	٢١٥	٧١٨٩	٢٥٥٦	٣٦٣٣	٢٠٢٠	١٩٨٤-١٩٨٠
٤٥٧	١١٣٣	٨٠٨	٢٢٥	٧٠٧٨	٢٤٢٠	٣٦٥٨	١٩٩٩	* ١٩٨٥
٥٩٣	١٢٥٣	٩٠١	٢٥٢	٧٧٠٧	٢١٠٥	٣٦٠٢	١٩٢٥	١٩٨٦
٦١٦	١٢٥٧	٨٨٤	٢٧٣	٦٩٩٣	٢٣٥٠	٣٦٤٣	١٧٩٤	١٩٨٧
٦٤٦	١٢٩٩	٨٩٦	٤٠٣	٦٩٥٦	٢٣٧٠	٣٥٨٦	١٨٠٤	١٩٨٨
				٧١٦٠	٢٥٥٩	٣٦٠١	١٨٠٦	١٩٨٩
٥٧٨	١٢٣٥	٨٧٢	٢٦٣	٦٩٧٨	٢٣٦٠	٣٦١٨	١٨٦٥	* ١٩٨٩-١٩٨٥
٤٧٤	١١٤١	٨٠٥	٢٢٦	٧٠٨٤	٢٤٥٨	٣٦٢٦	١٩٤٣	١٩٨٩-١٩٨٠

المصدر : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .

* وزارة الزراعة ، الأمانة المركزية للاقتصاد الزراعي ، بيانات غير منشورة .

ومن ثم يمكن تفسير تناقص المساحة المنزعة بمجموعة المحاصيل الحقلية البديلة للقطن لصالح المساحات المنزعة للخضروات والفاكهة خلال عقد الثمانينات الى تحول بعض مناطق انتاج القطن ، والمحاصيل الحقلية المشار اليها الى انتاج الخضروات والفاكهة بحكم موقعها الجغرافى وقربها من مراكز الاستهلاك الرئيسية للخضروات والفاكهة . ومن ثم تناقص المساحات المنزعة بالأقطن وغيرها من مجموعة المحاصيل الحقلية الأخرى فى هذه المناطق بمعدلات سنوية تفوق معدلات التناقص السنوى فى مساحة زراعات القطن ، ومن ثم معدلات الزيادة السنوية فى مساحة مجموعة المحاصيل الحقلية البديلة فى مناطق انتاج القطن الأخرى ، حيث أنعكست المحصلة النهائية لذلك فى تناقص المساحة السنوية لدورة القطن والدورات الزراعية البديلة الأخرى لصالح زراعات الخضروات والفاكهة على نحو ما سبق بيانه وما يشير الى ذلك توقف زراعة الأقطن فى بعض الأقاليم حيث تحولت أغلب المساحات بها الى زراعة الخضروات والفاكهة مثل محافظات الاسماعيلية ، والجيزة ، والأسكندرية ، الى جانب انحصار زراعات القطن فى بعض المحافظات الأخرى بسبب التحول الى هذه الزراعات أيضا مثل محافظة القليوبية .

٤-١-٥ الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الزراعية :-

من الطبيعى أن يكون للدولة أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتي تسعى الى تحقيقها عند رسم خطط وبرامج التنمية الزراعية ، وتحديد السياسة الانتاجية لقطاع الزراعة . ان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التقليدية فى هذا المجال يمكن اجمالها فى هدف توفير احتياجات السوق المحلى من السلع الزراعية الغذائية الى جانب توفير احتياجات الصناعات المحلية من المحاصيل والمواد الخام الزراعية ، بالإضافة الى هدف زيادة حجم وتنوع الصادرات الزراعية الى جانب الحد من الواردات الزراعية وفقا لمبادئ الميزة النسبية لكل منها فى الأسواق العالمية ، بهدف توفير النقد الاجنبى اللازم لتمويل برامج ومشروعات التنمية ، كما يضاف الى ذلك أيضا هدف زيادة دخول السكان الزراعيين والارتفاع بمستوى معيشتهم من خلال الارتفاع بالانتاجية ، وتوفير فرص العمل .

وقد تختلف أولويات مجموعة الأهداف المشار اليها أو أى منها عند تخطيط الانتاج الزراعى من وقت الى آخر باختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومراحل التنمية التى يمر بها المجتمع . وفى الفترة السابقة لعقد الستينات وحتى نهاية هذا العقد كان للقطاع الزراعى دورا ايجابيا فى توفير احتياجات السوق المحلية من السلع الغذائية والمادة الخام الزراعية اللازمة للصناعات المحلية القائمة آنذاك ، كما كانت الصادرات الزراعية تشكل النسبة الغالبة فى اجمالى الصادرات المصرية ، حيث كان القطاع الزراعى يحقق الاكتفاء الذاتى فى أغلب المحاصيل الزراعية مع تحقيق فائض للتصدير فى البعض منها (قطن ، أرز ، فول سودانى ، خضروات ، وفاكهة ، سكر) ، كما كان يحقق درجة مرتفعة من الاكتفاء الذاتى فى مجموعة المحاصيل الزراعية البديلة للواردات بلغت نحو ٧٢٪ ، ٩٤٪ ، ٩٠٪ ، ٩٢٪ بالنسبة لكل من القمح،

والأثرة الشامى ، والفول ، والعدس على الترتيب خلال عام ١٩٦٠ ، كما بلغت نحو ٩٥٪ بالنسبة لكل من اللحوم الحمراء ، وزيت الطعام والأسماك خلال نفس العام على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٢-١٤) أما الصادرات الزراعية فقد كانت تشكل نسبته ٨٦٫٦٪ من أجمالى الصادرات المصرية خلال عام ١٩٦١ . وعليه وأمام تحقيق القطاع الزراعى لدوره وبدرجة كبيرة نسبيا فيما يختص بتوفير احتياجات السوق المحلية من المحاصيل والسلع الزراعية آنذاك ، فقد كان لهدف زيادة الصادرات الزراعية مع زيادة درجة تنوعها أولوية كبيرة نسبيا مع بداية الخطة الخمسية الأولى فى الستينات وفى السنوات التالية لها بهدف زيادة حصيلة النقد الأجنبى اللازم لتمويل مشروعات التنمية مع زيادة درجة استقرارها مع تنوع الصادرات الزراعية . ولقد أرتبط هذا الهدف ، بهدف آخر يستهدف منه تحويل جانبا من الفائض الزراعى للمساهمة فى تمويل مشروعات التنمية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، زمن ثم فقد بدأ التدخل الحكومى فى توجيه وتخطيط الإنتاج الزراعى .

ولقد بدأت الدولة أولى اجراءاتها فى شأن تنظيم وتخطيط الإنتاج الزراعى بالبء فى تنفيذ مشروع " تجميع الاستغلال الزراعى ، وتنظيم الدورة الزراعية مع بداية عام ١٩٥٧/٥٦ والذى يقوم على تقسيم أراضى القرية أو المنطقة الزراعية الى مساحات مجمعة تزرع بها المحاصيل الزراعية الرئيسية وفقا لنوعية الدورة الزراعية المتبعة ، وذلك من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية وتحت اشراف ورقابة وزارة الزراعة ، ثم تلى ذلك تدخل الدولة فى تسويق وتسعير الحاصلات الزراعية ، حيث بدأت أولى اجراءاتها فى هذا الشأن بتأميم تجارة القطن فى عام ١٩٦١ باعتباره المحصول التصديرى الأول ، ثم بدأت خلال نفس العام فى تطبيق نظام التسويق التعاونى لهذا المحصول فى بعض المناطق ثم تلى ذلك تعميمه على مستوى المناطق الأخرى . ثم بدأ تطبيق هذا النظام لكل من محصول البصل ، والفول السودانى فى عام ١٩٦٣/٦٢ كما شمل هذا النظام محصول البلح فى عام ١٩٦٤/٦٣ ثم محصول الأرز والفول ، وبعض محاصيل الخضروات والفاكهة فى عام ١٩٦٥/٦٤ ، ثم بعض المحاصيل الأخرى فى السنوات التالية مثل القمح ، وفول الصويا ، والأثرة . ولقد أرتبط تنفيذ التسويق التعاونى لمجموعة المحاصيل التى يشملها بنظام التوريد الإجبارى لكامل الإنتاج من بعض هذه المحاصيل (القطن ، والقصب ، وفول الصويا) حيث تعد الدولة هى المشتري الوحيد لهذه الحاصلات وفقا لأسعار محددة بقرارات وزارية يلتزم بها الزراع ، كما يحظر الاتجار فى هذه المحاصيل داخليا ، أما مجموعة المحاصيل الأخرى التى يشملها هذا النظام فتخضع لنظام التوريد الاجبارى لحصى محددة منها تختلف باختلاف المحصول ، كما تختلف بالنسبة للمحصول الواحد باختلاف المناطق ، وذلك أيضا وفقا لأسعار محددة من قبل الدولة ، وغالبا مايرتبط تنفيذ هذا النظام بتوقيع عقوبات مالية على الزراع المتخلفين عن التوريد قد تتجاوز فى قيمتها سعر التوريد المحدد . ومن الحاصلات التى خضعت لهذا النظام آنذاك محاصيل القمح ، والأرز ، والسمسم ، والفول السودانى ، والبصل ، والعدس ، والفول البلدى .

(١) عبد القادر دياب ، تخطيط الإنتاج الزراعى ، مذكرة خارجية رقم (١٤٧٧) ، معهد التخطيط القومى القاهرة ، يونيو ١٩٨٨ .

جدول رقم (٢-١٤) نسب الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من المحاصيل
الزراعية خلال السنوات ١٩٦٠، ١٩٧٥، ١٩٨٦

(%)

المحصول	١٩٦٠	١٩٧٥	١٩٨٦
١- قطن		١٦٩	١٥٠ر٣
٢ - قمح	٧٢	٣٨ر٤	٢٤ر٠
٣ - ذرة شامى	٩٤	٨٦ر٣	٦٨ر٠
٤ - ذرة رفيعة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
٥ - أرز أبيض	١٢٤ر٠	١٠٧ر٢	١٠٤ر٠
٦ - فول	٩٠ر٠	٦٧ر٦	١٠٠ر٠
٧ - عدس	٩٢ر٠	٥٣ر٦	٤٧ر٠
٨ - فول سوندانى	١٦٧ر٠	١٦٦ر٧	١١٥ر٠
٩ - سمسم	٨٣ر٣	٦٠ر٩	٥٠ر٠
١٠ - بطاطس	١٠٠ر٣	١٠٩ر٩	١٠٨ر٨
١١ - خضروات	١٠٠ر٩	١٠٠ر٧	١٠٢ر٠
١٢ - فاكهة	١٠٠ر٣	١٠٧ر٨	١٠٦ر٠
١٣ - زيوت طعام	٩٥ر٠	٥٢ر٢	٢٠ر٠
١٤ - سكر	١١٤ر٠	٨٩ر٤	٥٢ر٠
١٥ - لحوم حمراء	٩٥ر٠	٩٤ر٧	٦٧ر٠
١٦ - لحوم دواجن	١٠٠ر٠	٩٤ر٤	٨٢ر٠
١٧ - بيض	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠١ر٠
١٨ - ألبان	٩٣ر٠	٩٠ر٥	٩٦ر٠
١٩ - أسماك	٩٥ر٠	٧٨ر٢	٧٣ر٠

المصدر :

عبد القادر دياب ، السياسة الزراعية فى ج.م.ع ، مذكرة داخلية رقم (٨٩٥) معهد التخطيط القومى
القاهرة ، أبريل ١٩٩١ .

ومع تنفيذ السياسة السعريّة والتسويقيّة للحاصلات الزراعيّة المشار إليها ومع محدودية المساحة الأرضيّة المنزعة بدأت الدولة بالتدخل وبشكل مباشر في تحديد المساحات التي تزرع من بعض المحاصيل الزراعيّة الرئيسيّة بغرض تحقيق أهداف قومية محدّدة كمقابلة احتياجات السوق المحليّة من البعض منها أو زيادة الصادرات أو الحد من الواردات بالنسبة للبعض الآخر منها . ومن أهمّ الحاصلات الزراعيّة الرئيسيّة التي تتدخل الدولة في تحديد المساحات التي تزرع فيها القطن ، والأرز حيث يصدر سنويا قرار وزاري بتحديد المساحة المستهدف زراعتها من كل منها ثم يلي ذلك تحديد المساحات المستهدف زراعتها داخل كل إقليم ومنطقة حيث يتم متابعة تنفيذ هذه القرارات على مستوى الأقاليم والمناطق عن طريق الأجهزة التنفيذيّة الحكوميّة المسؤولة عن قطاع الزراعة ، وحيث تكون هناك الإجراءات التي تتخذ ضد المزارع المخالفين لما جاء بالقرارات الوزاريّة . وهناك أيضا بعض الحاصلات الزراعيّة الأخرى التي يطبق عليها نفس النظام ومن أهمها القمح ، والأذرة .

ولقد ارتبط تدخل الدولة في تحديد المساحات التي تزرع سنويا من المحاصيل الزراعيّة الرئيسيّة بتنفيذ السياسات السعريّة والتسويقيّة والتي تتضمن التوريد الإجباري لكامل الإنتاج أو حصة محدّدة منه إلى الدولة ووفقا للأسعار التي تحددها لكل من المحاصيل التي يشملها هذا النظام . هذا وإذا كان تحديد المساحة المنزعة من مجموعة المحاصيل التي يشملها هذا النظام لا بد وأن ينعكس بدوره في تحديد إجمالي المساحة المخصصة لزراعة مجموعة المحاصيل الزراعيّة التي لا يشملها هذا النظام (الأعلاف والخضروات والفاكهة وغيرها) أمام محدديّة مساحة الرقعة الأرضيّة المنزعة ونظام الدورة الزراعيّة ، إلا أن تحديد المساحة المنزعة من كل من محاصيل هذه المجموعة الأخيرة كل على حدة يخضع لأثر العوامل الاقتصاديّة لقوى السوق والعوامل الفنيّة الأخرى .

وإذا كان من المفترض حينما تقرر الدولة التدخل في تحديد المساحات الواجب زراعتها من أي من المحاصيل أو تحديد أسعارها ، أن تبني قراراتها في هذا الشأن وفقا لما تساهم به في العائد الاقتصادي . وعليه ومن هذا المنظور فإن الدورة الزراعيّة للقطن تأتي في المرتبة الأولى بين الدورات الزراعيّة الرئيسيّة البديلة لها في مناطق إنتاجه من حيث حجم العائد الاقتصادي للفدان من كل منها خلال الفترة تحت الدراسة والممتدة من بداية عقد السبعينات إلى نهاية عقد الثمانينات على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (١٥-٢) ، ففي خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ بلغ متوسط العائد الاقتصادي للفدان من الدورات الزراعيّة القائمة على زراعة القمح ، والبرسيم المستديم ، والفول خلال الموسم الشتوي ثم محصول الأذرة الشامي والرفيعة خلال الموسم الصيفي نسبة تراوحت ما بين ٣٥ر٥% - ٥٤ر٢% من العائد الاقتصادي للفدان من دورة القطن (حسب نوع الدورة الزراعيّة البديلة) على حين تراوحت هذه النسبة ما بين ٧٤ر٦% - ٨٩ر٧% بالنسبة للدورات الزراعيّة البديلة القائمة على زراعة نفس المحاصيل الشتوية السابقة الذكر مع زراعة محصول الأرز خلال الموسم الصيفي خلال نفس الفترة . أما خلال عام ١٩٨٥ ومع سعر

الصرف المحدد آنذاك لتقييم الصادرات، و الواردت من مجموعة المحاصيل التي تتضمنها الدورات الزراعية المشار إليها ، والبالغ ٧٠ جنية / للدولار ، فقد بلغ العائد الاقتصادي للفدان من مجموعة الدورات الزراعية البديلة القائمة على زراعة القمح ، والبرسيم المستديم ، والفول خلال الموسم الشتوى ثم الأذرة الشامى ، والرفيعة خلال الموسم الصيفى نسبة تراوحت ما بين ٤٣٦٪ - ٨٦٢٪ من العائد الاقتصادي للفدان من الدورة الزراعية للقطن (حسب نوع الدورة الزراعية) ، كما بلغت نفس النسبة ما بين ٥٣٥٪ - ٧٤٥٪ بالنسبة للدورات الزراعية القائمة على زراعة نفس مجموعة المحاصيل الشتوية السابقة الذكر والمعقوبة بزراعة الأرز خلال الموسم الصيفى (جدول رقم ٢-١٥) - ولما كان تحديد سعر الصرف المشار اليه وعند مستوى أقل من القيمة الحقيقية للنقد الأجنبى آنذاك يهدف الى دعم الواردات من الغذاء على حساب الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية فان إعادة تقييم العائد الاقتصادي للفدان من الدورة الزراعية للقطن ، والدورات الزراعية البديلة ، وفقا لسعر الصرف التشجيعى السائد آنذاك والبالغ نحو ١٢٥ جنية/دولار ، والذي يقترب من سعر الصرف بالسوق الحرة فى هذا الوقت ، انما يشير الى تناقص النسب السابقة الذكر، حيث يصل العائد الاقتصادي للفدان من الدورات الزراعية القائمة على زراعة المحاصيل الشتوية المشار اليها والمعقوبة بزراعة الأذرة الشامى ، والرفيعة خلال الموسم الصيفى نسبة تتراوح ما بين ٣٩٥٪ - ٥٨٤٪ من العائد الاقتصادي للفدان من الدورة الزراعية للقطن خلال عام ١٩٨٥ ، على حين تتراوح هذه النسبة ما بين ٥٥١٪ - ٧٢٥٪ بالنسبة للدورات الزراعية البديلة التى تقوم على زراعة نفس مجموعة المحاصيل الشتوية والمعقوبة بزراعة الأرز خلال الموسم الصيفى خلال نفس العام .

وأمام تحقيق الدورة الزراعية للقطن لأعلى عائد اقتصادى عن غيرها من الدورات الزراعية الرئيسية البديلة فى مناطق انتاجه الرئيسية ، فقد أتمدت الدولة فى تحقيق أهدافها بالنسبة لزيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبى الى جانب تحويل الجانب الأكبر من الفائز الزراعى لتمويل التنمية بالقطاعات الأخرى على محصول القطن باعتباره المحصول التصديرى الأول الى جانب احتكارها لتسويق كامل الانتاج منه مستندة فى ذلك وبدرجة كبيرة على تدخلها فى تحديد المساحات السنوية المنزرعة منه وعلى الرقابة المباشرة للأجهزة التنفيذية المختصة فى تنفيذ الزراع لزراعة المساحات المحددة منه مع وجود الاجراءات التى تتخذ ضد المخالفين من الزراع ، وذلك دون تحقيق سياسة سعرية متوازنة ما بين القطن ، وغيره من المحاصيل الزراعية الرئيسية المتنافسة . فعلى الرغم من تسجيل الدورة الزراعية للقطن خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ الدخل مزرعى للفدان منها أعلى عنه فى حالة الدورات الزراعية البديلة القائمة على زراعة القمح ، والفول خلال الموسم الشتوى ثم الأذرة الرفيعة ، والشامية والأرز خلال الموسم الصيفى بما يعكس أفضلية الدورة الزراعية للقطن عن هذه الدورات الزراعية البديلة من منظور المزارع الصغيرة ، الا أن هناك من الدورات الزراعية البديلة الأخرى التى تعكس أفضليتها من منظور نفس المزارع عن الدورة الزراعية للقطن حيث سجلت دخل مزرعى للفدان منها أعلى عنه فى حالة الدورة الزراعية للقطن خلال نفس الفترة ، وهى الدورات الزراعية التى تشمل على زراعة محصول البرسيم المستديم خلال الموسم الشتوى ، على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٢-١٦) . أما من منظور العائد المزرعى ، والذي يعكس أفضلية الدورات الزراعية من منظور المزارع الكبيرة فتشير تقديراته خلال نفس الفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ الى أفضلية الدورات الزراعية البديلة عن الدورة الزراعية للقطن حيث تحقق عائد مزرعى أعلى عنه فى حالة الدورة الزراعية للقطن ، وعلى نحو ما يشير اليه

الجدول السابق الذكر ، كما أن التطور التاريخي للدخل والعائد المزرعي للفدان من الدورة الزراعية للقطن ، وغيرها من الدورات الزراعية الرئيسية البديلة خلال عقد الثمانينات يعكس تزايد أفضلية الدورات الزراعية البديلة عنه بالنسبة للدورة الزراعية للقطن سواء من منظور المزارع الصغيرة أو الكبيرة على نحو ماسبق الإشارة اليه وما هو مبين بالجدول رقم (١٢-٢) ، (١٦-٢) والتي تشير الى تحقيق الدورات الزراعية البديلة لدخل وعائد مزرعي يفوق الدخل والعائد المزرعي من الدورة الزراعية للقطن ، مع تزايد الفجوة فيما بينهما مع نهاية عقد الثمانينات عنه خلال عقد السبعينات .

ولقد ساعد على تزايد الفجوة فيما بين الدخل والعائد المزرعي من الدورات الزراعية البديلة ، والدخل والعائد المزرعي من الدورة الزراعية للقطن خضوع محصول القطن بكامل انتاجية للتسويق والتسعر عن طريق الدولة ، على حين خضعت باقي المحاصيل لتوريد حصص محددة منها وفقا للأسعار التي تحددها الدولة ، على حين ترك باقي الانتاج للتسويق وفقا لظروف السوق الحرة في بادئ الأمر ، كما بدأت الدولة منذ بداية عقد الثمانينات في تحرير المحاصيل الزراعية من التوريد الاجباري تدريجيا وتركها للتسويق وفقا لنظام السوق الحرة مما ساعد على زيادة أسعار مجموعة المحاصيل المكونة للدورات الزراعية البديلة للقطن بمعدلات أكبر عن الأسعار التي تحددها الدولة بالنسبة للقطن . ولقد صاحب تزايد الفجوة فيما بين العائد ، والدخل المزرعي من الدورات الزراعية البديلة والدخل والعائد المزرعي من الدورة الزراعية للقطن على نحو يعكس تزايد أفضلية الدورات الزراعية البديلة من منظور المزارع على مختلف أحجامها اقتراب الدخل المزرعي من الدورات الزراعية البديلة من العائد الاقتصادي منها مع تفوق الدخل المزرعي من بعض هذه الدورات عن العائد الاقتصادي منها بما يعكس وجود الدعم بالنسبة لها ، في نفس الوقت الذي توجد فيه فجوة كبيرة بين العائد الاقتصادي من الدورة الزراعية للقطن عن الدخل المزرعي منها ، حيث بلغ الدخل المزرعي للفدان من الدورة الزراعية للقطن مانسبته ٤٢٫٨٪ في المتوسط من العائد الاقتصادي للفدان منها خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ ، الا أن هذه النسبة قد ارتفعت الى نحو ٩٣٪ خلال عام ١٩٨٥ ، وذلك في حالة تطبيق سعر الصرف البالغ ٧٠٠ جنيه / للدولار ، على حين تنخفض هذه النسبة الى ٤٩٫٣٪ مع استخدام سعر الصرف التشجيعي السابق ذكره . أما الدورات الزراعية البديلة للدورة الزراعية للقطن فقد تراوحت نسبة الدخل المزرعي الى العائد الاقتصادي منها ٥٥٫٥٪ - ١١٨٫٧٪ (حسب نوع الدورة الزراعية البديلة) خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ ، الا أن هذه النسبة قد تراوحت ما بين ١٠٫٨٪ - ١٧٤٫٢٪ خلال عام ١٩٨٥ مع تطبيق سعر الصرف الرسمي المحدد للتعامل في تصدير واستيراد هذه المجموعة من المحاصيل ، وبما يعكس تحقيق الدورات الزراعية البديلة لدخل مزرعي يفوق العائد الاقتصادي منها ، الا أنه مع تطبيق سعر الصرف التشجيعي (٢٥٠ جنيه/دولار) السائد آنذاك فإن هذه النسبة تنخفض الى ما بين ٧٧٫٥٪ - ٩٨٫٤٪ وهي أن كانت تعكس انخفاض الدخل المزرعي من الدورات البديلة عن العائد الاقتصادي منها (في ظل استخدام سعر الصرف التشجيعي) ، الا أنها تشير في نفس الوقت الى اقتراب الدخل المزرعي الى العائد الاقتصادي منها ، وذلك على عكس الدورة الزراعية للقطن على ما هو مبين بالجدول رقم (١٥-٢) ، وهو ما يشير بدوره الى غياب السياسة السعرية المتوازية فيما بين القطن ، وغيره من المحاصيل المنافسة على استخدام الأرض الزراعية ، كما يشير ذلك أيضا الى وجود الاحتمالات الكبيرة لزيادة أسعار القطن وبمعدلات كبيرة نسبيا تسمح بتحقيق دخل مزرعي يقترب من العائد الاقتصادي منه ويوزن نسبي يماثل غيره من المحاصيل الزراعية البديلة على نحو يحقق توازن الأسعار فيما بينهما .

جدول رقم (٢ - ١٥) العائد الاقتصادى للفدان من دورات زراعة بديلة مقارنة بالعائد الاقتصادى للفدان من دورة القطن . خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ، وطام ١٩٨٥

البيان	١٩٧٢ - ١٩٧٦		١٩٨٥		الدخل المزمع كنسبة مئوية من العائد الاقتصادى	
	جنيته	من دورة القطن %	١٩٧٢ - ١٩٧٦		١٩٧٢ - ١٩٧٦	١٩٨٥
			مع سعر صرف ٠.٧ للدولار	جنيته	١٩٧٦	١٩٨٥
			جنيته	من دورة القطن %	١٩٧٦ (%)	١٩٨٥
١- برسيم تحريش + قطن	٢٩٩,٠٤	١٠٠,٠	٧٧٠,٠	١٠٠,٠	٤٢,٨	٤٩,٣
٢- قمح + ذرة شامى	١٥١,٠	٥٠,٤	٤٩٨,٠	٦٤,٧	٧٦,٧	٨٤,٢
٣- قمح + ذرة رفيعة	١٦٢,٢٣	٥٤,٢	٦٦٤,٠	٨٦,٢	٧٤,١	٩٤,٧
٤- قمح + ارز	٢٦٨,٤٧	٨٩,٧	٥٧٤,٠	٧٤,٥	٤٢,٥	٧٩,١
٥- برسيم مستديم + ارز	٢٥٧,٠٧	٨٥,٧	٥١٧,٠	٦٧,١	٥٦,٢	٧٧,٥
٦- برسيم مستديم + ذرة شامية	١٣٩,٥٩	٤٦,٤	٤٤١,٠	٥٧,٣	١٠٤,٨	٨١,٨
٧- برسيم مستديم + ذرة رفيعة	١٥٠,٨٩	٥٠,٤	٦٠٣,٠	٧٨,٣	٩٩,٣	٩١,٤
٨- فول + ارز	٢٢٣,٥٢	٧٤,٦	٤٤٢,٠	٥٣,٢	٥٥,٥	٨٨,٤
٩- فول + ذرة شامى	١٠٦,٠٤	٣٥,٤	٣٣٦,٠	٤٣,٦	١١٨,٧	٩٨,٤
١٠- فول + ذرة رفيعة	١١٧,٢٤	٣٩,٢	٤٩٨,٠	٦٤,٧	١١١,١	١١٢,٨
١١- قصب	٥٨٠,٩٩	١٩٤,٠	١٩٧,٠	٢٥,٥	٢٧,٦	١١٣,٦

المصدر :

عبد القادر دياب ، السياسة الزراعية فى ج ٢٠٠٤ ، مذكرة داخلية رقم (٨٩٥) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ابريل ١٩٩١ .

جدول رقم (١٦-٢) الدخل ، والعائد الموزعي للفدان من دورات زراعية بديلة مقارنة بالدخل والعائد الموزعي للفدان
من دورة القطن خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٦ ، والسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٧

العائد الموزعي				الدخل الموزعي				البيان
١٩٨٧	(١) ١٩٨٥	(١) ١٩٧٢-١٩٧٦	(٢) ١٩٨٧	(١) ١٩٨٥	١٩٧٦ - ١٩٧٢			
جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته			
% من دور القطن	% من دور القطن	% من دور القطن	% من دور القطن	% من دور القطن	% من دور القطن			
١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪			
٢٦٩٦	٣٥٨٧	٥٥٢٣	٦٤٥٨	٧١٦١	١٢٨٠	١٠٠٪	١ - برسيم تحريش + قطن	
٦٢٣٧	٣٨٨٩	٥٩٩١	٩٢٢٦	٦٥٧٨	١١٥٧٥	٩٠٪	٢ - قمح + ذرة شامي	
٥٨٤٣	٤٤٩٣	٦٢١٢	٨٧٩٨	٧٢٠٠	١٢٠٢٨	٩٤٪	٣ - قمح + ذرة ريفية	
٥١٠٥	٤٩٢٢	٥٤٥٤	٨٣٢٨	٧٨٠٣	١١٤٠	٨٩٪	٤ - قمح + أرز	
٤٠٧٥	٥٣٤٢	٨٤٦٧	٧٢٤٧	٨١٦٩	١٤٤٥١	١١٢٪	٥ - برسيم مستديم + أرز	
٥٢٠٧	٤٣٠٩	٩٠٠٤	٨١٤٥	٦٩٤٠	١٤٦٢٦	١١٤٪	٦ - برسيم مستديم + ذرة شامي	
٤٨١٣	٤٩٢١	٩٢٢٥	٧٧١٧	٧٥٦٢	١٥٠٧٩	١١٧٪	٧ - برسيم مستديم + ذرة ريفية	
٥٠٦٠	٤٢٨٣	٦٤٨٢	٨١٤٦	٧٠٧٨	١٢٤٠٩	٩٦٪	٨ - فول + أرز	
٦١٩٢	٣٢٤٠	٧٠١٩	٩٠٤٤	٥٨٥٣	١٢٥٨٤	٩٨٪	٩ - فول + ذرة شامي	
٥٧٩٨	٣٨٥٢	٧٢٠٤	٨٦١٦	٦٤٧٥	١٣٠٢٧	١٠١٪	١٠ - فول + ذرة ريفية	
١٣٤٣١	٤٩٨٩	٨٤٦٤	١٧١٤٤	٨٣٤١	١٦٠٦١	١٢٥٪	١١ - قصب	

المصدر : (١) عبد القادر ديباب ، السياسات الزراعية في ج.م.ع. ، مذكرة داخلية رقم (٨٩٥) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، أبريل ١٩٩١ .
(٢) معهد التخطيط القومي ، أثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي ، قضايا التخطيط والتنمية في مصر ، مجلد رقم (٦٠) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٠ .

هذا وإذا كان التناقص المستمر في درجة الاكتفاء الذاتي في الاستهلاك من المحاصيل والسلع الزراعية الغذائية خلال عقدي السبعينات والثمانينات (وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٢-١٤)) وبسبب محدودية مساحة الأرض الزراعية المنزوعة هو الدافع نحو تغيير السياسة الزراعية بشأن سياسة التوريد الاجبارى وتحديد أسعار المحاصيل عن طريق الدولة ، حيث الاتجاه الى التعامل قبيها وفقا لظروف السوق الحرة بغرض زيادة الانتاج المحلى منها ، فقد يكون ذلك هو نفس السبب في تخلى الدولة عن السياسة التى تستهدف الحفاظ على المساحات المنزوعة بالقطن فى السنوات الأخيرة عند نفس المستويات التى حققتها فى السنوات السابقة بغرض الارتفاع بدرجة الاكتفاء الذاتى من مجموعة المحاصيل والسلع الزراعية الغذائية ، مكتفية بتحقيق أهدافها فى مجال القطن بالتدخل المباشر فى تحديد المساحات المنزوعة منه . وما يشير الى ذلك ماأستهدفته خطط التنمية الزراعية خلال عقد الثمانينات بشأن المساحة المستهدف زراعتها بالقطن حيث أستهدفت الخطة الخمسية الأولى فى الثمانينات الوصول بالمساحة المنزوعة بالقطن الى نحو ١٠٦٥ ، ١٠٥٠ ألف فدان فى كل من عامى ١٩٨٥/٨٤ ، ١٩٨٧/٨٦ على الترتيب . كما أستهدفت الخطة الخمسية الثانية فى هذا العقد الوصول بالمساحة المنزوعة بالأقطن الى ١١٨٠ ألف فدان فى عام ١٩٩٢/٩١ (١) وهى أهداف قد توصف بتواضعها مقارنة بالمستويات الفعلية للمساحة المنزوعة بالأقطن خلال السنوات السابقة فى عقد الستينات . والى جانب تواضع أهداف الخطة فى هذا الشأن خلال عقد الثمانينات، فإن هذه الأهداف لم تحقق بالكامل فى أغلب سنوات الخطة الخمسية الأولى والثانية على نحو ما تشير اليه المقارنات بين المساحات المستهدفة فى كل منها والسابق ذكرها ، مع المساحات الفعلية المنزوعة خلال سنوات الخطة والمبينه بالجدول رقم (٢-٦) حيث أتمدت الخطة فى تحقيقها لأهدافها فى هذا المجال على التدخل المباشر فى تحديد المساحات الواجب زراعتها سنويا من القطن دون أن يصاحب ذلك وجود سياسة سعرية متوازنة فيما بين القطن ، وغيره من المحاصيل المنافسة على نحو ماسبق الاشارة اليه .

ومما سبق يمكن القول بأن العوامل المسئولة عن الاتجاه العام المتناقص للمساحة السنوية المنزوعة بالأقطن خلال الفترة الممتدة منذ بداية عقد السبعينات وحتى نهاية عقد الثمانينات تنحصر أساسا فى العوامل الاقتصادية المحددة لتوزيع الأرضى الزراعية بين الاستخدامات المختلفة على نطاق المزرعة وقد ساعد على ذلك غياب السياسة السعرية المتوازنة فيما بين القطن وغيره من المحاصيل المنافسة وتزايد الفجوة فى الدخل والعائد المزرعى فيما بينهما ، أمام استمرارية رغبة الدولة فى تحويل جانب من الفائض الزراعى لتمويل التنمية بالقطاعات غير الزراعية ، باعتبار القطن المحصول التصديرى الأول ، ومن ثم اعتمادها على تحقيق أهدافها فى هذا المجال عن طريق التدخل المباشر فى تحديد المساحة المنزوعة منه سنويا ، وهو اجراء قد لا يكون بالاجراء الذى يضمن تحقيق الأهداف المطلوبة خاصة اذا أخذ فى الحسبان تعداد المنتجين الزراعيين والذى تتعامل

(١) وزارة التخطيط ، الخطة السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، سنوات مختلفة .

معه الأجهزة التنفيذية المسئولة عن القطاع الزراعى والمسئولة عن الاشراف ورقابة تنفيذ زراعة المساحات المستهدفة حيث يصل تعدادهم الى مايقرب من ٢٥ مليون حائز زراعى طبقا لتعداد عام ١٩٨٢/٨١ ، ومن ثم فاذا ما وجد انحراف فى المساحة الفعلية المنزرعة عن المساحة المستهدفة على مستوى المزرعة قد ينعكس فى وجود انحراف أكبر فى المساحات الفعلية المنزرعة بالأقطان عن المساحات المستهدفة على مستوى القطاع . ويضاف الى ذلك أيضا التناقص المستمر فى درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من المحاصيل والسلع الزراعية الغذائية ومن ثم وجود الرغبة لدى الدولة نحو الارتفاع بدرجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها لأسباب اجتماعية . ومن ثم قد يكون ذلك هو الدافع نحو تواضع أهداف خطط التنمية خلال عقد الثمانينات بشأن المساحات المستهدف زراعتها بالأقطان مقارنة بالمساحات الفعلية السابق زراعتها خلال عقد السبعينات ، هذا ويقف خلف ذلك وبشكل عام محدودية الرقعة الأرضية المنزرعة ، وضعف معدلات التوسع فى الأراضى الزراعية الجديدة الى جانب زيادة الاستهلاك المحلى من المحاصيل والسلع الزراعية الغذائية بمعدلات أكبر . وهنا أيضا قد يكون لتواضع أهداف خطط التنمية خلال عقد الثمانينات فى مجال المساحات المستهدف زراعتها بالأقطان خلال هذا العقد ارتباط بالطلب الخارجى على الأقطان المصرية ، حيث احتمالات تناقص الطلب العالمى عليها ، وهو ما يشير اليه الدراسة فيما بعد .

(٢-٤) الاتجاه العام للانتاجية من الأقطان والعوامل المسئولة عنه:—

تسجل انتاجية الفدان من الأقطان خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ اتجاها عاما متزايدا وان كان بمعدلات متواضعة بلغت فى المتوسط نحو ٠.٥٪ سنويا خلال هذه الفترة الا أنها سجلت معدلات متباينة سواء من حيث الكم أو الاتجاه فيما بين عقدي السبعينات والثمانينات، حيث سجلت انتاجية الفدان متوسطا بلغ نحو ٥٤٨ قنطار خلال عام ١٩٧٠، أرتفع الى ٦٨٤ قنطار خلال عام ١٩٧٩، مع وجود تقلبات سنوية كبيرة نسبيا، انعكست فى تسجيل متوسطات متقاربة خلال الخمس سنوات الاولى من هذا العقد، والخمس سنوات الأخيرة منه حيث بلغ متوسط انتاجية الفدان نحو ٥٥٨ قنطار خلال الخمس سنوات الأولى، ونحو ٥٦٧ قنطار خلال الخمس سنوات الأخيرة، وبمتوسط بلغ نحو ٥٦٢ قنطار سنويا خلال هذا العقد، الا أنها مع ذلك قد سجلت اتجاها عاما متزايدا خلال هذا العقد حيث بلغ معدل الزيادة السنوية فى انتاجية الفدان منه نحو ٣.٢٪ فى المتوسط . أما عقد الثمانينات وعلى الرغم من تسجيل انتاجية الفدان أعلى انتاجية خلال الخمس سنوات الأولى منه، حيث بلغت نحو ٧٠٤ قنطار، الا أنه سجل اتجاها عاما متناقصا وبدرجة مستمرة من عام الى آخر حيث انخفضت انتاجية الفدان من ٧١٨ قنطار فى عام ١٩٨٠ الى ٥٠٣ قنطار فى عام ١٩٨٩، وبمعدل سنوى بلغ نحو ٢.٩١٪ فى المتوسط خلال هذا العقد على النحو المبين بالجداول رقم (٢-١٧)، (٢-١٨) .

وبالنسبة للانتاجية من الأقطان وفقا لأصنافها المختلفة فمن الملاحظ تماثل الاتجاه العام لكل منها مع الاتجاه العام السابق ذكره وان تباينت من حيث معدلات التغير السنوى ، حيث سجلت انتاجية الأقطان الطويلة اتجاهها عاما متزايدا خلال عقد السبعينات، حيث ارتفعت انتاجية الفدان منها من نحو ٥٥٧ قنطار فى عام ١٩٧٠ الى نحو ٦٢٧ قنطار فى عام ١٩٧٩ ، ومسجلة معدل زيادة سنوية يبلغ نحو ٢٣٪ فى المتوسط خلال هذا العقد . أما عقد الثمانينات فقد شهد تناقص الانتاجية من الأقطان الطويلة من نحو ٧٠٦ قنطار فى عام ١٩٨٠ الى نحو ٥٧٢ قنطار فى عام ١٩٨٩ ، وان كانت الخمس سنوات الأولى من هذا العقد قد سجلت انتاجية أعلى عنه فى عقد السبعينات، الا أن الخمس سنوات الأخيرة من هذا العقد فقد شهدت تناقص الانتاجية على النحو الوارد بالجدول رقم (٢-١٧) ومن ثم فقد سجلت الانتاجية منه معدلا متناقصا خلال هذا العقد بلغ نحو - ٤٠٪ سنويا فى المتوسط (جدول رقم ٢-١٨) ، حيث انعكس ذلك فى تسجيل الانتاجية من الأقطان الطويلة معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٤٢٪ فى المتوسط على طول الفترة الممتدة من بداية عقد السبعينات وحتى نهاية عقد الثمانينات .

أما الانتاجية من القطن الطويل وسط فقد سجلت اتجاهها عاما متناقصا وبمعدل سنوى بلغ نحو - ٢٩٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة الممتدة من بداية عقد السبعينات وحتى نهاية عقد الثمانينات حيث انخفضت انتاجية الفدان منه من نحو ٥٨٢ قنطار فى عام ١٩٧٠ الى نحو ٤٨٠ قنطار فى عام ١٩٨٩ ، وذلك على الرغم من تسجيل عقد السبعينات معدل زيادة سنوية فى الانتاجية منها بلغ نحو ٢٢٪ فى المتوسط حيث وصلت انتاجية الفدان الى نحو ٦٩٩ قنطار فى عام ١٩٧٩ ، الا أن عقد الثمانينات قد سجل اتجاهها عاما متناقصا وبمعدل سنوى بلغ نحو - ٥١٪ فى المتوسط حيث انخفضت الانتاجية من ٧٣٤ قنطار للفدان فى عام ١٩٨٠ لتصل الى نحو ٤٨٠ قنطار فى عام ١٩٨٩ . أما الأقطان الوسط فقد سجلت انتاجية الفدان منها خلال عقد السبعينات اتجاهها عاما متزايدا وبمعدل سنوى بلغ نحو ٣٥٪ فى المتوسط خلال هذا العقد حيث ارتفعت انتاجية الفدان منها من ٤٩٧ قنطار فى عام ١٩٧٠ لتصل الى نحو ٦٢٥ قنطار فى عام ١٩٧٩ وعلى النحو المبين بالجدولين السابقين الذكر .

هذا ولقد انعكست الاتجاهات العامة للانتاجية من أصناف القطن المختلفة عبر الفترة المشار إليها فى تفوق انتاجية الفدان من الأقطان الطويلة عن انتاجية الأقطان الطويل وسط مع نهاية عقد الثمانينات بعد أن كانت انتاجية الفدان من الأقطان الأخيرة تتفوق عن انتاجية الأقطان الطويلة خلال فترة عقد السبعينات، أمام تناقص انتاجية الفدان من الأقطان الطويل وسط بمعدل أكبر عن

معدل التناقص في انتاجية الأقطان الطويلة خلال عقد الثمانينات. فعلى الرغم من تسجيل الأقطان الطويل وسط لانتاجية أعلى عن انتاجية القطن الطويل، بنسبة تبلغ نحو ١٥ر٤٪ عن انتاجية القطن الطويل، ونحو ٣٣ر٥٪ عن انتاجية الأقطان الوسط في المتوسط خلال عقد السبعينيات، إلا أن انتاجية الأقطان الطويلة قد سجلت انتاجية أعلى من انتاجية الأقطان الطويل وسط وبنسبة تبلغ نحو ٤٪ تقريبا في المتوسط خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة من عقد الثمانينات وإن كانت هذه النسبة تصل الى مايقرب من ١٩ر٢٪ خلال العام الأخير من هذا العقد، ويشير الشكل رقم (١) الى تطور نسب انتاجية كل من الأقطان الطويلة، والوسط بالقياس الى انتاجية القطن الطويل وسط خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩.

إن المقابلة فيما بين الاتجاه العام لاجمالي الانتاج السنوي من الأقطان من ناحية والاتجاه العام للمساحة السنوية المنزرعة بها وانتاجيتها من ناحية أخرى، خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩، وإن كانت تشير الى أن مسئولية تناقص اجمالي الانتاج السنوي من الأقطان على طول هذه الفترة تنحصر أساسا وفي المقام الأول في تناقص المساحة السنوية المنزرعة بها، إلا أنه من الملاحظ وجود تباين واضح في هذا الشأن فيما بين عقدى السبعينات، والثمانينات، حيث يلاحظ محدودية معدل التناقص في اجمالي الانتاج السنوي من الأقطان خلال عقد السبعينات، وعلى الرغم من تناقص المساحة السنوية المنزرعة به بمعدلات كبيرة نسبيا خلال هذا العقد، وذلك بسبب زيادة الانتاجية بمعدلات أكبر، أما فترة عقد الثمانينات فقد سجلت تناقص الانتاج السنوي من الأقطان بمعدلات كبيرة عنه في فترة السبعينات، وعلى الرغم من صغر معدل التناقص في المساحة السنوية المنزرعة به عنه في العقد السابق وذلك نظرا لتناقص الانتاجية من الأقطان خلال هذا العقد بمعدلات كبيرة نسبيا. ومن الجدول رقم (٢-١٧) يمكن القول بأن ٥٦٪ من النقص في اجمالي الانتاج من الأقطان في عام ١٩٨٩ عنه في عام ١٩٨٠ يرجع الى انخفاض الانتاجية منها، أما النسبة الباقية من العجز في الانتاج من الأقطان والبالغة ٤٤٪ فتعزى الى النقص في المساحة المنزرعة منه فيما بين العامين المذكورين. كما يمكن القول بأن معدل التناقص في الانتاجية منها خلال عقد الثمانينات يعد مسئولا عن معدل التناقص في اجمالي الانتاج السنوي منها خلال هذا العقد بنسبة ٦٥٪، على حين يعد معدل التناقص في المساحة السنوية المنزرعة منه خلال نفس العقد مسئولا عن ذلك وبنسبة ٣٥٪.

وبالنسبة للعوامل المسئولة عن الاتجاه العام للانتاجية من الأقطان فهي وإن كانت تنحصر وبدرجة كبيرة في الظروف البيئية والطبيعية ويشاركها في ذلك تطورات طرق زراعة وخدمة المحصول، والسلالات المنزرعة منها، إلا أنه قد يكون أيضا للجوانب الاقتصادية والادارية تأثيرا جوهريا، وهو ما يستشير اليه الحراسة فيما يلي:-

(٤-٢-١) العوامل البيئية والمناخية:-

سبقت الاشارة الى الاتجاه العام للتغير في الظروف المناخية من درجات حرارة ورطوبة نسبية حيث يشير الى محدودية التغير في هذه العناصر الجوية بالقياس الى التباين الكبير نسبيا فيهما

جدول رقم (١٧-٢) انتاجية الفدان من القطن وفقا لأصنافه المختلفة خلال السنوات

١٩٧٠ - ١٩٨٩

(قطن زهر) (قنطار/فدان)

السنوات	قطن طويل	قطن طويل وسط	قطن وسط	اجمالى
١٩٧٠	٥٥٧	٥٨٢	٤٩٧	٥٤٨
١٩٧١	٥٣٦	٦٣٧	٦٣٤	٥٩٠
١٩٧٢	٥٣٣	٦١١	٦٢٢	٥٨٢
١٩٧٣	٤٨٦	٦٣٧	٥٢٥	٥٤٣
١٩٧٤	٥٠٤	٥٦٩	٥٠٩	٥٢٦
١٩٧٤-١٩٧٠	٥٢٤	٦٠٧	٥٥٦	٥٥٨
١٩٧٥	٤٧٠	٥٣٨	٤٩٤	٤٩٨
١٩٧٦	٥٣٢	٥٩٨	٥٢٤	٥٩٢
١٩٧٧	٤٩٦	٥٧٢	٣٢٩	٤٩٠
١٩٧٨	٥٩٥	٦٨١	٥٤٦	٦٣٥
١٩٧٩	٦٦٧	٦٩٩	٦٢٥	٦٨٤
١٩٧٩-١٩٧٥	٥٤٥	٦٢٩	٤٧١	٥٦٧
١٩٧٩-١٩٧٠	٥٣٢	٦١٩	٥٢٤	٥٦٢
١٩٨٠	٧٠٦	٧٣٢	٦٣٥	٧١٨
١٩٨١	٧٠٣	٧١٨	٣٣٠	٧١٤
١٩٨٢	٧٢٤	٧٢٠	١٠٠	٧٢١
١٩٨٣	٦٦٢	٦٨٧	—	٦٨٠
١٩٨٤	٦٨١	٦٧٥	—	٦٧٧
١٩٨٤-١٩٨٠	٦٩٨	٧٠٨	٦٢٧	٧٠٤
١٩٨٥	٦٣٢	٦٩٤	—	٦٧٩
١٩٨٦	٦٥١	٦٥٥	—	٦٥٤
١٩٨٧	٦١٤	٦١٦	—	٦١٥
١٩٨٨	٦١٤	٥١١	—	٥٣٥
١٩٨٩	٥٧٢	٤٨٠	—	٥٠٣
١٩٨٩-١٩٨٥	٦١٧	٥٩٣	—	٥٩٩
١٩٨٩-١٩٨٠	٦٦٢	٦٥١	٥٨٨	٦٥٣

المصدر :-

حسبت من الجداول رقم (٥-٢)، (٦-٢) .

جدول رقم (٢-١٨) معدلات النمو السنوي في إجمالي الإنتاج من الاقطان

مقارنة بمعدلات النمو في السنوي في المساحة المزروعة بها وانتاجيتها خلال السنوات ١٩٨٩-١٩٧٠

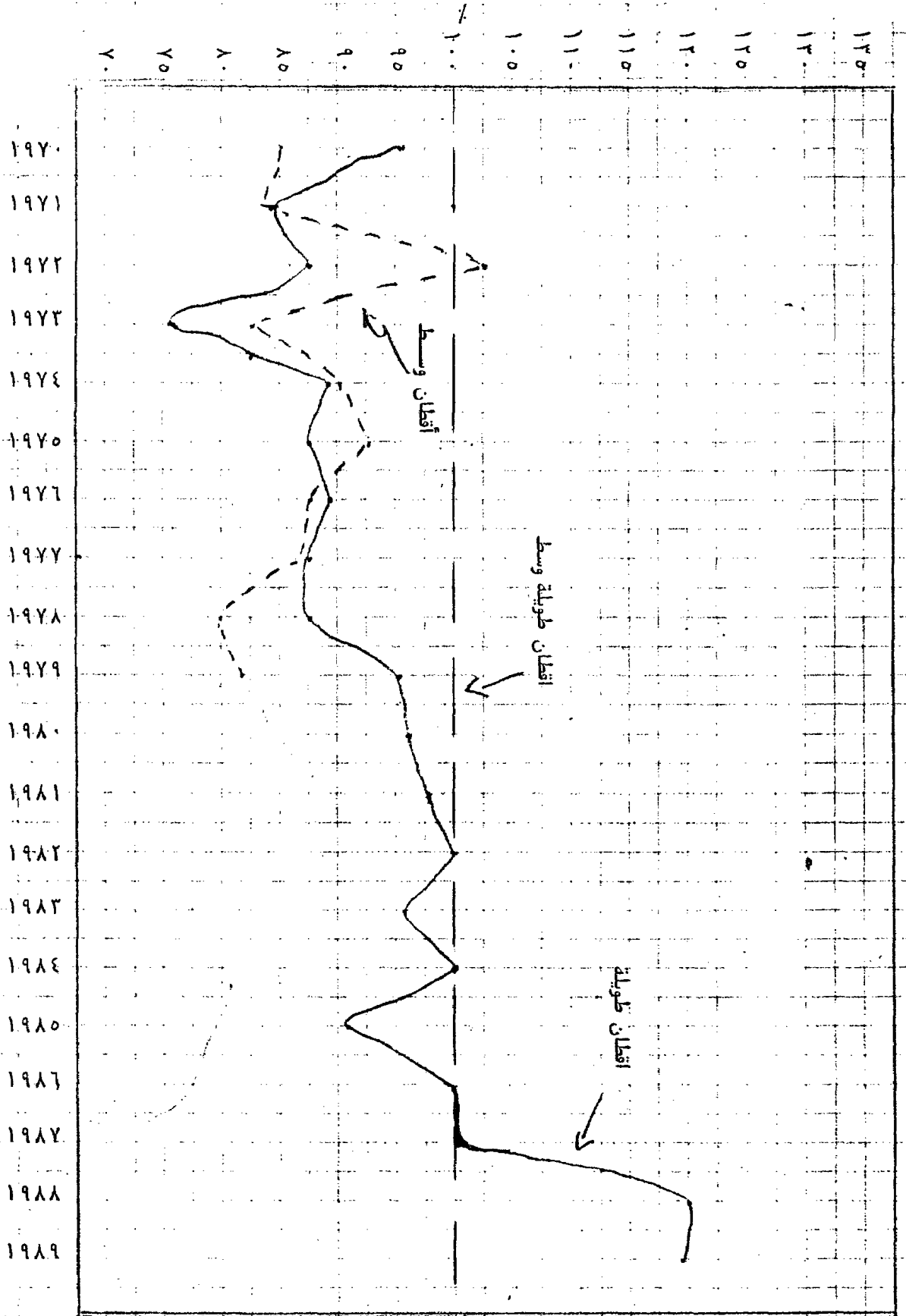
(%)

البيان	١٩٧٩-١٩٧٠	١٩٨٩-١٩٨٠	١٩٨٩-١٩٧٠
(أ) <u>الإجمالي</u> :			
١- إجمالي الإنتاج السنوي	٠.٦-	٤.٣٩-	٢.٥٠-
٢- إجمالي المساحة السنوية	٢.٧١-	١.٥٥-	٢.١٣-
٣- الانتاجية	٣.٠١+	٢.٩١-	٠.٥٠+
(ب) <u>أقطان طويل</u> :			
١- إجمالي الإنتاج السنوي	٢.٨-	٥.٨٤-	٤.٣٤-
٢- إجمالي المساحة السنوية	٤.٥٠-	٤.٥١-	٤.٥٠-
٣- الانتاجية	٢.٢٣+	١.٤٠-	٠.٤٢+
(ج) <u>قطن طويل وسط</u> :-			
١- إجمالي الإنتاج السنوي	٧.٠٦+	٢.٢٥-	٢.٤١+
٢- إجمالي المساحة السنوية	٦.٣٦+	١.١٤+	٣.٧٥
٣- الانتاجية	٢.٢٢+	٣.٥١-	١.٢٩-
(د) <u>انتاجية الاقطان الوسط</u>	٥.٣٥+		

المصدر : حسب من الجداول رقم (٢-٥) ، (٢-٦) ، (٢-١٧) .

نسبة انتاجية الاقطان الطويلة ، والوسط من انتاجية القطن الطويل وسط

شكل رقم (١) نسب انتاجية القطن الطويل ، والوسط الى انتاجية القطن الطويل وسط خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ السنين



والذى تشتمل عليه الظروف المناخية الملائمة لزراعة الأقطان ، وهو ما يستبعد معه أن يكون لمثل هذه التغيرات المحدود أثره على الانتاجية من الأقطان على النحو السابق بيانه . الا أنه مازال هناك من العوامل المناخية والبيئية الأخرى ذات التأثير على الانتاجية ، حيث تؤدى ارتفاع درجة البرودة أثناء الانبات والمراحل الأولى للنمو الى تأخر الانبات ، وانخفاض نسبته الى جانب بطء نمو البادرات وتعرضها لمرض الخناق ، كما أن ارتفاع درجة الحرارة مع الجفاف فى طور النضج يؤدى الى تفتح الكثير من اللوز قبل اكتمال نمو وجفاف اللوز الصغير منه مما يصاحبه انخفاض رتبة القطن وانخفاض الانتاجية .^(١) الا أن هذه العوامل بدورها يتم التغلب عليها من خلال اختيار الأصناف الملائمة للزراعة فى كل من الأقاليم المختلفة الى جانب اختيار الموعد المناسب للزراعة لتجنب آثارها ، كما أن تغيرات درجات الحرارة والرطوبة النسبية طوال هذه الفترة تعد محدودة ، ومن ثم استبعاد أن يكون لهذه العناصر تأثير على الاتجاه العام للانتاجية خلال الفترة المشار اليها .

وأخيرا فان للعوامل الجوية أيضا علاقتها بمدى اصابة الأقطان بالحشرات مثل التريس ، والمن ودودة ورق القطن ، وديدان اللوز ، حيث تؤدى كثرة الضباب الى زيادة الاصابة بالآفات الحشرية . واذا كان للعوامل الجوية تأثيرها المشار اليه ، الا أن التغيرات المشار اليها فى درجة الحرارة والرطوبة النسبية وكما سبق القول تعد محدودة بالقياس الى التباين فيها من حيث الظروف الملائمة لزراعة الأقطان ، كما أن التغير فى درجة كثافة الضباب ، وان كان لها دور فى زيادة الاصابة بالآفات الحشرية ، الا أنه لايعتقد أن تكون هى العامل المسئول عن الاتجاه العام لتناقص الانتاجية من الأقطان لفترة تمتد الى عقد من السنوات ، وان كان من المحتمل أن ينحصر تأثيرها لفترة عام أو آخر باعتبارها من العوامل الطارئة ، اذ أن التقدم العلمى فى مجال مقاومة الآفات الحشرية قد كشف عن الكثير من الوسائل والأدوات لتجنب الاصابة بها ومقاومة الآفات الحشرية . ويشير التاريخ المصرى فى زراعة الأقطان خاصة فى العقود الثلاث الأخيرة الى استخدام قطاع الزراعة المصرية لكثير من الوسائل والأدوات المتطورة لمقاومة الاصابة بالآفات الحشرية خاصة فى زراعات الأقطان .

(٤-٢-٢) الأصناف المنزوعة وانتاجيتها :-

من أبرز نتائج البحث العلمى فى الزراعة المصرية التجديد المستمر للأصناف والسلالات المنزوعة من المحاصيل الزراعية خاصة الرئيسية منها ، وذلك من خلال استنباط الأصناف والسلالات المرتفعة الانتاجية والأكثر ملائمة للزراعة فى ظل الظروف البيئية والمناخية السائدة . ويأتى القطن فى مقدمة المحاصيل الزراعية فى هذا المجال حيث يشهد تاريخ زراعته التجديد المستمر فى الأصناف والسلالات المنزوعة منه ، حيث احلال الأصناف المنزوعة بغيرها من الأصناف الجديدة الأعلى انتاجية والأفضل من حيث المواصفات المطلوبة ، حيث دخل مجال زراعة الأقطان الطويلة خلال النصف الأخير من عقد الستينات الصنف جيزة (٦٨) ، كما خرج من مجال الانتاج الصنف (كرنك) ، كما دخل مجال انتاج الأقطان الطويل الوسط الصنف جيزة (٦٧) ، والصنف جيزة (٦٩) على حين خرج من مجال الانتاج أصناف جيزة (٤٧) ، وجيزة (٣٠) ، وبهتيم . أما الأقطان الوسط فدخل مجال انتاجها الصنف جيزة (٦٦) خلال النصف الأخير من هذا العقد ، على النحو المبين

بالجدول رقم (٢-١٩) ، ومن ثم فقد أنحصرت الأصناف المنزرعة من الأقطان الطويلة في أواخر هذا العقد في أصناف جيزة (٤٥) ، وجيزة (٦٨) ، ومنوفى ، ومن القطن الطويل وسط الأصناف "دندرة" ، وجيزة (٦٧) ، وجيزة (٦٩) ، ومن القطن الوسط الصنف "أشمونى" ، والصنف جيزة (٦٦) .

أما في عقد السبعينات فقد استمر في مجال الزراعة والأنتاج من الأقطان الطويلة الأصناف جيزة (٤٥) ، وجيزة (٦٨) ، كما استمر الصنف "منوفى" الى بداية النصف الأخير من هذا العقد ، مع دخول صنف جديد باسم جيزة (٧٠) مجال الزراعة والأنتاج مع بداية هذا العقد . أما القطن الطويل وسط فقد استمرت الأصناف "دندرة" ، وجيزة (٦٧) ، جيزة (٦٩) في مجال الزراعة والأنتاج ، كما دخل مجال الزراعة والأنتاج صنفان جديدا هما الصنف جيزة (٧٥) في منتصف هذا العقد ، والصنف جيزة (٨٢) في العام قبل الأخير من هذا العقد . أما الأقطان الوسط فقد استمر في مجال زراعتها وإنتاجها الصنف جيزة (٦٦) ، والصنف أشمونى ، والذي استمر حتى العام السابع من هذا العقد ، كما دخل صنف جديد مجال الزراعة والأنتاج وهو الصنف جيزة (٧٢) ، الا أن زراعته توقفت مع نهاية العام الثامن من هذا العقد .

أما في عقد الثمانينات وفي مجال زراعة وإنتاج الأقطان الطويلة فقد استمرت الأصناف جيزة (٤٥) ، وجيزة (٧٠) ، مع دخول صنفان جديدا مع بداية هذا العقد وهما الصنف جيزة (٧٦) ، والصنف جيزة (٧٧) ، مع خروج الصنف جيزة (٦٨) ، من مجال الزراعة والأنتاج منذ بداية هذا العقد . أما في مجال زراعة وإنتاج الأقطان الطويل وسط فقد استمرت الأصناف "دندرة" ، وجيزة (٦٩) ، جيزة (٧٥) وجيزة (٨٢) الذي توقفت زراعته منذ العام الثاني من هذا العقد ، ثم جيزة (٦٧) ، والذي توقفت زراعته وإنتاجية منذ العام الثامن أيضا من هذا العقد ، الا أنه قد دخل مجال زراعتها وإنتاجها أيضا ثلاث أصناف جديدة وهى الصنف جيزة (٨٠) والذي دخل الزراعة والأنتاج منذ العام الأول من هذا العقد ، ثم الصنف جيزة (٨١) والذي دخل مجال الزراعة والأنتاج ابتداء من العام الثالث من هذا العقد ثم الصنف "أمريكي" والذي توقفت زراعته والأنتاج منه تقريبا في منتصف هذا العقد ، أما الأقطان الوسط فقد توقفت زراعتها وإنتاجها تقريبا في السنوات الأولى من هذا العقد على نحو ما هو مبين بالجدول السابق الذكر .

وهما سبق يتبين أن زراعة وإنتاج الأقطان قد شهدت دخول عدد أكبر من الأصناف خلال عقد الثمانينات عنه في عقد السبعينات وما قبله حيث بلغ عدد الأصناف الجديدة التي دخلت مجال الزراعة والأنتاج خلال هذا العقد ٥ أصناف منها ٤ من الأقطان الطويلة ، ٣ أصناف من القطن الطويل وسط ، وذلك على الرغم مما قد يتطلبه استنباط الصنف الجديد من وقت يتراوح ما بين ٨-١٣ سنة تقريبا حتى الخروج الى نطاق الزراعة والأنتاج . فخروج الأصناف جيزة (٦٨) ، والمنوفى من مجال زراعة وإنتاج الأقطان الطويلة ، قد قابله من جهة أخرى دخول الأصناف جيزة (٧٦) ، وجيزة (٧٧) والتي تتميز بارتفاع إنتاجها بالمقابلة مع الصنفين السابقين ، حيث سجل الصنف جيزة (٧٦) متوسط إنتاجية

جدول رقم (٢-١٩) الأصناف المبرزة من الاقطان والتطور التاريخي لاحتلالها خلال الفترة منذ
أواخر عقد الستينات وحتى نهاية عقد الثمانينات

الأصناف	أواخر عقد الخمسينات	أواخر عقد الستينات	عقد السبعينيات	عقد الثمانينيات
أ- أقطان طويلة :-				١٠٩٨٧٦٥٤٣٢١
١- جيزة (٤٥)				
٢- جيزة (٥٩)				
٣- جيزة (٦٨)				
٤- جيزة (٧٠)				
٥- جيزة (٧١)				
٦- جيزة (٧٦)				
٧- جيزة (٧٧)				
٨- كرنك				
٩- منوفى				
ب- قطن طويل وسط :-				
١- جيزة (٤٧)				
٢- جيزة (٣٠)				
٣- دندرة				
٤- بهنيم				
٥- جيزة (٦٧)				
٦- جيزة (٦٩)				
٧- جيزة (٧٥)				
٨- جيزة (٨٠)				
٩- جيزة (٨١)				
١٠- جيزة (٨٢)				
١١- أمريكى				
ج- أقطان وسط :-				
١- جيزة (٦٦)				
٢- جيزة (٧٢)				
٣- أشمونى				

المصدر :- وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة .

بلغت نحو ٧ر٠ قنطار للفدان خلال الخمس سنوات الأولى لزراعته ، كما سجل الصنف جيزة (٧٧) متوسط انتاجية بلغت نحو ٧ر٦ قنطار للفدان خلال نفس الفترة ، على حين سجلت الأصناف جيزة (٦٨) ، والمنوفى متوسط انتاجية بلغت نحو ٥ر٢٣ ، ٥ر٢٠ قنطار للفدان من كل منهما على الترتيب خلال فترة زراعتهما فى عقد السبعينات • على النحو المبين بالجدول رقم (٢-٢٠) • وبالإضافة الى ذلك فـان انتاجية الصنف المنوفى قد سجلت معدل نمو متناقص خلال فترة زراعته فى عقد السبعينات بلغ نحو — ٠٨ر % فى المتوسط ، على حين سجلت انتاجية الصنف الأخير (جيزة٦٨) ثباتا نسبيا تقريبا خلال فترة زراعتهما فى هذا العقد • وذلك على عكس الأصناف جيزة (٤٥) ، وجيزة(٧٠) والذى أستمرت زراعتهما وانتاجهما الى الوقت الحاضر حيث سجلت أنتاجية الفدان من الصنف الأول أتجاها عاما متزايدا خلال عقد السبعينات وبمعدل سنوى يبلغ نحو ٢٥٧ر % فى المتوسط ، كما سجلت أنتاجية الصنف الثانى نفس الاتجاه وبمعدل سنوى بلغ نحو ٣١ر % فى المتوسط خلال هذا العقد ، حيث أنعكس ذلك فى ارتفاع متوسط أنتاجية الفدان من الصنف جيزة (٤٥) من ٤٦٦ر قنطار خلال النصف الأول من عقد السبعينات الى نحو ٥١٣ر قنطار خلال النصف الأخير من هذا العقد ، كما أرتفعت انتاجية الفدان من الصنف الثانى من ٥١٧ر قنطار الى ٥٨٣ر قنطار فى نفس الفترة •

أما فى فترة عقد الثمانينات فقد سجلت انتاجية الأصناف المنزرعة من الأقطان الطويلة اتجاها عاما متناقضا وبمعدلات مختلفة باستثناء أنتاجية الصنف جيزة (٧٦) والذى سجلت اتجاها عاما متزايدا خلال هذا العقد وان كان بمعدل محدود • حيث سجلت انتاجية الفدان من الصنف جيزة (٤٥) أعلى معدل لتناقص الانتاجية بلغ نحو— ٥٢٣ر % فى المتوسط خلال هذا العقد على حين سجلت الأصناف جيزة (٧٧) ، وجيزة (٧٠) تتناقص انتاجيتها بمعدلات سنوية بلغت نحو ٢٩٣ر % ، ٥ر % فى المتوسط • أما الصنف جيزة(٧٦) فقد سجلت أنتاجيه الفدان منه معدل زيادة سنوية محدودة بلغت نحو ٠٥ر % فى المتوسط خلال نفس العقد • وتشير الأشكال البيانية رقم (٢، ٣، ٤) ، الى اتجاه الأرقام القياسية لانتاجية الفدان من أصناف القطن الطويل خلال الفترة ١٩٧٠—١٩٨٩ بالقياس الى انتاجية الفدان منها خلال عام ١٩٧٠ •

وكذلك أيضا بالنسبة للقطن الطويل وسط حيث شهد النصف الأخير من عقد السبعينات اضافة صنف جديد (جيزة٧٥) الى الأصناف المنزرعة منه والذى سجل متوسط انتاجية تفوق انتاجية غيرها من الأصناف الأخرى حيث بلغت نحو ٧ر٤٥ قنطار للفدان فى المتوسط خلال فترة زراعته فى النصف الأخير من هذا العقد ، وذلك فى مقابل انتاجية بلغت نحو ٦ر٢٤ ، ٦ر٠٧ ، ٥ر٩٨ قنطار للفدان من الأصناف الأخرى وهى جيزة (٦٩) ، جيزة (٦٧) ، دندرة على الترتيب خلال نفس الفترة من عقد السبعينات • أما عقد الثمانينات فقد شهد دخول الصنف جيزة (٨٠) ، ثم الصنف جيزة (٨١) مجال زراعة وانتاج القطن الطويل وسط مع خروج الصنف جيزة (٦٧) من مجال زراعته وانتاجها مع بداية هذا العقد • واذا كان من الملاحظ أن انتاجية الصنف جيزة (٨١) قد سجلت انتاجية تفوق انتاجية

جدول رقم (٢٠-٢) انتاجية الغدان من الأصناف المنزوعة من الأقطان الطويلة خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٨٩.

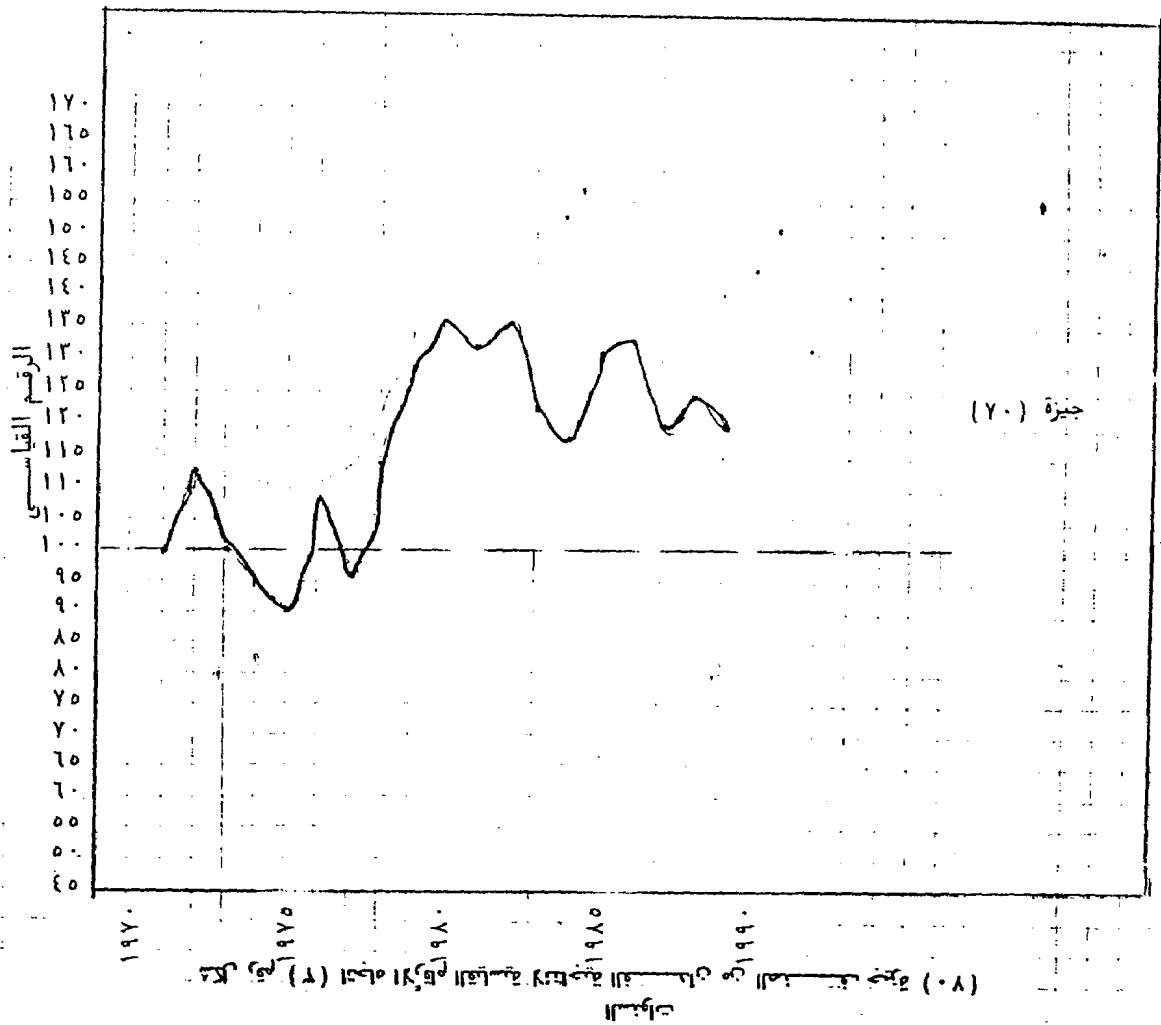
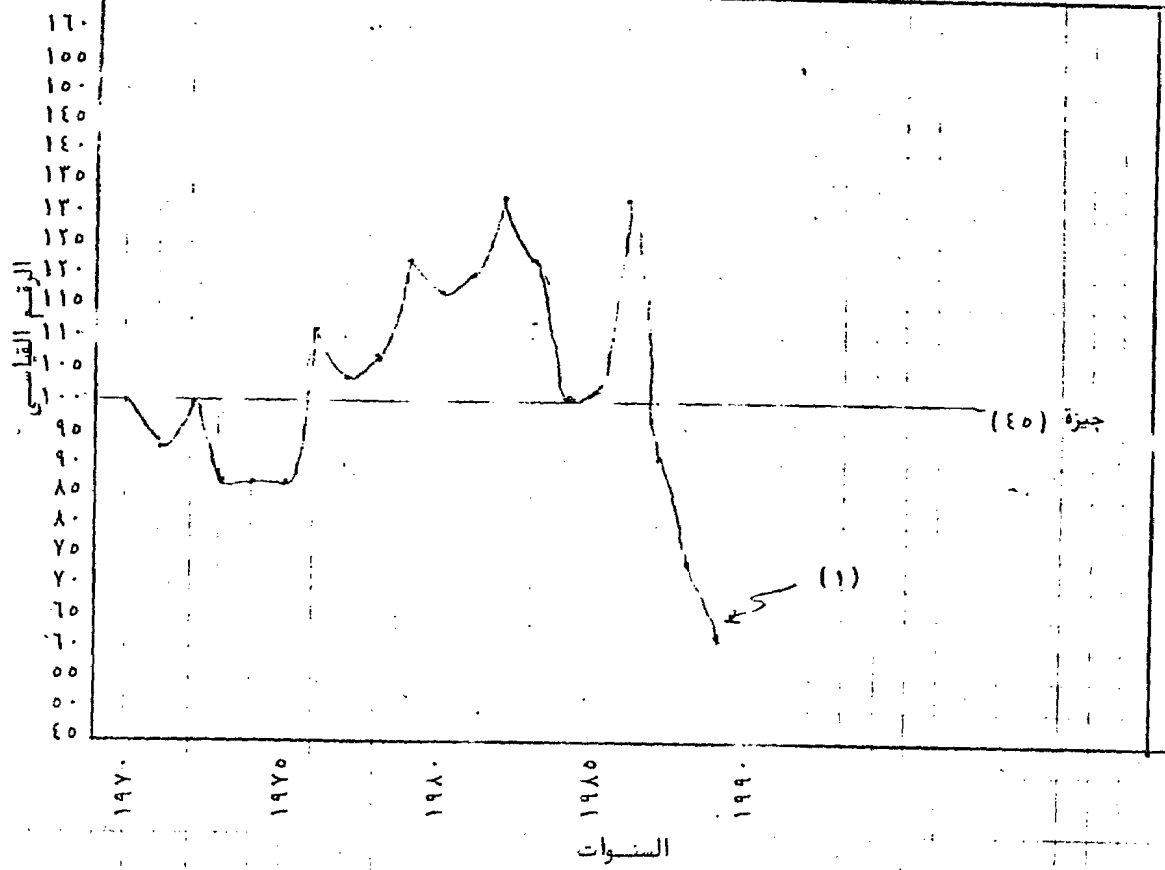
(قطن/قطن زهر)

منوفسى	جيزة (٦٨)	جيزة (٧٧)	جيزة (٧٦)	جيزة (٧٠)	جيزة (٤٥)	
٥,٤٤	٦,٠٧	—	—	—	٤,٩٢	١٩٧٠
٥,٢٨	٥,٩٣	—	—	٥,٣٤	٤,٥٨	١٩٧١
٥,٧١	٤,٩٦	—	—	٦,٠٦	٤,٩٣	١٩٧٢
٤,٩٨	٤,٨٢	—	—	٥,٣٣	٤,٢٩	١٩٧٣
٥,٠٢	٥,٣٤	—	—	٥,٠٥	٤,٢٩	١٩٧٤
٥,٣١	٥,٤٠	—	—	٥,١٧	٤,٦٦	١٩٧٤-١٩٧٠
٤,٤٧	٥,١٠	—	—	٤,٨١	٤,٢٨	١٩٧٥
٥,٠٥	٤,٦٢	—	—	٥,٧٥	٥,٤٥	١٩٧٦
—	٤,٥٣	—	—	٥,١٤	٥,١٤	١٩٧٧
—	٥,٠٩	—	—	٦,٠٩	٥,٢٧	١٩٧٨
—	٥,٨٢	—	—	٦,٨٣	٦,٠	١٩٧٩
٤,٦٨	٤,٨٦	—	—	٥,٨٣	٥,١٣	١٩٧٩-١٩٧٥
٥,٢٠	٥,٢٣	—	—	٥,٧٤	٤,٧٧	١٩٧٩-١٩٧٠
—	٦,٤٦	٧,٧٠	٦,٦٣	٧,٢٤	٥,٧٧	١٩٨٠
—	—	٧,٧٤	٧,٥٢	٧,٠٧	٥,٨٨	١٩٨١
—	—	٨,٠٨	٧,٨٢	٧,١٩	٦,٥٢	١٩٨٢
—	—	٧,١١	٦,٧٥	٦,٥٢	٠,٦,٠٢	١٩٨٣
—	—	٧,٧٢	٦,٦٨	٦,٣٠	٤,٩٧	١٩٨٤
—	—	٧,٦٠	٧,٠	٦,٥٨	٥,٨٥	١٩٨٤-١٩٨٠
—	—	٦,٠٢	٥,٤٠	٦,٩٨	٥,٠٤	١٩٨٥
—	—	٦,٢٣	٦,٦٥	٧,٠٦	٦,٤٩	١٩٨٦
—	—	٦,١٦	٥,٨٥	٦,٤٢	٤,٥٠	١٩٨٧
—	—	٦,٠٢	٦,٢١	٦,٦١	٣,٦٥	١٩٨٨
—	—	٥,٤٨	٦,١٩	٦,٣٨	٣,٠٤	١٩٨٩
—	—	٥,٩٩	٦,١٥	٦,٧١	٤,٥٩	١٩٨٩-١٩٨٥ *
—	—	٦,٤٠	٦,٢٧	٦,٨١	٥,٣٦	١٩٨٩-١٩٨٠

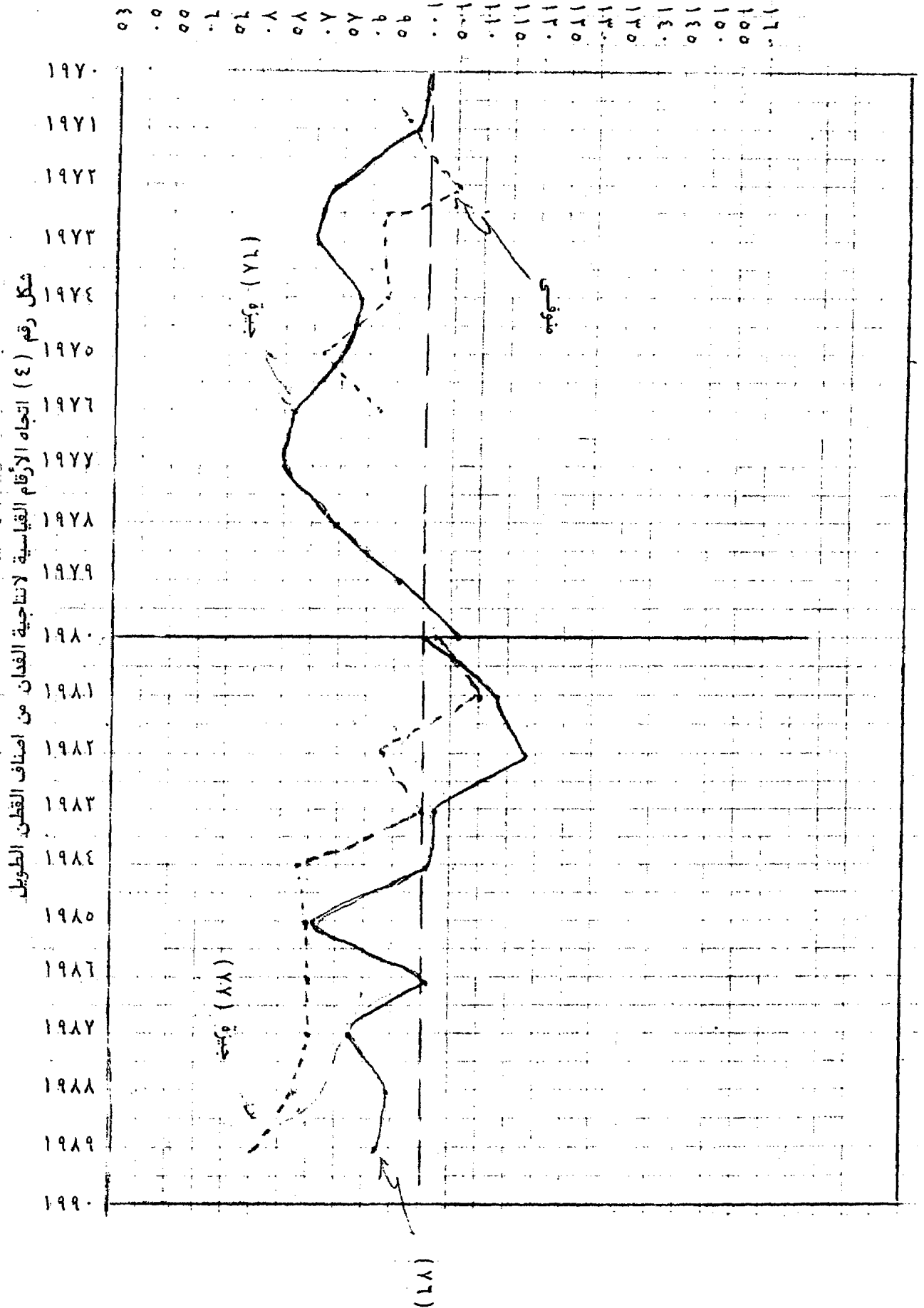
المصدر: — وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة .

* وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

شكل رقم (٢) اتجاه الارتفاع القياسي لانتاجية آفدان من صنف جيزة (٤٥) ١٠٦-



الرقم القياسي



غيرها من الأصناف الأخرى للقطن الطويل وسط خلال الخمس سنوات الأولى لزراعته ، إلا أنه من الملاحظ أيضا أن الصنف الآخر المضاف وهو جيزة (٨٠) قد سجل انتاجية تماثل انتاجية الأصناف الأخرى المنزرعة كما تماثل انتاجية الصنف جيزة (٦٧) الذي خرج من مجال الانتاج خلال السنوات الأولى لزراعته ، وان كانت انتاجيته تقل عن انتاجية بعض الأصناف الأخرى مثل جيزة (٧٥) ، ودندره على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٢-٢١) .

وبالنسبة لاتجاهات انتاجية الأصناف المنزرعة من القطن الطويل وسط فمن الملاحظ أنها قد سجلت اتجاها عاما متزايدا خلال عقد السبعينات وان كان بمعدلات متباينة حيث سجلت انتاجية الأصناف جيزة (٦٩) ، وجيزة (٦٧) ، ودندره معدل زيادة سنوية بلغت نحو ٣.٠٣٪ ، ٥.٠٦٪ ، ١.١٧٪ ففى المتوسط لكل منها وعلى الترتيب خلال هذا العقد ، حيث أرتفعت انتاجية الصنف الأول من ٦٣٩ قنطار للفدان فى عام ١٩٧٠ الى ٧٣٥ قنطار للفدان فى عام ١٩٧٩ ، كما أرتفعت انتاجية الفدان من الصنف الثانى من ٦٤٧ قنطار فى عام ١٩٧٠ الى ٦٩٩ قنطار فى عام ١٩٧٩ ، على حين أرتفعت انتاجية الفدان من الصنف "دندره" من ٤٢١ قنطار فى عام ١٩٧٠ الى ٦٣٦ قنطار فى عام ١٩٧٩ . أما الصنف جيزة (٧٥) والذي تم اضافته الى مجال زراعة وانتاج هذه الأقطن فى منتصف هذا العقد فقد سجلت انتاجية معدل زيادة سنوية بلغ ٢.٤٪ فى المتوسط خلال هذا العقد . وعليه يلاحظ أن انتاجية الصنف جيزة (٦٧) قد سجلت أقل معدل زيادة سنوية عن غيرها من الأصناف خلال هذا العقد ، وقد يكون ذلك هو السبب فى استبعاده من مجال الزراعة والانتاج مع بداية عقد الثمانينات . أما فى فترة عقد الثمانينات فقد سجلت انتاجية جميع الأصناف اتجاها عاما متناقصا ، وبمعدلات متباينة حيث سجلت الأصناف الثلاث المستمرة فى الانتاج منذ عقد السبعينات منذ عقد السبعينات وحتى نهاية عقد الثمانينات ، وهى جيزة (٦٩) ، وجيزة (٧٥) ، دندره تناقص انتاجيتها خلال هذا العقد بمعدلات بلغت نحو ٥.٠٤٪ ، ٣.٣٩٪ ، ٢.٩٣٪ فى المتوسط لكل من الأصناف الثلاث وعلى الترتيب . حيث أنخفضت انتاجية الفدان من الصنف الأول الى ٤٢٣ قنطار فى عام ١٩٨٩ بعد أن كانت ٧١٥ قنطار فى عام ١٩٨٠ ، كما أنخفضت انتاجية الفدان من الصنف الثانى من ٧٦٦ قنطار فى عام ١٩٨٠ الى ٥١٥ قنطار فى عام ١٩٨٩ ، أما الصنف الثالث فقد أنخفضت انتاجيته من ٧١٤ قنطار للفدان فى عام ١٩٨٠ الى ٣٦٧ قنطار للفدان فى عام ١٩٨٩ . أما بالنسبة للصنفان جيزة (٨٠) ، وجيزة (٨١) فقد تناقصت انتاجية الفدان منها بمعدلات سنوية بلغت نحو ٤.٠٪ ، ٣.١٩٪ فى المتوسط لكل من الصنف الأول والثانى على الترتيب حيث أنخفضت انتاجية الفدان من الصنف جيزة (٨٠) من ٦٢٧ قنطار فى عام ١٩٨١ الى ٤٧٥ قنطار فى عام ١٩٨٩ ، كما أنخفضت انتاجية الفدان من الصنف جيزة (٨١) من ٧٠ قنطار خلال العام الأول لزراعته الى ٤٧٨ قنطار فى عام ١٩٨٩ ، وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٢-٢١) ، وتشير الأشكال البيانية رقم (٥-٧) اتجاهات الأرقام القياسية للانتاجية من أصناف القطن الطويل وسط خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ بالقياس الى انتاجية الفدان منها فى عام ١٩٧٠ .

جدول رقم (٢١-٢) انتاجية الأصناف المنزوعة من القطن الطويل وسط
خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٧٠

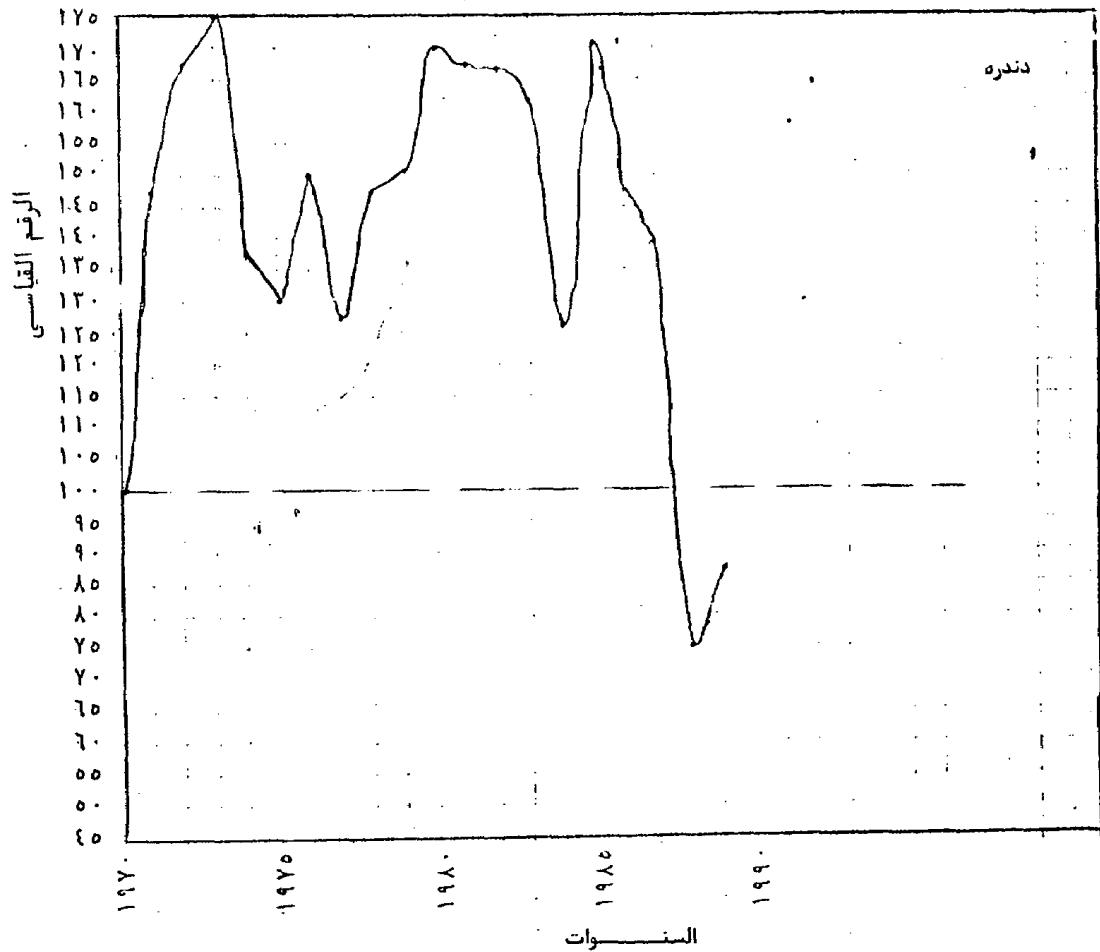
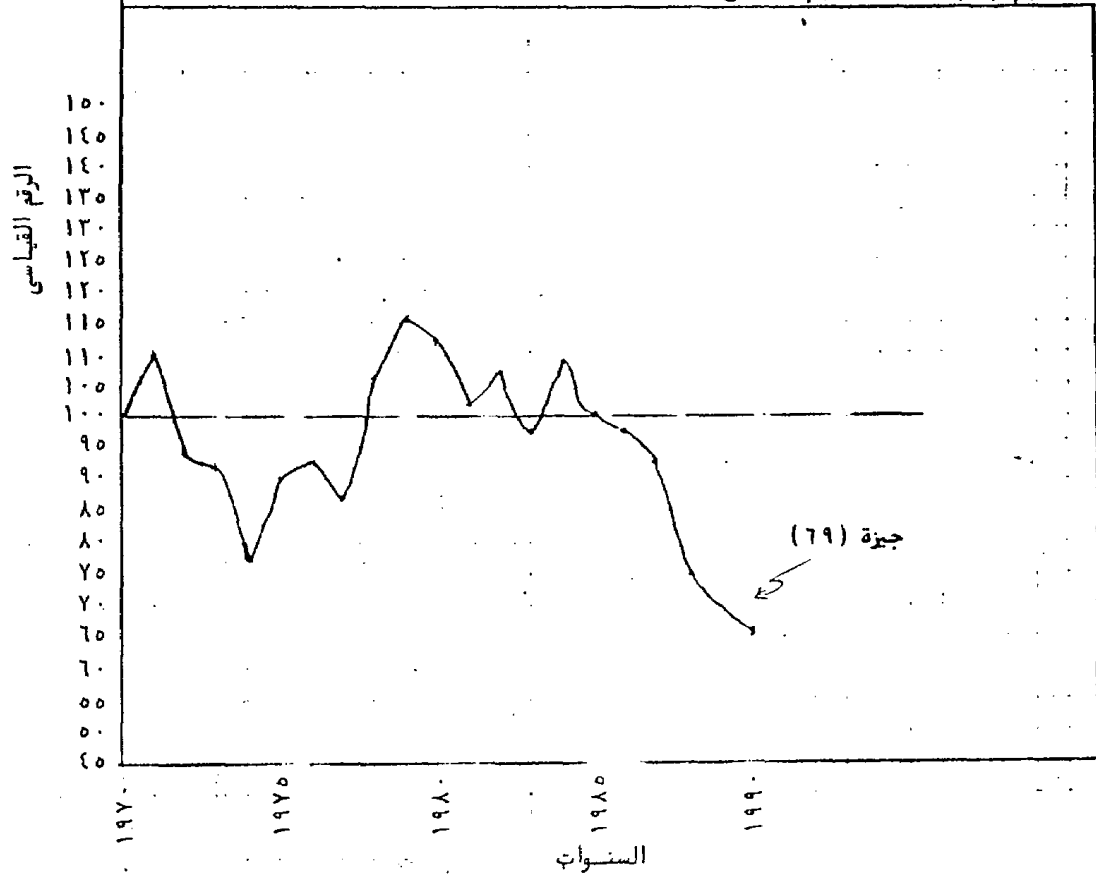
(قنطار زهر/فدان)

السنوات	جيزة (٦٩)	جيزة (٧٥)	دندره	جيزة (٨٠)	جيزة (٨١)	جيزة (٦٧)
١٩٧٠	٦٣٩	-	٤٢١	-	-	٦٤٧
١٩٧١	٦٩٦	-	٦١٩	-	-	٦٢١
١٩٧٢	٦٠٢	-	٧٠٨	-	-	٥٧٨
١٩٧٣	٥٩١	-	٧٣٨	-	-	٦١٩
١٩٧٤	٥٠٠	-	٥٨١	-	-	٦١٧
١٩٧٤-١٩٧٠	٥٩٦	-	٦٠٥	-	-	٦١٥
١٩٧٥	٥٧٦	٧٣٦	٥٤٩	-	-	٥٠٩
١٩٧٦	٥٨٦	٦٢٦	٦٣١	-	-	٥٨٧
١٩٧٧	٥٥٤	٥٨١	٥٣٥	-	-	٦٠٤
١٩٧٨	٦٧٥	٨٢٩	٦١٩	-	-	٦٥٥
١٩٧٩	٧٣٥	٧٣٨	٦٣٦	-	-	٦٩٩
١٩٧٩-١٩٧٥	٦٢٤	٧٤٥	٥٩٨	-	-	٦٠٧
١٩٧٩-١٩٧٠	٦٠٩	٧٤٥	٦٠١	-	-	٦١١
١٩٨٠	٧١٥	٧٦٦	٧١٤	-	-	٦٦٦
١٩٨١	٦٥٠	٧٤٠	٧٠٩	٦٢٧	-	٦٨٥
١٩٨٢	٦٨٣	٧٣٤	٧٠٢	٦٤٧	-	-
١٩٨٣	٦٢٣	٧٠١	٦٨٥	٦٣٨	٧٠٢	-
١٩٨٤	٦٨٨	٧٤٨	٥٣٢	٤٤١	٨٤٠	-
١٩٨٤-١٩٨٠	٦٧٥	٧٣٧	٦٧٦	٥٠٠	٨٠٢	-
١٩٨٥	٦٤١	٦٨٦	٧١٨	٧٢٥	٧٢٥	-
١٩٨٦	٦٢٠	٦٨٣	٦١٩	٥٦٧	٧٤٩	-
١٩٨٧	٥٩٧	٦٣٢	٥٨٤	٥٤٩	٦٧٣	-
١٩٨٨	٤٧٩	٥٦٨	٢١٤	٤٧١	٥٦٦	-
١٩٨٩	٤٢٣	٥١٥	٢٦٧	٤٧٥	٤٧٨	-
١٩٨٩-١٩٨٥	٥٦٣	٦٢١	٥٢٩	٥٤٣	٥٩٥	-
١٩٨٩-١٩٨٠	٦٣٩	٦٧٩	٦٠٧	٥٣٤	٦٠٤	-

المصدر :- وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .

x وزارة الزراعة ، الأمانة المركزية للاقتصاد الزراعي ، بيانات غير منشورة .

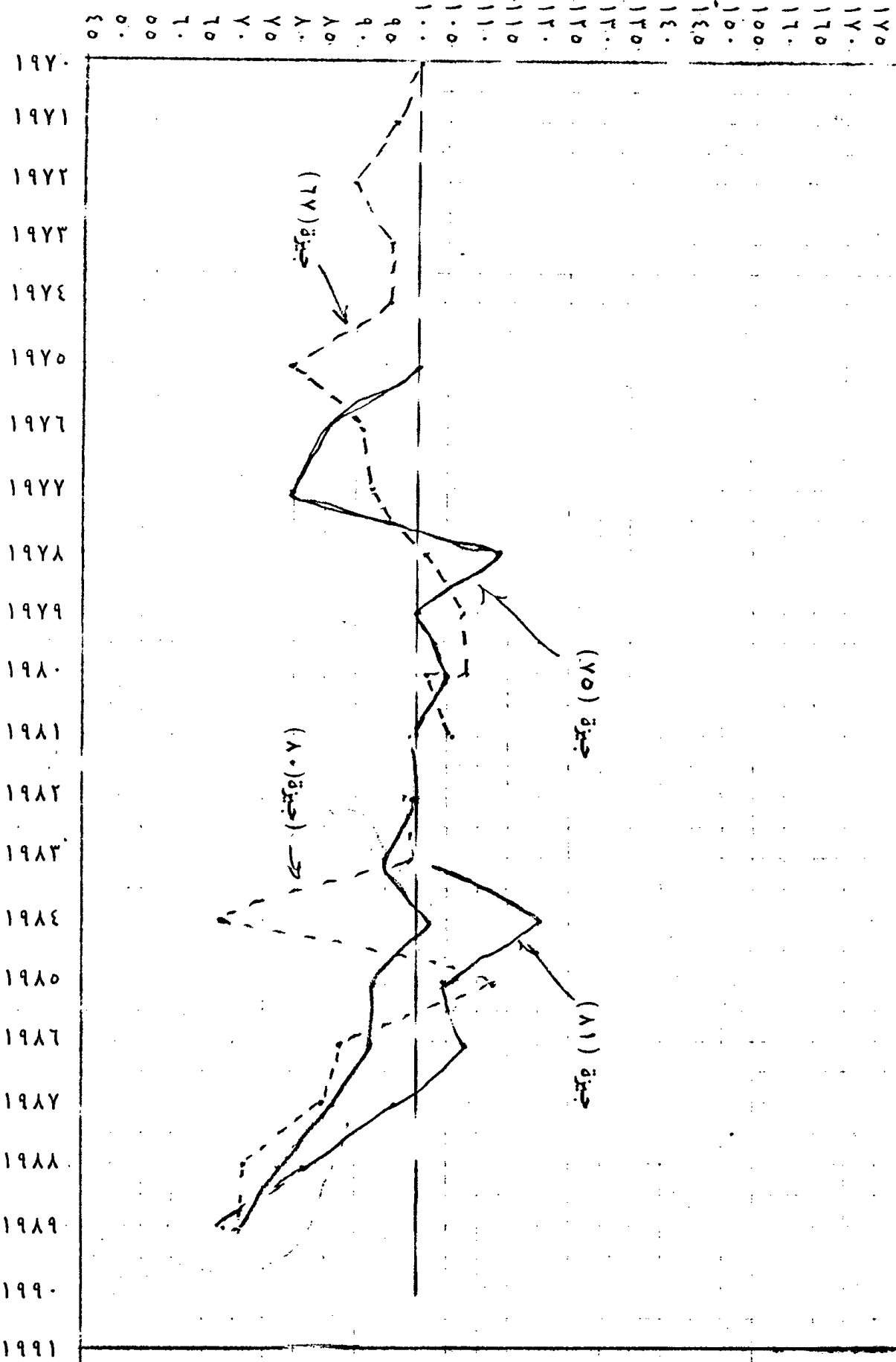
شكل رقم (٥) اتجاهات الرقم القياسى لانتاجية الفدان من الصنف جيزة (٦٩)



شكل (٦) اتجاهات الرقم القياسى لانتاجية الفدان من الصنف (دندره)

الرقم القياسي

شكل رقم (٧) اتجاهات الرقم القياسي لانتاجية الغدان من الاصناف الاخرى للقطن الطويل وسط



ان الاتجاه العام لتناقى انتاجية جميع الأصناف (ماعدا الصنف جيزة ٧٦) المنزرعة من الأقطان خلال عقد الثمانينات ، وان كان بمعدلات متبانية ، قد يشير فى مضمونه الى مسئولية عوامل أخرى عن تناقضى انتاجية الأقطان خلال هذا العقد ، وبدرجة أكبر عن احتمالات تدهور الصفات الوراثية لهذه الأصناف ، حيث أنه من المنطقى قبول القول بتدهور الصفات الوراثية اذا مالوحت اتجاه تناقضى الانتاجية بالنسبة لصنف أو صنفين من الأصناف المنزرعة ، كما أنه ليس من المنطق ومن ناحية أخرى قبول هذا القول اذا مالوحت اتجاه تناقضى الانتاجية بالنسبة لجميع الأصناف المنزرعة ، بل من المنطق فى هذه الحالة الأخيرة تبرير الاتجاه العام لتناقضى انتاجية جميع الأصناف المنزرعة من الأقطان خلال هذا العقد بعوامل وأسباب أخرى وبدرجة أكبر الى جانب احتمالات تدهور الصفات الوراثية لبعض الأصناف المنزرعة ، ولكن بدرجة أقل .

هذا ومن ناحية أخرى فانه اذا ما افترض وجود تدهور فى الصفات الوراثية لصنف أو أكثر من الأصناف المنزرعة من الأقطان فان ذلك قد يعزى الى عوامل ادارية واشرافية ، اذ أنه ومن المفترض قيام الأجهزة المعنية بزراعة القطن بالعمل على تحسين وتنقية الأصناف المتداولة فى السوق من بذور القطن عن طريق اتخاذ الاجراءات التالية (١) :-

- امداد الزراع وعلى فترات منتظمة (٣-٥ سنوات) ببذور قطن نقية ومحسنة من نويات الأصناف المتداولة ، والعمل على استبعاد النباتات الغريبة من حقول القطن .
- أن لا تقل نسبة نقاوة البذور المعدة للتقاوى عن ٩٨% ، أى لا تزيد نسبة البذور الغريبة عن ٢% ، حيث تستعمل البذور التى تقل درجة نقاوتها عن ذلك لأغراض صناعة الكسب الزيت .
- التوسع فى المساحات المتعاقدة عليها لانتاج تقاوى الاكثار بغرض تعميمها لتشمل جميع المساحات المنزرعة من مختلف الأصناف .
- القضاء على عواصم التهجين الطبيعى بين الأصناف المختلفة ، وذلك عن طريق تحديد المنطقة الملائمة لزراعة كل صنف والتى يوجد فيها ، حيث يزرع بها الصنف المحدد ، على حين تزرع الأصناف الأخرى فى مناطق أخرى ، محدد لكل منها .
- عدم التصريح لأى محالج بحلج أكثر من صنف وذلك لمنع حدوث الخلط الميكانيكى بين بذور الأصناف المختلفة اذا ماتم حلج أصناف مختلفة فى محالج واحد .
- لابد وأن يصاحب الاجراءات السابقة وجود برنامج سليم لمقاومة الآفات الحشرية بالحقول المنزرعة ، مع الأخذ بالأساليب والمعاملات التى تزيد من انتاجية القطن .

وعليه فانه اذا ما كان هناك قصور فى أى من العوامل والاجراءات المشار اليها قد يترتب عليه بالتالى تدهور فى الصفات الوراثية للأصناف المتداولة بمرور الوقت ، هو ما يمكن تبريره بالتالى بالقصور فى الجوانب الادارية والاشرافية للأجهزة المعنية .

(٤-٢-٣) خصوبة التربة الزراعية :-

من الطبيعي أن يكون لتغير خصوبة التربة الزراعية تأثيره على انتاجية الاراضى الزراعية من مختلف المحاصيل واتجاهاتها . ومن ثم فقد يكون لتدهور خصوبة التربة الزراعية مسئوليته عن الاتجاه العام لتناقص الانتاجية من الاقطان على نحو ماسبق بيانه . الا أنه وفي هذا الشأن أيضا فان نتائج تصنيف التربة الزراعية وفقا لجدارتها الانتاجية من مختلف المحاصيل تشير الى التحسن المستمر فى الجدارة الانتاجية للاراضى الزراعية ، وبما يشير بدوره الى تحسن خصوبة الاراضى الزراعية خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٨٥ حيث ازدادت مساحة اراضى كل من الدرجة الاولى والثانية مع زيادة نسبة تمثيلها فى اجمالى المساحة المنزرعة ، مع تناقص مساحة ونسبة تمثيل اراضى الدرجات الانتاجية الاقل ، حيث ارتفعت نسبة تمثيل اراضى الدرجة الاولى فى اجمالى المساحة المنزرعة الى مايقرب من ٥٣٪ منها خلال الفترة ١٩٨١- ١٩٨٥ ، بعد أن كانت تمثل مانسبته ٣٦٣٪ منها خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠ ، كما ارتفعت نسبة تمثيل اراضى الدرجة الثانية الى مايقرب من ٣٥٢٪ بعد أن كانت تبلغ نحو ٢٤ر٠٤٪ . أما اراضى الدرجة الثالثة فقد أنخفضت نسبة تمثيلها فى اجمالى المساحة المنزرعة من ٢٢ر٦٧٪ فى الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ الى نحو ٨ر١٪ خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ، كما أنخفضت نسبة تمثيل اراضى الدرجة الرابعة من ١٤ر٦٥٪ خلال الفترة الاولى الى نحو ٣ر٠٪ خلال الفترة الثانية ، وكذلك أيضا أنخفضت نسبة تمثيل اراضى الدرجة الخامسة على النحو المبين بالجدول رقم (٢-٢٢) .

وعليه فان فى الاتجاهات العامة لنسب تمثيل الفئات الانتاجية من الاراضى الزراعية فى اجمالى المساحة المنزرعة ، وعلى النحو المبين عالية مايشير الى التحسن المستمر فى خواص وخصوبة التربة الزراعية ، ومايشير بدوره الى نفي مشاركة هذا العامل فى مسئولية الاتجاه العام لتناقص الانتاجية من الاقطان خلال العقد الأخير .

(٤-٢-٤) معدلات استخدام الأسمدة الكيماوية :-

لقد شهد القطاع الزراعى خلال فترة العقدين الأخيرين تزايدا كبيرا فى معدل استخدام الأسمدة الكيماوية لمختلف المحاصيل . وبالنسبة لمحصول القطن فقد ارتفعت المقررات المحددة له من الأسمدة الآزوتية (١٥ر٥٪ أزوت) الى ٤٠٠-٤٥٠ كجم للفدان فى عام ١٩٨٤ ، وذلك فى مقابل ٣٠٠-٤٠٠ كجم فى عام ١٩٧٨ وذلك بعد أن كان معدل استخدامها يبلغ نحو ١٣٦ كجم للفدان عام ١٩٦١/٦٠ . كما ارتفعت معدلات استخدام سماد السوبر فوسفات لتصل الى ١٠٠ كجم للفدان بعد أن كانت تبلغ نحو ٤٥ كجم للفدان عام ١٩٦١/٦٠ . ويضاف الى ذلك ماتقرره الدولة من زيادة فى مقررات التسميد عن المقررات السابقة فى حالة توافر الأسمدة الآزوتية والتي تقدر بنحو ٥٠ كجم اضافية للفدان ^(١) . وأخيرا فقد ارتفعت المقررات المحددة من قبل الدولة لتصل الى ٤٠٠ - ٥٠٠ كجم للفدان من الأسمدة الآزوتية فى عام ١٩٨٩ . وعليه فاذا كان معدل استخدام الأسمدة الكيماوية فى

جدول رقم (٢٢-٢) تصنيف الأراضي الزراعية وفقا لجيازتها الانتاجية في السنوات ١٩٨٥-١٩٦٦

الرتب الانتاجية	١٩٨٥-١٩٨١ (٣)		١٩٨٠-١٩٧٦ (١)		١٩٧٥-١٩٧١ (١)		١٩٧٠-١٩٦٦ (١)	
	المساحة		المساحة		المساحة		المساحة	
	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف فدان
الأولى	٥٢٫٨	٣١٦١٦	٣٨٫٣	٢١٠٤٢	٣٧٫٢٤	٢١٠١١	٣٦٫٣	٢١٦٩٤
الثانية	٣٥٫٢	٢١٠٧٢	٣٩٫٠	٢١٣٩١	٣٦٫٥٥	٢٠٣٤٠	٢٤٫٠٤	١٤٣٦٠
الثالثة	٨٫١	٤٨٧٤	١٦٫٦	٩١٣٦	١٩٫٦١	١١٠٦٥	٢٢٫٦٧	١٣٥٤٢
الرابعة	٣٫٠	١٨٠٤	٤٫٣	٢٣٣٤	٣٫٣٢	٢١١٠	١٤٫٦٥	٨٧٥٥
الخامسة	٠٫٩	٥٥٦	١٫٨	٩٨٢	٣٫٧٨	١٧٩٤	٢٫٣٣	١٣٨٩
جملية	١٠٠	٥٩٩٢٣	١٠٠	٥٤٨٨٥	١٠٠	٥٦٤١٨	١٠٠	٥٩٧٤٠

المصدر :-

- (١) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .
- (٢) وزارة الزراعة ، قسم بحوث الأراضي ، معهد الاقتصاد الزراعي ، ١٩٨٧ .

زراعة الأقطان قد ازداد بالمعدلات المشار إليها من قبل ، ومن ثم فقد لا يكون لذلك علاقة بالاتجاه العام لتناقص الانتاجية من الأقطان خلال الفترة الأخيرة .

(٤-٢-٥) العوامل الادارية والاقتصادية :-

يقصد بالعوامل الادارية هنا تلك الجوانب المتمثلة بأدارة مزارع انتاج القطن ذاتها الى جانب عناصر أدارة القطاع الزراعى ذاته . فالمزارع حينما يقرر الموعد المناسب لزراعة القطن بمزرعته ، وأختيار طرق زراعة وخدمة المحصول أو الدورة الزراعية للقطن فى مزرعته يكون قد أتخذ من القرارات ذات التأثير على الانتاجية المتوقعة ، ومن ثم فمن المفترض هنا أن يكون المزارع قد أتخذ قراراته بشأن الجوانب المشار إليها فى اطار أختيار أفضل البدائل الممكنة لكل منها . أما بالنسبة للدولة فالى جانب دورها فى توفير بذور التقاوى المنتقاة للقطن ، واستنباط الأصناف الجديدة ذات الصفات المرغوبة والمرتفعة الانتاجية ، وتولى مسئولية ارشاد الزراع نحو طرق وأساليب الزراعة وخدمة المحصول المتطورة ، فانها بدأت ومنذ بداية عقد الستينيات فى القيام بدور رئيسى فى تنفيذ برامج مقاومة الآفات الحشرية سواء من حيث توفير المبيدات الحشرية ، والآلات والمعدات اللازمة ، أو من حيث مشاركة المزارعيين فى التنفيذ من خلال الأجهزة المعنية بوزارة الزراعة ، حيث تحملت الدولة المسئولية الكاملة لتوفير المبيدات الحشرية اللازمة لمحصول القطن ، مع تحديد النوعيات المستخدمة منها ، وتوزيعها للزراع ، فضلا عن تحديدها لتوقيتات استخدامها والاشراف والمشاركة فى التنفيذ العملى لبرنامج مقاومة الآفات من خلال أجهزة وزارة الزراعة ، والى جانب ذلك أيضا وفضلا عن تدخلها فى تحديد المساحات المنزوعة بالقطن سنويا ، فلقد أحتكرت الدولة تسويق كامل الانتاج من القطن ، فضلا عن تحديد أسعار استلامها من المنتجين الى جانب تسعير مستلزمات انتاجيه من أسمدة كيمياوية ، وبذور ، ومبيدات حشرية .

وفى اطار تأثير عناصر ادارة القطاع الزراعى وأدائه لدوره فى مجال انتاج القطن على قرارات وأداء المزارع الفرد فى هذا المجال ، فان أى قصور فى الجوانب الادارية والأداء على مستوى القطاع لابد وأن ينعكس بدوره على قرارات وأداء المزارع الفردية . فالقصور فى توفير التقاوى المنتقاة أو الأصناف المرتفعة الانتاجية ، أو غياب جهاز الارشاد الزراعى المتطور أو ضعف أدائه لابد وأن يكون له تأثيره على أداء المزارع الفردية وانتاجيتها ، وكذلك أيضا بالنسبة لدرجة أداء الأجهزة المعنيه ببرامج مقاومة الآفات الحشرية حيث يتوقف عليها أداء المزارع الفردية لدورها فى هذا المجال . هذا وإذا كان من المتعذر فى اطار الدراسة الحالية قياس درجة أداء القطاع لدوره فى الجوانب المشار إليها واتجاهاتها عبر الفترة تحت الدراسة ، الا أن هناك من عناصر أدارة القطاع الأخرى ، والتي كان لها آثارها المباشرة وغير المباشرة على زراعة وانتاج الأقطان . فاذا كانت السياسة السعيرية غير المتوازنة فيما بين القطن من ناحية ، والمحاصيل الزراعية الأخرى من ناحية أخرى قد أنعكست فى وجود اتجاه عام نحو تزايد درجة الأفضلية النسبية للمحاصيل الزراعية الأخرى غير القطنية عن محصول القطن من منظور اقتصادى لمختلف أحجام المزارع المنتجة للقطن ، ومن ثم وجود الاتجاه العام لتناقص المساحة المنزوعة منه على نحو ماسبق بيانه ، الا أن لهذه السياسة

أيضا آثارها غير المباشرة على الانتاجية منه من خلال تأثيرها على قرارات وأداء المزارع الفردية . ففي اطار فرضية اختيار المزارع الفرد أفضل البدائل الممكنة من حيث مواعيد وطرق زراعة وخدمة المحصول ، مع ضرورة التزامه بزراعة المساحة المحددة من قبل الدولة ، فإن معياره في هذا الاختيار أيضا تحكمه العوامل الاقتصادية أيضا فحينما يقرر المزارع التأخير في زراعة القطن عن المواعيد المناسبة من أجل الاستفادة بعائد أكبر من المحصول السابق لزراعته (برسيم تحريش) ، أو زراعته متأخرا بعد محصول شتوى يمكث في الأرض فترة طويلة عن المحصول التقليدي (برسيم تحريش) انما يبني قراره ذلك على معيار الموازنة بين العائد في حالة زراعته مبكرا والعائد مع زراعته متأخرا والحصول على عائد أكبر من المحصول الشتوى السابق . ومن ثم فان اتجاهه الزراع نحو التأخر في زراعة الأقطان عن المواعيد المناسبة للأسباب المشار اليها لابد وأن يكون له تأثيره السلبي على انتاجية الفدان منها . ومن المؤشرات الدالة على التأثير السلبي للسياسة السعرية غير المتوازنة المشار اليها على الانتاجية من الاقطان مالمجأت اليه السياسة السعرية للقطن في السنوات الأخيرة الى منح علاوة سعرية للمزارعين الذين يلتزمون بالزراعة في المواعيد المناسبة . وكذلك أيضا فحينما يقرر المزارع الفرد استخدام أفضل البدائل لطرق زراعة ، وخدمة المحصول ، واستخدام توليفات مستلزمات الانتاج ، انما يقرر ذلك أيضا في اطار اقتصادي ومن منظوره . ومن المؤشرات الدالة على ذلك مالمجأت اليه بعض الزراع وفي بعض المناطق من ترك الجنية الثالثة من القطن دون جنى نظرا لارتفاع تكلفة جنيها عن العائد منها . ومن ثم وفي اطار السياسة السعرية المشار اليها من قبل وتزايد أفضلية المحاصيل الزراعية الأخرى من منظور العائد بالنسبة للمزارع الفرد قد يلجأ الكثيرون من الزراع الى اختيار بدائل طرق الزراعة والخدمة وتوليفة عناصر الانتاج التي تحقق أدنى تكلفة بغنى النظر عن الانتاجية المتوقعة أمام الانخفاض النسبي في سعر القطن ، وبالتالي العائد المتوقع من تنفيذ البدائل الأخرى المرتفعة الانتاجية ، بالقياس الى مايمكن تخفيضه في تكلفة الانتاج عن طريق استخدام البدائل الأقل تكلفة ، وهو ماينعكس بدوره في التأثير على الانتاجية من الاقطان .

وعليه وفي اطار التحليل السابق للعوامل المسؤولة عن الاتجاه العام لتناقص الانتاجية من الاقطان خلال العقد الأخير يتضح أن العوامل المسؤولة عن ذلك تكمن وبالدرجة الأولى في الجوانب الادارية للقطلماع وفي انعكاساتها على الجوانب الاقتصادية لمحصول القطن بالمقارنة بغيره من المحاصيل المنافسة على استخدامات الموارد الزراعية من منظور المنتج الزراعي .

٥ - الاستهلاك المحلي من الأقطان :-

تشير احصاءات الاستهلاك المحلي من اجمالي الاقطان خلال الفترة ٧٠/٦٩ - ١٩٨٩/٨٨ الى تزايد ، بمعدل سنوى يبلغ نحو ٢٤٨٪ في المتوسط ، وبما يعادل ١٠٥٣ ألف قنطار سنويا في المتوسط خلال هذه الفترة ، وان كان من الملاحظ تباين معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك منها فيما بين عقدى السبعينات ، والثمانينات ، حيث يسجل العقد الأول معـدد زيادة سنوية يبلغ نحو ٢٤١٪ في المتوسط ، وبما يعادل ٩٥٤٦ ألف قنطار سنويا في المتوسط على حين يسجل عقد الثمانينات معدل زيادة سنوية يبلغ نحو ٢٥٥٪ في المتوسط ، وبما يعادل

١١٤٢١ ألف قنطار سنويا في المتوسط . ومن الجدير بالاشارة هنا الى أن الاستهلاك المحلي من الأقطان خلال الفترة السابقة لعام ١٩٨٥/٨٤ كان يعتمد كلية على الاقطان المحلية ، حيث بدأ استخدام الأقطان المستوردة في الصناعة المحلية ابتداء من العام المشار اليه ، ومن ثم فـان ماسبقت الاشارة اليه من معدلات زيادة سنوية في الاستهلاك المحلي من الأقطان خلال عقد السبعينات انما يشير الى معدلات الزيادة السنوية في الاستهلاك من الأقطان المحلية ، على حين تعتبر معدلات الزيادة في الاستهلاك المحلي من الأقطان خلال عقد الثمانينات عن معدل الزيادة في الاستهلاك من الأقطان المحلية ، والمستوردة . وهنا وبخصوص الاستهلاك المحلي من الأقطان المحلية خلال عقد الثمانينات فهو وان كان يسجل اتجاها عاما متزايدا وبمعدل سنوى يبلغ نحو ١٣٥٪ في المتوسط ، وبما يعادل ٧٣٠٤ ألف قنطار سنويا في المتوسط خلال هذا العقد ، الا أن الاستهلاك المحلي منها خلال النصف الأخير من هذا العقد قد سجل اتجاها عاما متناقصا وبمعدل سنوى يبلغ نحو ٤٦٧٠ ألف قنطار في المتوسط ، وذلك في مقابل اتجاها عاما متزايدا وبمعدل سنوى يبلغ نحو ١٥٢٤٤ ألف قنطار في المتوسط خلال النصف الأول من هذا العقد ، حيث تم ادخال الأقطان القصيرة المستوردة كبديل للأقطان المحلية الطويلة ، والطويل وسط في الصناعات المحلية ، خلال النصف الأخير من هذا العقد .

وبالنسبة للاستهلاك المحلي من الأقطان المحلية وفقا لأصنافها المختلفة فقد سجل الاستهلاك من الأقطان الطويلة معدل زيادة سنوية بلغ نحو ١٣٤ ألف قنطار في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ، كما بلغ متوسط الاستهلاك السنوى منها خلال هذه الفترة نحو ٧٨٣٥ ألف قنطار ، على حين سجل الاستهلاك المحلي منها اتجاها عاما متناقصا وبمعدل سنوى بلغ نحو ٣٣٨ ألف قنطار في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ، ومن ثم فقد بلغ متوسط الاستهلاك السنوى منها خلال هذه الفترة نحو ٧٣٥١ ألف قنطار ، الا أنه وفي خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات فقد سجل الاستهلاك منها اتجاها عاما متزايدا وبمعدل سنوى بلغ نحو ٢٢٨٤ ألف قنطار في المتوسط ، ومن ثم فقد ارتفع متوسط الاستهلاك السنوى منها ليصل الى نحو ٧٥٨٨ ألف قنطار خلال هذه الفترة ، وان لم يصل الى مستوى الاستهلاك السنوى منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات . أما بالنسبة للقطن الطويل ، فقد سجل الاستهلاك منه معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٣٥٧٣ ألف قنطار في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ، الا أن الاستهلاك منها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات قد سجل معدل زيادة سنوية أقل حيث بلغ نحو ٣٢٣٠٦ ألف قنطار في المتوسط خلال هذه الفترة . أما في فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات فقد سجل الاستهلاك السنوى منها اتجاها عاما متناقصا وبمعدل سنوى بلغ نحو ٨٩٦٢ ألف قنطار في المتوسط ، وذلك في مقابل احلال الأقطان المستوردة خلال هذه الفترة .

ان تزايد الاستهلاك المحلي من الأقطان الطويلة الوسط ، بالمعدلات المشار اليها من قبل خلال الفترة منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف عقد الثمانينات ، يعد من النتائج التي صاحبت تناقص الانتاج المحلي من الأقطان الوسط خلال هذه الفترة ، وبالتالي تناقص الاستهلاك

المحلى منها وبمعدل سنوى بلغ نحو ٢٢٣٥٤ ألف قنطار في المتوسط خلال هذه الفترة ، وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٢ - ٢٣) .

هذا واذا كان الاتجاه العام المتزايد للاستهلاك المحلى من الأقطان خلال العقدين الأخيرين يعد من النتائج الطبيعية المصاحبة للتوسع وتطوير الصناعات المحلية لتصنيع الأقطان خلال هذه الفترة وخاصة فترة عقد الثمانينات ، اما بهدف مقابلة الاحتياجات المحلية المتزايدة من منتجات الأقطان أو الارتفاع بالعائد الاقتصادى من الصادرات القطنية من خلال زيادة الصادرات من المنتجات القطنية المصنعة بدلا من تصدير الأقطان الخام وعلى نحو ماستشير اليه الدراسة فيما بعد ، الا أن وجود الاتجاه العام المتزايد لاجمالى الاستهلاك المحلى من الأقطان فى مقابل وجود الاتجاه العام المتناقص لاجمالى الانتاج المحلى منها خلال هذه الفترة وعلى نحو ماسبق بيانه ، قد انعكس فى تزايد الوزن النسبى لاجمالى الاستهلاك المحلى فى اجمالى الانتاج المحلى من الاقطان ، حيث بلغت نسبة الاستهلاك المحلى من اجمالى الأقطان الى اجمالى الانتاج المحلى منها نحو ٩١.٨٨% خلال عام ١٩٨٩/٨٨ وذلك فى مقابل نسبة بلغت نحو ٣٤.٠% خلال عام ١٩٧٠/٦٩ أما بالنسبة للاستهلاك المحلى من اجمالى الأقطان المحلية الى اجمالى الانتاج منها فقد ارتفعت من ٣٤.٠% خلال عام ١٩٧٠/٦٩ ، لتصل الى نحو ٨١.٧% منها خلال عام ١٩٨٩/٨٨ ، وان اختلفت هذه النسبة باختلاف الأصناف حيث وصلت الى ٥٣.٩% بالنسبة للأقطان الطويلة ، ونحو ٩٢.٩% بالنسبة للأقطان الطويلة الوسط خلال العام الأخير ، وذلك بعد أن كانت تمثل نحو ٢١.٥% ، ٣٤.٣% بالنسبة لكل من الصنف الأول ، والثانى على الترتيب فى عام ١٩٧٤/٧٣ وعلى النحو المبين بنفس الجدول السابق الذكر . وعليه فان تزايد الوزن النسبى للاستهلاك المحلى من الأقطان فى اجمالى الانتاج المحلى منها خلال الفترة المشار اليها وعلى النحو المبين من قبل ، وان كان يشير فى مضمونه الى تناقص الفائض المتاح للتصدير من الأقطان الخام من ناحية ، الا أنه قد يشير أيضا الى تناقص المخزون من الأقطان من ناحية أخرى ، وعلى نحو ماستشير اليه الدراسة فيما بعد .

جدول رقم (٢٣٢) الاستهلاك المحلي من الاقطان الشعير ، ووزنه النسبي من اجمالي الانتاج المحلي

خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٩/٨٨

١٩٧٠/٦٩ ١٩٧٩/٧٨	١٩٧٥/٧٤ ١٩٧٩/٧٨	١٩٧٧/٧٨	١٩٧٨/٧٧	١٩٧٧/٧٦	١٩٧٦/٧٥	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٠/٦٩ ١٩٧٤/٧٣	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٢/٧١	١٩٧١/٧٠	١٩٧٠/٦٩	سنة
٢٤٤٨٠٦	٢٩٧٣٠٤	٢٨٨١٠٢	٢٨٦٩٠٠	٢٠٥٨٠٢	٢٨٤٢٠٢	٢٢١٥٠٤	٢٩٢٢٠٨	٢٥٢٥٠٢	٢٧٨٥٠٠	٤٠٢٤٠٨	٤٢٢٢٠٢	٢٩٥١٠٦	(١) اجمالي الانتاج من القطن الشعير (الف قنطار)
٢٤٤٨٠٦	٢٩٧٣٠٤	٢٨٨١٠٢	٢٨٦٩٠٠	٢٠٥٨٠٢	٢٨٤٢٠٢	٢٢١٥٠٤	٢٩٢٢٠٨	٢٥٢٥٠٢	٢٧٨٥٠٠	٤٠٢٤٠٨	٤٢٢٢٠٢	٢٩٥١٠٦	- اقطان طريفة
٢٤٤٨٠٦	٢٩٧٣٠٤	٢٨٨١٠٢	٢٨٦٩٠٠	٢٠٥٨٠٢	٢٨٤٢٠٢	٢٢١٥٠٤	٢٩٢٢٠٨	٢٥٢٥٠٢	٢٧٨٥٠٠	٤٠٢٤٠٨	٤٢٢٢٠٢	٢٩٥١٠٦	- قطن طويل وسط
٢٠٨٥٠٠	١٥٥٠٠٠	٧٧١٠٢	١٠٠٤٨٠٩	١٧٧٦٠٥	١٩٦٥٠١	٢١٨٨٠٢	٢٩١٩٠٩	٢٢٥٧٠٢	٢٦٢٢٠٦	٢٨٥٢٠٧	٢٤٠٧٠٧	٢٨٥٩٠٤	- قطن وسط
٩٠١٦١	٨٠٨٠١	٨٥٩٠٠٤	٧٧٦٤٠٦	٧٧١٥٠٩	٧٤٣٠٠٧	٨٦٠٥٠٨	١٠٠١٠٠٧	٩٥٢٩٠٩	١٠٠٤٤٠٤	٩٩٨٢٠١	٩٩١٩٠٩	١٠٥١٧٠٧	جملصة
٢٢١٠٧	٢٠٢٠٧	١٧٦٠٥	٢٠٩٠٦	٢٠٩٠٦	٢١١٠٧	٢٠٩٠٦	٢٤٠٠٧	٢٥٠٠٦	٢٢٦٠٧	٢١١٠٦	٢٥٢٠٩	٢٦٠٠٩	- قطن سكرتو
٩٢٣٧٠٨	٨٢٢٤٠٢	٨٧٦٧٠٠	٧٩٧٣٠٨	٧٩٢٥٠٥	٧٦٤٢٠٤	٨٨١٢٠٤	١٠٢٥١٠٤	٩٧٩٠٠١	١٠٢٧١٠٢	١٠١٩٢٠٧	١٠١٧٣٠٤	١٠٨٢٨٠٧	إجمالي الانتاج
													(٢) الاستهلاك المحلي : (الف قنطار)
	٧٨٢٠٥	٨٢٢٠٦	٩٢٠٠٠	٧٥٧٠٢	٦٨١٠٤	٧٢٥٠٢		٧٥٨٠٤					(أ) اقطان محلية
	٢١١٢٠٢	٢٠٣٧٠٤	٢٧١٩٠٢	٢٠٥٧٠٢	١٧٥٢٠٢	١٢٥٠٠٧		١٢٥٠٠٧					- اقطان طريفة
	١٤٧٨٠٠	٦٧٣٠٠	٩٢٥٠٢	١٥٨٢٠٨	٢٠٠٧٠٧	٢٢٠٠٠٠		٢٢٦٠٠٧					- اقطان طويل وسط
													- اقطان وسط
	٤٤٢٥٠٠	٤٥٢٤٠٠	٤٥٧٤٠٥	٤٣٩٨٠٢	٤٤٤١٠٢	٤١٧٦٠٧		٤٢٦٩٠٨					جملة
	٤٠٢	١١٠	٤٠٢	٥٠٢	٨٢٠٢	٨٢٠٢		٤٧٠٦					- قطن سكرتو
٢٤٤٨٠٦	٤٤٧٨٠٢	٤٥٤٥٠٤	٤٦١٤٠٦	٤٤٤٨٠٤	٤٥٢٧٠٦	٤٢٥٩٠٨	٤٠١٨٠١	٤٢١٧٠٥	٤١٧١٠٠	٤٠٩٢٠٠	٢٨٢٢٠٠	٣٨٦١٠٠	جملة الاقطان المحلة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(ب) اقطان مستوردة
٢٤٤٨٠٦	٤٤٧٨٠٢	٤٥٤٥٠٤	٤٦١٤٠٦	٤٤٤٨٠٤	٤٥٢٧٠٦	٤٢٥٩٠٨	٤٠١٨٠١	٤٢١٧٠٥	٤١٧١٠٠	٤٠٩٢٠٠	٢٨٢٢٠٠	٣٨٦١٠٠	اجمالي الاستهلاك المحلي
٤٠٠٠	٥٠٤٠٤	٥٧٥٠٩	٥٧٥٠٩	٥٦١٠٢	٥٩٠٢	٤٨٠٢	٢٩٠٦	٤٠٢	٤٠٢	٤٠٢	٢٧٠٦	٢٤٠٠	(٣) الوزن النسبي للاستهلاك المحلي في اجمالي الانتاج (٪)
٤٠٠٠	٢٦٠٢	٢٨٦٠٢	٢٢٢٠٤	٢٤٠٨	٢٤٠٠	٢٢٢٠٦	٢٩٠٦	٢١٠٥	٤٠٢	٤٠٢	٢٧٠٦	٢٤٠٠	(أ) جملة الاقطان المحلية (٪)
	٦١٠٨	٦١٠٨	٧٠٠٧	٧١٤٠٦	٦٦٠٨	٢٩٠١		٢٤٠٢					- اقطان طريفة (٪)
	٩٥٤٠٤	٨٨٠٢	٨٨٠٢	٨٨٠٢	١٠٢٠٢	١٠٠٥٠٠		٩٥٤٠٢					- اقطان طويل وسط (٪)
	٢٦٠٧	٦٠٢	١٩٠٢	٢٢٠٩	٤٠٢	٤٠٢		١٩٠٠					- اقطان وسط (٪)
													- قطن سكرتو (٪)
													(ب) اقطان مستوردة (٪)

[illegible]

المصدر:

(١) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، اعداد مختلفة

(٢) مهنة القطاع العام لشئون القطن ، النشرة الشهرية للقطن ، عدد مايو ، ١٩٩٠ .

لقد كان لمصر تاريخها الطويل والتميز فى السوق العالمية للأقطان ليس باعتبارها منتجا رئيسيا للأقطان الطويلة الممتازة فقط، بل لأنها كانت تعد آنذاك مصدرا رئيسيا لهذه النوعية من الأقطان الى السوق العالمية، فضلا عن مركزها التنافسى الكبير بين الدول الأخرى المنتجة والمصدرة لهذه النوعية من الأقطان . وعليه فاذا كان الاتجاه العام للإنتاج المصرى من الأقطان خلال العقدين الأخيرين يعكس تناقص المساحات المنزرعة به ومن ثم الانتاج منه، فضلا عن تزايد الاستهلاك المحلى منها، بما ينعكس فى النهاية على تناقص الفائض المتاح للتصدير منه الى الأسواق الخارجية، فان فى ذلك ما قد يطرح بدوره بعض التساؤلات حول التغيرات فى السوق العالمية للأقطان خلال هذه الفترة وعن ماذا كان لها دور فى الاتجاه العام لاجمالى الإنتاج المصرى من الأقطان من عدمه خلال الفترة المشار اليها . ومن ناحية أخرى اذا كانت مصر أصبحت حاليا من الدول المستوردة للأقطان القصيرة بغرض احلالها محل الأقطان الطويلة والوسط فى الصناعة المحلية بهدف تعويض النقص فى الإنتاج المحلى منها والاستفادة من الفروق السعرية فيما بين الصادرات من الأقطان الطويلة، والواردات من الأقطان القصيرة، فان ذلك قد يطرح بدوره البحث عن مراكز تصدير هذه الأقطان، وأفضليتها من حيث تكلفة الاستيراد بالنسبة للسوق المصرية .

وعليه فان الفصل الحالى من الدراسة يستهدف التعرف على الاتجاه العام لاجمالى الإنتاج العالمى من الأقطان، والمساحات المنزرعة بها على المستوى العالمى، والدولى، ثم الاتجاه العام لاجمالى الإنتاج العالمى من الأقطان الطويلة، والطويلة الممتازة، والمساحات المنزرعة منها، وذلك مع المقابلة بالاتجاه العام لاجمالى الاستهلاك العالمى، والدولى من اجمالى الأقطان ثم الأقطان الطويلة، والطويلة الممتازة، بغرض التعرف على الأسواق ذات الفائض أو العجز فى الإنتاج من كل منها، والتغيرات التى حدثت بها خلال هذه الفترة، كما يستهدف هذا الفصل من الدراسة أيضا التعرف على الاتجاه العام للأسعار العالمية للأقطان، ثم صادرات من الأقطان وتوزيعها الجغرافى، ثم المقاضلة فيما بين تصدير الأقطان الخام، وتصديرها مصبوغة .

٢ . الإنتاج العالمى والدولى من اجمالى الأقطان :-

يسجل الإنتاج العالمى من اجمالى الأقطان خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٩١/٩٠ وجود الاتجاه العام متزايد للإنتاج منها حيث ارتفع الإنتاج العالمى من نحو ١٢ر٥ مليون طن خلال عام ١٩٧٧/٧٦ الى نحو ١٩ر٥ مليون طن خلال عام ١٩٩١/٩٠، وبمعدل سنوى يبلغ نحو ٣ر٦٦ ٪ فى المتوسط، وبما يعادل ٤٦٦٥ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة، وان تباين هذا المعدل باختلاف الفترات

القصيرة . فمع وجود التذبذبات السنوية فى اجمالى الانتاج العالمى من الأقطان ، فقد شهد النصف الأخير من عقد السبعينات ، زيادة الانتاج العالمى من اجمالى الأقطان بمعدل سنوى يبلغ نحو ٣٢٨٪ فى المتوسط، وبما يعادل ٣٩١٣ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة، كما سجلت هذه الفترة متوسط سنويا بلغ نحو ١٣٥٠ مليون طن . أما فى النصف الأول من عقد الثمانينات فقد سجل الانتاج العالمى من الأقطان متوسطا سنويا بلغ نحو ١٦٢ مليون طن ، كما سجل معدل زيادة سنوية فى الانتاج منها بلغ نحو ٥٣٨٪ فى المتوسط، وبما يعادل نحو ٦٧١٠ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة . أما فى فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات فقد سجل الانتاج العالمى من اجمالى الأقطان متوسطا سنويا بلغ نحو ١٧٢ مليون طن كما سجل معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٢٦٪ فى المتوسط، وبما يعادل ٢٢٢٢ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣-١) .

ان الزيادة السنوية فى الانتاج العالمى من اجمالى الأقطان عبر الفترة المشار اليها ترجع وفى المقام الأول الى ارتفاع الانتاجية من الأقطان على المستوى العالمى، على حين تأتى الزيادة فى المساحات المزروعة منه سنويا فى المقام الثانى، خاصة فى فترة عقد الثمانينات، حيث ازدادت المساحات المزروعة منه من نحو ٣٠٦ مليون هكتار فى عام ١٩٦٧/٦٦ الى ما يقرب من ٣٣١ مليون هكتار فى عام ١٩٩١/٩٠ ، وبمعدل زيادة سنوية يبلغ نحو ٠٧٥٪ فى المتوسط ، وبما يعادل ١٧٨٦ ألف هكتار سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة، وان كانت فترة النصف الأخير من عقد السبعينات تسجل أعلى معدل لزيادة المساحات المزروعة بالأقطان حيث بلغ نحو ١٦٪ سنويا فى المتوسط وبما يعادل نحو ٤٦٥٢٥ ألف هكتار سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة، كما سجلت متوسطا سنويا للمساحة المزروعة بالأقطان بلغ نحو ٣٢٢٩ مليون هكتار . أما النصف الأول من عقد الثمانينات وعلى الرغم من تسجيله لمعدل أعلى للزيادة السنوية فى الانتاج العالمى من الأقطان الا أن المساحة المزروعة بها قد سجلت زيادة سنوية خلال هذه الفترة بمعدل بلغ نحو ٠١٨٪ سنويا فى المتوسط، وبما يعادل نحو ٨٠٨ ألف هكتار سنويا فى المتوسط، كما سجلت المساحة السنوية المزروعة بالأقطان خلال هذه الفترة متوسطا سنويا بلغ نحو ٣٢٩٧ مليون هكتار . أما النصف الأخير من عقد الثمانينات فقد شهد زيادة المساحة السنوية المزروعة بالأقطان بمعدل سنوى بلغ نحو ٠٦٤٪ فى المتوسط، وبما يعادل ١١٩٠ ألف هكتار سنويا ، وذلك على الرغم من تسجيل المساحة السنوية المزروعة بالأقطان خلال هذه الفترة لمتوسطا سنويا أقل عنه فى الفترة السابقة حيث بلغ نحو ٣١٨٠ مليون هكتار، وذلك نظرا للانخفاض الكبير نسبيا فى المساحة المزروعة بها خلال عام ١٩٨٧/٨٦ على نحو ما يشير اليه نفس الجدول السابق الذكر .

أما بالنسبة للانتاجية من اجمالى الأقطان خلال نفس الفترة المشار اليها من قبل فقد سجلت معدلات زيادة سنوية أعلى عن معدلات الزيادة السنوية فى المساحة، حيث ارتفعت انتاجية الهكتار منها من ٤٠٧ كجم فى عام ١٩٧٧/٧٦ لتصل الى نحو ٥٧٥ كجم فى عام ١٩٩١/٩٠ ، مسجلة بذلك معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢٧٪ فى المتوسط خلال هذه الفترة، وان تبين هذا المعدل فيما بين الفترات الزمنية الأقصر، حيث سجل النصف الأخير من عقد السبعينات معدل زيادة سنوية بلغ نحو ١٧٪ فى المتوسط كما سجلت انتاجية الهكتار متوسطا سنويا بلغ نحو ٤١٨ كجم خلال هذه الفترة . أما خلال النصف الأول من

عقد الثمانينات فقد سجلت انتاجية الهكتار متوسطا سنويا بلغ نحو ٤٩١ كجم، مع معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٤٦٨٪ في المتوسط، على حين شهد النصف الأخير من عقد الثمانينات معدل زيادة سنوية أقل من حيث الانتاجية حيث بلغ نحو ١٥٢٪ في المتوسط، كما سجلت انتاجية الهكتار من الأقطان خلال هذه الفترة متوسطا سنويا بلغ نحو ٥٥٢ كجم (جدول ٣-١) .

وبالنسبة للانتاج على المستوى الأقليمي والدولي فمن الملاحظ تزايد الانتاج من اجمالي الأقطان على المستوى الاجمالي لمجموعات الدول الآسيوية والأفريقية والأوروبية والأمريكية خلال هذه الفترة، وان كان بمعدلات متباينة، مع وجود التباينات بين دول كل من هذه المجموعات . فبالنسبة لمجموعة السدول الآسيوية والتي بلغ متوسط انتاجها السنوي من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد السبعينات نحو ٥١٣٦ مليون طن تمثل نحو ٣٨١٪ من اجمالي الانتاج العالمي منها خلال هذه الفترة، أرتفع انتاجها السنوي الى مايقرب من ٧٩٤٣ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة يبلغ نحو ٥٤٦٪ عنه خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، ولتساهم بذلك بما نسبته ٤٩١٪ من اجمالي الانتاج العالمي خلال هذه الفترة، كما ازداد متوسط انتاجها السنوي خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات ليصل الى نحو ٨٧٣٠ مليون طن وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٩٩٪ عنه خلال النصف الأول من هذا العقد ولتساهم بما نسبته ٤٩٥٪ من اجمالي الانتاج العالمي من الأقطان خلال هذه الفترة . وترجع الزيادة في الانتاج السنوي من اجمالي الأقطان داخل هذه المجموعة وفي المقام الأول الى ارتفاع انتاجية الأقطان بها ثم الزيادة في المساحة المنزرعة بها سنويا في المقام الثاني، حيث ازدادت المساحة المنزرعة سنويا بها من ١٦١٠٧ مليون هكتار في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات لتصل الى مايقرب من ١٧٤٦٦ مليون هكتار سنويا في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٨٤٪ عنه في النصف الأخير من عقد السبعينات، الا أنها أنخفضت لتصل الى مايقرب من ١٦٥٤٣ مليون هكتار سنويا في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة تبلغ نحو ٥٣٪ عنه خلال النصف الأول من هذا العقد، وان ظلت عند مستوى أعلى عنه خلال النصف الأخير من عقد السبعينات . أما بالنسبة للانتاجية على مستوى هذه المجموعة من الدول فقد ارتفعت من ٣١٩ كجم/هكتار في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات لتصل الى نحو ٤٥٥ كجم/هكتار في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٤٢٦٪ عنه خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، ثم الى ٥٢٨ كجم/هكتار خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة نحو ١٦٠٪ عنه خلال النصف الأول من الثمانينات، وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٢) ، (٣) ، (٤) بالملحق .

وبالنسبة للدول الرئيسية المنتجة للأقطان داخل مجموعة الدول الآسيوية والممثلة في كل من الصين والهند، وباكستان ، ثم تركيا على الترتيب من حيث المشاركة في الانتاج العالمي من الأقطان ، وان كانت الهند تأتي في المرتبة الأولى مثل الصين من حيث المساحة المنزرعة بها سنويا ، فمن الملاحظ زيادة انتاجها السنوي من الأقطان من خلال التوسع في المساحات المنزرعة بها ، والارتفاع بأنتاجيتها . حيث ازدادت المساحة المزروعة بالأقطان سنويا بالصين من نحو ٤٦٧٨ مليون هكتار في المتوسط خلال النصف

جدول رقم (١-٣) الانتاج العالمى من الاقطن ، والمساحة المنزوعة بها وانتاجيتها
خلال السنوات ١٩٧٧/٧٦ — ١٩٩١/٩٠

الانتاجية (كجم / هكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الانتاج (ألف طن)	السنوات
٤٠٧	٣٠٥٨٠	١٢٤٧٥	١٩٧٧/٧٦
٤١٤	٣٣٥٦٢	١٣٨٩٩	١٩٧٨/٧٧
٣٩٧	٣٢٦٥٤	١٢٩٥١	١٩٧٩/٧٨
٤٢٩	٣٢٢٠٩	١٤١٣٩	١٩٨٠/٧٩
٤٣٣	٣٢٤٤١	١٤٠٤٠	١٩٨١/٨٠
٤١٨	٣٢٢٨٩	١٣٥٠١	١٩٨١/٨٠ — ١٩٧٧/٧٦
٤٦٥	٣٢٩٩٤	١٥٣٥١	١٩٨٢/٨١
٤٤٩	٣٢٢٠٦	١٤٤٧٢	١٩٨٣/٨٢
٤٥١	٣٢١٣١	١٤٤٨٧	١٩٨٤/٨٣
٥٤٩	٣٥٠٢٠	١٩٢٤٣	١٩٨٥/٨٤
٥٣٥	٣٢٤٨٥	١٧٣٩٥	١٩٨٦/٨٥
٤٩١	٣٢٩٦٧	١٦١٩٠	١٩٨٦/٨٥ — ١٩٨٢/٨١
٥٢٣	٢٩٢٠٠	١٥٢٨٥	١٩٨٧/٨٦
٥٥٨	٣١٦٩١	١٧٦٩١	١٩٨٨/٨٧
٥٤٨	٣٣٥٠٤	١٨٣٧٢	١٩٨٩/٨٨
٥٥٣	٣١٥١٢	١٧٤٣١	١٩٩٠/٨٩
٥٧٥	٣٣٠٨٠	١٩٠٠٦	١٩٩١/٩٠
٥٥٢	٣١٧٩٧	١٧٥٥٧	١٩٩١/٩٠ — ١٩٨٧/٨٦
٥٢١	٣٢٣٨٢	١٦٨٧٤	١٩٩١/٩٠ — ١٩٨٢/٨١

المصدر :
Cotton World Statistics, International, Cotton Advisory Committee,
Washington D.C., Various Issues.

الأخير من عقد السبعينات الى نحو ٥٨٣١ مليون هكتار سنويا في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٤٦٪ عنه في فترة النصف الأخير من عقد السبعينات، الا أنها انخفضت لتصل الى نحو ٥٠٧٨ مليون هكتار في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة تبلغ نحو ١٣٪ عنه خلال فترة النصف الأول من عقد الثمانينات. أما بالنسبة لانتاجية الصين من الأقطان فقد ارتفع متوسط انتاجية الهكتار منها من ٤٨٣ كجم خلال النصف الأخير من عقد السبعينات الى نحو ٧٤١ كجم خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٥٣٤٪ عنه في فترة النصف الأخير من عقد السبعينات ثم الى ٧٩٥ كجم خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٧٣٪ عنه خلال فترة النصف الأول من هذا العقد. ولقد صاحب ذلك زيادة الانتاج السنوي للصين من الأقطان من نحو ٢٢٦١ مليون طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ليصل الى حوالي ٤٣٢١ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٩١١٪ عنه في فترة النصف الأخير من عقد السبعينات، وان انخفض الى مايقرب من ٤٠٣٩ مليون طن سنويا خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة تبلغ نحو ٦٥٪ عنه في فترة النصف الأول من هذا العقد وذلك بسبب انخفاض المساحة المنزعة به بنسبة أكبر عن نسبة الزيادة في الانتاجية.

أما بالنسبة للهند وعلى الرغم من تناقص المساحة المنزعة بها بالأقطان خلال عقد الثمانينات، الا أنها حققت زيادة كبيرة في انتاجها السنوي من الأقطان من خلال الارتفاع بالانتاجية منها حيث انخفض المتوسط السنوي للمساحة المنزعة بالأقطان بها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات الى نحو ٧٧٠٤ مليون هكتار ثم الى ٧١٩٧ مليون هكتار خلال النصف الأخير من هذا العقد وبنسبة ٦٦٪ عنه في فترة النصف الأول من هذا العقد، الا أن انتاجها السنوي من الأقطان ارتفع من حوالي ١٢٩٦ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات الى مايقرب من ١٥٩٩ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٣٤٪ عنه في فترة النصف الأخير من العقد السابق ثم ازداد انتاجها السنوي ليصل الى حوالي ١٨٦٣ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٦٥٪ عنه في النصف الأول من هذا العقد، حيث ارتفع متوسط انتاجية الهكتار بها بنسبة تبلغ نحو ٢٧٦٪ خلال النصف الأول من عقد الثمانينات عنه في فترة النصف الأخير من عقد السبعينات ثم بنسبة ٢٤٥٪ خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات عنه في فترة النصف الأول من نفس العقد.

أما بالنسبة لباكستان فقد حققت زيادة كبيرة في انتاجها السنوي من الأقطان من خلال التوسع في المساحات المنزعة بها، وتحقيق معدلات كبيرة نسبيا في زيادة الانتاجية منها، حيث ازدادت المساحات السنوية المنزعة بالأقطان بها الى ٢٢٥١ مليون هكتار في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٤٠٪ عنه في فترة النصف الأخير من عقد السبعينات والتي بلغت المساحة السنوية المنزعة بها نحو ١٩٥٨ مليون هكتار في المتوسط، ثم ازدادت لتصل الى نحو ٢٥٦٢ مليون هكتار في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ حوالي ١٣٨٪ عنه في النصف

الأول من هذا العقد، أما بالنسبة لانتاجية الهكتار منها فقد حققت زيادة بنسبة بلغت نحو ٢٧٤٪ خلال النصف الأول من عقد الثمانينات عنه في فترة النصف الأخير من العقد السابق ثم ازدادت بنسبة ٤٨٦٪ خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات عنه في فترة النصف الأول من هذا العقد. أما بالنسبة لتركيبا وعلى الرغم من الثبات النسبي تقريبا في المساحة المنزرعة بالأقطان بها فيما بين النصف الأخير من عقد السبعينات والنصف الأخير من عقد الثمانينات إلا أن انتاجها السنوي من الأقطان قد ارتفع من نحو ٥٠١ ألف طن في المتوسط خلال الفترة الأولى ليصل الى نحو ٥٩٤ ألف طن خلال الفترة الثانية من خلال الارتفاع باننتاجيتها وان كان بمعدلات أقل عنه في حالة كل من الهند، وباكستان، والصين، وذلك على نحو مهيمن بالجدول السابق الذكر بالملحق.

أما بالنسبة لباقي مجموعة الدول الآسيوية الأخرى فمن الملاحظ اتجاه المساحة المنزرعة بالأقطان نحو التناقص خلال الفترة المشار اليها في أغلب هذه الدول. كما يلاحظ تباينها من حيث الانتاجية واتجاهاتها ومعدل التغير بها ومن ثم التباين في اتجاهات انتاجها. السنوي من الأقطان حيث زيادة الانتاج السنوي من الأقطان في البعض منها وان كان بمعدلات محدودة، على حين تناقص الانتاج السنوي من الأقطان في البعض الآخر منها، وذلك على نحو مهيمن بالجدول المشار اليها من قبل بملحق الدراسة. إلا أنه من الملاحظ دخول استراليا مجال زراعة الأقطان، والتوسع في زراعته بمعدلات كبيرة حيث ازدادت المساحة السنوية المنزرعة بالأقطان بها من ٥٤٢ ألف هكتار في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات لتصل الى نحو ١٤١٤ ألف هكتار في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٦٠٪ عنه في النصف الأخير من عقد السبعينات ثم ازدادت لتصل الى نحو ٢١٥ ألف هكتار في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٥٢١٪ عنه في فترة النصف الأول من هذا العقد، هذا كما حققت استراليا انتاجية مرتفعة من الأقطان حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد اسرائيل والتي تأتي في المركز الأول بين دول العالم المنتجة للأقطان، حيث بلغت انتاجية الهكتار من الأقطان باستراليا نحو ١١٣٣ كجم في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ثم ازدادت لتصل الى نحو ١٢٥٢ كجم في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ثم الى ١٣٥٠ كجم في المتوسط خلال النصف الأخير من هذا العقد، على حين بلغت انتاجية الهكتار من الأقطان باسرائيل نحو ١٣٢١، ١٥٢٢، ١٤٦٤ كجم في كل من الفترات الثلاث على الترتيب. وعليه فقد حققت استراليا زيادة في انتاجها السنوي من الأقطان ليصل الى نحو ١٧٧٠ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأول من الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٨٨٪ عنه في فترة النصف الأخير من عقد السبعينات والذي بلغ انتاجها السنوي من الأقطان خلالها نحو ٦١٤ ألف طن في المتوسط، ثم ازداد انتاجها السنوي من الأقطان ليصل الى نحو ٢٩٠٢ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٦٤٠٪ عنه في فترة النصف الأول من هذا العقد.

أما بالنسبة لمجموعة دول أمريكا الشمالية، فتشير احصاءات المساحة السنوية المنزرعة بالأقطان بها الى وجود الاتجاه العام المتناقص خلال الفترة المشار اليها حيث انخفض متوسط المساحة السنوية المنزرعة بالأقطان بها من نحو ٥٧٩٠ مليون هكتار خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، لتصل الى نحو ٤٦٦٤ مليون هكتار خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة نقص تبلغ نحو ١٩٥٪ عنه في فترة

النصف الأخير من عقد السبعينيات، كما انخفضت لتصل الى نحو ٤٥١٧ مليون هكتار خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات، وبما نسبته ٣٢٪. عنه في فترة النصف الأول من هذا العقد. أما بالنسبة لانتاجية الأقطان بها فقد ارتفعت من ٥٧٣ كجم/هكتار خلال النصف الأخير من السبعينيات لتصل الى نحو ٦٦٤ كجم/هكتار وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٥٩٪. خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، ثم الى ٧١٧ كجم/هكتار خلال النصف الأخير من هذا العقد وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٨٪. عنه في فترة النصف الأول من نفس العقد. هذا ولقد صاحب ذلك انخفاض الانتاج السنوي لهذه المجموعة من الدول من ٣٣١٦ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات ليصل الى نحو ٣٠٩٨ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، الا أنه ارتفع ليصل الى نحو ٣٢٤٠ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأخير من هذا العقد وان لم يصل الى نفس مستوى النصف الأخير من السبعينيات.

هذا واذا كان من الملاحظ تماثل دول مجموعة أمريكا الشمالية من حيث وجود الاتجاه العام لتناقص المساحة السنوية المنزوعة بالأقطان في كل منها مع تناقص انتاجها السنوي من الأقطان خلال الفترة المشار اليها، الا أنه يستثنى من ذلك الولايات المتحدة، اذ أنه وعلى الرغم من تناقص المتوسط السنوي للمساحة المنزوعة بالأقطان بها من ٥٠٧٠ مليون هكتار خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات الى مايقرب من ٤٢ مليون هكتار خلال فترة عقد الثمانينات، الا أن انتاجها السنوي من الأقطان ارتفع ليصل الى حوالي ٢٦٩ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأول من هذا العقد ثم الى ٢٩٥ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأخير من هذا العقد على الرغم من تناقص المساحة المنزوعة منه، وذلك بعد أن كان يقدر انتاجها السنوي من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات بحوالي ٢٦٨ مليون طن في المتوسط، وذلك بسبب ارتفاع انتاجية الأقطان بها على نحو ما هو مبين بمجموعة الجداول السابقة الذكر بملحق الدراسة.

أما مجموعة دول أمريكا الجنوبية فقد ازدادت المساحات السنوية المنزوعة بالأقطان بها من حوالي ٣٣ مليون هكتار خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات لتصل الى نحو ٤١ مليون هكتار وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٤٢٪. خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، الا انخفضت الى مايقرب من ٣٦ مليون هكتار خلال النصف الأخير من هذا العقد وبنسبة تعادل ١٢٪. عنه في فترة النصف الأول من نفس العقد، الا أن انتاجها السنوي من الأقطان ارتفع من نحو ١٠٣٥ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأخير من السبعينيات ليصل الى حوالي ١٢٠٤ مليون طن في المتوسط وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٦٣٪. خلال النصف الأول من الثمانينات، على الرغم من تناقص انتاجيتها خلال هذه الفترة الأخيرة بنسبة تبلغ نحو ٦٣٪. عنه في فترة النصف الأخير من السبعينيات حيث ترجع هذه الزيادة في الانتاج السنوي الى التوسع في المساحات المنزوعة بالأقطان خلال الفترة الأخيرة. هذا كما ارتفع انتاج هذه المجموعة من الدول ليصل الى نحو ١٤٠١ مليون طن سنويا في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات أي بنسبة زيادة تبلغ نحو ١٦٤٪. عنه في فترة النصف الأول من هذا العقد، وعلى الرغم من تناقص المساحة المنزوعة بالأقطان خلال هذه الفترة على نحو ماسبق الاشارة اليه، حيث ترجع الزيادة في انتاجها السنوي خلال هذه الفترة الأخيرة الى ارتفاع انتاجيتها من الأقطان بنسبة تبلغ نحو ٣٤١٪. عنه في فترة النصف الأول من عقد الثمانينات. وتتمثل الدول الرئيسية المنتجة للأقطان داخل هذه المجموعة من الدول في كل من البرازيل التي تأتي في المركز الأول سواء من حيث المساحة المنزوعة

أو كمية الانتاج السنوى من الأقطان ثم الأرجنتين فى المركز الثانى، ثم كولومبيا ، وباراجواى ، وبيرو ، حيث عكست اتجاهات المساحة المنزوعة بالأقطان فى كل منها وانتاجها السنوى منها الاتجاهات العامة للمساحة المنزوعة بالأقطان والانتاج السنوى منها على مستوى مجموعة هذه الدول على النحو السابق بيانه والمبين بالجداول رقم (٢ ، ٣ ، ٤) بالملحق .

أما بالنسبة لمجموعة الدول الأوربية ، وعلى الرغم من محدودية انتاجها السنوى من الأقطان ، الا أنها حققت زيادة كبيرة نسبيا فى هذا المجال خاصة خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات ، حيث ارتفع انتاجها السنوى من الأقطان من حوالى ١٨٨٨٦ ألف طن فى المتوسط خلال النصف الأخير من السبعينات الى نحو ٢٠٢٠ ألف طن سنويا فى المتوسط وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٧١٪ خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ثم الى ٣١٠٢ ألف طن خلال النصف الأخير من هذا العقد وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٥٣٦٪ عنه فى فترة النصف الأول من هذا العقد ، حيث ترجع الزيادة فى انتاجها السنوى من الأقطان خلال النصف الأول من هذا العقد الى الزيادة فى الانتاجية ، على حين ترجع الزيادة فى انتاجها السنوى من الأقطان خلال النصف الأخير من هذا العقد الى ارتفاع انتاجية الهكتار منها الى جانب التوسع فى المساحات المنزوعة بها بالأقطان خلال هذه الفترة على النحو المبين بمجموعة الجداول المشار اليها . وتعد اليونان هى المنتج الأول للأقطان بين دول هذه المجموعة من حيث المساحة المنزوعة أو الانتاج السنوى ، ثم يليها وفى المركز الثانى أسبانيا ، حيث تعكس اتجاهات المساحة المنزوعة بالأقطان والانتاج السنوى من الأقطان فى كل منها وجود الاتجاه العام المتزايد لكل منهما فضلا عن ماحققته كل منهما من زيادة فى انتاجية الهكتار من الأقطان خلال فترة الثمانينات وان كانت أسبانيا قد حققت معدلات أعلى لزيادة الانتاجية من الأقطان بها عنه فى حالة اليونان .

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتى وعلى الرغم من تزايد المساحات السنوية المنزوعة بالأقطان به خلال فترة عقد الثمانينات عنه فى فترة النصف الأخير من عقد السبعينات وان كان بمعدلات محدودة ، الا أن انتاجها السنوى من الأقطان خلال عقد الثمانينات قد انخفض الى مستوى أقل عنه فى فترة النصف الأخير من عقد السبعينات مع تناقص انتاجية الأقطان به خلال هذه الفترة . فعلى الرغم من زيادة المساحة السنوية المنزوعة بالأقطان به من نحو ٣٠٤٣ مليون هكتار فى المتوسط خلال النصف الأخير من السبعينات لتصل الى نحو ٣٢٤٢ مليون هكتار فى المتوسط خلال النصف الأول من الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٦٥٪ فى الفترة السابقة ثم الى ٣٣٧٩ مليون هكتار فى المتوسط خلال النصف الأخير من هذا العقد وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٤٢٪ عنه فى فترة النصف الأول من هذا العقد ، الا أن انتاجها السنوى من الأقطان قد انخفض من نحو ٢٦٩٥ مليون طن فى المتوسط خلال النصف الأخير من السبعينات ليصل الى نحو ٢٥٢٧ مليون طن فى المتوسط خلال النصف الأول من الثمانينات وبنسبة تبلغ نحو ٦٢٪ عنه فى فترة النصف الأخير من السبعينات ، وذلك بسبب انخفاض الانتاجية خلال هذه الفترة بنسبة تقرب من ١٢١٪ ، وان ارتفع انتاجها السنوى من الأقطان خلال النصف الأخير من الثمانينات ليصل الى نحو ٢٦٣٨ مليون طن فى المتوسط وذلك بسبب الزيادة فى المساحة المنزوعة بالأقطان ، وحيث الثبات النسبى تقريبا فى الانتاجية خلال هذه الفترة مقارنة بالانتاجية خلال النصف الأول من الثمانينات ، وان لم يصل انتاجها السنوى من الأقطان خلال الفترة الأخيرة من هذا العقد الى نفس مستوى الانتاج السنوى من الأقطان خلال فترة النصف الأخير من السبعينات .

أما مجموعة الدول الأفريقية فيسجل انتاجها السنوى من الأقطان خلال الفترة منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات تزايدا مستمرا ، حيث ارتفع انتاجها السنوى من الأقطان من حوالى ١١٢٨ مليون طن فى المتوسط خلال النصف الاخير من السبعينات ليصل الى نحو ١٢١٥ مليون طن فى المتوسط خلال النصف الأول من الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٧٧٪ عنه خلال فترة النصف الأخير من السبعينات وذلك على الرغم من انخفاض المساحة السنوية المنزعة بالأقطان خلال النصف الأول من عقد الثمانينات الى حوالى ٣١٧١ مليون هكتار فى المتوسط بعد أن كانت تبلغ نحو ٣٢٨٣ مليون هكتار فى المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ، وحيث ترجع الزيادة فى انتاجها السنوى من الأقطان خلال هذه الفترة الى ارتفاع انتاجية الهكتار منها بنسبة تبلغ نحو ٢٨٥٪ عنه فى فترة النصف الأخير من عقد السبعينات . أما فى فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات فقد ازداد الانتاج السنوى لمجموعة الدول الأفريقية من الأقطان ليصل الى نحو ١٣٢١ مليون طن فى المتوسط وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٨٧٪ تقريبا عنه فى فترة النصف الأول من هذا العقد وذلك بسبب التوسع فى المساحات المنزعة بالأقطان خلال هذه الفترة لتصل الى نحو ٣٤٣١ مليون هكتار سنويا فى المتوسط وبنسبة زيادة تبلغ ٨٢٪ تقريبا عنه فى فترة النصف الأول من هذا العقد وان لم يصل الى نفس مستوى المساحة السنوية المنزعة بها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات .

واذا كانت الاتجاهات السابقة تشير الى الاتجاه العام للمساحات السنوية المنزعة بالأقطان والانتاج السنوى منها ونتاجيتها على المستوى الاجمالى لمجموعة الدول الأفريقية ، الا أنه لمن الواضح اختلاف هذه الاتجاهات باختلاف الدول داخل هذه المجموعة ، حيث هناك من الدول التى تشير احصاءات المساحة السنوية المنزعة بالأقطان بها الى وجود الاتجاه العام المتناقص (أفريقيا الوسطى ، مصر ، كينيا ، موزمبيق ، نيجيريا ، السودان ، أوغندا ، زائير) على حين تشير نفس الاحصاءات الى وجود الاتجاه العام المتزايد للمساحة المنزعة بالأقطان فى البعض الآخر من الدول (الكامبيون ، كوت ديفوار ، مالى ، جنوب ، أفريقيا ، بوركينا فاسو ، زيمبابوى) ، على حين تتصف المساحة السنوية المنزعة بالأقطان فى البعض الآخر من مجموعة هذه الدول بالتذبذبات المتباينة فيما بين الفترات تحت الدراسة . أما بالنسبة لاتجاهات الانتاج السنوى من الأقطان فى كل من هذه الدول فتتأخذ نفس الاتجاه العام المتزايد فى مجموعة الدول التى اتصفت بوجود الاتجاه العام المتزايد للمساحة السنوية المنزعة بالأقطان بها ، وان تباين هذه الاتجاه بين مجموعات الدول الأخرى بسبب التباين فى اتجاه المساحة السنوية المنزعة بالأقطان بها الى جانب التباين فى الاتجاه العام للانتاجية من الأقطان بها على النحو الذى تشير اليه نفس الجداول السابقة الذكر .

٣ — الانتاج العالمى من الأقطان الطويلة ، والطويلة الممتازة : —

يسجل الانتاج العالمى من اجمالى الأقطان الطويلة ، والطويلة الممتازة خلال الفترة ٧٦/٧٧-٨٦ اتجاها عاما متزايدا ، حيث ازداد الانتاج العالمى السنوى منها من ١٧٤٤ مليون طن فى عام ٧٦/٧٧ الى نحو ٢٩٤٠ مليون طن خلال عام ١٩٨٦ ، كما بلغ معدل الزيادة السنوية فى اجمالى الانتاج

منها نحو ٢٠٦٢٪ في المتوسط، وبما يعادل نحو ١١٩٠٦ ألف طن سنويا في المتوسط خلال هذه الفترة، ولقد سجل الانتاج السنوى منها متوسطا سنويا بلغ نحو ٢٠٦١ مليون طن خلال النصف الأخير من السبعينيات ازباد الى ٢٨٥٥ مليون طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات. وبالنسبة للانتاج من الأقطان الطويلة فقد ارتفع الانتاج العالمى السنوى منها من نحو ١٣١٧ مليون طن في عام ١٩٧٧/٧٦ الى نحو ٢٠٧٦ مليون طن في عام ١٩٨٦، كما بلغ معدل الزيادة السنوية في الانتاج العالمى منها خلال هذه الفترة نحو ٢٠٦١٪ في المتوسط وبما يعادل ٧٥٠٩ ألف طن سنويا في المتوسط. كما سجل الانتاج السنوى منها متوسطا سنويا بلغ نحو ١٥٤٥ مليون طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ازباد الى ٢٢١٢ مليون طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات. أما الأقطان الطويلة الممتازة فقد ازباد الانتاج العالمى منها من ٤٢٧ ألف طن في عام ١٩٧٧/٧٦، ليصل الى حوالى ٨٦٤ ألف طن في عام ١٩٨٦، مسجلا بذلك معدل زيادة سنوية أعلى عنه بالنسبة للأقطان الطويلة حيث بلغ معدل الزيادة السنوية في الانتاج العالمى منها خلال هذه الفترة نحو ٨٠١٤٪ في المتوسط وبما يعادل ٤٣٧ ألف طن سنويا في المتوسط. كما سجل الانتاج السنوى منها متوسطا سنويا بلغ نحو ٥١٦ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ازباد الى ٦٤٣ ألف طن سنويا خلال النصف الأول من عقد الثمانينات. أما خلال النصف الأخير من الثمانينات وعلى الرغم من وصول الانتاج العالمى من الأقطان الطويلة الممتازة الى نحو ٨٦٤ ألف طن خلال عام ١٩٨٦، الا أنه انخفض الى مايقرب من ٧٧٨ ألف طن في عام ١٩٩٠، كما بلغ المتوسط السنوى للانتاج منها خلال هذه الفترة الأخيرة نحو ٨٤١ ألف طن، ومسجلة بذلك تناقص الانتاج منها خلال النصف الأخير من هذا العقد بمعدل سنوى بلغ نحو ٢٠٤٥٪ في المتوسط، وبما يعادل نحو ٢١٥ ألف طن سنويا في المتوسط خلال هذه الفترة.

ومما سبق وبمقابلة معدلات الزيادة السنوية في الانتاج العالمى من اجمالى الأقطان، بمعدلات الزيادة السنوية في اجمالى الانتاج العالمى من الأقطان الطويلة، والطويلة الممتازة خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨٦ يلاحظ ارتفاع معدلات الزيادة السنوية في الانتاج من أصناف القطن الأخيرة عنه بالنسبة لمعدلات الزيادة السنوية في اجمالى الانتاج من الأقطان مما انعكس في النهاية في تزايد الوزن النسبى للانتاج العالمى من الأقطان الطويلة، والطويلة الممتازة في اجمالى الانتاج العالمى من الأقطان حيث ارتفعت نسبة تمثيل الأصناف المذكورة من ١٤٠٪ من اجمالى الانتاج العالمى من الأقطان خلال عام ١٩٧٧/٧٦، لتصل الى نحو ١٩٢٪ منها خلال عام ١٩٨٦، وهو مايشير بدوره الى تناقص الوزن النسبى للانتاج العالمى من الأقطان القصيرة، والمتوسطة في اجمالى الانتاج العالمى من الأقطان خلال هذه الفترة، حيث أصبحت تمثل مانسبته ٨٠٠٪ منها خلال عام ١٩٨٦، بعد أن كانت تمثل مانسبته ٨٦٪ منها خلال عام ١٩٧٧/٧٦، وعلى نحو مايشير اليه ضمنا الجدول رقم (٣-٢).

وبالنسبة للانتاج الأقليمى والدولى من الأقطان الطويلة خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨٧/٨٥ فمن الملاحظ أن مجموعة دول أمريكا الشمالية والتي تأتي في المرتبة الأولى بين مجموعات الدول الأخرى في مجال انتاج الأقطان الطويلة، فقد حققت أعلى المعدلات في زيادة انتاجها من الأقطان الطويلة مقارنة بغيرها من مجموعات الدول الأخرى، حيث ارتفع متوسط انتاجها السنوى من ٤٤٤٠ ألف طن خلال النصف الأخير من

جدول رقم (٢-٣) الإنتاج العالمى من الأقطان الطويلة ، والطويلة الممتازة ووزنه النسبى
فى اجمالى الانتاج العالمى من الاقطان خلال السنوات

١٩٩٠ - ١٩٧٧/٧٦

السنــــــــــــــــوات		أقطان طويلة		أقطان طويلة ممتازة		جملة	
		ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%
١٩٧٧/٧٦		١٣١٧	١٠,٦	٤٢٧	٣,٤	١٧٤٤	١٤,٠
١٩٧٨/٧٧		١٤٦٢	١٠,٥	٥٢٦	٣,٨	١٩٨٨	١٤,٣
١٩٧٩/٧٨		١٣٧٤	١٠,٦	٥٢٧	٤,١	١٩٠١	١٤,٧
١٩٨٠/٧٩		١٨٣٤	١٣,٠	٥٧١	٤,٠	٢٤٠٥	١٧,٠
١٩٨١/٨٠		١٧٣٩	١٢,٤	٥٣٠	٣,٨	٢٢٦٩	١٦,٢
١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠		١٥٤٥	١١,٤	٥١٦	٣,٨	٢٠٦١	١٥,٢
١٩٨٢/٨١		١٧٣٥	١١,٣	٥٨١	٣,٨	٢٣١٦	١٥,١
١٩٨٣/٨٢		٢٢٧٤	١٥,٧	٦٠٩	٤,٢	٢٨٨٣	١٩,٩
١٩٨٤/٨٣		١٨٦٦	١٢,٩	٦٢٣	٤,٣	٢٤٨٩	١٧,٢
١٩٨٥/٨٤		٢٦٧٠	١٣,٩	٧٥٢	٣,٩	٣٤٢٢	١٧,٨
١٩٨٦/٨٥		٢٥١٣	١٤,٤	٦٤٨	٣,٧	٣١٦١	١٨,١
١٩٨٦/٨٥ - ٨٢/٨١		٢٢١٢	١٣,٧	٦٤٣	٤,٠	٢٨٥٥	١٧,٧
١٩٨٦		٢٠٧٦	١٣,٦	٨٦٤	٥,٧	٢٩٤٠	١٩,٢
١٩٨٧				٨٣٧	٤,٧		
١٩٨٨				٨٥٣	٤,٦		
١٩٨٩				٨٧٣	٥,٠		
١٩٩٠				٧٧٨	٤,١		
١٩٨٦ - ١٩٩٠ *				٨٤١	٤,٨		
١٩٩٠ - ٨٢/٨١				٧٤٢	٤,٤		

المصدر :

نفس مرجع الجدول السابق •

* لم تتوافر للدراسة البيانات الخاصة بإنتاج الأقطان الطويلة عن هذه الفترة •

عقد السبعينيات ليصل الى نحو ٨٤٩ر٠ ألف طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٩١ر٢٪ عنه في فترة النصف الأخير من عقد السبعينيات، وحيث ارتفع نصيبها في اجمالي الانتاج العالمي من الأقطان الطويلة ليصل الى نحو ٣٨ر٤٪ منها خلال النصف الأول من الثمانينات بعد أن كان يمثل مانسبته ٢٨ر٧٪ من اجمالي الانتاج العالمي منها خلال النصف الأخير من السبعينيات. وان كان من الملاحظ أن الزيادة في انتاج هذه المجموعة من الدول من الأقطان الطويلة ينحصر كلية في زيادة انتاج الولايات المتحدة منها والتي ارتفع متوسط انتاجها السنوي من الأقطان الطويلة من حوالي ٤٠٨ر٤ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات ليصل الى نحو ٨٢٩ر٦ ألف طن خلال النصف الأول من الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٠٣ر١٪ عنه في الفترة السابقة ولتعوض بذلك النقص في انتاج الدول الأخرى داخل هذه المجموعة من الأقطان الطويلة، ومحقة لزيادة في انتاجها الاجمالي منها بنفس النسبة المشار اليها من قبل، وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٣-٣)، حيث ارتفع نصيب الولايات المتحدة في اجمالي الانتاج العالمي من الأقطان الطويلة من ٢٦ر٤٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات ليصل الى مايقرب من ٣٧ر٥٪ منها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات.

أما بالنسبة لمجموعة دول أمريكا الجنوبية فقد ازداد اجمالي انتاجها السنوي من الأقطان الطويلة، ولكن بمعدلات أقل حيث ارتفع متوسط انتاجها السنوي منها من ١٢٠ر٠ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات ليصل الى نحو ١٣٢ر٢ ألف طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٠ر٢٪ عنه في الفترة السابقة، ولقد صاحب ذلك انخفاض نصيبها في اجمالي الانتاج العالمي من الأقطان الطويلة ليصل الى مانسبته ٦ر٠٪ منها خلال الفترة الأخيرة بعد أن كانت تمثل مانسبته ٧ر٨٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات. وان كان من الملاحظ أن الزيادة في انتاج مجموعة هذه الدول من الأقطان الطويلة خلال الفترة الأخيرة ترجع أساسا الى دخول الأرجنتين مجال انتاج الأقطان الطويلة وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣٠ر٢ ألف طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات معوضة بذلك التناقص في انتاج الدول الأخرى داخل هذه المجموعة من الأقطان الطويلة على نحو ماهو مبين بنفس الجدول رقم (٣-٣).

أما مجموعة الدول الأوروبية والممثلة في كل من اليونان، وأسبانيا فقد ازداد انتاجها السنوي من الأقطان الطويلة بمعدلات محدودة أيضا مقارنة بغيرها من مجموعات الدول الأخرى حيث ارتفع انتاجها السنوي من ٥٥ر٠ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات ليصل الى ٦٨ر٠ ألف طن سنويا في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٣ر٦٪ عنه في الفترة السابقة، وان كانت هذه تنحصر في زيادة انتاج أسبانيا من الأقطان الطويلة حيث اتمف متوسط الانتاج السنوي من الأقطان الطويلة باليونان بالثبات النسبي تقريبا في كل من الفترتين المشار اليهما من قبل، على حين ارتفع متوسط الانتاج السنوي لأسبانيا منها من نحو ١٨ر٨ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات ليصل الى نحو ٣٢ر٠ ألف طن خلال النصف الأول من الثمانينات أي بنسبة زيادة تبلغ نحو ٧٠ر٢٪ عنه في الفترة السابقة.

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي فقد حقق زيادة متواضعة في انتاجه السنوي من الأقطان الطويلة فيما بين الفترتين المشار اليهما حيث وصل انتاجه السنوي من الأقطان الطويلة خلال النصف الأول من الثمانينات نحو ٣٩٢٠ ألف طن في المتوسط بعد أن كان يبلغ نحو ٣٧٧٢ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، محققة بذلك زيادة نسبتها ٣.٩٪، ومن ثم فقد انخفض نصيب الاتحاد السوفييتي في اجمالي الانتاج العالمي من الأقطان الطويلة ليصل الى مانسبته ١٧.٧٪ منها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات بعد أن كان يبلغ مانسبته ٢٤.٤٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات.

أما مجموعة الدول الآسيوية فقد ارتفع انتاجها السنوي من الأقطان الطويلة خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبمعدلات تزيد عن معدل الزيادة في اجمالي الانتاج العالمي منها . ومن ثم فقد ازداد نصيبها في اجمالي الانتاج العالمي من الأقطان الطويلة ليمثل مانسبته ١٣.٢٪ منها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات بعد أن كان يمثل مانسبته ١١.٢٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، حيث ازداد الانتاج السنوي من الأقطان الطويلة لهذه المجموعة من الدول من نحو ١٧٣٦ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ليصل الى نحو ٢٩٢٨ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات أي بنسبة زيادة تبلغ نحو ٦٨.٧٪ عنه في الفترة السابقة . واذا كان من الملاحظ زيادة انتاج كل من دول هذه المجموعة من الأقطان الطويلة فيما بين الفترتين المشار اليهما، الا أنه يستثنى من ذلك كل من استراليا، والهند حيث انخفض المتوسط السنوي لانتاج استراليا منها من حوالي ٤ آلاف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ليصل الى نحو ١٨ ألف طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، كما خرجت الهند من مجال انتاج الأقطان الطويلة خلال هذه الفترة، والتي كانت تنتج مايقرب من نحو ٥٣٨ ألف طن سنوياً في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، وان كان من الملاحظ زيادة انتاجها في الفترة الأخيرة وبمعدلات كبيرة من الأقطان الطويلة الممتازة وعلى نحو ماستشير اليه الدراسة فيما بعد . الا أنه وفي مقابل ذلك فقد ازداد الانتاج السنوي من الأقطان الطويلة في بعض الدول الأخرى من هذه المجموعة بمعدلات كبيرة، حيث ازداد الانتاج السنوي لاسرائيل منها من حوالي ١٢٦ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ليصل الى نحو ٤٩٨ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأول من الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٩٥.٢٪ عنه في الفترة السابقة . ولقد صاحب ذلك ارتفاع نصيب اسرائيل في اجمالي الانتاج العالمي من الأقطان الطويلة ليمثل مانسبته ٢.٣٪ منها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات بعد أن كان يمثل مانسبته ٠.٨٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات . وكذلك الحال أيضا بالنسبة لباكستان حيث ازداد انتاجها السنوي من الأقطان الطويلة خلال النصف الأول من عقد الثمانينات بنسبة تبلغ نحو ١٠٧.٦٥٪ في المتوسط عنه في الفترة الأخيرة من عقد السبعينات حيث ارتفع متوسط انتاجها السنوي من هذه النوعية من الأقطان من نحو ١٠٢ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ليصل الى حوالي ١٢٠ ألف طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، وحيث ارتفع نصيبها في اجمالي الانتاج العالمي من الأقطان الطويلة ليمثل مانسبته ٥.٤٪ منها خلال الفترة الأخيرة بعد أن كان يمثل مانسبته ٠.٧٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، كما ازداد الانتاج السنوي من هذه الأقطان في باقي

هذه المجموعة من الدول ، وان كان بمعدلات أقل تختلف باختلاف هذه الدول على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣-٣) .

أما بالنسبة لمجموعة الدول الأفريقية فقد ارتفع انتاجها السنوى من الأقطان الطويلة فيما بين الفترتين المشار اليهما وان كان بمعدلات أقل عن معدلات الزيادة فى الانتاج على المستوى العالمى، حيث صاحب ذلك انخفاض نصيبها فى اجمالى الانتاج العالمى من الأقطان الطويلة حيث أصبح يمثل مانسبته ٢١.٦٪ منها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات بعد أن كان يمثل مانسبته ٢٤.٤٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، اذ ارتفع متوسط انتاج هذه المجموعة من الدول من الأقطان الطويلة من حوالى ٣٧٥٤ ألف طن سنويا خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ليصل الى نحو ٤٧٧٢ ألف طن سنويا خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٧.١٪ عنه فى الفترة السابقة . واذا كان من الملاحظ أن زيادة انتاج هذه المجموعة من الدول من الأقطان الطويلة فيما بين الفترتين المشار اليهما مصدرها الأساسى يأتى من زيادة انتاج هذه النوعية من الأقطان فى كل من مصر، والسودان باعتبارهما يمثلان المراكز الأولى لانتاج الأقطان الطويلة داخل هذه المجموعة من الدول ، الا أنه وفى هذا الاطار يلاحظ ارتفاع الانتاج السنوى من الاقطان الطويلة فى السودان بمعدلات أكبر عنه على مستوى هذه المجموعة من الدول أو على المستوى العالمى ، حيث ارتفع متوسط انتاجها السنوى من هذه النوعية من الاقطان من حوالى ٣٦٦ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ليصل الى نحو ٩٨٦ ألف طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٦٩.٣٪ عنه فى الفترة السابقة ، ومن ثم ارتفاع نصيبها النسبى فى اجمالى الانتاج العالمى من الاقطان الطويلة ليمثل مانسبته ٤.٥٪ منها خلال النصف الاول من عقد الثمانينات بعد أن كان يمثل مانسبته ٢.٤٪ منها خلال النصف الاخير من عقد السبعينات . أما بالنسبة لمصر فلم يزداد انتاجها السنوى من هذه النوعية من الاقطان فيما بين الفترتين المشار اليها الا بنسبة متواضعة بلغت نحو ١١.٥٪ ، حيث ازداد انتاجها السنوى منها من حوالى ٢٩٦٤ ألف طن فى المتوسط خلال النصف الاخير من عقد السبعينات ليصل الى نحو ٣٣٠٦ ألف طن خلال النصف الاول من الثمانينات ، وحيث صاحب ذلك انخفاض نصيبها النسبى فى اجمالى الانتاج العالمى من الأقطان الطويلة ليمثل مانسبته ١٥.٠٪ منها خلال الفترة الاخيرة بعد أن كان يمثل مانسبته ١٩.٢٪ منها خلال النصف الاخير من عقد السبعينات . أما بالنسبة لباقي مجموعة الدول الافريقية الاخرى فقد تباينت معدلات التغير فى انتاجها السنوى من الاقطان الطويلة فيما بين هاتين الفترتين ، وفى اتجاهاتها حيث زيادة الانتاج السنوى من هذه الاقطان فى بعض الدول ، وان كان بمعدلات أقل عنه على المستوى العالمى وبما يعكس انخفاض نصيبها النسبى فى اجمالى الانتاج العالمى من الاقطان الطويلة فى هذه الدول (مدغشقر، موزمبيق ، أوغندا) على حين انخفض الانتاج السنوى من هذه الاقطان فيما بين الفترتين فى بعض الدول الأخرى مثل جنوب أفريقيا ، وخروج تنزانيا من مجال انتاج هذه النوعية من الأقطان على نحو ما يشير اليه نفس الجدول السابق الذكر .

جدول رقم (٣-٣) الانتاج الدولى من الاقطان الطويلة خلال السنين

١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨٦/٨٥

السنين		١٩٨٦/٨٥ - ٨٢/٨١		١٩٨١/٨٠ - ٦٧/٦٦	
الدول	السنين	ألف طن	%	ألف طن	%
(أ) أمريكا الشمالية :-					
١- السلفادور		٩ر٦	٠ر٦	٥ر٨	٠ر٣
٢- جواتيمالا		١ر٦	٠ر١	٠ر٢	-
٣- المكسيك		١١ر٠	٠ر٧	١ر٠٠	-
٤- الولايات المتحدة		٤٠٨ر٤	٢٦ر٤	٨٢٩ر٦	٣٧ر٥
٥- أخرى		١٣ر٤	٠ر٩	١٢ر٤	٠ر٦
جملة		٤٤٤ر٠٠	٢٨ر٧	٨٤٩ر٠٠	٣٨ر٤
(ب) أمريكا الجنوبية :-					
١- الأرجنتين		-	-	٣٠ر٢	١ر٤
٢- البرازيل		٢٦ر٨	١ر٧	١٨ر٨	٠ر٩
٣- كولومبيا		١٢ر٦	٠ر٨	١٠ر٢	٠ر٥
٤- بيرو		٦١ر٢	٤ر٠	٦٠ر٦	٢ر٧
٥- فينزويلا		٨ر٤	٠ر٥	٦ر٦	٠ر٣
٦- أخرى		١١ر٠٠	٠ر٧	٥ر٨	٠ر٣
جملة		١٢٠ر٠٠	٧ر٨	١٣٢ر٢	٦ر٠
(ج) أوروبا :-					
١- اليونان		٣٦ر٢	٢ر٣	٣٦ر٠	١ر٦
٢- أسبانيا		١٨ر٨	١ر٢	٣٢ر٠	١ر٤
٣- أخرى		-	-	-	-
جملة		٥٥ر٠٠	٣ر٥	٦٨ر٠	٣ر١
(د) الاتحاد السوفيتى					
		٣٧٧ر٢	٢٤ر٤	٣٩٢ر٠	١٧ر٧
(هـ) آسيا :-					
١- أستراليا		٤ر٠٠	٠ر٣	١ر٨	٠ر١
٢- الهند		٥٣ر٨	٣ر٥	-	-
٣- اسرائيل		١٢ر٦	٠ر٨	٤٩ر٨	٢ر٣
٤- باكستان		١٠ر٢	٠ر٧	١٢٠ر٠٠	٥ر٤

تابع جدول ررقم (٣-٣) الانتاج الدولى من الاقطان الطويلة خلال السنوات

١٩٨٦/٨٥ — ١٩٧٧/٧٦

١٩٨٦/٨٥ — ٨٢/٨١		١٩٨١/٨٠ — ٦٧/٦٦		السنوات
%	ألف طن	%	ألف طن	الدول
				تابع آسـيا :-
٠ر٤	٧ر٨	٠ر٣	٤ر٠٠	٥- سوريا
٠ر٢	٤ر٢	٠ر١	٢ر٠٠	٦- تايلاند
٤ر٧	١٠٣ر٨	٥ر٥	٨٥ر٤	٧- تركيا
٠ر٢	٥ر٤	٠ر١	١ر٦	٨- أخرى
				و - أفريقيا :-
١٥ر٠	٣٣٠ر٦	١٩ر٢	٢٩٦ر٤	١- مصر
٤ر٥	٩٨ر٦	٢ر٤	٣٦ر٦	٢- السودان
٠ر٢	٥ر٢	٠ر٣	٤ر٢	٣- مدغشقر
٠ر٤	٨ر٠	٠ر٦	٩ر٦	٤- جنوب أفريقيا
٠ر١	٣ر٢	٠ر٢	٢ر٤	٥- موزمبيق
—	—	٠ر٤	٦ر٨	٦- تنزانيا
٠ر٣	٦ر٠	٠ر٣	٥ر٢	٧- أوغندا
٠ر٣	٦ر٠	٠ر٤	٦ر٠	٨- زيمبابوى
٠ر٩	١٩ر٦	٠ر٥	٨ر٢	٩- أخرى
٢١ر٦	٤٧٧ر٢	٢٤ر٤	٣٧٥ر٤	جملة
١٠٠	٢٢١١ر٢	١٠٠	١٥٤٥ر٢	اجمالى العالم

المصدر: جمعت وحسبت من :

وبالنسبة للإنتاج الدولي من الأقطان الطويلة الممتازة فمن الملاحظ أن مصر والتي كانت تحتل المركز الأول بين مجموعة الدول المنتجة لهذه النوعية من الأقطان خلال فترة النصف الأخير من عقد السبعينات حيث كانت تنتج ما يعادل ٢٩٦٪ من الإنتاج العالمي منها خلال هذه الفترة، قد انخفض متوسط إنتاجها السنوي من الأقطان الطويلة الممتازة من ١٥٢٨ ألف طن خلال فترة النصف الأخير من عقد السبعينات ليصل إلى نحو ١٠٨٠ ألف طن خلال النصف الأول من الثمانينات وليمثل بذلك نحو ١٦٨٪ من الإنتاج العالمي السنوي في المتوسط خلال هذه الفترة ثم انخفض إلى نحو ٨٧٢ ألف طن خلال فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات، وانسبته ١٠٤٪ من الإنتاج العالمي السنوي خلال هذه الفترة. أما بالنسبة للسودان والتي كانت تنتج ما يقرب من ١٤٣٪ من الإنتاج العالمي من الأقطان الطويلة الممتازة خلال النصف الأخير من عقد السبعينات فقد انخفض نصيبها النسبي في إجمالي الإنتاج العالمي منها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ليصل إلى ١٢٧٪ منها على الرغم من زيادة المتوسط السنوي لإنتاجها منها إلى نحو ٨١٦ ألف طن خلال هذه الفترة بعد أن كان يبلغ نحو ٧٣٨ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات. ثم انخفض نصيبها النسبي في إجمالي الإنتاج العالمي من هذه الأقطان خلال فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات ليصل إلى ٥٣٪ منها خلال هذه الفترة أمام انخفاض متوسط إنتاجها السنوي من هذه الأقطان إلى مستوى أدنى من المستوى الذي حققته خلال الفترة الأخيرة من عقد السبعينات حيث بلغ متوسط إنتاجها السنوي من الأقطان الطويلة الممتازة خلال فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات حوالي ٤٤٧ ألف طن.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تنتج ما يقرب من ٤٪ من الإنتاج العالمي من الأقطان الطويلة الممتازة خلال فترة النصف الأخير من عقد السبعينات فقد ارتفع نصيبها النسبي في إجمالي الإنتاج العالمي من هذه الأقطان ليصل إلى ٩٧٪ منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات أمام الزيادة الكبيرة التي حققتها في مجال الإنتاج منها حيث ارتفع إنتاجها السنوي من الأقطان الطويلة الممتازة من نحو ٢٠٦ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، ليصل إلى نحو ٢٤٤ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٨٤٪ عنه في الفترة السابقة، ثم ازداد إنتاجها السنوي منها ليصل إلى نحو ٨١٩ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٣٥٧٪ عنه في فترة النصف الأول من هذا العقد.

أما بالنسبة لبيرو فقد انخفض نصيبها النسبي في إجمالي الإنتاج العالمي من الأقطان الطويلة الممتازة ليصل إلى ٢٤٪ منها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ثم إلى ٢٩٪ منها خلال النصف الأخير من هذا العقد بعد أن كان يمثل ٤٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من الأقطان الطويلة الممتازة خلال النصف الأخير من عقد السبعينات حيث انخفض متوسط إنتاجها السنوي من هذه الأقطان من ٢٣٠ ألف طن ليصل إلى نحو ١٥٦ ألف طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، إلا أنه ازداد إلى ٢٤٣ ألف طن خلال النصف الأخير من هذا العقد. أما

بالنسبة لاسرائيل فقد أرتفع متوسط انتاجها السنوى من هذه الأقطان من ٣ر٨ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ليصل الى نحو ٥ر٨ ألف قنطار خلال النصف الأول من عقد الثمانينات أى بنسبة زيادة تبلغ نحو ٥٢٦ ٪ عنه فى الفترة السابقة ، ثم أزداد انتاجها السنوى من هذه الأقطان ليصل الى نحو ١٨ر٩ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٢٥٩ ٪ عنه خلال فترة النصف الأول من هذا العقد ، وحيث صاحب ذلك ارتفاع نصيبها النسبى فى اجمالى الانتاج العالمى من الأقطان الطويلة الممتازة ليصل الى مانسبته ٢ر٢ ٪ منها خلال النصف الاخير من الثمانينات بعد أن كان يمثل مانسبته ٠ر٧ ٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات .

أما بالنسبة للهند فقد أرتفع متوسط انتاجها السنوى من الأقطان الطويلة الممتازة من ١٢٥٢ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ليصل الى نحو ٢٧٤ر٢ ألف طن خلال النصف الأول من الثمانينات ، وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١١٩٠ ٪ عنه فى الفترة السابقة ، وحيث صاحب ذلك ارتفاع نصيبها النسبى فى اجمالى الانتاج العالمى من الأقطان الطويلة الممتازة ليصل الى مانسبته ٤٢٦ ٪ منها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات بعد أن كان يمثل مانسبته ٢٤ر٢ ٪ منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ، الا أنه أنخفض ليصل الى مانسبته ٢٥٦ ٪ من اجمالى الانتاج العالمى منها خلال النصف الأخير من الثمانينات مع تناقص انتاجها السنوى من هذه الأقطان خلال هذه الفترة عنه فى فترة النصف الأول من هذا العقد حيث بلغ نحو ٢١٥ر١ ألف طن فى المتوسط خلال هذه الفترة . أما الاتحاد السوفيتى فقد ارتفع متوسط انتاجه السنوى من الاقطان الطويلة الممتازة من نحو ١٠٢ر٤ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ليصل الى حوالى ١٢٤ر٨ ألف طن خلال النصف الأول من الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢١٩ ٪ عنه فى الفترة السابقة ثم الى ٣٢٩ر٨ ألف طن خلال فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ حوالى ١٦٤ر٣ ٪ عنه فى النصف الاول من هذا العقد ، وحيث صاحب ذلك احتلال الاتحاد السوفيتى للمركز الأول بين الدول المنتجة للأقطان الطويلة الممتازة خلال فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات بعد أن كان يأتى فى المركز الثالث بعد مصر ثم الهند بين هذه المجموعة من الدول خلال فترة النصف الأخير من عقد السبعينات ، حيث بلغ النصيب النسبى لانتاج الاتحاد السوفيتى من الأقطان الطويلة الممتازة فى اجمالى الانتاج العالمى منها خلال فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات مانسبته ٣٩ر٢ ٪ منها ، بينما بلغ نصيبه النسبى منها خلال فترة النصف الأخير من عقد السبعينات نحو ١٩ر٨ ٪ فى المتوسط . وفى هذا الشأن أيضا يلاحظ دخول الصين مجال انتاج الأقطان الطويلة الممتازة خلال فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٢٧ر٨ ألف طن فى المتوسط خلال هذه الفترة وبما نسبته ٣ر٣ ٪ من اجمالى الانتاج العالمى منها خلال نفس الفترة ، على نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٣-٤) .

جدول رقم (٤-٣) الانتاج الدولى من القطن الطويلة الممتازة

خلال السنوات ١٩٧٧/٧٦ - و١٩٩٠

السنوات		١٩٨١/٨٠ - ٧٧/٧٦		١٩٨٦/٨٥ - ٨٢/٨١		١٩٩٠ - ١٩٨٦	
الدول		ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%
١ - مصر		١٥٢ر٨	٢٩ر٦	١٠٨ر٠	١٦ر٨	٨٧ر٢	١٠ر٤
٢ - السودان		٧٣ر٨	١٤ر٣	٨١ر٦	١٢ر٧	٤٤ر٧	٥ر٣
٣ - الولايات المتحدة		٢٠ر٦	٤ر٠	٢٤ر٤	٣ر٨	٨١ر٩	٩ر٧
٤ - بيرو		٢٣ر٠	٤ر٥	١٥ر٦	٢ر٤	٢٤ر٣	٢ر٩
٥ - اسرائيل		٣ر٨	٠ر٧	٥ر٨	٠ر٩	١٨ر٩	٢ر٢
٦ - الهند		١٢٥ر٢	٢٤ر٢	٢٧٤ر٢	٤٢ر٦	٢١٥ر١	٢٥ر٦
٧ - الصين		-	-	-	-	٢٧ر٨	٣ر٣
٨ - الاتحاد السوفيتى		١٠٢ر٤	١٩ر٨	١٢٤ر٨	١٩ر٤	٣٢٩ر٨	٣٩ر٢
٩ - زيمبابوى		٧ر٤	١ر٤	١ر٦	٠ر٢	*	
١٠ - المغرب		٥ر٤	١ر٠	٦ر٤	١ر٠	*	
١١ - اليمن		١ر٤	٠ر٣	١ر٠	٠ر٢	*	
١٢ - أخرى		٠ر٨	٠ر٢	١ر٠٠	٠ر٢	١١ر٣	١ر٣
جملة		٥١٦ر٦	١٠٠ر٠	٦٤٤ر٤	١٠٠ر٠	٨٤١ر٠	١٠٠ر٠

المصدر :- نفس مصدر الجدول السابق .

* تدخل ضمن مجموعة الدول الأخرى خلال هذه الفترة .

٤ — الاستهلاك العالمي والدولي من الأقطان :

يسجل الاستهلاك العالمي من اجمالي الأقطان خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦ — ١٩٩١/٩٠ متوسطا سنويا بلغ نحو ١٥٧٦٤ مليون طن الى جانب زيادته بمعدل سنوى يبلغ نحو ٢.٥٦٪ فى المتوسط ، وبما يعادل ٣٩١ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة ، حيث ارتفع الاستهلاك السنوى منها من حوالى ١٣١٩٣ مليون طن فى عام ١٩٧٧/٧٦ الى نحو ١٨٧٦٢ مليون طن فى عام ١٩٩١/٩٠ ، وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٣-٥) . وان كان من الملاحظ تباين معدل الزيادة فى الاستهلاك العالمى السنوى من الأقطان خلال فترة عقد الثمانينات عنه فى فترة النصف الأخير من عقد السبعينات ، حيث سجل الاستهلاك منها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات متوسطا سنويا بلغ نحو ١٣٧٨١ مليون طن ، مع زيادته سنويا بمعدل يبلغ نحو ٢.٢٣٪ ، وبما يعادل نحو ٣٠٠ ألف طن سنويا فى المتوسط . أما خلال فترة عقد الثمانينات فقد سجل الاستهلاك منها متوسطا سنويا بلغ حوالى ١٥٠٢٩ مليون طن ، خلال النصف الأول من هذا العقد ، مع زيادته بمعدل سنوى يبلغ نحو ٢.٨٦٪ فى المتوسط وبما يعادل حوالى ٤٢٨ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة . أما خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات فقد سجل الاستهلاك العالمى منها متوسطا سنويا بلغ حوالى ١٨٤٨٣ مليون طن ، مع زيادته بمعدل يبلغ حوالى ٢.٥٤٪ سنويا فى المتوسط ، وبما يعادل نحو ٤٢٦ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة ، وعليه فقد سجل الاستهلاك العالمى من اجمالي الأقطان طوال فترة عقد الثمانينات متوسطا سنويا بلغ حوالى ١٦٧٥٦ مليون طن مع زيادته بمعدل سنوى يبلغ حوالى ٢.٧٠٪ فى المتوسط ، وبما يعادل ٤٢٧ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال هذا العقد .

وبمقابلة متوسط الاستهلاك العالمى السنوى من اجمالي الأقطان خلال الفترة ٧٧/٧٦ — ١٩٩١/٩٠ ، بمتوسط الانتاج السنوى منها خلال نفس الفترة والبالغ حوالى ١٥٧٤٨ مليون طن ، يلاحظ زيادة متوسط الاستهلاك السنوى منها عن متوسط الانتاج السنوى بما يعادل نحو ١٦ ألف طن ، وهو مايشير ضمنا الى عدم كفاية الانتاج العالمى من اجمالي الأقطان لتغطية جميع احتياجات الاستهلاك العالمى منها خلال هذه الفترة ، حيث يشير ذلك الى السحب من المخزون العالمى من الأقطان خلال السنوات السابقة لهذه الفترة لتغطية العجز فى الانتاج العالمى منها عن الاحتياجات الاستهلاكية العالمية خلال الفترة المشار اليها ، وبما يعادل ١٦ ألف طن سنويا ، وبكمية اجمالية تعادل نحو ٢٤٠ ألف طن طوال هذه الفترة . وقد تبدو الكمية الاجمالية المسحوبة من المخزون السابق من الأقطان طوال هذه الفترة ضئيلة نسبيا بالقياس الى كمية المخزون العالمى من الأقطان خلال السنوات السابقة ، الا أنه من الواضح وجود تباين كبير نسبيا فى كمية المسحوب من المخزون العالمى على المدى القصير نسبيا . فبمقابلة متوسط الاستهلاك السنوى من الأقطان خلال فترة النصف الأخير من عقد السبعينات بمتوسط الانتاج السنوى منها خلال نفس الفترة والبالغ نحو ١٣٤٩٧ مليون طن يلاحظ تفوق متوسط الاستهلاك العالمى السنوى من اجمالي الأقطان عن متوسط الانتاج العالمى السنو منها بما يعادل حوالى ٢٨٣٤ ألف طن ، وهو مايشير ضمنا الى اعتماد السوق العالمية

للأقطان خلال هذه الفترة على السحب من المخزون العالمى من الأقطان خلال السنوات السابقة لتغطية العجز فى الانتاج العالمى منها عن الاحتياجات الاستهلاكية العالمية خلال الفترة المشار إليها ، وبما يعادل نحو ٢٨٣٤ ألف طن سنويا فى المتوسط ، وبكمية اجمالية تبلغ حوالى ١٤١٧ مليون طن طوال فترة النصف الأخير من عقد السبعينات . أما فى فترة النصف الأول من عقد الثمانينات والتي سجل الانتاج العالمى من اجمالى الأقطان خلالها متوسطا سنويا بلغ نحو ١٦١٩٠ مليون طن ، فتشير ضمنا الى زيادة الانتاج العالمى السنوى من اجمالى الأقطان خلال هذه الفترة عن الاحتياجات الاستهلاكية العالمية منها خلال نفس الفترة وبما يعادل نحو ١١٦٠٦ ألف طن سنويا فى المتوسط ، وهو مايشير بدوره الى زيادة المخزون العالمى من الأقطان بهذا المعدل سنويا خلال هذه الفترة وبكمية اجمالية تبلغ نحو ٥٨٠٣ مليون طن طوال هذه الفترة ، وهو مايفوق وبمعدلات كبيرة الكمية الاجمالية المسحوبة من المخزون العالمى من الأقطان خلال فترة النصف الأخير من السبعينات ، وعلى نحو ما هو مبين من قبل . أما فى فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات فقد سجل الاستهلاك العالمى من اجمالى الأقطان متوسطا سنويا يفوق متوسط الانتاج العالمى السنوى منها خلال نفس الفترة والبالغ نحو ١٧٥٥٧ مليون طن ، وبما يشير الى زيادة الاستهلاك السنوى عن الانتاج السنوى منها بما يعادل حوالى ٩٢٦٢ ألف طن سنويا خلال هذه الفترة ، وهو مايشير بدوره الى اعتماد السوق العالمية من الأقطان على السحب من المخزون العالمى من الأقطان خلال الفترات السابقة لتغطية العجز فى الانتاج العالمى منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبما يعادل نحو ٩٢٦٢ ألف طن سنويا ، وبكمية اجمالية تبلغ نحو ٤٦٣١ مليون طن طوال هذه الفترة ، وهى وان كانت تقل عن الكمية الاجمالية المضافة الى المخزون العالمى من اجمالى الأقطان خلال النصف الأول من عقد الثمانينات بنحو ١٧٢٢ مليون طن ، الا أنها لاتقابل الكمية الاجمالية المسحوبة من المخزون العالمى من الأقطان خلال فترة النصف الأخير من عقد السبعينات والبالغه نحو ١٤١٧ مليون طن على نحو ماسبق الاشارة اليه - ويشير الجدول رقم (٣-٥) والشكل رقم (٧) الى تطور الوزن النسبى للاستهلاك العالمى السنوى من اجمالى الأقطان فى الانتاج العالمى السنوى منها خلال الفترة ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٩١/٩٠ حيث يشير الى اعتماد السوق العالمية للأقطان على السحب من المخزون العالمى لتغطية العجز فى الانتاج العالمى منها خلال فترة النصف الأخير من عقد السبعينات ، وفتره النصف الأخير من عقد الثمانينات ، خاصة فى السنوات ١٩٧٩/٧٨ ، ١٩٨٧/٨٦ ، ١٩٩٠/٨٩ ، والتي تعكس بدورها وجود عجز كبير نسبيا فى الانتاج العالمى من الاقطان عن الاحتياجات الاستهلاكية العالمية منها خلال هذه السنوات بسبب التقلبات فى الانتاج العالمى من الأقطان الى جانب النمو المستمر فى الاحتياجات الاستهلاكية منها ، وبما يكشف بدوره أهمية تكوين المخزون من الأقطان لمواجهة التقلبات السنوية فى الانتاج منها ومن أجل الحفاظ على الاستقرار فى الصناعات القائمة على تصنيع الأقطان .

ان زيادة الاستهلاك العالمى من الأقطان ، وبالمعدلات المذكوره من قبل انما تشير الى زيادة الاستهلاك العالمى الاجمالى منها بمعدلات تفوق معدلات الزيادة السكانية على المستوى العالمى

جدول رقم (٣-٥) الاستهلاك العالمى من اجمالى الأقطان ووزنه النسبى فى اجمالى الانتاج منها خلال

السنوات ١٩٩١/٩٠ - ١٩٧٧/٧٦

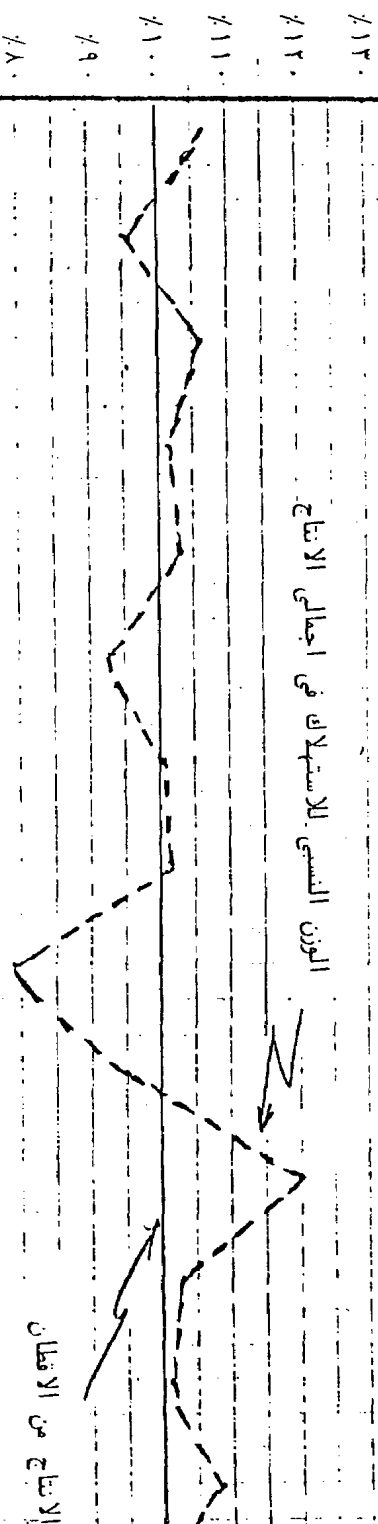
الاستهلاك ————— لأك		الانتاج (ألف طن)	السنوات
ألف طن	% من الانتاج		
١٣١٩٣	١٠٥ر٩	١٢٤٥٧	١٩٧٧/٧٦
١٣٢٢٧	٩٥ر٢	١٣٨٩٩	١٩٧٨/٧٧
١٣٧٩٩	١٠٦ر٥	١٢٩٥١	١٩٧٩/٧٨
١٤٢٩٢	١٠١ر١	١٤١٣٩	١٩٨٠/٧٩
١٤٣٩٢	١٠٢ر٥	١٤٠٤٠	١٩٨١/٨٠
١٣٧٨٠ر٦	١٠٢ر١	١٣٤٩٧ر٢	١٩٨١/٨٠ - ١٩٧٧/٧٦
١٤٣١٠	٩٣ر٢	١٥٣٥١	١٩٨٢/٨١
١٤٤٨٢	١٠٠ر١	١٤٤٧٢	١٩٨٣/٨٢
١٤٦٦٥	١٠١ر٢	١٤٤٨٧	١٩٨٤/٨٣
١٥١٥٦	٧٨ر٧	١٩٢٤٣	١٩٨٥/٨٤
١٦٥٣٢	٩٥ر٠	١٧٣٩٥	١٩٨٦/٨٥
١٥٠٢٩ر٠	٩٢ر٨	١٦١٨٩ر٦	١٩٨٦/٨٥ - ١٩٨٢/٨١
١٨٢٦٠	١١٩ر٥	١٥٢٨٥	١٩٨٧/٨٦
١٨١٨٣	١٠٢ر٨	١٧٦٩١	١٩٨٨/٨٧
١٨٥٨٧	١٠١ر٢	١٨٣٧٢	١٩٨٩/٨٨
١٨٧٢٤	١٠٧ر٤	١٧٤٣١	١٩٩٠/٨٩
١٨٦٦٢	٩٨ر٢	١٩٠٠٦	١٩٩١/٩٠
١٨٤٨٣ر٢	١٠٥ر٣	١٧٥٥٧ر٠	١٩٩١/٩٠ - ١٩٨٧/٨٦
١٦٧٥٦ر١	٩٩ر٣	١٦٨٧٣ر٣	١٩٩١/٩٠ - ١٩٨٢/٨١

المصدر :- نفس مصدر الجدول السابق

شكل رقم (٧) الوزن النسبي للاستهلاك العالمي السنوي من الاقطان في اجمالي الانتاج منها خلال السنوات

١٩٧٧/٧٦ - ١٩٩١/٩٠

الوزن النسبي للاستهلاك في اجمالي الانتاج



الانتاج من الاقطان

والتي سجلت معدلات تراوحت ما بين ٢٪^(١) خلال الفترة منذ منتصف الستينات وحتى أوائل السبعينات ، ١٨٪^(٢) خلال فترة النصف الأول من عقد الثمانينات ، وهو ما يشير بدوره الى تزايد نصيب الفرد في اجمالي الاستهلاك من الأقطان ، وذلك على الرغم من التوسع في استخدام الألياف الصناعية في صناعة المنسوجات والملابس نظرا لما يحققه استخدامها من مزايا فنية واقتصادية لهذه الصناعات ، وما تضيفه من تحسين في جودة المنتج النهائي من منظور المستهلك ، حيث تشير احدى الدراسات^(٢) الى أن صناعة البوليستر والتي تشكل جانبا هاما في صناعة الملابس بصفة عامة قد حققت معدلات نمو سنوية تقدر بنحو ١٤٫٦٪ في مجموعة الدول النامية ، وان كانت على الجانب الآخر حققت معدل نمو سلبى يبلغ نحو -٠٫١٪ في مجموعة الدول المتقدمة خلال الفترة منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات ، كما تشير هذه الدراسة الى أن الألياف الصناعية أصبحت تمثل مانسبته ٥١٪ من اجمالي استهلاك الألياف النسيجية في مجموعة الدول المتقدمة خلال عام ١٩٧٥ ، كما ازدادت نسبة تمثيلها بها الى نحو ٥٥٪ منها خلال عام ١٩٨٥ داخل نفس المجموعة من الدول . اما مجموعة الدول النامية فقد وصلت نسبة الألياف الصناعية في اجمالي استهلاكها من الألياف النسيجية نحو ٢٣٪ منها في عام ١٩٧٥ ، ازدادت الى ٣٢٪ منها في عام ١٩٨٥ ، ومن ثم فقد ارتفعت نسبة تمثيل الألياف الصناعية في اجمالي الاستهلاك العالمى من الألياف النسيجية من حوالى ٤١٪ منها خلال عام ١٩٧٥ الى مايقرب من ٤٦٪ منها في عام ١٩٨٥ . كما تشير توقعات نفس الدراسة الى احتمالات وصول هذه النسبة الى مايقرب من ٤٨٪ خلال عام ٢٠٠٠ م .

وعليه فاذا كانت صناعة الألياف والمنسوجات قد شهدت توسعا وبمعدلات كبير في استخدام الألياف الصناعية في صناعة الغزل والمنسوجات ، فان ذلك يرجع وفي المقام الأول الى توسع السوق النامية في استخدام الألياف الصناعية في انتاجها من الملابس والمنسوجات بهدف الاستفادة من مزاياها الفنية والاقتصادية ، والارتقاء بجودة منتجاتها النهائية من المنسوجات والملابس لمسايرة التطور العالمى في هذا المجال ، الا أنه قد يلاحظ سرعة اقتراب مجموعة الدول النامية بالوصول بنسبة استخدام الألياف الصناعية في صناعة النسيج والملابس بها الى نسب قريبه من تلك المستخدمة في مجموعة الدول المتقدمة ، أمام ماحققته من معدلات كبيرة في زيادة الانتاج والاستخدامات منها في الفترة السابقة ، وهو ماقد يتوقع معه احتمالات انخفاض معدلات الزيادة في استخدامات الألياف الصناعية في صناعة المنسوجات والملابس على المستوى العالمى في المستقبل القريب ، ومما يبرهن على ذلك تراجع الانتاج من الألياف الصناعية في مجموعة الدول المتقدمة خلال الفترة المشار اليها من قبل ، بعد وصولها باستخدام الألياف الصناعية في صناعة المنسوجات والملابس بها الى النسب السابقة الذكر ، وهو

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصاء السنوى ، اعداد مختلفه .

(٢) صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات ، النشرة الشهرية ، الربع الثالث لعام ١٩٨٨

مايشير بدوره الى توقع احتمالات زيادة الطلب العالمى على الألياف الطبيعية ومن بينها القطن فى المستقبل القريب، وبمعدلات أكبر عن تلك المعدلات التى سجلتها العقود الأخيرة.

ومما يشير الى احتمالات زيادة الطلب العالمى على الألياف الطبيعية فى المستقبل القريب وبمعدلات أكبر عن تلك المسجلة فى الفترات السابقة القريبة الى جانب ماسبق ذكره، أن الفجوة مازالت متسعة ما بين متوسط استهلاك الفرد من الألياف النسيجية فى مجموعة الدول النامية، ومتوسط استهلاك الفرد فى مجموعة الدول المتقدمة، حيث بلغ متوسط استهلاك الفرد منها فى مجموعة الدول النامية خلال عام ١٩٨٥ نحو ٣٥ كجم على حين بلغ نفس المتوسط فى مجموعة الدول المتقدمة حوالى ١٧٥ كجم خلال نفس العام، وذلك فضلا عن ارتفاع معدلات الزيادة السكانية فى مجموعة الدول النامية عنه فى مجموعة الدول المتقدمة، وقد يكون ارتفاع معدلات الزيادة السنوية فى اجمالى الاستهلاك العالمى من الأقطان خلال فترة عقد الثمانينات عنه خلال فترة النصف الأخير من عقد السبعينات وعلى نحو ماسبق ذكره من المؤشرات التى يترهن على الاتجاه المتوقع لزيادة الطلب على الألياف الطبيعية فى المستقبل القريب بمعدلات أكبر، ومن بينها القطن نظرا لأن المنسوجات القطنية مازالت تتمتع بصفات لاتناظرها فيها الألياف الصناعية.

وبالنسبة للاستهلاك من اجمالى الأقطان على المستوى الاقليمى والدولى فمن الملاحظ انخفاض متوسط الاستهلاك السنوى لمجموعة دول أمريكا الشمالية منها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات عنه فى فترة النصف الأخير من عقد السبعينات حيث بلغ نحو ١٥٠٥ مليون طن بعد أن كان يقدر بحوالى ١٦٧ مليون طن الا أنه ارتفع ليصل الى حوالى ٢٠٢٢ مليون طن خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات، وان كان من الملاحظ أن زيادة الاستهلاك السنوى من الأقطان لهذه المجموعة من الدول خلال الفترة الأخيرة مصدره الأساسى زيادة استهلاك الولايات المتحدة منها، حيث ارتفع متوسط استهلاكها السنوى من الأقطان من نحو ١٣٩٠ مليون طن فى فترة النصف الأخير من عقد السبعينات ليصل الى مايقرب من ١٧٤٢ مليون طن فى فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات. ومن الدول التى سجلت زيادة فى استهلاكها السنوى من اجمالى الأقطان داخل هذه المجموعة فيما بين الفترتين المشار اليهما كل من السلفادو، وجواتيمالا، وكوبا على حين سجلت كندا، والمكسيك تناقصا فى استهلاكها السنوى من الأقطان على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٦-٣).

وبمقابلة متوسط الاستهلاك السنوى لهذه المجموعة من الدول من اجمالى الأقطان بمتوسط انتاجها السنوى منها يمكن توصيف هذه المجموعة من الدول بوجود فائز من الانتاج السنوى بها من اجمالى الأقطان عن احتياجاتها الاستهلاكية خلال الفترة تحت الدراسة، مع وجود الاتجاه لتناقص الفائز النسبى فى الفترة الأخيرة عنه فى فترة النصف الأخير من عقد السبعينات، وعلى نحو ما تشير اليه نسبة استهلاكها من الأقطان فى اجمالى انتاجها منها والمبينة بنفس الجدول السابق الذكر، حيث ازدادت هذه النسبة من ٥٠.٦٪ خلال النصف الأخير من عقد السبعينات الى نحو ٦٢.٤٪ خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات. وتتماثل مجموعة الدول المنتجة للأقطان داخل هذه المجموعة من حيث نفس الاتجاه السابق الذكر وان تباينت فيما بينها من حيث نسبة الفائز فى الانتاج منها، ويستثنى من ذلك دولة السلفادور فى الفترة الأخيرة من عقد الثمانينات حيث ارتفع استهلاكها السنوى من الأقطان خلال هذه الفترة عن انتاجها السنوى منها بنسبة تبلغ نحو ٨٣.٣٪، وذلك نظرا لانخفاض انتاجها السنوى منها بمعدلات كبيرة مع زيادة الاستهلاك. أما مجموعة الدول

الأخرى داخل هذه المجموعة والغير منتجة للأقطان أو التي تنتجها بكميات محدودة، وعلى الرغم من الثبات النسبي تقريبا في استهلاكها السنوى من الأقطان، إلا أن مقابلة استهلاكها السنوى من الأقطان بانتاجها السنوى منها يعكس تزايد نسبة العجز في انتاجها من الأقطان عن احتياجاتها الاستهلاكية منها حيث وصل متوسط استهلاكها السنوى من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات الى مايزيد عن عشرة أضعاف انتاجها السنوى منها خلال هذه الفترة بعد أن كان يمثل مانسبته ٢٦٢٪ من الانتاج السنوى بها خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، وذلك نظرا لتناقص انتاجها السنوى من الأقطان وبمعدلات كبيرة خلال الفترة الأخيرة.

أما مجموعة دول أمريكا الجنوبية فقد ارتفع متوسط استهلاكها السنوى من ٨٢٢٢٤ ألف طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، الى مايقرب من ١١٦٦٤ ألف طن خلال النصف الأخير من الثمانينات، كما أن مقابلة استهلاك هذه المجموعة من الدول من الأقطان بانتاجها منها تعكس أيضا وجود فائض في انتاجها من الأقطان مع وجود الاتجاه نحو تناقص الفائض النسبي منها خلال الفترة منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات، حيث بلغت نسبة استهلاكها السنوى من الأقطان الى انتاجها السنوى منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات نحو ٨٣٣٪ منها وذلك في مقابل نسبة بلغت نحو ٧٩٤٪ خلال النصف الأخير من السبعينات، وهو مايشير ضميا الى زيادة استهلاكها السنوى من الأقطان بمعدلات أكبر من انتاجها السنوى منها خلال هذه الفترة. إلا أنه من الملاحظ وجود تباين واضح فيما بين دول هذه المجموعة، حيث هناك من الدول التى تشير اتجاهات استهلاكها السنوى من الأقطان، وانتاجها السنوى منها الى تحقيقها لفائض سنوى من الأقطان مع وجود الاتجاه العام لزيادة الفائض النسبي فى أواخر الثمانينات عنه فى أواخر السبعينات على نحو يعكس زيادة انتاجها السنوى من الأقطان بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة فى استهلاكها السنوى منها، وتضم هذه المجموعة كل من الأرجنتين، وباراجواى، على النحو المبين بالجدول رقم (٦-٣) كما أن هناك من الدول الأخرى داخل هذه المجموعة، وان كانت تحقق فائض سنوى من الأقطان إلا أن استهلاكها السنوى منها يسجل زيادة بمعدلات سنوية أكبر عن معدلات الزيادة فى انتاجها من الأقطان على نحو يشير الى الاتجاه العام لتناقص الفائض النسبي لديها من الأقطان خلال الفترة المشار اليها من قبل، وتضم هذه الدول كل من كولومبيا، وبيرو وعلى نحو مايشير اليه نفس الجدول السابق الذكر. أما مجموعة الدول الأخرى فيسجل استهلاكها السنوى من الأقطان فى مقابل انتاجها السنوى فيها وجود عجز متزايد وصلت نسبته ٧١٤٪ من اجمالى انتاجها السنوى من الأقطان خلال النصف الأخير من السبعينات، إلا أن هذا العجز قد تزايدت نسبته لتصل الى مايقرب من ٢٤٢٢٪ من انتاجها السنوى خلال النصف الأخير من الثمانينات، وتضم هذه المجموعة فينزويلا الى جانب مجموعة الدول الأخرى الغير منتجة للأقطان وتلك المنتجة لها بكميات محدودة، كما انضمت اليها فى الفترة الأخيرة البرازيل والتى سجل استهلاكها السنوى من الأقطان فى مقابل انتاجها السنوى منها خلال النصف الأخير من الثمانينات وجود عجز بلغت نسبته نحو ٧٢٪ من انتاجها السنوى خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة لمجموعة الدول الأوروبية فقد سجل استهلاكها السنوى من الأقطان خلال الفترة منذ منتصف عقد السبعينيات، وحتى نهاية عقد الثمانينات معدلات زيادة محدودة حيث ارتفع متوسط استهلاكها السنوى منها من نحو ١٩٠٨ مليون طن خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات الى مايقرب من ١٩٣٤ مليون طن خلال النصف الأول من الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٤٪ عنه فى الفترة السابقة، ثم الى نحو ٢٠٦١ مليون طن خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٦٦٪ عنه فى فترة النصف الأول من هذا العقد . وبمقابلة الاستهلاك السنوى لمجموعة الدول الأوروبية من الأقطان بانتاجها السنوى منها، وعلى الرغم من أن هذه المجموعة تسجل وجود عجز مستمر فى انتاجها من الأقطان عن احتياجاتها الاستهلاكية منها، الا أنه يلاحظ تناقص الوزن النسبى لهذا العجز فى أواخر الثمانينات عنه فى أواخر السبعينيات، أمام ارتفاع معدلات الزيادة فى انتاجها السنوى من الأقطان خلال الفترة الأخيرة الى جانب محدودية الزيادة فى استهلاكها السنوى منها على نحو ماسبق الإشارة اليه من قبل، حيث يلاحظ أن نسبة هذا العجز قد بلغت نحو ٩١١٦٪ من انتاجها السنوى من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات، الا أنها تناقصت الى مانسبته ٥٦٤٥٪ من انتاجها السنوى من الأقطان خلال النصف الأخير من الثمانينات، على نحو مايشير اليه الجدول رقم (٣-٦)، وبالنسبة لمجموعة الدول الرئيسية المنتجة للأقطان داخل مجموعة الدول الأوروبية . فيلاحظ أن اليونان وعلى الرغم من زيادة استهلاكها السنوى من الأقطان خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من تسجيلها لعجز فى انتاجها السنوى من الأقطان عن احتياجاتها الاستهلاكية منها خلال الفترة الممتدة من النصف الأخير من السبعينيات الى النصف الأول من الثمانينات، الا أنها سجلت وجود فائز فى انتاجها السنوى من الأقطان خلال النصف الأخير من الثمانينات حيث زيادة انتاجها السنوى منها خلال هذه الفترة بمعدلات كبيرة فى مقابل زيادة الاستهلاك السنوى منها بمعدلات محدودة نسبيا، على نحو مايشير اليه نفس الجدول السابق الذكر . أما أسبانيا فعلى الرغم من زيادة استهلاكها السنوى من الأقطان خلال الفترة الأخيرة من عقد الثمانينات الا أنها حققت تناقضا فى العجز النسبى فى انتاجها منها خلال هذه الفترة عنه فى الفترة السابقة مع زيادة الانتاج بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة فى استهلاكها من الأقطان، وأن ظلت تتصف بوجود عجز نسبى يصل الى مايقرب من ٢٨٪ من انتاجها السنوى خلال الفترة الأخيرة من عقد الثمانينات . أما بالنسبة لباقي الدول الأوروبية الأخرى الغير منتجة للأقطان أو التى تنتج كميات محدودة منها فيسجل الاستهلاك السنوى للأقطان فى البعض منها تزايدا مستمرا خلال عقد الثمانينات عنه خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات . وتضم هذه الدول كل من بلجيكا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، والبرتغال، وسويسرا، وتشيكوسلوفاكيا، وان تباينت هذه الدول فيما بينها من حيث معدلات النمو فى استهلاكها السنوى من الأقطان وعلى نحو مايشير اليه نفس الجدول السابق الذكر . كما أن هناك من الدول الأوروبية الأخرى التى يسجل استهلاكها السنوى من الأقطان تناقصا مستمرا خلال عقد الثمانينات عن معدلات استهلاكها منه خلال النصف الأخير من عقد السبعينيات، وتشمل هذه الدول كل من فرنسا، وهولندا، وانجلترا، والمجر، ورومانيا . أما باقى الدول الأخرى فقد اتصف استهلاكها من الأقطان بالثبات النسبى تقريبا فى البعض منها أو تقلباته فى البعض الآخر منها خلال هذه الفترة وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول المشار اليه من قبل .

وبالنسبة للاتحاد السوفييتي، وعلى الرغم من تناقص استهلاكه السنوي من الأقطان خلال فترة النصف الأول من عقد الثمانينات حيث بلغ نحو ١٨٣٨ مليون طن في المتوسط في مقابل ١٩١٦ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، إلا أنه ازداد ليصل إلى ما يقرب من ١٩٨٣ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٧٨٪ عنه في فترة النصف الأول من هذا العقد، أي بنسبة زيادة تفوق نسبة الزيادة في إنتاجها السنوي من الأقطان خلال هذه الفترة، وهو ما انعكس في وجود الاتجاه العام لتناقص الفائض النسبي في إنتاجها السنوي من الأقطان خلال هذه الفترة والذي بلغ نحو ٢٤٨٪ من إنتاجها السنوي خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات بعد أن كان يقدر بما نسبته ٢٨٩٪ من إنتاجه السنوي خلال النصف الأخير من عقد السبعينات.

أما مجموعة الدول الآسيوية فقد سجل استهلاكها السنوي من الأقطان أعلى المعدلات مقارنة بغيرها من مجموعات الدول الأخرى حيث سجل استهلاكها السنوي من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد السبعينات متوسطا بلغ نحو ٦٨٦٣ مليون طن مسجلة بذلك وجود عجز في إنتاجها السنوي من الأقطان عن احتياجاتها الاستهلاكية منه يبلغ ما نسبته ٣٣٦٪ من إنتاجها السنوي منه خلال نفس الفترة إلا أنه وفي فترة النصف الأول من عقد الثمانينات فقد ارتفع متوسط استهلاكها السنوي من الأقطان إلى نحو ٨٢٢٨ مليون طن وبنسبة زيادة تبلغ نحو ١٩٩٪ عنه في الفترة السابقة ومسجلة بذلك وجود عجز في إنتاجها السنوي من الأقطان يبلغ نحو ٣٦٪ في المتوسط، نظرا لزيادة إنتاجها السنوي من الأقطان خلال هذه الفترة بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في استهلاكها السنوي منها. أما في فترة النصف الأخير من عقد الثمانينات فقد ازداد متوسط استهلاكها السنوي من الأقطان ليصل إلى حوالي ١٠٥١٦ مليون طن وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٧٨٪ عنه في فترة النصف الأول من هذا العقد ومسجلة بذلك وجود عجز في إنتاجها السنوي من الأقطان يبلغ نحو ٢٠٥٪ في المتوسط خلال الفترة الأخيرة من عقد الثمانينات، أمام زيادة استهلاكها السنوي منها بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة في إنتاجها خلال نفس الفترة. وبالنسبة لكل من دول هذه المجموعة فمن الملاحظ زيادة استهلاكها السنوي من الأقطان خلال الفترة الممتدة من النصف الأخير من عقد السبعينات إلى النصف الأخير من عقد الثمانينات وبمعدلات متباينة، ويستثنى من ذلك إسرائيل التي يسجل استهلاكها السنوي المتوسط من الأقطان تناقصا مستمرا خلال فترة عقد الثمانينات عن متوسط استهلاكها السنوي منه خلال النصف الأخير من السبعينات وكذلك أفغانستان، وأستراليا، وبورما والتي يسجل استهلاكها السنوي من الأقطان وجود تقلبات بين الزيادة والنقص خلال فترة الثمانينات عنه في فترة النصف الأخير من السبعينات على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٦-٣).

وبمقابلة الاستهلاك السنوي من الأقطان بالإنتاج السنوي منها في كل من الدول المنتجة للأقطان داخل المجموعة الآسيوية يلاحظ أن هناك من الدول التي تحقق فائض سنوي في إنتاجها من الأقطان طوال الفترة تحت الدراسة، مع وجود الاتجاه العام لتناقص الوزن النسبي للفائض منها في أجمالها

انتاجها السنوى نظرا لزيادة استهلاكها السنوى منها بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة فى الانتاج، وتضم هذه الدول كل من أفغانستان، وسوريا، وتركيا، اليمن، وان تباينت هذه الدول من حيث الوزن النسبى للفائضى فى انتاجها السنوى من الأقطان ومعدلات التناقص به، كما تشمل هذه المجموعة أيضا ايران، والذي تناقص الوزن النسبى للفائضى السنوى فى انتاجها من الأقطان بالأنها لم تحقق فائضى منها خلال النصف الآخر من عقد الثمانينات حيث تساوى تقريبا استهلاكها السنوى من الأقطان مع انتاجها السنوى منها مع سحب جانب من مخزونها فى الفترات السابقة خلال الفترة الأخيرة المشار إليها. كما يلاحظ فى نفس الوقت أن هناك من الدول الأخرى المنتجة للأقطان داخل هذه المجموعة التى حققت اتجاها عاما لتزايد الوزن النسبى للفائضى السنوى فى انتاجها من الأقطان وذلك بسبب الثبات النسبى تقريبا أو تناقص استهلاكها السنوى من الأقطان الى جانب زيادة انتاجها السنوى منها مثل استراليا، ثم اسرائيل التى تناقص انتاجها السنوى من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات عنه فى الفترات السابقة من عقد السبعينات وأوائل الثمانينات، مع تناقص استهلاكها السنوى منه، أما باقى الدول الأخرى المنتجة للأقطان داخل هذه المجموعة فيلاحظ أن تايلاند وعلى الرغم من وجود عجز سنوى فى انتاجها من الأقطان عن احتياجاتها الاستهلاكية منها طوال الفترة تحت الدراسة، الا أنها تسجل وجود عجز نسبى متزايد فى انتاجها السنوى من الأقطان وذلك بسبب تناقص انتاجها السنوى منها خلال الفترة الأخيرة من الثمانينات، مع تزايد استهلاكها السنوى منها بمعدلات كبيرة حيث انعكس ذلك فى تزايد العجز النسبى فى انتاجها من الأقطان من ٣.١٩٠٪ خلال النصف الأخير من السبعينات الى مايقرب من ٧.٦٢٣٪ خلال النصف الأخير من الثمانينات. أما بالنسبة للصين وعلى الرغم من تسجيلها لعجز نسبى فى انتاجها من الأقطان بلغ نحو ٢.٢٦٢٪ خلال النصف الأخير من عقد السبعينات، الا أنها حققت فائضى منه بلغ نحو ١.٦٪ خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، أما فى النصف الأخير من هذا العقد فقد سجلت زيادة فى استهلاكها السنوى من الأقطان مع تناقص انتاجها السنوى منها مما انعكس فى وجود عجز نسبى فى انتاجها من الأقطان خلال هذه الفترة بلغت نسبته نحو ٨.٥٪. أما الهند والتى حققت اكتفاء ذاتيا فى استهلاكها من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد السبعينات مع تحقق فائضى نسبى محدود بلغ نحو ١.٧٪ من انتاجها السنوى خلال هذه الفترة، الا أنها حققت فائضى نسبى أكبر فى فترة النصف الأول من الثمانينات بلغت نسبته نحو ٣.١٠٪ من انتاجها خلال هذه الفترة، على حين سجلت وجود فائضى نسبى محدود منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات بلغت نسبته نحو ٣٪، وذلك بسبب زيادة استهلاكها السنوى منها بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة فى انتاجها السنوى خلال الفترة الأخيرة. أما باكستان وعلى الرغم من تسجيلها لمعدلات مرتفعة فى زيادة استهلاكها من الأقطان طوال الفترة الممتدة من النصف الأخير من الثمانينات، الا أنها سجلت فى نفس الوقت معدلات أكبر فى زيادة انتاجها السنوى من الأقطان خلال عقد الثمانينات عنه فى فترة النصف الأخير من عقد السبعينات انعكست فى تزايد الوزن النسبى للفائضى السنوى فى انتاجها من الأقطان خلال الفترة الأخيرة عنه فى فترة السبعينات، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر.

أما مجموعة الدول الأخرى الغير منتجة للأقطان داخل المجموعة الآسيوية والتى تضم تايوان، وهونج كونج واليابان، وأندونيسيا، وكوريا، وغيرها من الدول فقد سجلت زيادة فى استهلاكها السنوية من الأقطان حيث ارتفع اجمالى استهلاكها منها من نحو ١٧١١ مليون طن سنويا فى المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات الى حوالى ١٨٧٢ مليون طن سنويا فى المتوسط خلال النصف الأول من عقد الثمانينات

وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٩٤٪ عنه في الفترة السابقة ثم ازداد ليصل الى مايقرب من ٢٣٠١ مليون طن سنويا في المتوسط خلال الفترة الأخيرة من عقد الثمانينات وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٢٩٪ عنه في الفترة الأولى من نفس العقد ، وان تباينت هذه الدول من حيث معدلات الزيادة السنوية في استهلاكها من الأقطان حيث سجلت كل من اليابان ، وهونج كونج معدلات نمو محدودة في استهلاكها من الأقطان على حين سجلت بقية دول هذه المجموعة معدلات نمو مرتفعة نسبيا مثل تايوان ، وأندونيسيا ، وكوريا ، وعلى نحو مايشير اليه الجدول رقم (٦-٣) .

وبالنسبة لمجموعة الدول الأفريقية فقد سجلت زيادة في استهلاكها السنوي من الأقطان بما نسبته ٩٦٪ خلال النصف الأول من عقد الثمانينات عنه في فترة النصف الأخير من السبعينات ، حيث ارتفع متوسط استهلاكها السنوي منها الى ٦٥١٠ ألف طن في مقابل ٥٩٤٢ ألف طن خلال الفترة الأخيرة من السبعينات كما سجلت زيادة بلغت نسبتها نحو ١٢٧٪ خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات عنه في فترة النصف الأول من هذا العقد حيث وصل متوسط استهلاكها السنوي الى مايقرب من ٧٣٣٤ ألف طن خلال الفترة الأخيرة . كما أن مقابلة الاستهلاك السنوي لهذه المجموعة من الدول من الأقطان بمتوسط انتاجها السنوي منها خلال الفترة تحت الدراسة وان كان يعكس تحقيق هذه المجموعة لفائض سنوي من الأقطان عن احتياجاتها الاستهلاكية منها الا تشير في نفس الوقت الى وجود الاتجاه العام المتناقض للوزن النسبي لهذا الفائض في اجمالي انتاجها السنوي من الأقطان خلال هذه الفترة وبما يشير بدوره الى زيادة استهلاكها منها بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة في انتاجها السنوي منها ، حيث سجلت هذه المجموعة من الدول فائض سنوي يبلغ نحو ٤٧٣٪ من انتاجها السنوي من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد السبعينات ، الا أنه تناقص الى ما نسبته ٤٤٥٪ خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات . وبالنسبة لمجموعة الدول الأفريقية المنتجة للأقطان فعلى الرغم من تسجيل البعض منها لزيادة استهلاكها السنوي من الأقطان خلال الفترة الأخيرة عنه في الفترات السابقة . مع تناقص الوزن النسبي للفائض السنوي في انتاجها من الأقطان بسبب زيادة الاستهلاك السنوي بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة في انتاجها السنوي من الأقطان أو بسبب انخفاض انتاجها السنوي من الأقطان في السنوات الأخيرة عنه في السنوات السابقة ، الا أن هناك من الدول الاخرى التي سجلت زيادة في الوزن النسبي للفائض السنوي من الأقطان بها في الفترة الأخيرة عنه في الفترة السابقة بسبب تناقص استهلاكها السنوي من الأقطان في الفترة الأخيرة عنه في السنوات السابقة ، وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٦-٣) . الا أن هناك من الدول الاخرى التي تسجل وجود عجز نسبي متزايد في انتاجها السنوي من الأقطان بسبب زيادة استهلاكها السنوي منها بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة في انتاجها السنوي منها مثل كينيا ، وجنوب أفريقيا ، وزائير ، ونيجيريا ، على حين يسجل البعض الآخر منها عجزا نسبيا متناقصا على الرغم من زيادة استهلاكها السنوي من الأقطان وذلك بسبب زيادة انتاجها السنوي منها بمعدلات أكبر خلال السنوات الأخيرة حيث تشمل هذه المجموعة دول المغرب العربي مثل الجزائر ، والمغرب وتونس وغيرها من الدول ، وذلك على نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر .

جدول رقم (٦-٣) الاستهلاك الدولي من الأقطان ، ووزنه النسبي في اجمالي

الانتاج منها خلال السنوات ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٩١/٩٠

السنوات البدول		١٩٨٦/٨٥-٨٢/٨١		١٩٨١/٨٠-٧٧/٧٦		١٩٩١/٩٠-٨٧/٨٦	
		%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن
(أ) أمريكا الشمالية :-							
١- السلفادور		٢٠ر٧	١٢ر٦	٣٩ر٣	١٥ر٤	١٨٣ر٣	١٥ر٤
٢- جواتيمالا		٧ر٤	٩ر٠	١٥ر٣	١٦ر٢	٤١ر١	١٦ر٢
٣- المكسيك		٥١ر٢	١٣٣ر٠	٥٦ر١	١٥١ر٦	٧٥ر١	١٥١ر٦
٤- نيكاراغوا		٣ر٦	٣ر٨	٥ر٥	٣ر٠	٩ر٢	٣ر٠
٥- الولايات المتحدة		٥١ر٨	١٢٤٧ر٠	٤٦ر٣	١٧٤٢ر٠	٥٩ر١	١٧٤٢ر٠
٦- أخرى							
كندا			٥٠ر٤		٤١ر٨		٤١ر٨
كوبا			٤٢ر٠		٤٣ر٨		٤٣ر٨
أخرى			٧ر٢		٨ر٤		٨ر٤
جملة		٢٦٢ر٣	٩٩ر٦	٩٣٩ر٦	٩٤ر٠	١٠٤٤ر٤	٩٤ر٠
جملة		٥٠ر٦	١٥٠٥ر٠	٤٨ر٦	٢٠٢٢ر٢	٦٢ر٤	٢٠٢٢ر٢
(ب) أمريكا الجنوبية :-							
١- الأرجنتين		٦٥ر٩	١٠٢ر٠	٦٩ر٤	١٢٧ر٠	٥٥ر٤	١٢٧ر٠
٢- البرازيل		٩٥ر٠	٥٩٧ر٤	٧٨ر٨	٧٧٦ر٨	١٠٧ر٢	٧٧٦ر٨
٣- كولومبيا		٦٣ر٢	٥٣ر٠	٦٠ر٨	٩٥ر٤	٧٩ر٩	٩٥ر٤
٤- باراجواي		٨ر٠	٧ر٦	٧ر١	١٠ر٨	٥ر٥	١٠ر٨
٥- بيرو		٦٠ر٣	٤٩ر٨	٦٤ر٥	٧٥ر٢	٨١ر٢	٧٥ر٢
٦- فينزويلا		١٣٦ر١	٢٧ر٨	١٤٦ر٣	٣٧ر٤	١٤٢ر٧	٣٧ر٤
٧- أخرى		١٧١ر٤	٣٥ر٤	٤٠٢ر٣	٤٣ر٨	٣٤٢ر٢	٤٣ر٨
جملة		٧٩ر٤	٨٧٣ر٠	٧٢ر٥	١١٦٦ر٤	٨٣ر٣	١١٦٦ر٤
(ج) أوروبا :-							
١- اليونان		١٠٨ر٧	١٥١ر٤	١١٤ر٧	١٦٤ر٥	٧٥ر٦	١٦٤ر٥
٢- أسبانيا		٢٥٨ر٣	١٠٧ر٨	١٨٦ر٥	١٥٠ر٠	١٧٧ر٧	١٥٠ر٠
٣- يوغسلافيا		١٣٥٥٠	١١٦ر٠	٩٣٣٣ر٠	١١٠ر٠		١١٠ر٠
٤- ألبانيا		١٤٨ر٣	٩ر٠	٢٢٥ر٠	٧ر٨	١٩٥ر٠	٧ر٨
٥- بلغاريا		٧٦٤ر٣	٦١ر٦	٩٣٣ر٣	٦٣ر٤	١٥٠٩ر٥	٦٣ر٤

جدول رقم (٦-٢) الاستهلاك الدولي من الأقطان ، ووزنه النسبي في اجمالي

الانتاج منها خلال السنوات ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٩١/٩٠

السنوات		١٩٨١/٨٠ - ٧٧/٧٦		١٩٨٦/٨٥ - ٨٢/٨١		١٩٩١/٩٠ - ٨٧/٨٦	
السلول	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%
تابع أوروبا :-							
٦- أخرى :							
- النمسا		٢٢ر٦		٢٠ر٨		٢١ر٠	
- بلجيكا		٣٦ر٤		٣٨ر٢		٤٦ر٦	
- فرنسا		١٨٤ر٤		١٦٠ر٦		١٣٧ر٢	
- ألمانيا الغربية		١٧٩ر٦		٢٠٤ر٢		٢٢٥ر٤	
- إيطاليا		٢٠٦ر٦		٢٤٣ر٠		٣٢٠ر٠	
- هولندا		٢٤ر٤		١٣ر٠		٧ر٨	
- البرتغال		١١٥ر٢		١٤٧ر٢		١٨٣ر٤	
- سويسرا		٤٧ر٢		٥٦ر٤		٦٦ر٨	
- إنجلترا		٨٥ر٦		٤٥ر٢		٣٩ر٨	
- تشيكوسلوفاكيا		١١٦ر٤		١١٧ر٢		١٢٢ر٢	
- ألمانيا الشرقية		٨٦ر٢		٩٦ر٤		٨٣ر٧٥	
- المجر		٧١ر٤		٦٤ر٦		٦١ر٢	
- بولندا		١٥٩ر٢		١٣٩ر٨		١٤٤ر٦	
- رومانيا		١٠٦ر٨		١٠٠ر٤		٧٧ر٨	
- أخرى		٣٢ر٢		٤١ر٠		٢٨ر٢	
جملة		١٤٧٤ر٢		١٤٨٨ر٠		١٥٦٥ر٨	
جملة أوروبا		١٩٠٧ر٨		١٩٣٢ر٨		٢٠٦١ر٤	
د - الاتحاد السوفيتي		١٩١٦ر٢		١٨٣٨ر٦		١٩٨٣ر٢	
هـ - آسيا :-							
١- أفغانستان		١٥ر٦		١٠ر٤		١٢ر٢	
٢- أستراليا		٢٢ر٢		٢٠ر٠٠		٢٣ر٠	
٣- بورما		١٧ر٠		١٥ر٨		٢٢ر٠	
٤- الهند		١٢٤٧ر٢		١٤٣٥ر٠		١٨٠٧ر٠	
٥- ايران		٨٠ر٤		٨٦ر٠		١١٧ر٨	
		٦٣ر٩				٩٠ر١	
		٧١ر١				٧٢ر٨	
		٦٦٤ر٥				٢٠٦١ر٤	

تابع جدول رقم (٦-٣) الاستهلاك الدولي من الأقطان ، ووزنه النسبي في اجمالي

الانتاج منها خلال السنوات ١٩٧٧/٧٦ — ١٩٩١/٩٠

السنوات		١٩٨١/٨٠ — ٧٧/٧٦		١٩٨٦/٨٥ — ٨٢/٨١		١٩٩١/٩٠ — ٨٧/٨٦	
البيانات		ألف طن		%		ألف طن	
		%		ألف طن		%	
تابع آسيا :-							
٦- العراق	٢٢ر٨	٢٧٨ر٠	٢٤ر٨	٢٠٦ر٧	٣٥ر٨	٢٥٢ر١	
٧- اسرائيل	٢٤ر٢	٣٤ر٦	١٩ر٦	٢١ر٤	١٧ر٢	٣٠ر٠	
٨- باكستان	٤٢٠ر٦	٧١ر٩	٥٢٤ر٢	٦١ر١	٩١٢ر٢	٦٢ر٩	
٩- سوريا	٣٥ر٦	٢٥ر٥	٤٩ر٨	٣١ر٣	٦٠ر٤	٤٩ر٦	
١٠- تايلاند	١١٣ر٨	٢٩٠ر٣	١٦١ر٠	٣٩٦ر٦	٢٧١ر٢	٨٦٣ر٧	
١١- تركيا	٢٩٥ر٦	٥٩ر٠	٣٧٤ر٤	٧٢ر١	٥٤٩ر٨	٩٢ر٥	
١٢- اليمن	٤ر٨	٣٨ر٧	٦ر٠	٥١ر٧	٦ر٠	٤٦ر٢	
١٣- الصين	٢٨٥٢ر٠	١٢٦ر٢	٣٦٢٨ر٦	٨٤ر٠	٤٣٨١ر٢	١٠٨ر٥	
١٤- أخرى :							
- تاوان	٢٢٥ر٤		٢٩٦ر٨		٣٧٩ر٦		
- هونج كونج	٢٠٣ر٨		١٦٤ر٠		٢٣٠ر٨		
- اليابان	٧٠٠ر٢		٧٠٨ر٤		٧١٦ر٤		
- أندونيسيا	٨٧ر٦		١٣٢ر٨		٢٤٦ر٨		
- كوريا	٢٨٢ر٠		٣٥٤ر٨		٤٤١ر٢		
- أخرى	٢١٢ر٤		٢١٥ر٦		٢٨٥ر٨		
جملة	١٧١١ر٤		١٨٧٢ر٤		٢٣٠٠ر٦		
جملة آسيا	٦٨٦٣ر٢	١٣٣ر٦	٨٢٢٨ر٠	١٠٣ر٦	١٠٥١٦ر٤	١٢٠ر٥	
د - أفريقيا :-							
١- الكاميرون	٥ر٠	٢٠ر٨	٦ر٨	١٨ر٨	٥ر٤	١٠ر٩	
٢- أفريقيا الوسطى	١ر٠	٨ر٨	١ر٠	٨ر٦	١ر٠	٩ر٦	
٣- تشاد	٢ر٠	٤ر٧	٢ر٠	٥ر٠	٣ر٢	٦ر٣	
٤- مصر	٢٨٧ر٤	٦٤ر٠	٢٨٩ر٢	٦٥ر٧	٣٠٣ر٠	٩١ر٨	
٥- أثيوبيا	٢١ر٨	٩٢ر٤	٢١ر٢	٩١ر٤	١٩ر٤	٩٦ر٠	
٦- كوت ديفوار	١٧ر٤	٣٧ر٢	١٨ر٤	٢٦ر٣	١٥ر٤	١٤ر١	
٧- كينيا	٩ر٦	١١١ر٦	١٠ر٠	١١٣ر٦	١٢ر٦	١٥٧ر٥	

تابع جدول رقم (٦-٣) الاستهلاك الدولى من الأقطان ، ووزنه النسبى فى اجمالى

الانتاج منها خلال السنوات ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٩١/٩٠

السنوات الجدول		١٩٨١/٨٠ - ٧٧/٧٦		١٩٨٦/٨٥ - ٨٢/٨١		١٩٩١/٩٠ - ٨٧/٨٦	
		ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%
تابع أفريقيا :-							
٨ -	مالاوى	٤ر٨	٦٠ر٠	٥ر٤	٦٧ر٥	٦ر٤	٨٨ر٩
٩ -	مالى	٧ر٢	١٥ر٥	٤ر٠	٧ر٥	٢ر٨	٣ر٠
١٠ -	موزمبيق	٦ر٢	٣٦ر٩	٧ر٠	٥٣ر٨	١٠ر٢	٣٤ر٩
١١ -	نيجيريا	٤٣ر٢	٩٥ر٦	٤٩ر٨	٣١١ر٣	٥٤ر٢	١٤٥ر٧
١٢ -	السنغال	٤ر٠	٣٢ر٨	٣ر٢	٢١ر٣	٢ر٢	١٦ر٢
١٣ -	جنوب أفريقيا	٥٦ر٨	١٠٧ر٦	٦٨ر٠	١٧٧ر١	٧٧ر٢	١١٨ر٤
١٤ -	السودان	١٤ر٠	٩ر٩	١٧ر٨	٩ر٦	١٤ر٦	١١ر١
١٥ -	تنزانيا	١٢ع٨	٢١ر٨	١٤ر٢	٣١ر٧	١٢ر٢	١٩ر٢
١٦ -	أوغندا	٤ر٦	٤٥ر١	٣ر٦	٣٢ر٧	٢ر٨	٤٥ر٢
١٧ -	بوركينافاسو	١ر٠	٤ر٦	١ر٠	٣ر١	١ر٠	١ر٦
١٨ -	زائير	١١ر٨	١٣١ر١	٩ر٦	١٠٩ر١	١٠ر٠	٢٠٨ر٣
١٩ -	زيمبابوى	١٢ر٢	٢٠ر٧	١٩ر٦	٢٤ر٦	٣٨ر٤	٤١ر٥
٢٠ -	أخرى						
-	الجزائر	١٢ر٨		٣٣ر٠		٤٢ر٤	
-	المغرب	١١ر٨		١٨ر٦		٣١ر٢	
-	تونس	٩ر٨		١١ر٤		٢٠ر٨	
-	مدغشقر	١٢ر٠		١٤ر٤		١٢ر٠	
-	أخرى	٢٤ر٠		٢١ر٨		٣٥ر٠	
جملة		٧٠ر٤	١٧٤ر٣	٩٩ر٢	١٢٤ر٦	١٤١ر٤	١٠٤ر٣
جملة أفريقيا		٥٩٤ر٢	٥٢ر٧	٦٥١ر٠	٥٣ر٦	٧٣٣ر٤	٥٥ر٥

المصدر :-

نفس مصدر الجدول السابق .

ومن العرض السابق يتضح أن كل من مجموعات دول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ، وأفريقيا الى جانب الاتحاد السوفيتي تعد من المجموعات التي تحقق فائض سنوي في انتاجها من الأقطان خلال الفترة تحت الدراسة ومن ثم تعد هذه المجموعات من الدول هي المصدر الأساسي لتوفير العجز في الانتاج السنوي من الأقطان والذي سجلته كل من مجموعة الدول الأوروبية ، ومجموعة الدول الآسيوية خلال نفس الفترة . حيث سجلت المجموعات الأولى فائضا سنويا بلغ نحو ٣١٦٤ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأخير من السبعينات ، ونحو ٣١٧٧ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأول من الثمانينات الا أنه أنخفض الى مايقرب من ٢٦٩٥ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأخير من الثمانينات ، على حين سجلت المجموعتين الأخيرتين عجزا سنويا بلغ نحو ٣٤٤٦ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات أنخفض الى ٢٠١٦ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأول من الثمانينات ، الا أنه ازداد ليصل الى نحو ٣٥٣٨ مليون طن في المتوسط خلال النصف الأخير من الثمانينات . واذا كان في ذلك مايشير الى أن المجموعات الأولى من الدول تعد هي المصدر الأساسي للأقطان على حين تعد المجموعتين الأخيرتين هي المستورد لها ، الا أنه من الملاحظ كذلك أن هناك من الدول داخل المجموعات الأولى التي تتصف بوجود عجز نسبي في انتاجها من الأقطان أو أنها لا تنتج الأقطان في حين تستهلك كميات كبيرة منها ، ومن ثم أستيرادها من الدول الأخرى داخل نفس المجموعة والتي تتصف بوجود فائض سنوي لديها أو من دول أخرى خارج هذه المجموعات . وكذلك أيضا بالنسبة للدول المجموعتين الأخيرتين حيث هناك من الدول ذات الفائض في انتاجها السنوي من الأقطان ، والتي يمكن أن تكون من المصدرين للأقطان الى الدول الأخرى من هذه المجموعات أو الى دول أخرى خارجها على نحو ماسبق الإشارة اليه .

٥ — استهلاك الأقطان الطويلة الممتازة بالدول المنتجة لها :—

يسجل الاستهلاك السنوي من الأقطان الطويلة الممتازة في الدول المنتجة لها خلال السنوات ١٩٨٤ — ١٩٩٠ اتجاهها عاما متناقصا وان كان بمعدلات محدودة حيث أنخفض استهلاكها السنوي من هذه الأقطان من ٦٢٣٥ ألف طن في عام ١٩٨٤ ليصل الى مايقرب من ٥٦٠ ألف طن في عام ١٩٩٠ ، كما أن مقابلة استهلاكها السنوي بانتاجها السنوي منها خلال هذه السنوات يشير الى أن استهلاكها السنوي من هذه الأقطان قد تراوح ما بين ٦٦٧٪ — ٨٠٧٪ وفقا للتقلبات في مستوى انتاجها السنوي منها وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣-٧) وهو مايشير بدوره الى أن الفائض السنوي المتاح للتصدير بها وبافتراض ثبات المخزون بها قد تراوح ما بين ١٩٣٪ — ٣٣٣٪ من انتاجها السنوي من هذه الأقطان خلال هذه السنوات . الا أنه من الواضح وجود تباين بين مجموعة الدول المنتجة لها من حيث حجم واتجاهات الفائض النسبي لدى كل من هذه الدول خلال هذه السنوات وفقا لاتجاهات انتاجها واستهلاكها السنوي منها ، حيث حققت الصين انتاجها متزايدا للفائض النسبي لديها من هذه الأقطان وان أنصف بوجود تقلبات ملحوظة من عام الى آخر خلال هذه الفترة حيث ارتفع حجم الفائض النسبي بها من ٨٩٪ في عام ١٩٨٤ ليصل الى نحو ٤٨٧٪ في عام ١٩٩٠ . أما إسرائيل

فقد توقف استهلاكها من الأقطان الطويلة الممتازة خلال العامين الأخيرين على الرغم من تزايد إنتاجها السنوى منها . أما بيرو فقد حققت فائض نسبى متزايد منها خلال العامين الأخيرين عنه فى عام ١٩٨٤ مع وجود تقلبات ملحوظة نظرا لتقلبات مستوى إنتاجها واستهلاكها السنوى منها . أما السودان فقد سجلت اتجاهها عاما متناقضا سواء فى مجال الانتاج أو الاستهلاك السنوى من هذه الأقطان صاحبة ارتفاع الفائض النسبى لديها من ٨٥٦٪ فى عام ١٩٨٤ الى نحو ٨٩٥٪ فى عام ١٩٩٠ مع انخفاض حجم هذا الفائض . وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فعلى الرغم من زيادة استهلاكها السنوى من هذه الأقطان وبمعدلات محدودة ، الا أنها حققت معدلات أكبر فى زيادة إنتاجها السنوى منها أنعكس فى تزايد حجم الفائض السنوى منها ووزنه النسبى فى الإنتاج حيث بلغ مانسبته ٨٢٣٪ فى عام ١٩٩٠ مقابل نسبة تبلغ نحو ٦٢٢٪ فى عام ١٩٨٤ على نحو ما يشير اليه نفس الجدول السابق .

وبالنسبة لمصر وعلى الرغم من تقلب استهلاكها السنوى من هذه الأقطان بين الزيادة والنقص ، الا أنها تسجل اتجاهها عاما متناقضا للفائض السنوى النسبى بها من هذه الأقطان أمام تزايد استهلاكها السنوى منها الى جانب تناقص الانتاج السنوى منها حيث أنخفض هذا الفائض من ٦٥٦٪ من إنتاجها منها فى عام ١٩٨٤ ليصل الى نحو ٤١٠٪ من إنتاجها فى عام ١٩٩٠ . أما بالنسبة للهند فيسجل استهلاكها من الأقطان الطويلة الممتازة مسابقتها لاننتاجها منها حيث تستهلك سنويا مايتراوح ما بين ٨٢٪ - ٩٢٪ من إنتاجها السنوى منها وباستثناء عام ١٩٨٥ والذى سجل استهلاكها خلاله زيادته عن إنتاجها منها خلال هذا العام بنسبة ٩٣٪ تقريبا . أما الاتحاد السوفيتى فيمكن القول أيضا بمسابقة استهلاكه من الأقطان الطويلة الممتازة لاننتاجه منها خلال هذه السنوات مع وجود تقلبات سنوية تعكس وجود عجزا فى بعض السنوات وفائض فى بعض السنوات الأخرى . أما مجموعة الدول الأخرى المنتجة لهذه الأقطان فيشير استهلاكها السنوى منها الى وجود الاتجاه العام المتناقص مع زيادة إنتاجها السنوى منها ، وهو ما أنعكس فى تحقيق هذه المجموعة من الدول الى تحقيق فائض بلغ مانسبته ٤٨٣٪ من إنتاجها فى عام ١٩٩٠ فى مقابل عجز بلغ نحو ٥٢٦٪ من إنتاجها فى عام ١٩٨٤ على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٣-٧) .

هذا ولقد أنعكست اتجاهات استهلاك وإنتاج الأقطان الطويلة الممتازة بالدول المنتجة لها والمشار إليها من قبل فى تحقيق فائض سنوى منها خلال الفترة المذكورة تراوح ما بين ٢١٩٠-٢٩٠٩ ألف طن وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٢٣٢٦ ألف طن خلال هذه الفترة ، وباستثناء عام ١٩٨٥ الذى وصل فيه حجم الفائض منها نحو ١٣٢٥ ألف طن . كما أسفرت التغيرات المشار إليها من قبل بشأن اتجاهات التغير فى الانتاج والاستهلاك السنوى من هذه الأقطان فى كل من الدول المنتجة لها عن تغير مراكزها النسبية من حيث المساهمة فى هذا الفائض الاجمالى ، حيث كانت مصر تحتل المركز الأول بين مجموعة هذه الدول خلال عام ١٩٨٤ حيث ساهمت بما نسبته ٣٢٢٪ من أجمالى الفائض المحقق خلال هذا العام ، وتليها الهند فى المركز الثانى حيث ساهمت بما نسبته ٣٠٢٪ من هذا الفائض ثم تأتى بعد ذلك السودان فى المركز الثالث وبمساهمة بلغت مانسبته ٢٨٢٪ منه ثم تأتى بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية فى المركز الرابع بمساهمة نسبته بلغت نحو ٧٤٪ من حجم هذا الفائض ثم تأتى بعد ذلك كل من بيرو ، وإسرائيل ثم الصين على الترتيب وحيث حقق الاتحاد

جدول رقم (٧-٣) استهلاك الأقطان الطويلة المتتاره في الدول المنتجة لها ووزنه النسبي في اجمالي انتاجها منها
خلال السنوات ١٩٨٤ - ١٩٩٠

الدول	١٩٩٠			١٩٨٩			١٩٨٨			١٩٨٧			١٩٨٦			١٩٨٥			١٩٨٤			السنوات
	الاستهلاك		الانتاج	الاستهلاك		الانتاج	الاستهلاك		الانتاج	الاستهلاك		الانتاج	الاستهلاك		الانتاج	الاستهلاك		الانتاج	الاستهلاك		الانتاج	
	%	ألف طن		%	ألف طن		%	ألف طن		%	ألف طن		%	ألف طن		%	ألف طن		%	ألف طن		
١- الصين	٥١٣	٢٠٠	٣٩٠	٥٨٠	٢٠٣	٣٥٠	٥٦٨	١٤٢	٢٥٠	٣٤٥	٨٧	٢٥٢	٦٥٣	٩٨	١٥٠	١١١	١٥٠	٩١١	٣٣٧	٣٧٠	١- الصين	
٢- إسرائيل	-	-	١٦٠	-	-	١٨٥	٢٢٢	٠٤	١٢٢	١٧٥	٢٢	١٢٦	١٣٨	٢٢	١٦٠	١٧	٧٢	٣٠٠	١٥٠	٥٠	٢- إسرائيل	
٣- بربو	٤٤٤	١٢٠	٢٧٠	٥٣٤	١٧٤	٢٣٠	٣٢٦	٧٥	١٠٧	١١٢	١١٩	١٠٧	٦٧٦	١٩٠	٢٨٠	١٥٠	٢٢٢	٧١٦	١١١	١٥٥	٣- بربو	
٤- السودان	١٠٥	٢٠	١٩٠	٢٧	٤٨٣	٤٠٥	١٧	٠٧	٤٢٦	٣٨	١٦	٤٢٦	٧٠	٥	٧٣١	١٣١	٦٧٣	١٤٤	١١٣	٧٨٦	٤- السودان	
٥- الولايات المتحدة	١٧٧	١٤٠	٧٩٠	١٠٦	١٥٠٧	٧٢٨	٢١٣	١٥٥	٦٢٠	١٨٢	١١٣	٦٢٠	٣٢٦	١٤٦	٤٤٨	١٣٣	٣٣٧	٣٧٨	١٠٧	٢٨٣	٥- الولايات المتحدة	
٦- مصر	٥٩٠	٤٩٠	٨٣٠	٦٢٦	٥٠٦	٨٠٨	٥٤٠	٤٣٥	٨٢٥	٤٢٩	٣٥٤	٨٢٥	٤٦٥	٥٠٨	١٠٩٣	٢٣٩	٩٠٨	٣٠٩	٣٤٤	١١١٣	٦- مصر	
٧- الهند	٩٢٠	١٨٣٠	١٩٩٠	٨٠٣	١٧١١	١٩١٢	٩٢٣	١٧٦٥	٢١٧٦	٩٢٦	٢٠١٤	٢١٧٦	٨١٥	٢٠٧٥	٢٥٤٦	٢٤١٢	٢٢٠٨	٨١٢	٣١٠٧	٣٨٢٨	٧- الهند	
٨- الاتحاد السوفيتي	٩٠٢	٢٧٥٠	٣٠٥٠	١١١٣	٣٠٠٥	٣٩٠٠	٨٣٧	٣٢٦٦	٣٧١٠	٨٥١	٣١٥٧	٣٧١٠	٩٦٥	٣٠٢٠	٣١٣٠	٣٢٤٣	٢١٩٥	١٠١٩	٢٠١٤	١٩٧٧	٨- الاتحاد السوفيتي	
٩- أخرى	٤١٧	٥٠	١٢٠	٤٤٤	٤٨	١٠٨	٤٤٤	٤٨	١٢٨	٦٩٥	٨٩	١٢٨	٨٥١	٨٦	١٠٠	٩٨	٩٤	١٥٢٦	٨٧	٧	٩- أخرى	
جمله	٧١٩	٥٦٠	٧٧٩٠	٦٩٢	٥٨٩٧	٨٥٢٥	٦٩٢	٥٨٩٧	٨٣٧٠	٧١٣	٥٩٧١	٨٣٧٠	٧١٧	٦١٩٦	٨٦٤٠	٥٥٢٤	٦٨٥٩	٧٢٣	٦٢٣٥	٨٦١٩	جمله	

المصدر :

نفس مصدر الجدول السابق .

السوفيتي ومجموعة الدول الأخرى المنتجة لها عجزا في إنتاجها منها عن احتياجاتها الاستهلاكية خلال هذا العام . أما في عام ١٩٩٠ فقد تغيرت مراكز هذه الدول من حيث المساهمة في إجمالي الفائض المحقق خلال هذا العام حيث تأتي الولايات المتحدة في المركز الأول بين مجموعة هذه الدول وبمساهمة بلغت نسبتها نحو ٢٩٧٪ من حجم هذا الفائض ، ويليه مصر في المركز الثاني وبمساهمة نسبية قدرها ١٥٥٪ منه ، ويليه في ذلك الاتحاد السوفيتي في المركز الثالث بمساهمة نسبية بلغت نحو ١٣٧٪ من حجم هذا الفائض ثم يأتي بعد ذلك الصين في المركز الرابع ثم السودان في المركز الخامس ، ثم إسرائيل ، والهند في المركز السابع على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣-٨) .

ومع افتراض أن الفائض السنوي من الأقطان الطويلة الممتازة في مجموعة الدول المنتجة لها هو الفائض المتاح للتصدير إلى الأسواق الخارجية عنها (مع افتراض ثبات مخزونها منها) ولتجنب التقلبات السنوية في الفائض المتاح لدى كل من هذه الدول فإن متوسط الفائض السنوي المتاح في كل منها خلال السنوات ١٩٨٤-١٩٩٠ يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد احتلت المركز الأول بين مجموعة هذه الدول من حيث المساهمة النسبية في إجمالي الفائض المتاح للتصدير بها حيث ساهمت بما نسبته ٢٣١٪ منه ثم يليها وفي المركز الثاني مصر التي ساهمت بما نسبته ٢١٥٪ من متوسط الفائض السنوي المحقق خلال هذه الفترة . ثم تأتي السودان في المركز الثالث وبمساهمة نسبية بلغت نحو ٢٠٦٪ خلال هذه الفترة ثم الهند ، والاتحاد السوفيتي في المركز الرابع والخامس ، حيث تأتي بعد ذلك كل من إسرائيل ، والصين ، وبيرو ثم مجموعة الدول الأخرى على الترتيب على نحو ما هو مبين بنفس الجدول رقم (٣-٨) .

٦ - المصادر والواردات العالمية من الأقطان :-

من الطبيعي أن يقابل نمو الإنتاج ، والاستهلاك العالمي والدولي من الأقطان ، نمو في الصادرات ، والواردات العالمية ، والدولية منها مع وجود دول منتجة لها ، وأخرى مستهلكة أو غير منتجة ، حيث ازدادت الصادرات العالمية من إجمالي الأقطان من نحو ٣٨٥٤ مليون طن في عام ١٩٧٧/٧٦ إلى نحو ٥٢٤٩ مليون طن في عام ١٩٩١/٩٠ ، كما سجلت معدل نمو سنوي بلغ نحو ٢٩٪ في المتوسط خلال هذه الفترة وبما يعادل نحو ٩٩٩ ألف طن سنويا في المتوسط . إلا أنه من الملاحظ زيادة التجارة العالمية والدولية في الأقطان خلال الفترات التي سجلت وصول الاستهلاك العالمي إلى مستويات أعلى من مستوى الإنتاج العالمي منها ، حيث سجل النصف الأخير من عقد السبعينات زيادة الصادرات العالمية من الأقطان من ٣٨٥٤ مليون طن في عام ١٩٧٧/٧٦ إلى نحو ٤٢٨٠ مليون طن في عام ١٩٨١/٨٠ ، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤٣٢٢ مليون طن ، كما سجلت هذه الفترة معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٣٤٣٪ في المتوسط ، وبما يعادل ١٠٦٥ ألف طن سنويا . أما في فترة النصف الأول من عقد الثمانينات والتي ازداد فيها الإنتاج العالمي من الأقطان إلى مستويات أعلى عن مستوى الاستهلاك العالمي منها ، فقد سجلت الصادرات العالمية من الأقطان متوسطا سنويا بلغ نحو ٤٢٨ مليون طن ،

جدول رقم (٣ - ٨) الفائض المتاح للتصدير من الأقطان الطويلة الممتازة في الدول المنتجة لها
خلال السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٥

(بافتراف ثبات المخزون منها)

الدول	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠		المتوسط	
	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%
١- الصين	٣٣	١٤	٣٩	٣٩	٥٢	٢١	١٦٥	٦٩	١٠٨	٤١	١٤٧	١٤	١٩٠	٨٧	١٠٥	٤٧
٢- إسرائيل	٣٥	١٥	٥٥	٤٢	١٣٨	٥٦	١٠٤	٤٣	١٨١	٦٩	٣١٢	١٠٧	١٦٠	٧٣	١٤١	٦١
٣- بيرو	٤٤	١٨	٧٢	٥٤	٩١	٣٧	(١٢)	(٥)	١٥٥	٥٩	١٥٢	٥٢	١٥٠	٦٨	٩٣	٤١
٤- السودان	٦٧٣	٢٨٢	٥٤٢	٤٠٩	٦٨٠	٢٧٨	١٣٠	٤١٣	٣٩٨	١٥١	٤٧٠	١٦٢	١٧٠	٧٨	٤٧٨	٢٠٦
٥- الولايات المتحدة	١٧٦	٧٤	٣٠٤	١٥٤	٣٠٢	١٢٤	٥٠٧	٢١١	٥٧٣	٢١٨	١٢٤٨	٤٦٣	٦٥٠	٢٩٧	٥٣٧	٢٣١
٦- مصر	٧٦٩	٣٢٢	٦٦٩	٥٠٥	٥٨٥	٢٣٩	٤٧١	٤٧١	٣٧١	١٤١	٣٠٢	١٠٤	٢٤٠	١٥٥	٥٠١	٢١٥
٧- الهند	٧٢١	٣٠٢	(٤٠٤)	(٣٦)	٤٧١	١٩٣	١٦٢	٦٨	١٤٧	٥٦	٤٢٠	١٤٤	١٦٠	٧٣	٢٦٨	١١٥
٨- الاتحاد السوفيتي	(٣٧)	(١٦)	(٤٨)	(٣٦)	١١٠	٤	٥٥٣	٢٣١	٦٣٥	٢٤٢	(٣٠٤)	(١٠٥)	٢٠٠	١٣٧	١٧٣	٧٤
٩- أخرى	(٣)	(١٣)	(٤٤)	(٣٢)	١٥١	٠٦	٣٩	١٦	٦٠	٢٣	٦٢	٢١	٧٠	٣٢	٢٠	١٣
جمله	٢٣٨٤	١٠٠	١٣٢٥	١٠٠	٢٤٤٤	١٠٠	٢٣٩٩	١٠٠	٢٦٢٨	١٠٠	٢٩٠٩	١٠٠	٢١٩٠	١٠٠	٣٢٢٦	١٠٠

المصدر :- حست من الجول رقم (٧-٣)
ملاحظات : الأرقام بين الأقواس تشير إلى أنها أرقام سالبة .

ومعدل زيادة سنوية أقل عنه في الفترة السابقة حيث بلغ نحو ١٠ر١٪ في المتوسط وبما يعادل ٣٥٨ ألف طن في المتوسط . أما في فترة النصف الاخير من عقد الثمانينات والتي حققت الاستهلاك العالمي خلالها مستويات أعلى عن مستوى الانتاج العالمي من الاقطان فقد بلغ متوسط الصادرات العالمية من الاقطان نحو ٥٤٢٨ مليون طن سنويا ، كما سجلت هذه الفترة معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٤٣٤٪ في المتوسط وبما يعادل نحو ١٥٨٦ ألف طن في المتوسط ، وعلى نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٣-٩) . هذا ولقد شكلت الصادرات العالمية من الاقطان نسبة تبلغ نحو ٣٢ر٠٪ من الانتاج العالمي من الاقطان خلال النصف الاخير من عقد السبعينات ، على حين بلغت هذه النسبة نحو ٢٧٣٪ منه خلال النصف الاول من عقد الثمانينات ازدادت الى ٣٠ر٩٪ منه خلال النصف الاخير من نفس العقد .

وبالنسبة لاتجاهات الصادرات من الاقطان على المستوى الاقليمي والدولي فمن الملاحظ انخفاض الصادرات السنوية لمجموعة دول امريكا الشمالية من نحو ١٨٢٦ مليون طن خلال النصف الاخير من عقد السبعينات الى نحو ١٤١٦ مليون طن خلال النصف الاول من عقد الثمانينات ، ثم زيادتها الى مايقرب من حوالى ١٦٥٤ مليون طن خلال النصف الاخير من هذا العقد وان لم تصل الى نفس المستوى الذى حققته خلال النصف الاخير من عقد السبعينات . ولقد صاحب ذلك انخفاض الوزن النسبي لاجمالي صادرات هذه المجموعة من الدول في اجمالى الصادرات العالمية من نحو ٤٢ر٢٪ منها خلال الفترة الاخيرة من السبعينات ليصل الى ما نسبته ٣٠ر٤٪ منها خلال النصف الاخير من الثمانينات . هذا الا أنه لمن الملاحظ أن الاتجاهات المشار اليها في اجمالى صادرات هذه المجموعة من الاقطان مصدرها الاساسى الاتجاه العام لتناقص صادرات مجموعة هذه الدول باستثناء الولايات المتحدة حيث وصلت صادرات الولايات المتحدة خلال النصف الاخير من عقد الثمانينات الى مستوى أعلى عنه خلال الفترات السابقة على حين سجلت صادرات باقى دول هذه المجموعة اتجاهها عاما متناقصا على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٣-١٠) ، وان كان من الملاحظ تناقص الوزن النسبي لصادرات الولايات المتحدة في اجمالى الصادرات العالمية من الاقطان حيث بلغ نحو ٢٨ر٢٪ منها خلال النصف الاخير من عقد الثمانينات بعد أن كان يمثل نحو ٣١ر٨٪ منها خلال النصف الاخير من السبعينات .

أما مجموعة دول امريكا الجنوبية فيسجل صادراتها السنوية من الاقطان اتجاهها عاما متزايدا خلال الفترة تحت الدراسة حيث ارتفع متوسط صادراتها السنوية من الاقطان من ٢٥٥ر٢ ألف طن خلال النصف الاخير من السبعينات الى نحو ٣٢٩ر٨ ألف طن خلال النصف الاول من عقد الثمانينات ثم الى ٤٣٠ر٢ ألف طن خلال النصف الاخير من هذا العقد ، وحيث صاحب ذلك ارتفاع الوزن النسبي لصادرات هذه المجموعة في اجمالى الصادرات العالمية من الاقطان حيث بلغت ما نسبته ٧ر٩٪ منها خلال النصف الاخير من عقد الثمانينات بعد أن كانت تمثل ما نسبته ٥ر٩٪ منها خلال النصف الاخير

جدول رقم (٣ - ٩) الصادرات العالمية من الاقطان ووزنها النسبي في
اجمالى الانتاج العالمى منها خلال السنوات
١٩٩١/٩٠ - ١٩٧٧/٧٦

الصادرات		الانتاج (الف طن) (١)	البيان
% من الانتاج	الف طن (٢)		
٣٠٫٩	٣٨٥٤	١٢٤٧٥	١٩٧٧/٧٦
٢٩٫٧	٤١٢٨	١٣٨٩٩	١٩٧٨/٧٧
٣٣٫٠	٤٢٧٠	١٢٩٥١	١٩٧٩/٧٨
٣٥٫٩	٥٠٧٧	١٤١٣٩	١٩٨٠/٧٩
٣٠٫٥	٤٢٨٠	١٤٠٤٠	١٩٨١/٨٠
٣٢٫٠	٤٣٢١٫٨	١٣٥٠١	١٩٨١/٨٠-٧٧/٧٦
٣٠٫٠	٤٦٠٩	١٥٣٥١	١٩٨٢/٨١
٢٩٫٤	٤٢٥٨	١٤٤٧٢	١٩٨٣/٨٢
٢٩٫٦	٤٢٩٠	١٤٤٨٧	١٩٨٤/٨٣
٢٣٫٥	٤٥٢٢	١٩٢٤٣	١٩٨٥/٨٤
٢٥٫٦	٤٤٥٩	١٧٣٩٤	١٩٨٦/٨٥
			١٩٨٧/٨٦
٢٧٫٣	٤٤٢٧٫٦	١٦١٩٠	١٩٨٦/٨٥-٨٢/٨١
٢٧٫٧	٥٧٥٩	١٥٢٨٥	١٩٨٧/٨٦
٢٨٫٨	٥٠٩٥	١٧٦٩١	١٩٨٨/٨٧
٣١٫٢	٥٧٢٦	١٨٣٧٢	١٩٨٩/٨٨
٣٠٫٥	٥٣١١	١٧٤٣١	١٩٩٠/٨٩
٢٧٫٦	٥٢٤٩	١٩٠٠٦	١٩٩١/٩٠
٣٠٫٩	٥٤٢٨	١٧٥٥٧	١٩٩١/٩٠-١٩٨٧/٨٦

المصدر :

(١) جدول رقم (٣-١)

(٢) Cotton World Statistics, International, Cotton Advisory Committee, Washington D.C., Various Issues.

من عقد السبعينات • وتتمثل الدول المصدرة للاقطان داخل هذه المجموعة في الدول المنتجة لها والسابقة الاشارة اليها باستثناء فنزويلا حيث سجلت الصادرات السنوية لكل من هذه الدول اتجاهها عاما متزايدا باستثناء كولومبيا ، وبيرو والتي سجلت صادراتها السنوية من الاقطان خلال النصف الاخير من عقد الثمانينات مستويات أقل عن المستويات التي حققتها في الفترات السابقة على النحو المبين بنفس الجدول السابق الذكر •

اما مجموعة الدول الاوروبية ، وباستثناء اليونان باعتبارها من الدول المنتجة للاقطان والتي حققت الاكتفاء الذاتي منها مع تحقيق فائض خلال النصف الاخير من عقد الثمانينات، فيمكن النظر الى صادراتها من الاقطان على أنها تتمثل في إعادة التصدير لجانب من الاقطان التي تستوردها ، باعتبار هذه المجموعة من الدول غير منتجة للاقطان (باستثناء اليونان واسبانيا) ، الا أنه مع ذلك فمن الملاحظ زيادة الصادرات السنوية لمجموعة هذه الدول من ٦٣٦ ألف طن خلال النصف الاخير من السبعينات لتصل الى نحو ٢٠٨٢ ألف طن خلال النصف الاخير من عقد الثمانينات ومن ثم فقد صاحب ذلك ارتفاع الوزن النسبي لصادراتها من الاقطان في اجمالي الصادرات العالمية منها الى نحو ٣٨٪ منها خلال النصف الاخير من عقد الثمانينات بعد أن كانت تمثل مانسبته ١٥٪ منها خلال النصف الاخير من عقد السبعينات •

اما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد سجلت صادراته السنوية من الاقطان اتجاهها عاما متناقصا خلال الفترة المشار اليها حيث انخفضت صادراته السنوية منها لتصل الى نحو ٦٨٦٢ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات بعد أن كانت تبلغ نحو ٨٧٠٢ ألف طن في المتوسط خلال النصف الأخير من السبعينات، ومن ثم انخفض الوزن النسبي لصادراته السنوية في اجمالي الصادرات العالمية من الاقطان حيث بلغت مانسبته ١٢٫٦٪ منها خلال النصف الاخير من الثمانينات بعد أن كانت تمثل مانسبته ٢٠٫٢٪ منها خلال النصف الاخير من عقد السبعينات •

اما مجموعة الدول الاسيوية فقد ارتفعت صادراتها السنوية من الاقطان لتصل الى نحو ١٦١٣ مليون طن في المتوسط خلال النصف الاخير من عقد الثمانينات ، وليرتفع بذلك الوزن النسبي لصادراتها في اجمالي الصادرات العالمية منها الى نحو ٢٩٫٧٪ بعد أن كانت تمثل مانسبته ١٦٫٣٪ منها خلال النصف الاخير من السبعينات ، وحيث بلغ متوسط صادراتها السنوية خلال هذه الفترة نحو ٧٠٦٢ ألف طن • ومن اهم دول هذه المجموعة والتي حققت معدلات كبيرة في زيادة صادراتها من الاقطان كل من استراليا ، والصين ، والهند ، وباكستان حيث ضاعفت

الآخيرة من صادراتها السنوية منها على نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٣-١٠) ، وان كان يقابل ذلك من جهة أخرى تناقص الصادرات السنوية من الأقطان لبعض الدول الأخرى داخل هذه المجموعة مثل أفغانستان ، وسوريا ، وتركيا وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول السابق الذكر . هذا وعلى الرغم من ذلك فانه لمن الملاحظ أن الصادرات السنوية لمجموعة هذه الدول المصدرة للأقطان ، وعلى الرغم مما حققته من معدلات نمو كبيرة نسبيا ، لاتعادل استهلاك مجموعة الدول الغير منتجة لها داخل نفس المجموعة ، على نحو مايشير اليه نفس الجدول السابق الذكر والجدول رقم (٣-٦) .

أما مجموعة الدول الأفريقية فقد ارتفع الوزن النسبي لصادراتها من الأقطان في اجمالي الصادرات العالمية منها ، وان كان بنسبة محدودة ، أمام زيادة صادراتها السنوية منها ، حيث ارتفعت صادراتها السنوية من الأقطان لتصل الى نحو ٨١٧ر٨ ألف طن في المتوسط وبنسبة ١٥ر١٪ من الصادرات العالمية من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات بعد أن كانت تبلغ نحو ٥٩٦ر٠ ألف طن في المتوسط وبنسبة ١٣ر٨٪ من اجمالي الصادرات العالمية من الأقطان خلال النصف الأخير من عقد السبعينات . أما بالنسبة للصادرات السنوية من الأقطان على مستوى كل من دول هذه المجموعة فمن الملاحظ وجود تباين فيما بينها سواء من حيث الاتجاه أو التقلبات فيما بين فترة وأخرى وان كان من بين هذه الدول ماقد حقق اتجاهها عاماتزايدا لصادراته من الأقطان مثل الكامبيون ، وكوت ديفوار ، ومالي، وبوركينا فاسو ، وزيمبابوي ، كما أن هناك من الدول الأخرى التي تناقصت صادراتها السنوية من الأقطان مثل مصر ، وأوغندا ، أما مجموعة الدول الأخرى فقد سجلت صادراتها السنوية ثبات نسبي تقريبا خلال هذه الفترة مع وجود تقلبات كبيرة نسبيا على المدى الأقصر وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٣-١٠) .

وبالنسبة للواردات العالمية من الأقطان فمن البديهي أن يتماثل اتجاهها العام مع الاتجاه العام لصادرات العالمية منها باعتبارها الوجه المقابل لها وان اختلفت من حيث الاتجاه العام على المستوى الاقليمي والدولي باعتبارها التوزيع الجغرافي للصادرات العالمية منها . فعلى الرغم من وجود الاتجاه العام لتزايد الواردات على جميع المستويات الاقليمية السابق ذكرها ، الا أنها تتباين فيما بينها سواء من حيث معدلات الزيادة أو الموزن النسبي في اجمالي الواردات العالمية من الأقطان ، حيث يلاحظ أن واردات مجموعة دول أمريكا الشمالية قد ازدادت من مايقرب من ١٠٠ر٢ ألف طن سنويا في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد السبعينات الى مايقرب من ١١٢ر٢ ألف طن سنويا في المتوسط خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات . كما يلاحظ تناقص الموزن النسبي لواراداتها من الأقطان في اجمالي الواردات العالمية من ٢ر٣٪ منها خلال الفترة الأولى الى نحو ٢ر٠٪ منها خلال الفترة الأخيرة ، كما يلاحظ أن الجانب الأكبر من واردات هذه المجموعة انما يتمثل في واردات كل من كندا ، وكوبا . أما مجموعة دول أمريكا الجنوبية وعلى الرغم من زيادة وارداتها السنوية من الأقطان وبمعدلات أكبر عنه بالنسبة للمجموعة السابقة ، حيث صاحب ذلك ارتفاع الوزن النسبي لواراداتها السنوية من الأقطان في اجمالي الواردات العالمية منها الى نحو ٢ر٨٪ خلال الفترة الأخيرة من الثمانينات بعد أن كانت تمثل نحو ٠ر٩٪ منها خلال الفترة الأخيرة من عقد السبعينات . هذا وعلى الرغم من ذلك فان مقابلة الصادرات السنوية لكل من مجموعتي أمريكا الشمالية والجنوبية بواراداتها السنوية من الأقطان انما تشير الى أنهما من المجموعات

جدول رقم (٣-١٠) الصادرات الاقليمية والدولية من الاقطان خلال السنوات
١٩٩١/٩٠-١٩٧٧/٧٦

السنوات		١٩٨١/٨٠-٧٧/٧٦		١٩٨٦/٨٥-٨٢/٨١		١٩٩١/٩٠-٨٧/٨٦	
الدول		الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%
(أ) أمريكا الشمالية :							
١- السفادور	٥١٠	١٢	٢٠٢	١٢	٢٠٢	١٠٨	-
٢- جواتيمالا	١٣٠٢	٣٠	١٢	٥١٤	١٢	٢٣٦	٠٤
٣- المكسيك	١٧٠٢	٣٩	٢٥	١١٢٨	٢٥	٦٧٨	١٢
٤- نيكاراغوا	٨٨٠	٢٠	١٤	٦٣٤	١٤	٣٠٤	٠٦
٥- الولايات المتحدة	١٣٧٦٢	٣١٨	٢٦٣	١١٦٤٢	٢٦٣	١٥٢٨٨	٢٨٢
٦- اخرى	١٠٠	٠٢	٠١	٤٤	٠١	٢٨	٠١
جملة	١٨٣٥٦	٤٢٢	٣٢٠	١٤١٦٤	٣٢٠	١٦٥٤٢	٣٠٤
(ب) أمريكا الجنوبية							
١- الأرجنتين	٧٧٨	١٨	٠٩	٤١٨	٠٩	٩٧٠	١٨
٢- البرازيل	٢٢٨	٠٥	٢٦	١١٣٤	٢٦	١٠٣٢	١٩
٣- كولومبيا	٥٢٨	١٢	٠٧	٣٢٠	٠٧	٢٩٦	٠٥
٤- باراجواي	٦٦٠	١٥	٢٥	١١٠٠	٢٥	١٧٢٢	٣٢
٥- بيرو	٢٦٨	٠٦	٠٧	٣٢٦	٠٧	٢١٢	٠٤
٦- فنزويلا	-	-	-	-	-	٥٦	٠١
٧- اخرى	٩٠	٠٢	-	-	-	١٤	-
جملة	٢٥٥٢	٥٩	٧٤	٣٢٩٨	٧٤	٤٣٠٢	٧٩
(ج) أوروبا :-							
١- اليونان	١٩٢	٠٤	٠٦	٢٥٦	٠٦	٨٩٢	١٦
٢- أسبانيا	٠٨	-	٠٣	١٥٤	٠٣	٣٣٢	٠٦
٣- يوغسلافيا	٠٨	-	-	-	-	-	-
٤- ألمانيا	٠٤	-	-	-	-	-	-
٥- بلغاريا	١٢	-	٠٤	١٨٠	٠٤	١٣٦	٠٣
٦- فرنسا	١٧٦	٠٤	٠٣	١٤٤	٠٣	٩٨	٠٢
٧- ألمانيا الغربية	٩٢	٠٢	٠٣	١٤٦	٠٣	٢٥٦	٠٥
٨- انجلترا	٥٤	٠١	-	٠٨	-	٢٠	-
٩- النمسا	-	-	-	١٢	-	٢٤	-
١٠- ألمانيا الشرقية	٤٦	٠١	٠٤	١٨٢	٠٤	٢٥٦	٠٥

جدول رقم (٣ - ١٠) المصادرات الاقليمية والدولية من الاقطان خلال السنوات

١٩٩١/٩٠ - ١٩٧٧/٧٦

السنوات		١٩٨١/٨٠-٧٧/٧٦		١٩٨٦/٨٥-٨٢/٨١		١٩٩١/٩٠-٨٧/٨٦	
الدول	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن
تابع أوروبا :							
١١- بولندا	—	—	٨ر٤	٠ر٢	١ر٦	—	—
١٢- أخرى	٤ر٤	٠ر١	١ر٨	—	٥ر٢	٠ر١	—
جملة	٦٣ر٦	١ر٥	١١٨ر٤	٢ر٧	٢٠٨ر٢	٣ر٨	—
د- الاتحاد السوفيتي	٨٧٠ر٢	٢٠ر٢	٧٧٠ر٦	١٧ر٤	٦٨٦ر٢	١٢ر٦	—
هـ - آسيا :							
١- افغانستان	٢٤ر٠	٠ر٦	٩ر٦	٠ر٢	٦ر٢	٠ر١	—
٢- استراليا	٢٨ر٨	٠ر٧	١٣٩ر٨	٣ر٢	٢٧١ر٠	٥ر٠	—
٣- الصين	٢٤ر٠	٠ر٢	١٩٩ر٢	٤ر٥	٣٩٩ر٤	٧ر٤	—
٤- هونغ كونج	٨ر٨	٠ر٢	٣٦ر٠	٠ر٨	٥٤ر٤	١ر٠	—
٥- سنغافورة	—	—	٢ر٤	٠ر١	٣ر٠	٠ر١	—
٦- تايلاند	٣ر٢	٠ر١	١١ر٢	٠ر٣	٨ر٦	٠ر٢	—
٧- سوريا	١١٠ر٨	٢ر٦	١٠٩ر٦	٢ر٥	٦١ر٦	١ر١	—
٨- تركيا	١٩٢ر٤	٤ر٥	١٣٥ر٤	٣ر١	٩٣ر٢	١ر٧	—
٩- الهند	٤٦ر٢	١ر١	٦٥ر٤	١ر٥	١٤١ر٨	٢ر٦	—
١٠- اليمن	٦ر٤	٠ر١	٥ر٨	٠ر١	٦ر٢	٠ر١	—
١١- اسرائيل	٤٨ر٠	١ر١	٨٠ر٢	١ر٨	٤٩ر٤	٠ر٩	—
١٢- ايران	٤٩ر٠	١ر١	١ر٠	—	٦ر٤	٠ر١	—
١٣- باكستان	١٥٤ر٨	٣ر٦	٣٠٩ر٢	٧ر٠	٥١١ر٤	٩ر٤	—
١٤- اندونيسيا	—	—	—	—	—	—	—
١٥- اخرى	٩ر٠	٠ر٢	٣ر٨	٠ر١	٠ر٤	—	—
جملة	٧٠٦ر٢	١٦ر٣	١١٠٨ر٦	٢٥ر٠	١٦١٣ر٠	٢٩ر٧	—
و- افريقيا :-							
١- الكاميرون	١٨ر٢	٠ر٤	٢٨ر٢	٠ر٦	٤٤ر٦	٠ر٨	—
٢- افريقيا الوسطى	١٠ر٠	٠ر٢	١١ر٦	٠ر٣	٩ر٤	٠ر٢	—
٣- تشاد	٤٢ر٠	١ر٠	٣٦ر٦	٠ر٨	٤٦ر٢	٠ر٩	—
٤- مصر	١٤٣ر٦	٣ر٣	١٦٦ر٦	٣ر٨	٧٧ر٠	١ر٤	—
٥- كوت ديفوار	٢٦ر٢	٠ر٦	٥١ر٤	١ر٢	٨٩ر٤	١ر٦	—

تابع جدول رقم (٣ - ١٠) الصادرات الاقليمية والدولية من الاقطان خلال السنوات
١٩٩١/٩٠ - ١٩٧٧/٧٦

١٩٩١/٩٠ - ٨٧/٨٦		١٩٨٦/٨٥ - ٨٢/٨١		١٩٨١/٨٠ - ٧٧/٧٦		السنوات
%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	الدول
تابع افريقيا :						
-	-	٠ر١	٣ر٢	-	١ر٤	٦- اثيوبيا
-	٠ر٤	-	٠ر٨	-	٢ر٠	٧- كينيا
-	٠ر٦	-	٢ر٢	-	٢ر٤	٨- مالاوى
١ر٦	٨٨ر٨	١ر٠	٤٥ر٦	٠ر٩	٣٩ر٦	٩- مالي
٠ر٣	١٧ر٨	٠ر٢	٧ر٠	٠ر٢	١٠ر٨	١٠- موريتانيا
٠ر١	٤ر٠	-	-	٠ر٢	٧ر٠	١١- نيجيريا
٠ر٢	١١ر٦	٠ر٣	١١ر٤	٠ر٢	٨ر٤	١٢- السنغال
٠ر١	٤ر٢	-	-	-	١ر٦	١٣- جنوب افريقيا
٢ر٩	١٥٩ر٠	٣ر٠	١٣٥ر٠	٣ر٤	١٤٨ر٠	١٤- السودان
٠ر٩	٤٦ر٢	٠ر٦	٢٨ر٠	١ر٠	٤٢ر٨	١٥- تنزانيا
٠ر١	٣ر٦	٠ر١	٥ر٦	٠ر٢	٦ر٨	١٦- أوغندا
١ر١	٦٠ر٤	٠ر٧	٣٠ر٠	٠ر٥	٢٠ر٦	١٧- بوركينا فاسو
-	-	-	-	-	-	١٨- زائير
١ر١	٥٧ر٨	١ر٣	٥٩ر٤	١ر١	٤٦ر٢	١٩- زيمبابوي
١ر٨	٩٧ر٠	٠ر٨	٣٥ر٠	٠ر٤	١٩ر٤	٢٠- اخرى
١٥ر١	٨١٧ر٨	١٤ر٩	٦٥٧ر٦	١٣ر٨	٥٩٦	جملة
١٠٠ر٠	٥٤٢ر٨	١٠٠ر٠	٤٤٢٧ر٦	١٠ر٠	٤٣٢١ر٨	اجمالي العالم

المصدر :

نفس مصدر الجدول السابق .

المصدرة للأقطان حيث لا تمثل وارداتها سوى نسبة محدودة للغاية من صادراتها السنوية من الأقطان .

وبالنسبة لمجموعة الدول الأوروبية فقد ازدادت وارداتها السنوية من الأقطان من نحو ١٧٧١ مليون طن في المتوسط خلال الفترة الأخيرة من عقد السبعينات الى ما يقرب من ٣٠٣٢ مليون طن في المتوسط خلال عقد الثمانينات وحيث تميزت وارداتها السنوية خلال هذه العقد بالثبات النسبي تقريبا ، ومن ثم فقد صاحب ذلك انخفاض الوزن النسبي لاجمالي وارداتها من الأقطان في اجمالي الواردات العالمية منها لتصل الى نحو ٣٧٢٪ خلال الفترة الأخيرة من الثمانينات بعد أن كانت تمثل نحو ٤٠٪ منها خلال الفترة الأخيرة من السبعينات كى من ايطاليا ، وألمانيا الغربية ، والبرتغال ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ، وفرنسا على الترتيب من أكبر الأسواق المستوردة للأقطان داخل هذه المجموعة ، والتي سجلت زيادة في وارداتها السنوية من الأقطان خلال الفترة المشار اليها مع استثناء فرنسا وبولندا والتي تناقصت وارداتها السنوية من الأقطان وتشيكوسلوفاكيا التي انصفت وارداتها السنوية من الأقطان بالثبات النسبي تقريبا . أما باقى الدول الأخرى فقد سجلت وارداتها السنوية من الأقطان الاتجاهات المبينة بالجدول رقم (٣-١١) .

أما مجموعة الدول الأفريقية فقد ازدادت وارداتها السنوية من الأقطان من ٧٦٦ ألف طن في المتوسط خلال الفترة الأخيرة من عقد السبعينات ، لتصل الى نحو ١٨٤٠ ألف طن في المتوسط خلال الفترة الأخيرة من عقد الثمانينات بذلك الوزن النسبي لوارداتها من الأقطان في اجمالي الواردات العالمية منها من ١٧٪ خلال الفترة الأولى الى نحو ٣٤٪ خلال الفترة الأخيرة من الثمانينات . وتتمثل الدول الرئيسية المستوردة للأقطان داخل هذه المجموعة وعلى الترتيب فى كل من الجزائر ثم مصر ، والمغرب ، وتونس ، وجنوب أفريقيا على نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر .

ان مقابلة الصادرات السنوية من الأقطان لكل من مجموعات الدول المشار اليها من قبل وارداتها السنوية منها ، انما يشير الى أن كل من مجموعات دول أمريكا الشمالية ، والجنوبية ، والأفريقية تعد دول مصدر للأقطان على حين تعد مجموعات الدول الأوروبية ، والآسيوية مستوردة لها .

وبالنسبة للصادرات من الأقطان الطويلة الممتازة خلال السنوات ١٩٨٤-١٩٩٠ فقد سجلت متوسطا سنويا بلغ نحو ٢٤٧٣ ألف طن ، كما سجلت اتجاهها عاما متزايدا وبمعدل سنوى بلغ حوالى ٧٨٪ فى المتوسط وبما يعادل نحو ٩٠ ألف طن سنويا فى المتوسط . وتعد الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الحالى هى المصدر الأول للأقطان الطويلة الممتازة وينسبة بلغت نحو ٣٥٤٪ من اجمالي الصادرات العالمية منها خلال عام ١٩٩٠ على حين تأتى مصر فى المركز الثانى بعد الولايات المتحدة حيث تمثل صادراتها من الأقطان الطويلة الممتازة خلال هذا العام نحو ١٣٤٪ من اجمالي الصادرات العالمية منها خلال نفس العام ، وحيث تأتى بعد ذلك باقى الدول الأخرى وعلى نحو مماثل لما سبق الإشارة اليه من قبل ، حيث سجلت جميع الدول المنتجة للأقطان الممتازة اتجاهها عاما متزايدا لصادراتها من الأقطان الطويلة الممتازة خلال هذه الفترة وباستثناء مصر ثم السودان

جدول رقم (٣-١١) الواردات الاقليمية والدولية من الاقطان خلال

السنوات ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٩١/٩٠

السنوات		١٩٨١/٨٠ - ٧٧/٧٦		١٩٨٦/٨٥ - ٨٢/٨١		١٩٩١/٩٠ - ٨٧/٨٦	
		الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%
<u>أ - أمريكا الشمالية :</u>							
١ - كندا	٥٨	١٣	١٠١	٥١٦	١٠١	٣٩٦	٠٧
٢ - كوبا	٣٢٤	٠٧	٤٢٤	٠٩	٤٠٤	٠٧	
٣ - الولايات المتحدة	٣٤	٠١	٤٨	٠١	٠٦	-	
٤ - هايتي	١٠	-	-	-	-	-	
٥ - أخرى	٥٤	٠١	٦٠	٠١	٣٢٦	٠٦	
جملة	١٠٠٢	٢٣	١٠٤٨	٢٢	١١٣٢	٢٠	
<u>ب - أمريكا الجنوبية :</u>							
١ - الأرجنتين	٧٤	٠٢	١٣٨	٠٣	١٢٠	٠٢	
٢ - تشيلي	١٩٢	٠٤	١٠٦	٠٢	١٥٨	٠٣	
٣ - أوراجوى	٥٦	٠١	٥٠	٠١	٢٠	-	
٤ - فنزويلا	٤٨	٠١	١٣٢	٠٣	١٢٠	٠٢	
٥ - بوليفيا	-	-	٤٦	٠١	٨٢	٠١	
٦ - البرازيل	-	-	١٣٨	٠٣	٩٠٨	١٧	
٧ - أخرى	٥٥	٠١	٦٦	٠١	١٣٤	٠٢	
جملة	٤٢٤	٠٩	٦٧٦	١٤	١٥٤٢	٢٨	
<u>ج - أوروبا</u>							
١ - النمسا	٢٢٤	٠٥	٢٢٨	٠٥	٢٣٠	٠٤	
٢ - بلجيكا	٣٣٤	٠٨	٣٨٤	٠٨	٤٧٠	٠٩	
٣ - الدنمارك	١٤	-	١٨	-	٢٠	-	
٤ - فنلندا	١٢٤	٠٣	٩٠	٠٢	٦٢	٠١	
٥ - فرنسا	١٩٤٠	٤٤	١٧٦٤	٣٨	١٤٤٦	٢٦	
٦ - ألمانيا الغربية	١٨٦٦	٤٢	٢١٦٨	٤٦	٢٤٥٢	٤٥	
٧ - اليونان	٣٠٨	٠٧	٥٦٤	١٢	٣٢٤	٠٦	
٨ - أيرلندا	١٠٤	٠٢	٢٠٠	٠٤	٢٦٦	٠٥	
٩ - إيطاليا	٢٠٧٠	٤٧	٢٤٧٢	٥٣	٢٣١٦	٦٠	

جدول رقم (٣-١١) الواردات الاقليمية والدولية من الاقطان خلال
السنوات ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٩١/٩٠

١٩٩١/٩٠ - ٨٧/٨٦		١٩٨٦/٨٥ - ٨٢/٨١		١٩٨١/٨٠ - ٧٧/٧٦		السنوات
%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	الدول
<u>تابع أوروبا :</u>						
٠.١	٧ر٦	٠.٣	١٢ر٨	٠.٥	٢٣ر٦	١٠ - فنلندا
٣ر٤	١٨٨ر٦	٣ر١	١٤٦ر٠	٢ر٦	١١٧ر٢	١١ - البرتغال
١ر٩	١٠٤ر٤	١ر٤	٦٥ر٦	١ر٥	٦٥ر٤	١٢ - أسبانيا
٠.١	٥ر٠	٠.١	٥ر٢	٠.١	٤ر٨	١٣ - السويد
١ر٣	٦٩ر٠	١ر٣	٥٩ر٠	١ر١	٤٩ر٨	١٤ - سويسرا
٠.٨	٤٣ر٠	١ر١	٥١ر٤	٢ر٠	٨٧ر٠	١٥ - إنجلترا
١ر٩	١٠٦ر٦	٢ر٦	١١٩ر٤	٢ر٤	١٠٨ر٠	١٦ - يوغسلافيا
١ر٣	٧١ر٨	١ر٦	٧٤ر٢	١ر٣	٥٦ر٢	١٧ - بلغاريا
٢ر١	١١٦ر٠	٢ر٥	١١٧ر٦	٢ر٧	١١٧ر٦	١٨ - تشيكوسلوفاكيا
١ر٧	٩١ر٦	٢ر٥	١١٥ر٨	٢ر١	٩٢ر٨	١٩ - ألمانيا الشرقية
١ر٥	٨١ر٠	١ر٩	٨٨ر٠	١ر٧	٧٧ر٠	٢٠ - المجر
٢ر٦	١٤٣ر٢	٣ر٣	١٥٢ر٦	٣ر٦	١٥٩ر٦	٢١ - بولندا
١ر٤	٧٤ر٨	٢ر١	٩٧ر٤	٢ر٤	١٠٨ر٢	٢٢ - رومانيا
١ر٤	٧٩ر٠	٢ر٨	١٢٩ر٦	٠.١	٥ر٤	٢٣ - أخرى
٢٧ر٢	٢٠٤٠ر٢	٤٣ر٢	٢٠٢٣ر٤	٤٠ر٠	١٧٧١ر٠	جملة
١ر٣	٧٠ر٠	٢ر٧	١٢٥ر٨	١ر٥	٦٦ر٤	د - الاتحاد السوفيتي
<u>ه - آسيا</u>						
٤ر٢	٢٢٩ر٤	٣ر٧	١٧٥ر٠	١١ر٦	٥١٤ر٦	١ - الصين
٦ر٧	٢٦٧ر٨	٦ر٤	٢٩٩ر٦	٤ر٩	٢١٥ر٨	٢ - تايوان
٥ر١	٢٧٨ر٦	٤ر١	١٩٢ر٦	٤ر٧	٢٠٦ر٨	٣ - هونغ كونج
٤ر٥	٢٤٧ر٢	٢ر٧	١٢٤ر٤	٢ر٠	٨٩ر٦	٤ - اندونيسيا
١٣ر٢	٧٢٣ر٠	١٤ر٨	٦٩٣ر٦	١٥ر٨	٧٠١ر٢	٥ - اليابان
٨ر١	٤٤٢ر٦	٧ر٤	٣٤٧ر٠	٦ر٦	٢٩٣ر٤	٦ - كوريا الجنوبية
٠.٦	٣٢ر٤	٠.٩	٤٢ر٢	٠.٨	٣٦ر٠	٧ - كوريا الشمالية
٠.٧	٤٠ر٦	٠.٦	٣٠ر٢	١ر٣	٥٩ر٤	٨ - ماليزيا

جدول رقم (٣ - ١١) الواردات الاقليمية والدولية من الاقطان خلال السنوات
١٩٩١/٩٠ - ١٩٧٧/٧٦

السنوات		١٩٨٦/٨٥-٨٢/٨١		١٩٨١/٨٠-٧٧/٧٦		السدول
الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	
تابع آسيا :						
٢٦٦	٠.٦	١٩٢	٠.٤	٥٥٢	١.٠	٩- الفلبين
-	-	١٧٦	٠.٤	٢٦٨	٠.٤	١٠- سنغافوره
٨٣٠	١.٩	١٢٦٦	٢.٧	٢٥٦٢	٤.٧	١١- تايلاند
٣٣٨	٠.٨	٤٥٢	١.٠	٥٢٢	١.٠	١٢- فيتنام
٤١٢	٠.٩	٥٢٨	١.١	٦٠٢	١.١	١٣- بنجالاديش
٨٦	٠.٢	٨٠	٠.٢	٤٤		١٤- سيريلانكا
٣٧٢	٠.٨	١٦	-	١٢٦	٠.٢	١٥- الهند
٢٨٠	٠.٦	٤٠٠	٠.٩	٩٤٦	١.٧	١٦- اخرى
٢٣٧٥٢	٥٣.٦	٢٢١٥٦	٤٧.٤	٢٩٢٣٨	٥٣.٣	جملة
د- افريقيا :-						
١٢٦	٠.٣	٣٣٠	٠.٧	٤٢٤	٠.٨	١- الجزائر
١٤٦	٠.٣	١٢٤	٠.٣	٣٧٦	٠.٧	٢- مصر
٦٢	٠.١	٤٤	٠.١	٨٢	٠.١	٣- غانا
٩٤	٠.٢	١٤٢	٠.٣	٢٧٢	٠.٥	٤- المغرب
١٠٢	٠.٢	١١٨	٠.٣	٢٠٢	٠.٤	٥- تونس
٣٨	-	٣٤٨	٠.٧	٢٢٢	٠.٤	٦- نيجيريا
١٠٠	٠.٢	٢١٤	٠.٥	١٤٠	٠.٣	٧- جنوب افريقيا
٩٨	٠.٢	١٠٢	٠.٢	١٢٢	٠.٢	٨- اخرى
٧٦٦	١.٧	١٤٢٢	٣.٠	١٨٤٠	٣.٤	جملة
٤٤٣١٨	١٠٠.٠	٤٦٧٩٢	١٠٠.٠	٥٤٨٥٤	١٠٠.٠	اجمالى العالم

المصدر :

نفس مصدر الجدول السابق .

جدول رقم (٣ - ١٢) الصادرات العالمية والدولية من الاقطان طويلة النيلة المتجارة خلال السنوات ١٩٨٢ - ١٩٩٠

الدول	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠		المتوسط	
	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%
١- الصين	٢,٢	١,١	٣,٤	٢,٥	١٠,٩	٦,٦	٣,٨	٢١,٨	١٣,٠	٦,٤	١٨,٠	١١,٦	١٩,٠	٧,٧	١٢,٨	١٥,٢
٢- اسرائيل	٣,٥	١,٨	٣,٥	٢,١	١٦,٠	١٣,٥	٧,٣	١٢,٦	٠,٨١	٧,٦	٥,٠٢	٣,٠١	١٣,٠	٣,٥	١٣,١	٨,٥
٣- بيرو	٧,٤	٣,٩	١١,١	٦,٤	٨,٧	٦,٣	٠,١	٢,٥	١,١١	٢,٣	٦,٠١	٨,٧	١٧,٠	٦,٦	١٠,١	١١,٣
٤- السودان	٦٥,٥	١٣,١	١٠,٥	٠,٦٩	٧٨,٢	١٦,٦	١٣,١	١١,١	٥,٦٥	٨,٧	٦,٦٢	١١,٢	٢٨,٠	٣,١١	٦,٩٥	٣,١١
٥- الولايات المتحدة	١٩,٦	١٠,٢	٢٢,١	١٣,٢	٧,٨	١٣,٨	٨,٦١	١٩,٦	٨,٥٧	٨,١٢	٣,٧٦	٥,١١	٢٨,٧	٣,٥١	٨,١٥	٦,٠١
٦- مصر	٧٨,٢	٨,٧	٧,٨٦	٧,٩	٦٥,٩	١٦,٠	٨,٠٥	١١,٠	٥,٤٣	١,٦٦	٦,٣٢	٥,١١	٠,٢٢	٣,٢١	٣,١٥	١,١٦
٧- الهند	٨,٣	٤,٣	٣,١	٢,٥	٧,٨	١٦,١	-	-	-	-	٥,٥٥	٨,٧	٢٥,٠	١,٠١	١٨,١	١,٢
٨- الاتحاد السوفيتي	٢,٠	١,١	٢,٠	١,١	٧,٩١	١٦,٦	٥,٨٣	١٨,١	٥,٦٥	١,١١	٦,١٦	٨,٧	٠,٧	١,٢	٦,١١	٨,٧
٩- اخرى	٣,٤	١,٨	٨,٧	٥,٢	٦,٧	١٦,١	٨,٣	١١,٣	٧,٨	١,٥	٨,٢١	١,٢	٠,٦١	٥,٥	١,٠١	١,٣
جولة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق .

جدول رقم (٣-١٢) الوزن النسبي لاستهلاك ومصادرات الدول المنتجة
للاقطان الطويلة المختارة في اجمالي انتاجها منها خلال السنوات
١٩٩٠-١٩٨٤

(%)

السنوات	الدول المنتجة للاقطان الممتازة			مصر		
	الاستهلاك	المصادرات	جملة	الاستهلاك	المصادرات	جملة
١٩٨٤	٧٢ر٣	٢٢ر٣	٩٤ر٦	٣٠ر٩	٧٠ر٣	١٠١ر٢
١٩٨٥	٨٠ر٧	٢٥ر٢	١٠٥ر٩	٢٦ر٣	٧٥ر٨	١٠٢ر١
١٩٨٦	٧١ر٧	٣٤ر٦	١٠٦ر٣	٤٦ر٥	٦٠ر٣	١٠٦ر٨
١٩٨٧	٧١ر٣	٣١ر١	١٠٢ر٤	٤٢ر٩	٦١ر٥	١٠٤ر٤
١٩٨٨	٦٩ر٢	٣١ر٢	١٠٠ر٤	٥٤ر٠٠	٥٤ر٠	١٠٨ر٠
١٩٨٩	٦٦ر٧	٣٣ر٧	١٠٠ر٤	٦٢ر٦	٤٢ر٠	١٠٤ر٦
١٩٩٠	٧١ر٦	٣١ر٦	١٠٣ر٥	٥٩ر٠	٣٩ر٨	٩٨ر٨

المصدر :

حسبت من الجداول رقم (٣-٧) ، (٣-١٢)

على النحو المبين بالجدول رقم (١٢-٣) .

هذا ومن الملاحظ أن زيادة صادرات الدول المنتجة للأقطان الطويلة الممتازة منها خلال هذه الفترة السـي جانب التوسع في استخدامها المحلي قد تحقق على حساب السحب من المخزون منها في تلك الدول ، وذلك علىـى نحو ما تشير اليه مقابلة استهلاكها المحلي من هذه الأقطان وصادراتها منها من ناحية ، بانتاجها السنوى منها من ناحية أخرى خلال هذه الفترة حيث يزيد اجمالى استهلاكها وصادراتها السنوية من الأقطان عن انتاجها السنوى منها على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (١٣-٣) ، وهو ما يشير بدوره الى وجود الأسواق المستوردة لهذه الأقطان مع تزايد الطلب عليها في الأسواق العالمية ، ومما يؤكد على ذلك ما تشير اليه الاحصاءات الدولية من تناقص الوزن النسبى للمخزون العالمى من الأقطان الطويلة الممتازة في اجمالى الاستهلاك منها تناقصا مستمرا حيث انخفضت نسبته من ٣٥.٠٪ فى عام ١٩٨٤ الى أن وصلت الى مانسبته ١٣.٠٪ منه فى عام ١٩٩٠ . (١)

٧ - الأسعار العالمية للأقطان :

تسجل أسعار القطن (سيف) فى سوق ليفربول خلال الفترة ١٩٦٨/٦٧-١٩٩٠/٨٩ اتجاهاً عاماً متزايداً حيث حققت أسعار القطن خلال هذه الفترة معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٧.٠٪ فى المتوسط خلال هذه الفترة ، وان كان من الملاحظ تباين معدلات الزيادة فى أسعار القطن بهذه السوق باختلاف الدول المنتجة والأصناف المتداولة بها حيث سجلت الأقطان المصرية أعلى المعدلات فى زيادة أسعارها حيث بلغ معدل الزيادة السنوية فى أسعار القطن المصرى خلال هذه الفترة نحو ٩.١٢٪ سنوياً فـى المتوسط على حين سجلت أسعار الأقطان الأمريكية معدل زيادة بلغ نحو ٦.٩٥٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة ، فى نفس الوقت الذى سجلت فيه أسعار القطن المكسيكى معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٤.١٣٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة ، أما أسعار القطن السودانى فقد سجلت معدل زيادة سنوية بلغ نحو ٦.٣٦٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٤-٣) .

ان تسجيل الأسعار العالمية للأقطان اتجاهاً عاماً متزايداً خلال هذه السنوات ، وبالمعدلات المشار اليها انما يشير فى مضمونه الى تزايد الطلب على الأقطان فى الأسواق العالمية ، وبمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى الانتاج منها ، ومما يبرهن على ذلك تفوق الاستهلاك العالمى من الأقطان عن الانتاج منها ومن ثم السحب من المخزون العالمى من الأقطان لتغطية العجز فى الانتاج منها على نحو ما سبق الإشارة اليه . وفى هذا الشأن فانه لمن الجدير بالملاحظة تفوق أسعار الأقطان المصرية عن غيرها من الأقطان فضلاً عن ارتفاع معدلات الزيادة السنوية فى أسعارها العالمية عن غيرها من الأقطان مما يعكس انفراد الأقطان المصرية بمزايا لا تتوافر فى غيرها من الأقطان ، فضلاً عن تزايد الطلب العالمى عليها ، وهو ما يشير فى النهاية الى غياب تأثير اتجاهات السوق العالمية للأقطان ، على الاتجاه العام لتناقص الانتاج المصرى من الأقطان خلال الفترة التى تناولتها الدراسة .

جدول رقم (١٤٣) اسعار القطن (سيف) في سوق ليفربول لأهم البلاد المنتجة خلال الفترة
بالسنت الأمريكي للربط (ل)
١٩٩١/٩٠ - ٦٨/٦٧

أسعار القطن السوداني شمبات	اسعار القطن المصري جيزة ٧٠	اسعار القطن المصري ميدلاند	اسعار سوق الولايات المتحدة	الفرق بين أسعار أ ب ،	المتوسط الدليلي للأسعار (ب)	المتوسط الدليلي للأسعار (أ)	العام
٣٥٢٠	٥٥٨٤	٣١٩٢	٢٧٤٩	٤٢٥	٢٤٥٠	٣١٣٠	١٩٦٨/٦٧
٣٧٧٤	٦٢٥٣	٢٨٧٩	٢٦٦٢	٣٧٥	٢٤٢٥	٢٨٧٥	١٩٦٩/٦٨
٣٨٦٦	٦٢١٥	٢٩٣٤	٢٧٣٠	٣٧٥	٢٤٢٥	٢٨٠٠	١٩٧٠/٦٩
٣٨٨٢	٦١١٤	٣٣١٢	٢٩٧٥	٢٤٥	٢٨٦٥	٣١١٠	١٩٧١/٧٠
٣٩٦٠	٦٤٨٥	٣٨٢٢	٣٥٩٧	٣١٥	٣٤٠٠	٣٧١٥	١٩٧٢/٧١
٤٨٤٩	٦٩٩٥	٤٣٦٧	٣٨٦٥	٦٤٠	٣٥٥٥	٤١٩٥	١٩٧٣/٧٢
٩٨٧٣	١٥٢٦٣	٧٣٣٨	٦٧٨٥	١١٣٥	٦٥١٥	٧٦٥٠	١٩٧٤/٧٣
٦٤٢٠	١٤٠٣	٥٤٣٤	٤٩٥٤	٦٤٠	٤٦١٠	٥٢٥٠	١٩٧٥/٧٤
٦٩٦٢	١٢٢٣٠	٦٨٤٥	٦٥٢٤	١٤٥٠	٥٠٨٠	٦٥٣٠	١٩٧٦/٧٥
١٠٥٥٢	١٥٨٢١	٨٢٥٥	٧٥٥٣	٩٧٠	٧٢١٥	٨١٨٥	١٩٧٧/٧٦
٩٣٨٦	١٤٣٢٨	٦٨٤٧	٥٧٧١	٨٠٠	٥٧٠٥	٦٥٠٥	١٩٧٨/٧٧
١٠٨١٧	١٥٠٥١	٧٥٩٩	٦٧٢٢	٨١٠	٦٧٩٥	٧٦٠٥	١٩٧٩/٧٨
	٥٠٣٥١	٨٥٨٦	٧٢٣٦	١٠٨٥	٧٤٥٥	٨٥٤٠	١٩٨٠/٧٩
٩٠٣٦	١٤٧٦١	١٦٩١	٨٩١٤	١٠٣٠	٨٤٢٠	٩٤٢٠	١٩٨١/٨٠
٧٧١٦	٣٧٥٨١	٧٥٢٨	٦٦٩٦	٩٤٠	٦٤٤٠	٧٣٨٠	١٩٨٢/٨١
٩٣٨٠	٣٧٥٨١	٧٦٣٩	٦٨١١	١٠٣٥	٦٦٦٠	٧٦٦٥	١٩٨٣/٨٢
٩٦٨٨	٣٧٥٨١	٨٧٤٢	٧٨٤١	٧٢٥	٨٠٤٠	٨٧٦٥	١٩٨٤/٨٣
٨٩٦٤	٣١٧٣١	٧٠١٤	٦٥٩٥	٩٦٠	٥٩٥٥	٦٩١٥	١٩٨٥/٨٤
٦٩٥٨	٣٦٦٤١	٥٢٢٤	٥٢٦٦	٨٠٥	٤٠٩٥	٤٩٠٠	١٩٨٦/٨٥
٧٥٣٩	٣٦٦٤١	٦٤٣٨	٥٦٣٨	٧٠٠	٥٥٣٥	٦٢٠٥	١٩٨٧/٨٦
٦٩٣٦	٣٦٦٤١	٧٥٢٨	٧٢٠٧	٤٨٠	٦٧٥٠	٧٢٣٠	١٩٨٨/٨٧
٧٢٥٢	٣٦٦٤١	٦١٦٤	٦٣١٤	٥٠٥	٦١٣٠	٦٦٣٥	١٩٨٩/٨٨
	٢٥٤١١	٨٢٥٩	٦٩٠١	٥٠٠	٧٧٤٠	٨٢٤٠	١٩٩٠/٨٩
صافي التغير							
معدل التغير المثلي خلال الفترة كلها	٪٦٣٦+	٪٩١٢+	٪٦٩٥+		٪٨٤+	٪٦٩+	

المصدر:

نقش مصدر الجدول السابق .

٨ - الصادرات المصرية من الأقطان :

(١-٨) الصادرات القطنية فى اجمالى الصادرات:-

على الرغم من الاتجاه العام المتناقص للانتاج المصرى من الأقطان ، مع زيادة الاستهلاك المحلى منه وتناقص الفائض المتاح للتصدير من الأقطان الخام خلال العقدى السابقين وبالمعدلات المشار اليها من قبل ، الا أن قيمة الصادرات من الأقطان الخام والمصنعة قد ارتفعت من ٢٠٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ لتصل الى نحو ٢٠٢٦ مليون جنيه فى عام ١٩٨٩ ، كما ارتفع المتوسط السنوى لقيمة الصادرات منها من نحو ٢٦٦ر٤ مليون جنيه خلال النصف الأول من عقد السبعينات ليصل الى مايقرب من ٣١٧ر٤ مليون جنيه خلال النصف الأخير من نفس العقد ثم الى نحو ٥٢٢ر٧ مليون جنيه خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ثم الى ١١٤٢ر٧ مليون جنيه خلال النصف الأخير من هذا العقد .

ان ارتفاع قيمة الصادرات السنوية من الأقطان الخام والمصنعة وعلى النحو المشار اليه انما يعزى فى جانب منه الى تغيير هيكل الصادرات القطنية حيث زيادة الوزن النسبى للصادرات من الأقطان المصنعة فى اجمالى الصادرات القطنية ، كما يقرب ذلك من ناحية أخرى الى الاتجاه العام المتزايد لأسعار الصادرات من الأقطان الخام والمصنعة الى جانب ارتفاع أسعار الصرف ، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت فترة عقدى السبعينات والثمانينات تراجع الأهمية النسبية للصادرات المصرية من الأقطان الخام والمصنعة فى اجمالى الصادرات المصرية من نحو ٦٤ر٣٪ منها خلال النصف الأول من عقد السبعينات الى نحو ٤٣ر٨٪ منها خلال النصف الأخير من نفس العقد ثم الى نحو ٢٣ر٧٪ منها خلال النصف الأول من عقد الثمانينات وان ازداد الوزن النسبى للصادرات منها ليصل الى نحو ٣٢ر٢٪ من اجمالى الصادرات المصرية خلال النصف الأخير من هذا العقد ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣-١٥) . هذا واذا كان تناقص الوزن النسبى للصادرات القطنية الخام والمصنعة فى اجمالى الصادرات المصرية خلال هذه الفترة يرجع فى جانب كبير منه الى زيادة قيمة الصادرات من البترول الخام ومنتجاته خاصة فى فترة عقد الثمانينات ، الا أنه مع استبعاد قيمة الصادرات من البترول الخام ومنتجاته من اجمالى الصادرات المصرية فيلاحظ ايضا تناقص الوزن النسبى للصادرات القطنية فى اجمالى الصادرات المصرية (مع استبعاد الصادرات البترولية) لتصل الى نحو ٥٩ر٦٪ منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات فى مقابل نسبة بلغت نحو ٩٦ر٦٪ منها خلال فترة النصف الأول من عقد السبعينات . وعلى الرغم من تناقص الوزن النسبى للصادرات القطنية الخام والمصنعة فى اجمالى الصادرات المصرية على نحو ما سبق ذكره ، الا أنه بالامكان القول بأنها مازالت تشكل النسبة الغالبة فى اجمالى الصادرات المصرية ، وهو ما قد يشير بدوره الى حساسية القيمة الاجمالية للصادرات الاجمالية للتغيرات التى تحدث فى قطاع انتاج القطن .

(٢-٨) تطور وهيكل الصادرات القطنية:-

تسجل الصادرات المصرية من الأقطان الخام والمصنعة اتجاهها عاما متناقصا خلال الفترة الممتدة من بداية عقد السبعينات وحتى نهاية عقد الثمانينات حيث انخفضت كمية الصادرات منها من نحو ٣٥١ر٥ ألف طن فى عام ١٩٧٠ لتصل الى نحو ١٤٤ر٤ ألف طن فى عام ١٩٩٠ ، ولقد سجل عقد السبعينات أعلى معدل لتناقص الصادرات المصرية من الأقطان الخام والمصنعة حيث سجل النصف الأول من

جدول رقم (١٥-٣) اجمالي قيمة الصادرات المصرية القطنية

خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٩

بالمليون جنيه

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات من البترول الخام ومنتجاته	اجمالي الصادرات بدون البترول ومنتجاته	الصادرات من الأقطان المصرية	الاهمية النسبية للصادرات من القطن	
					% من اجمالي الصادرات	% من الصادرات بدون البترول
١٩٧٠	٣٣١ر٢	١٥ر٨	٣١٥ر٤	٢٠٤ر٦	٦١ر٧٨	٦٤ر٨٧
١٩٧١	٣٤٣ر٠	٢ر٩	٣٤٠ر١	٢٣٦ر٠	٦٨ر٨٠	٦٩ر٣٩
١٩٧٢	٣٥٨ر٨	٢٣ر٤	٣٣٥ر٤	٢٣٠ر٧	٦٤ر٣٠	٦٨ر٧٨
١٩٧٣	٤٤٤ر٢	٤٤ر٧	٣٩٩ر٥	٢٦٦ر١	٥٩ر٩١	٦٦ر٦١
١٩٧٤	٥٩٣ر٢	٥٠ر٤	٥٠٢ر٨	٢٩٤ر٨	٦٦ر٥٥	٧٨ر٥٢
١٩٧٤-٧٠	٤٠٦ر١	٢٧ر٤	٣٧٨ر٧	٢٦٦ر٤	٦٤ر٢٧	٦٩ر٦٣
١٩٧٥	٥٤٨ر٦	٥١ر٨	٤٩٦ر٨	٣١١ر١	٥٦ر٧١	٦٢ر٦٢
١٩٧٦	٥٩٥ر٥	١٤٩ر١	٤٤٦ر٤	٢٥٦ر٦	٤٣ر٠٩	٥٧ر٤٨
١٩٧٧	٦٦٨ر٥	١٦١ر٨	٥٠٦ر٧	٢٩٤ر٥	٤٤ر٠٥	٥٨ر١٢
١٩٧٨	٦٧٩ر٨	١٨٨ر٦	٤٩١ر٢	٢٦٨ر٥	٣٩ر٥٠	٥٤ر٦٦
١٩٧٩	١٢٨٧ر٨	٥٣٥ر٤	٧٥٢ر٤	٤٥٦ر٢	٣٥ر٤٢	٦٠ر٦٣
١٩٧٩-٧٥	٧٥٦ر٠	٢١٧ر٣	٥٣٨ر٧	٣١٧ر٤	٤٣ر٧٥	٥٨ر٧٠
١٩٧٩-٧٠	٥٨١ر١	١٢٢ر٤	٤٥٨ر٧	٢٩١ر٩	٥٤ر٠١	٦٤ر١٧
١٩٨٠	٢١٣٢ر٢	١٣٧٠ر٦	٧٦١ر٦	٥٠١ر٠	٢٣ر٥	٦٥ر٧٨
١٩٨١	٢٢٦٣ر٠	١٤٥٧ر٣	٨٠٥ر٧	٥١٤ر٨	٢٢ر٧٥	٦٣ر٨٩
١٩٨٢	٢١٨٤ر١	١٤٤٦ر٧	٧٣٧ر٤	٤٧١ر٦	٢١ر٥٩	٦٠ر٩٥
١٩٨٣	٢٢٥٠ر٣	١٤٠٠ر٧	٨٤٩ر٦	٥١٤ر٣	٢٢ر٨٥	٦٠ر٥٣
١٩٨٤	٢١٩٧ر٩	١٢٦٣ر٦	٩٣٤ر٣	٦١١ر٩	٢٧ر٨٤	٦٥ر٤٩
١٩٨٤-٨٠	٢٢٠٥ر٥	١٣٨٧ر٨	٨١٧ر٧	٥٢٢ر٧	٢٣ر٧١	٦٣ر٩٣
١٩٨٥	٢٥٩٩ر٩	١٧٦٤ر٦	٨٣٥ر٣	٦٤٧ر١	٢٤ر٨٩	٧٧ر٤٧
١٩٨٦	٢٠٥٤ر٠	١٠٤٠ر٦	١٠١٣ر٤	٧٠١ر٣	٣٤ر١٤	٦٩ر٢٠
١٩٨٧	٣٠٤٦ر٠	١٠٧٥ر٢	١٩٧٠ر٨	١٠٥١ر٦	٣٤ر٥٢	٥٣ر٣٦
١٩٨٨	٣٩٩٤ر٤	١٢٨٥ر٠	٢٧٠٩ر٤	١٢٨٧ر٦	٣٢ر٢٤	٤٧ر٥٢
١٩٨٩	٥٧٣٤ر٧	١٧٣٣ر٢	٤٠٠١ر٥	٢٠٢٦ر١	٣٥ر٣٣	٥٠ر٦٣
١٩٨٩-٨٥	٣٤٨٥ر٨	١٣٧٩ر٧	٢١٠٦ر١	١١٤٢ر٧	٣٢ر٢٢	٥٩ر٦٤
١٩٨٩-٨٠	٢٨٤٥ر٧	١٣٨٣ر٨	١٤٦١ر٩	٨٣٢ر٧	٢٧ر٩٧	٦١ر٧٩

هذا العقد متوسطا سنويا للصادرات منها بلغ نحو ٣٥١ر٣ ألف طن ، على حين سجل النصف الأخير من هذا العقد متوسطا سنويا بلغ نحو ٢١٠ر٦ ألف طن ، كما سجل هذا العقد تناقص الصادرات السنوية منها بمعدل بلغ نحو ٤ر٨ % في المتوسط . أما في فترة عقد الثمانينات فقد بلغ المتوسط السنوي للصادرات منها نحو ٢٥٣ر١ ألف طن خلال النصف الأول من هذا العقد ، على حين بلغ نحو ٢٠٩ر٣ ألف طن خلال النصف الأخير من هذا العقد ، ومن ثم فقد سجل هذا العقد تناقص الصادرات المصرية من الأقطان الخام والمصنعه بمعدل سنوي بلغ نحو ١ر٤ % في المتوسط وعلى نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٣ - ١٦) .

ان تناقص اجمالي الصادرات المصرية من الأقطان الخام والمصنعه خلال الفترة المشار اليها انما يرجع وفي المقام الأول الى التناقص في الصادرات المصرية من الأقطان الخام والتي كانت تشكل النسبة الغالبة من اجمالي الصادرات القطنيه ، امام تناقص الانتاج المحلي من الأقطان مع زياده الاستهلاك المحلي منها ، في نفس الوقت التي لم تزداد فيه الصادرات من الأقطان المصنعه الا بمعدلات محدوده لاتعوض النقص في الصادرات الكمييه من الأقطان الخام ، حيث انخفضت الصادرات المصرية من الأقطان الخام من حوالي ١٤٧ر٩ ألف طن في عام ١٩٧٠ لتصل الى مايقرب من ٣٣ر٤ ألف طن في عام ١٩٩٠ ، وان كان من الملاحظ تناقص الصادرات من الأقطان الخام بمعدل أقل خلال فترة عقد السبعينات عنه في فترة عقد الثمانينات . حيث سجل عقد السبعينات متوسطا للصادرات من الأقطان الخام بلغ نحو ٢٨٦ر١ ألف طن خلال النصف الأول من هذا العقد انخفض الى ١٥٤ر٨ ألف طن خلال النصف الأخير من هذا العقد ، كما سجل هذا العقد تناقص الصادرات من الأقطان الخام بمعدل سنوي بلغ نحو ٦ر٤ % في المتوسط . أما فترة عقد الثمانينات فقد سجلت تناقص الصادرات السنوية منها بمعدل سنوي بلغ نحو ٩ر٣ % في المتوسط ، حيث سجل النصف الأول من هذا العقد متوسطا سنويا بلغ نحو ١٨٥ر٠ ألف طن ، على حين سجل النصف الأخير من نفس العقد متوسطا سنويا بلغ نحو ١١١ر٣ ألف طن ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣ - ١٦) .

وبالنسبة للصادرات من غزول القطن فقد سجلت اتجاها عاما متزايدا وبمعدل سنوي بلغ نحو ٢ر٦ % في المتوسط خلال فترة عقد السبعينات ، الا أن الصادرات منها خلال فترة عقد الثمانينات قد سجلت اتجاها عاما متزايدا وبمعدل أكبر عنه في فترة عقد السبعينات ، حيث بلغ معدل الزيادة السنوية في الصادرات منها خلال هذا العقد نحو ١٠ر٦ % في المتوسط ، وهو ما يعزى الى تحديث تكنولوجيا صناعة الغزول القطنية خلال هذه الفترة ومن ثم تطوير صفات الغزول المنتجه بما يتلائم واحتياجات الأسواق الخارجية ، وان كان من الملاحظ وجود تذبذب كبير نسبيا في كمية الصادرات السنوية منها مما قد يفسر بالقصور أو عدم الاستقرار في سياسة تصدير الغزول القطنية ، حيث سجل النصف الأول من عقد السبعينات متوسطا سنويا للصادرات من الغزول القطنية بلغ نحو ٤١ر٥ ألف طن ، الا أنه انخفض الى مايقرب من ٣٦ر٦ ألف طن خلال النصف

١٩٨٧ - ٢٠٠٠ : الجواز التركي للمتعة الماء والاحما ، - بهانت غير مشهور

المصدر : من صنفيق تم صنعة الخزل والنسوجات - الآلة للعلماء للبحث الاجتماعي - النشرة الشهرية - أعداد مختلفة .

[illegible]

الأخير من هذا العقد ثم ازداد ليصل الى نحو ٥٢٠ ألف طن خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ثم الى ٧٣١ ألف طن خلال النصف الأخير من نفس العقد، وعلى نحو ما يشير اليه نفس الجدول السابق الذكر.

أما بالنسبة للصادرات من المنسوجات القطنية فهي تتشكل من العديد من النوعيات يأتي في مقدمتها الأقمشة القطنية ثم التريكو، والملابس الجاهزة، والمفصلات والوبريات. ولقد سجلت الصادرات المصرية من المنسوجات القطنية اتجاهًا عامًا متناقصًا خلال الفترة الممتدة من بداية عقد السبعينات، وحتى منتصف عقد الثمانينات تقريبًا حيث سجلت الصادرات من المنسوجات القطنية متوسطًا سنويًا بلغ نحو ٢٣ ألف طن خلال النصف الأول من عقد السبعينات، انخفض الى ١٨٠٦٢ ألف طن خلال النصف الأخير من نفس العقد، ومسجلة بذلك تناقص الصادرات من المنسوجات القطنية خلال هذا العقد بمعدل سنوي بلغ نحو ١٨٪ في المتوسط. أما في فترة عقد الثمانينات وعلى الرغم من انخفاض المتوسط السنوي للصادرات من المنسوجات القطنية التي ما يقرب من ١٥٠٦٢ ألف طن خلال النصف الأول من هذا العقد، إلا أن الصادرات منها قد ازدادت لتصل الى ما يقرب من ٢٤٠٣٠ ألف طن في المتوسط سنويًا خلال النصف الأخير من هذا العقد.

هذا ولقد صاحب الاتجاهات المشار إليها بالنسبة للصادرات من الأقطان الخام والمصنعة خلال هذه الفترة تغير هيكل الصادرات المصرية منها حيث انخفض الوزن النسبي للصادرات من الأقطان الخام في إجمالي الصادرات القطنية مع تزايد الوزن النسبي للصادرات من الأقطان المصنعة، فصادرات الأقطان الخام والسستي كانت تشكل مانسبته ٨١٤٪ في المتوسط من إجمالي الصادرات القطنية خلال النصف الأول من عقد السبعينات أصبحت تشكل مانسبته ٥٣٢٪ منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات، على حين ارتفع الوزن النسبي للصادرات من غزول القطن في إجمالي الصادرات القطنية حيث أصبحت تشكل مانسبته ٢٥٠٪ منها تقريبًا خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات وذلك في مقابل نسبة بلغت نحو ١١٨٪ منها خلال النصف الأول من عقد السبعينات. أما الصادرات من المنسوجات القطنية فقد ارتفعت نسبة تمثيلها في إجمالي الصادرات القطنية من ٦٧٠٪ منها خلال النصف الأول من عقد السبعينات لتصل الى ما يقرب من ١١٦٪ منها خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣-١٦).

هذا وإذا كان تناقص الصادرات المصرية من الأقطان الخام والمصنعة وبالمعدلات المشار إليها من قبل يرجع وفي المقام الأول الى تناقص الانتاج المحلي من الأقطان الخام، وبما يمثله ذلك من خسارة اقتصادية أمام الميزة النسبية للقطن في مقابل غيره من المحاصيل الزراعية الأخرى على نحو ما سبق ذكره، إلا أنه لمن الواضح أن تنوع وتغيير هيكل الصادرات القطنية حيث زيادة الوزن النسبي للصادرات من الأقطان المصنعة قد ساعد على التخفيف من الآثار الضارة لتناقص الصادرات من الأقطان الخام، أمام ارتفاع قيمة الوحدة من الصادرات من الأقطان المصنعة عنه بالنسبة لقيمة الوحدة من صادرات الأقطان الخام، وهو ما يمكن التعبير عنه من خلال المقارنة بين نسبة تمثيل النوعيات المختلفة من الصادرات القطنية في إجمالي

الصادرات الكمية منها بنسبة تمثيل كل منها في اجمالي قيمة الصادرات القطنية، حيث يلاحظ أن قيمة الصادرات من الأقطان الخام تمثل مانسبته ٣١٤٪ من القيمة الاجمالية للصادرات القطنية خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات على حين تشكل كمية الصادرات منها نحو ٥٣٢٪ من اجمالي كمية الصادرات القطنية خلال نفس الفترة، كما أن قيمة الصادرات من غزول القطن تمثل نحو ٤٩٢٪ من القيمة الاجمالية للصادرات القطنية خلال نفس الفترة على حين بلغت كمية الصادرات منها مانسبته ٣٥٠٪ تقريبا من اجمالي كمية الصادرات القطنية خلال هذه الفترة. أما الصادرات من المنسوجات القطنية فتشكل قيمتها مانسبته ١٩٤٪ من القيمة الاجمالية للصادرات القطنية خلال نفس الفترة وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣-١٢)، وفي نفس الوقت الذي تمثل فيه كمية الصادرات منها في اجمالي كمية الصادرات القطنية النسبة السابقة الذكر.

(٣-٨) الأسعار التصديرية للصادرات القطنية:---

تسجل أسعار تصدير الأقطان الخام والمصنعة خلال فترة عقدى السبعينات والثمانينات اتجاهها عاما متزايدا، حيث سجلت أسعار تصدير الطن من الأقطان الخام متوسطا سنويا بلغ نحو ٦٩٤ جنيه خلال النصف الأول من عقد السبعينات ازيد الى ١٢٠٢ جنيه خلال النصف الثاني من هذا العقد ثم السى ١٦٩٣ جنيه خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ثم الى ٤١٠٦ جنيه خلال النصف الثاني من هذا العقد. كما سجلت أسعار تصدير الغزول القطنية متوسطا سنويا بلغ نحو ٩٨١، ١٩١٥، ٣٠٠٤، ٦٦٠٣ جنيه للطن منها في كل من الفترات الأربع على الترتيب. أما الصادرات من التريكو ففقدت سجلت أسعارها متوسطا سنويا بلغ نحو ٣٩٦٠، ٦٤٤٠، ١٠٤٥٦، ٢٠١٩٣ جنيه للطن منها خلال نفس الفترات الأربع وعلى الترتيب. كما سجلت أسعار الصادرات من النوعيات الأخرى من الأقطان المصنعة نفس الاتجاه وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٣-١٨).

وإذا كانت الاتجاهات المتزايدة لأسعار الصادرات القطنية تشتمل في جانب منها على الزيادة في أسعار صرف النقد الأجنبي، والتي على أساسها يتم تقييم الصادرات منها، الا أنها تسجل في نفس الوقت زيادة قيمة الصادرات القطنية مع زيادة درجة تصنيعها حيث تتفوق أسعار الوحدة من غزول القطن عن أسعار نفس الوحدة من صادرات القطن الخام، كما تزداد قيمة الوحدة من صادرات المنسوجات القطنية عن قيمة نفس الوحدة من صادرات الغزول القطنية وخاصة بالنسبة للصادرات من التريكو، والملابس الجاهزة ثم الوبريات والمفصلات وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر. هذا الا أنه من الملاحظ استثناء هذه القاعدة في حالة المقارنة فيما بين الصادرات من القطن الخام، والصادرات من الغزول القطنية في عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠، حيث يلاحظ تماثل أسعار صادرات الطن من كل منهما تقريبا عام ١٩٨٩، مع زيادة أسعار تصدير الطن من القطن الخام عن أسعار تصدير الطن من الغزول القطنية خلال عام ١٩٩٠، مع وجود طفرة كبيرة في أسعار كل منها بالمقابلة بأسعارها في السنوات السابقة القريبة، وان كانت أسعار الصادرات من القطن الخام قد ازدادت بمعدل أكبر عن الزيادة في أسعار الصادرات من الغزول القطنية. وإذا كانت زيادة أسعار الصادرات من القطن الخام وبهذه المعدلات خلال العامين الأخيرين يمكن أن يبرر وفي المقام الأول بزيادة الطلب العالمي على الأقطان

جدول رقم (١٧-٣) تطوير قيمة الممارات العقارية - بالالف جنيهه خلال الفترة ١٩٨٩-٧٠

[illegible]

جدول رقم (١٨-٢) تطور أسعار الصادرات القطنية - بالآلاف جنيه / طن - خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٩

السنوات	قطن خام	غزل قطن	اقمشة قطنية	تريكو	وبريات	ملابس جاهزة	مفصلات	قطن طبي
١٩٧٠	٥١٨	٨٢٠	٧٧٢	٢٣٩٥	١١٨٧	٢٢٧٢	١٢٤٢	-
١٩٧١	٥٢٥	٨٦٥	٧٧٩	٢٦٠٠	١٢٥١	٢٨٢٨	١٢٧٧	٣٧٧
١٩٧٢	٥٤٩	٩٢٥	٨٧٢	٢٢١١	١٤٢٨	٢١٤٤	١٢٥٩	٣٩٦
١٩٧٣	٦٧٤	٩٧٢	٩٤٠	٢٦٩٧	١٤٣٨	٢٥٩٢	١٢٦١	٤٥٧
١٩٧٤	١٢٠٢	١٩١٠	١٥٤٣	٢٣٩٥	٢٩٣٦	٦٥١٦	٢٤٧٧	٤٩٨
٧٠ - ١٩٧٤	٦٩٤	١٠٩٨	٩٨١	٢٨٦٠	١٦٤٨	٢٦٧٠	١٥٠٢	٤٣٢
١٩٧٥	١٠٨٦	١٩١٢	١٦٨١	٦٤٥٠	٢٥٨٠	٦٢٤٥	٢٣٨٠	٥٦٩
١٩٧٦	٩٣٧	١٤٤٨	١٣٦٠	٤٩٧٦	٣٢٠٧	٦١٠٦	١٦٦٠	٤٧٣
١٩٧٧	١٢٦٧	٢٣٥٥	١٦٩٧	٥٥٥٣	٢٥٤٧	٤٦٩٧	٢٢١٠	٥٤٨
١٩٧٨	٩٨٩	٢٥٠٠	٢٢٦٠	٧٣٠٤	٣٢٧٠	٥٤٢٦	٢٠٢٣	١٠٥٥
١٩٧٩	١٨٢٣	٢٨٤٣	٢٥٧٨	٧٩١٦	٣٣٨١	٦٠٧٨	٢٦٩١	١١٩٣
٧٥ - ١٩٧٩	١٢٢٠	٢٢١٢	١٩١٥	٦٤٤٠	٢٩٩٧	٥٧٣٠	٢٥٩٥	٧٦٨
٧٠ - ١٩٧٩	٩٥٧	١٦٥٥	١٤٤٨	٥١٥٠	٢٣٢٣	٤٧	٢٠٤٩	٦
١٩٨٠	١٨٠٧	٢٩٥٧	٢٩١٥	٩٠٢٣	٢٨١٢	٦٠٥٧	٤١٠١	١٤٦٩
١٩٨١	١٨٠٢	٢٩٦٤	٢٨٧٢	٩٤١٧	٢٩٥٧	٦١٦١	٤١٥٣	١٨١١
١٩٨٢	١٤٢٥	٢٨٨٢	٢٩٢٥	١٠١٠٩	٤٣٦	٦٥٧٥	٢٨٥٤	١٧٩٢
١٩٨٣	١٤٧٨	٢٧٩٨	٢٨٤٥	١٠٣٦٠	٤١٧٣	٦٤٧٨	٢٦٤٧	١٧٦٨
١٩٨٤	١٩٥١	٢١٢٨	٢٤٥٢	١٢٣٧١	٤٣٨٢	٧٣٣٧	٤٤٣٧	٢٣٣٥
٨٠ - ١٩٨٤	١٦٩٣	٢٩٤٨	٣٠٠٤	١٠٤٥٦	٤١٢٧	٦٥٢٢	٢٨٢٨	١٨٢٣
١٩٨٥	٢٠٧٩	٤٢٩٢	٤٦١٦	١٩٠٩٦	٦٤٩٠	٩٢٩٠	٥١١٠	٣٥١٣
١٩٨٦	٢١١٨	٤٧٥٥	٤٤٩٧	١٧٦١٧	٦٣٦٢	١١٥٤٩	٦٨٤٨	٣٦٦٨
١٩٨٧	٢٠٩٥	٦٥٧٢	٦٤٧٠	١٩٩١٥	٧٦٧٣	١٣٥٠٧	٩٦٦٢	٣٩٢٩
١٩٨٨	٤٠٣٢	١٠٧٧٣	٨٦٦٣	١٩٦٨٠	١١١١٠	٢١٥٢٩	١١٠٨٥	٤٩٨٧
١٩٨٩	١٠٢٠٦	١٠٧١٠	٨٧٧٠	٢٤٦٥٩	١٤٤٨٠	٢٥٠٥٩	١٠٧٧٦	٦٣١١
٨٥ - ٨٩	٤١٠٦	٧٤٢٠	٦٦٠٣	٢٠١٩٣	٩٢٢٣	١٦١٨٧	٨٦٩٦	٤٤٨٢
٨٥ - ٨٩	٢٩٠٠	٥١٨٤	٤٨٠٤	١٥٣٢٥	٦٦٨	١١٣٥٥	٦٢٦٧	٢١٥٣
١٩٩٠	١٤٥٢٩	١٢٨٠٦	١٠٤٥٥	٢٩٩٨٢	١٤٦١٦	٢٨٢٨٠	١٢٠٦٥	٦٣٠٢

المصرية من ناحية الى جانب تركيز الصادرات المصرية من الاقطان في أصناف القطن الطويل الممتازة والمرتفعة الاسعار مع انخفاض الوزن النسبي للصادرات من أصناف القطن الطويل وسط في اجمالى الصادرات القطنية من ناحية أخرى . أما بالنسبة لاقترب وزيادة أسعار الصادرات من القطن الخفيف عن اسعار الصادرات من الغزل القطنية خلال العامين الاخيرين فقد يمكن تبريره بزيادة الطلب العالمى على الاقطان الخام المصرية بدرجة اكبر عنه في حالة الغزل القطنية من ناحية الى جانب احتمالات تصنيع الغزل القطنية من أقطان ذات رتب أدنى من رتب القطن المصدر في صورته الخام أو انتاج غزل لا تتناسب من حيث المواصفات مع الطلب العالمى وبما يضمن تحقيق أسعار أعلى أو كلا الاحتمالين معا .

كذلك يلاحظ أيضا أن أسعار الصادرات من الاقمشة القطنية (وباستثناء أسعار الصادرات من النوعيات الأخرى من المنسوجات القطنية) تقل عن أسعار الصادرات من الغزل القطنية باستثناء بعض السنوات المحدودة خلال النصف الاول من عقد الثمانينات ، وهو ما قد يترجم باحتمالات تصنيع الاقمشة التصديرية من أقطان ذات رتب أدنى عن رتب الاقطان المستخدمة في تصنيع الغزل التصديرية أو عدم ملائمة الاقمشة التصديرية من حيث المواصفات مع متطلبات الاسواق الخارجية أو كلا الاحتمالين معا ، وهو ما يلقي الضوء على ضرورة تطوير الصناعة المحلية بهدف تحسين المواصفات الفنية للاقمشة المنتجة بهدف التصدير وبما يتلائم مع احتياجات الاسواق الخارجية المستوردة والقدرة على المنافسه مع الاسواق التصديرية البديلة الأخرى كما أن فى ذلك مايشير أيضا الى ضرورة العمل على تنمية الصادرات من النوعيات الأخرى من الاقطان المصنعه والارتفاع بنسبة تمثيلها فى الصادرات القطنية ، حيثيساعد ذلك على تجنب قدر كبير من الآثار السلبية لتناقص الصادرات من الاقطان مع تناقص الانتاج المحلى منها .

(٤-٨) المفاضلة بين تصدير الاقطان الخام وتصدير الاقطان المصنعة : — ان المقارنة فيما بين أسعار

تصدير الاقطان الخام ، وأسعار تصدير الاقطان المصنعة ، وان كانت تعكس ارتفاع قيمة الصادرات القطنية مع زيادة درجة تصنيعها ، حيث بلغ متوسط سعر تصديرطن من القطن الخام نحو ١٠٦ر٤ الف جنيهه خلال النصف الثانى من عقد الثمانينات ، على حين بلغ متوسط سعر تصديرطن من غزل القطن خلال نفس الفترة نحو ٢٠ر٧ الف جنيهه ، كما بلغ متوسط سعر تصديرطن من المنسوجات القطنية بدون الملابس الجاهزة حوالى ٦٠٦ر٨ الف جنيهه . الا أن هذه المقارنة تخفى وراءها انخفاض أسعار تصديرطن من الاقمشة القطنية عن أسعار تصديرطن من غزل القطن على نحو ماسبق الاشارة اليه . كما أن المقارنة فيما بين أسعار تصدير الاقطان الخام ، وأسعار تصدير غيرها من الاقطان المصنعة يغفل أيضا معاملات تحويل الاقطان الخام الى أقطان مصنعة وهو ما يستوجب أخذه فى الحسبان عند دراسة المفاضلة بين تصدير الاقطان الخام ، وتصدير الاقطان المصنعة .

ان تحويل الأقطان الخام الى منتجات قطنية بسيطة أو نهائية يصاحبه وجود نسبة من الفاقد تختلف باختلاف المراحل التصنيعية للأقطان ، كما قد تختلف نسبة الفاقد داخل المرحلة التصنيعية الواحدة تبعاً لاختلاف نوعية ورتب الأقطان المستخدمة ، ونوعية المنتج الوسيط أو النهائي خلال هذه المرحلة . هذا كما تختلف أيضاً نسبة الفاقد فى ظل هذه العوامل المتجانسة باختلاف تكنولوجيا التصنيع المستخدمة وغيرها من العوامل . وبالنسبة للصناعة المحلية لتصنيع الأقطان فان الدراسات تشير الى أن انتاج طن من الغزل المسرح يستلزم ١٢ طن من الأقطان الخام كما أن انتاج طن من الغزل المشط يستلزم ١٤٥ طن من الأقطان الخام . (١) أما فى مرحلة تصنيع المنسوجات القطنية ، فان التقديرات تشير الى أن انتاج الطن منها يستلزم مايقرب من ١٠٥ طن من الغزل القطنية (٢) وعليه ومع افتراض أن انتاج الطن من غزل القطن يتطلب فى المتوسط نحو ١٣٠ طن من الأقطان الخام ، مع افتراض أن نسبة الفاقد فى صناعة الملابس الجاهزة تبلغ نحو ١٠٪ من كمية المنسوجات القطنية المستخدمة بها . فانه بالامكان تقدير أسعار تصدير الطن من الأقطان فى صورته الخام ، وفى صورة منسوجات أو ملابس جاهزة خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣-١٩) . حيث بلغ متوسط سعر تصدير الطن من الأقطان الخام فى صورة غزل قطنية نحو ٥٧٠٨ جنيه خلال فترة النصف الأخير من الثمانينات ، كما بلغ متوسط سعر تصدير الطن منه فى صورة منسوجات نحو ٦٣٠٥ جنيه خلال نفس الفترة ، على حين بلغ متوسط سعر تصديره فى صورة ملابس جاهزة نحو ١٠٧٨٢ جنيه خلال نفس الفترة على حين بلغ متوسط سعر تصديره فى صورته الخام نحو ٤١٠٦ جنيه . هذا وإذا كانت هذه التقديرات تعكس زيادة القيمة التصديرية للأقطان الخام مع زيادة درجة تصنيعها عنه فى حالة تصديرها فى صورتها الخام خلال الفترة المشار اليها من قبل ، الا أنه من الملاحظ أن أسعار تصدير الأقطان الخام خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ قد تفوقت عن أسعار تصديرها فى صورة غزل أو منسوجات قطنية ، وهو ما قد يعزى الى الاحتمالات السابق الإشارة اليها ، وان كان من الملاحظ أن أسعار تصدير الأقطان بعد تصنيعها فى صورة ملابس جاهزة يفوق أسعار تصديرها فى صورتها الخام ، أو فى صورة غزل أو منسوجات . كذلك من الملاحظ أيضاً أن أسعار تصدير الطن من القطن الخام فى صورة منسوجات يقترب من أسعار تصديره فى صورة غزل ، وخاصة فى حالة تصديره فى صورة أقمشة قطنية ، حيث ترجع بعض الدراسات أسباب ذلك الى انخفاض مستوى الغزل المستعمل فى صناعة المنسوجات حيث ترتفع نسبة تمثيل الغزول المتوسطة والسميكة فى اجمالى الغزول المستخدمة فى صناعة المنسوجات ، فى نفس الوقت الذى تشير فيه التجارب الى أن مميزات الطول والنعومة التى تتصف بها الأقطان المصرية يتضاءل مع استخدامها فى انتاج غزل سميكة ، كما تتلاشى أهميتها فى حالة استخدامها فى انتاج الغزول الأكثر سمكاً أو الخيوط المزوية ، ومن ثم فان استخدام الأقطان المصرية فى صناعة الغزول السميكة والمتوسطة . انما يعد بمثابة اهدار للقيمة الاقتصادية للأقطان المصرية ، حيث يمكن زيادة أسعار المصادرات من الغزول أو المنسوجات القطنية اذا ماتم تصنيعها بكفاءة فنية واقتصادية أفضل . (٣) هذا ومن العوامل الأخرى التى تشارك فى انخفاض أسعار تصدير

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وسائل تنمية المصادرات المصرية — دراسة تحليلية ١٩٨٠ — ١٩٧٨ ، ص ٧٠ .

الأهرام الاقتصادية ، العدد ١١١٧ ، يونيو ١٩٩٠ ص ٧

(٢) قدرت من الاحصاءات الخاصة بانتاج ، ومدخلات صناعة النسيج ، شعبة الغزل والنسيج ، وزارة التخطيط ، بيانات غير منشورة .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وسائل تنمية المصادرات ، مرجع سابق .

جدول رقم (٣-١٩) أسعار تصدير الطن من الاقطان الخام في
مقابل أسعار تصديره في صورة غزول ، ومنسوجات ، وملابس جاهزة
خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠

(جنيه / طن)

السنوات	قطن خام	غزول قطنية	منسوجات	ملابس جاهزة
١٩٨٥	٢٠٧٩	٣٣٠٢	٣٨٣٩	٦١٨٧
١٩٨٦	٢١١٨	٣٦٥٨	٣٥٢٦	٧٦٩٢
١٩٨٧	٢٠٩٥	٥٠٥٥	٥٠٤٦	٨٩٩٦
١٩٨٨	٤٠٣٢	٨٢٨٧	٨٠٩٢	١٤٣٣٨
١٩٨٩	١٠٢٠٦	٨٢٣٨	٨٩٥٧	١٦٦٨٩
١٩٨٩-١٩٨٥	٤١٠٦	٥٧٠٨	٦٣٠٥	١٠٧٨٢
١٩٩٠	١٤٥٢٩	٩٨٥١٠	١٠٥٩٧	١٨٨٣٤

المصدر : — حسب من الجداول رقم (٣-١٦) ، (٣-١٧) بالدراسة بافتراض أن : —

- (١) انتاج طن من الغزول يستهلك نحو ١٣٠ طن من القطن الخام .
- (٢) انتاج طن من المنسوجات يستهلك نحو ١٠٥ طن من الغزول ومايعادل نحو ١٣٦٥ طن من القطن الخام .
- (٣) انتاج طن من الملابس الجاهزة يستهلك نحو ١١٠ طن من المنسوجات ومايعادل نحو ١٥٠١٥ طن من القطن الخام .

المنسوجات القطنية عن المستويات المأمولة واقتربها من أسعار تصدير الغزول القطنية عدم تطوير صناعة المنسوجات (التركيب النسيجية، الرسومات والألوان، التصميمات ٠٠٠٠ الخ). (١)

هذا ومع التسليم بالمبررات السابق ذكرها حول أسباب انخفاض أسعار تصدير المنسوجات القطنية وخاصة الأقمشة عن المستويات الاقتصادية المأمولة واقتربها من أسعار تصدير الغزول القطنية، إلا أنه لمن الجدير بالإشارة هنا أيضا أن المقارنات السعرية السابقة فيما بين أسعار تصدير القطن الخام، وأسعار تصديره في صورة المصنعة المختلفة إنما تقوم على افتراض تماثل أصناف ورتب القطن المصدر في صورته الخام، مع أصناف ورتب القطن المستخدمة في الصناعات المحلية لإنتاج الغزول والمنسوجات القطنية، وهو افتراض يشوبه جانب كبير من القصور، حيث تشكل الصادرات من الأقطان الطويلة نسبة بلغت نحو ٢/٤٣٪ من إجمالي الصادرات من الأقطان الخام خلال عام ١٩٨٦ ازدادت لتصل إلى ما نسبته ٧٦٪ منها خلال عام ١٩٩٠، كما أن الصادرات من الأقطان الطويلة الوسط كانت تمثل نحو ٤٨٪ من إجمالي الصادرات من الأقطان الخام في عام ١٩٨٦، والتي انخفضت نسبة تمثيلها بها إلى ٢٣٪ خلال عام ١٩٩٠، وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣-٢)، وذلك في نفس الوقت التي تشكل فيه الأقطان الطويلة ما نسبته ٩١٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي من الأقطان المنتجة محليا خلال عام ١٩٨٦ وإن ازدادت هذه النسبة لتصل إلى نحو ١٧٪ منه في عام ١٩٨٩، كما أن الأقطان الطويلة الوسط تشكل ما نسبته ٨٣٪ تقريبا من إجمالي الاستهلاك المحلي من الأقطان المنتجة محليا في عام ١٩٨٩ في مقابل نسبة بلغت نحو ٩٠٪ منها في عام ١٩٨٦، على نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر. هذا ويضاف إلى ذلك أيضا وجود تباين واضح فيما بين أسعار تصدير الأقطان الخام الطويلة، وأسعار تصدير الأقطان الخام الطويلة والوسط، حيث يزداد سعر الطن من الأقطان الطويلة عن سعر الطن من الأقطان الطويلة الوسط بنسبة بلغت نحو ٦١٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٨٦-١٩٩٠ على نحو ما هو مبين بنفس الجدول المشار إليه. وعليه فإن المقارنة فيما بين أسعار تصدير الأقطان في صورتها الخام، وأسعار تصديرها في صورها المصنعة يتطلب الأخذ في الحسبان الوزن النسبي لكل من الأقطان الطويلة، والأقطان الطويلة الوسط في إجمالي الاستخدامات منها في الصناعة المحلية بافتراض أن الصادرات من الأقطان المصنعة تتضمن نفس الأوزان المستخدمة في الصناعة المحلية من كل من هذين النوعين من الأقطان.

وعليه فإن إعادة تقييم الصادرات من الأقطان الخام، وفقا لأسعار تصدير الأقطان الطويلة، والطويلة الوسط والأوزان النسبية لتمثيل كل منها في الكميات المستخدمة منها في الصناعة المحلية، تعكس الأسعار التصديرية التي يمكن المقارنة فيما بينها، وبين أسعار تصدير الأقطان في صورها المصنعة. ويتضمن الجدول رقم (٣-٢) تقديرات

المصدر :-

(١) الجهاز المركزي للتعبيّة العامة والأحصاء ، بيانات غير منشورة .

(٢) جدول رقم (٢٣-٢) مع افتراض تقائل التوزيع النسبي للاستهلاك المحلي من الاقطان الطويلة ، والطويل البسط خلال عام ١٩٩٠ بنسبة مماثلة لعام ١٩٨٩ .

هذه الأسعار خلال السنوات ١٩٨٦-١٩٩٠، حيث تقدر بنحو ١٩٧٨، ١٩٠١، ٣٣٦١، ٨٧٥٧، ١٢٠٤٢ جنيه للطن في كل من هذه السنوات الخمس وعلى الترتيب، وهى وان كانت تقل عن أسعار صادرات الأقطان الخام الفعلية والتي ترتفع بها نسبة تمثيل الأقطان الطويلة، وعلى نحو يعكس زيادة أسعار تصدير الطن من الأقطان—ان المصنعة عن أسعار تصدير القطن من الأقطان الخام حتى في السنوات ١٩٨٩، ١٩٩٠، حيث كان تشير المقارنات السابقة الى عكس ذلك بالنسبة لهاتين السنتين الا أنه ومع الأخذ في الحسبان نسبة الفاقد من الأقطان الخام في كل من المراحل المختلفة فيلاحظ انخفاض أسعار تصدير الطن من الأقطان الخام عن أسعار تصديره في صورة مصنعة باستثناء عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠ حيث يرتفع تصدير الطن من الأقطان الخام عن أسعار تصديره في صورته المصنعة باستثناء المنسوجات والملابس الجاهزة في عام ١٩٨٩، ١٩٩٠، والملابس الجاهزة في عام ١٩٩٠، وان كان بفارق أقل عنه في حالة المقارنات السابقة، وهو مايؤكد بدوره على ضعف كفاءة التصنيع المحلي للأقطان المصرية وعلى الأسباب المشار اليها من قبل •

وعليه فاذا كانت المقارنات السابقة فيما بين سعر تصدير الطن من الأقطان في صورته الخام، وسعر تصديره في صورته المصنعة تقوم على تقدير نسبة الفاقد في مرحلة التصنيع بنحو ٢٣٪ في مرحلة الغزل، ونحو ٥٪ في مرحلة النسيج، ونحو ١٠٪ في مرحلة الملابس الجاهزة، وفقا لنتائج الدراسات السابقة، الا أنه من الملاحظ ارتفاع نسبة الفاقد منه في مرحلة تصنيع الغزل، واذا كانت نتائج هذه الدراسات حول تقديرات الفاقد من الأقطان في مرحلة تصنيع الغزل تعبر عن الواقع الفعلي في مرحلة سابقة، الا أنه من المتوقع انخفاض نسبة الفاقد من الأقطان خلال هذه المرحلة في الوقت المعاصر أمام ماشهدته هذه الصناعة من تطوير في الوقت الحالي، وعليه فان إعادة تقدير أسعار تصدير الأقطان في صورها المصنعة بافتراض انخفاض نسبة الفاقد منها في مرحلة تصنيع الغزل عن الحدود السابقة قد يكون افتراضا واقعيا ليعكس الواقع الحالي من ناحية، الى جانب ايضاح أهمية الانخفاض في نسبة الفاقد من الأقطان خلال هذه المرحلة التصنيعية على اقتصاديات الانتاج والتصدير للأقطان المصنعة من ناحية أخرى. وعليه فان إعادة تقدير أسعار تصدير الطن من الأقطان الخام في صورها المصنعة بافتراض انخفاض نسبة الفاقد منها في مرحلة تصنيع الغزل لتصل الى نحو ١٧٪ من الأقطان الخام المستخدمة كافتراض أول تم الى ١٣٪ من الأقطان الخام المستخدمة كافتراض ثاني تعكس أفضلية تصدير الأقطان في صورها المصنعة عن تصديرها في صورتها الخام مع هذين الافتراضين باستثناء الصادرات من الغزل والمنسوجات خلال عام ١٩٩٠ حيث تزيد أسعار صادرات الطن من القطن عن أسعار صادراته في صورة غزل أو منسوجات خلال هذا العام. الا أنه يلاحظ وبشكل عام تزايد أسعار الصادرات من الأقطان المصنعة عن أسعار تصديرها في صورتها الخام خلال السنوات ١٩٨٦-١٩٨٩ مع زيادة درجة تصنيعها، ومع انخفاض نسبة الفاقد من الأقطان في مرحلة تصنيع الغزل، على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣-٢١) •

ان المقارنات السعرية السابقة، فيما بين أسعار تصدير القطن في صورته الخام، وأسعار تصديره في صورته المصنعة، وان كانت تعكس أفضلية تصدير الأقطان في صورها المصنعة وخاصة اذا صدرت في صورة ملابس جاهزة

جدول رقم (٢١-٣) أسعار الطن من الأقطان الخام المستخدمة في الصناعة المحلية مقوماً بالأسعار التصديرية مقارنَةً
بأسعار تصديرها في صوبها التصنيعية المختلفة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ بأقتراني انخفاض نسبة الفاقد في مرحلة تصنيع الغزول

السنوات	متوسط سعر الأقطان الخام المستخدمة في الصناعة المحلية مقوماً بالأسعار العالمية	غزول قطنية (١)			منسوجات قطنية (١)			ملابس جاهزة (٢)		
		مع نسبة فاقد			مع نسبة فاقد في مرحلة الغزل			مع نسبة فاقد في مرحلة الغزل		
		%٢٣	%١٧	%١٣	%٢٣	%١٧	%١٣	%٢٣	%١٧	%١٣
١٩٨٦	١٩٧٨	٣٦٥٨	٣٩٦٣	٤١٣٥	٣٥٢٦	٣٨٢٠	٣٩٨٦	٧٦٩٢	٨٣٣٣	٨٦٩٥
١٩٨٧	١٩٠١	٥٠٥٥	٥٤٧٧	٥٧١٥	٥٠٤٦	٥٤٦٧	٥٧٠٤	٨٩٩٦	٩٧٤٥	١٠١٦٩
١٩٨٨	٣٣٦١	٨٢٧٨	٨٩٧٨	٩٣٦٨	٨٠٩٢	٨٧٦٧	٩١٤٨	١٤٣٣٨	١٥٥٣٣	١٦٢٠٩
١٩٨٩	٨٧٥٧	٨٢٣٨	٨٩٢٥	٩٣١٣	٨٩٥٧	٩٧٠٣	١٠١٢٥	١٦٦٨٩	١٨٠٨٠	١٨٨٦٦
١٩٨٩-١٩٨٦	٢٩٦٢	٦٣٨٨	٦٩٢١	٧٢٢٢	٦٧٠٨	٧٢٦٧	٧٥٨٣	١٤٠٥٥	١٥٢٢٧	١٥٨٨٩
١٩٩٠	١٢٠٤٢	٩٨٥١	١٠٦٧٢	١١١٣٦	١٠٥٩٧	١١٤٨٠	١١٩٧٩	١٨٨٣٤	٢٠٤٠٤	٢١٢٩١

المصدر :-

(١) حسب من الجداول رقم (١٨-٣)، (١٩-٣)، (٢٠-٣)، (مع اقتراني أن نسبة الفاقد في مرحلة تصنيع الغزول ٢٣٪، ١٧٪، ١٣٪، وأن نسبة الفاقد في مرحلة
النسيج ٥٪، وفي مرحلة الملابس الجاهزة ١٠٪.)

عن تصديرها في صورتها الخام ، وذلك من منظور تأثيرها على القيمة الاجمالية للمصادرات من الأقطان ومن ثم على حصيلة النقد الأجنبي منها وفي النهاية على ميزان المدفوعات ، الا أنها قد لاتعبر عن نفس الاتجاه من منظور الأفضلية من حيث العائد الاقتصادي منها في حالة تصديرها في صورتها الخام مقارنة بتصديرها في صورتها المصنعة حيث يجب أن تؤخذ تكاليف الانتاج والتصنيع في الحسبان .

هذا وتتمثل تكلفة الطن من القطن الشعير في تكلفة انتاجه بالمزارع بالاضافة الى تكلفة اعداده وتجهيزه على الصورة الصالحة للاستخدام (حلج وكبس) ويتضمن الجدول رقم (٥) بالملحق تكلفة انتاج الفدان من القطن ، ومتوسط انتاجيته خلال السنوات ١٩٨٦/٨٥ — ١٩٩٠/٨٩ ، كما يتضمن الجدول رقم (٦) من نفس الملحق تكلفة التصنيع في نشاط حلج وكبس القطن . الا أنه لمن الجدير بالإشارة هنا الى أن تكاليف انتاج القطن والتي يعبر عنها الجدول المشار اليه انما تمثل التكلفة الفعلية للانتاج والتي يتحملها المنتج الزراعي في اطار سياسة الدعم الحكومي لمستلزمات الانتاج الزراعي والتي تستند على توفير مستلزمات الانتاج الزراعي للمنتجين بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية ، حيث يتضمن الدعم الحكومي لمستلزمات الانتاج وخاصة بالنسبة لزراعات القطن الاشكال التالية :

١ — توفير الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية بأقل من تكلفتها الحقيقية ، كما أن الدولة تتحمل وبشكل مباشر جانبا من تكاليف مقاومة الآفات الحشرية بزراعات القطن .

٢ — لقد لجأت الدولة الى تحديد أسعار صرف للنقد الأجنبي أقل من أسعار صرف السوق الحرة بالنسبة للمصادرات الزراعية التقليدية ومن بينها القطن من خلال مجمع البنك المركزي بهدف استخدام حصيلة النقد الأجنبي لهذه المصادرات في تمويل الواردات من السلع الغذائية بهدف توفيرها للمستهلك المحلي بأسعار مخفضة ، وفي المقابل فقد حددت نفس أسعار الصرف بالنسبة للواردات من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية بغرض توفيرها للمنتج الزراعي بأسعار مخفضة ، حيث حدد سعر صرف بمبلغ ٢٠٠ جنيه للدولار للتعامل التجاري في المصادرات من الأقطان الخام ، والواردات من الأسمدة الكيماوية ، والمبيدات الحشرية اللازمة لزراعات القطن خلال الفترة من ديسمبر ١٩٢٨ الى عام ٨٧/ (١) ١٩٨٨ ، ثم حدد سعر صرف بمبلغ ١٠٠ جنيه للدولار خلال عامي ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ ، وهي أسعار صرف تقل عن أسعار الصرف المتعامل بها في نطاق معاملات البنوك المعتمدة آنذاك والتي تقترب أكثر الى أسعار الصرف في السوق الحرة .

وعليه وفي ضوء سياسة الدعم المشار اليها فان تقدير التكلفة الحقيقية لانتاج الطن من القطن الشعير وتجهيزه في صورته الصالحة للتصدير يتطلب تقدير تكلفة هذا الدعم الحكومي ، مع اعادة تقييم تكلفة المكون الاجنبي في التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج وفقا لأسعار الصرف الحقيقية . وهناك

(١) معهد التخطيط القومي ، أثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي ، قضايا التخطيط والتنمية في مصر مجلد رقم (٦٠) ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٠ .

من الدراسات (١) ما تتضمن تقدير تكلفة المكون الأجنبي في تكاليف الانتاج الزراعى خلال عام ١٩٨٧ ، حيث تقدر تكلفة المكون الأجنبي في تكاليف أجور الآلات والمعدات الزراعية بما نسبته ٧٤٪ من تكلفتها المزرعية ، كما تقدر تكلفة المكون الأجنبي في تكاليف الأسمدة الكيماوية بما نسبته ٢٨٩٪ من تكلفتها المزرعية ، أما تكلفة المكون الأجنبي في التكلفة المزرعية للمبيدات فتقدر بما نسبته ٥٧٣٪ منها ٠ أما بالنسبة للدعم الحكومى على الأسمدة الكيماوية فيبلغ ما نسبته ٣٢٪ من تكلفتها على مستوى المزرعة ، وحيث يتمثل هذا الدعم في المكون المحلى فقط ، على حين تبلغ تكلفة المكون المحلى في الدعم الحكومى على المبيدات الزراعية ما نسبته ١٧١٪ من تكلفتها المزرعية ، على حين تبلغ تكلفة المكون الأجنبي به ما نسبته ٢٢٩٪ من تكلفتها على مستوى المزرعة ، ووفقا لأسعار الصرف المشار اليها من قبل .

ونظرا لأن أسعار الصادرات من الأقطان الخام خلال الفترة المشار اليها من قبل (٨٥/١٩٨٦-٨٩) قد حددت وفقا لأسعار الصرف الجمركية والتي حددت بواقع ٩٨٣ر٠، ٩٩٢ر١، ٨٨٤ر١، ١٧٧ر٢، ٢٢٢ر٢ جنيه للدولار خلال السنوات ١٩٨٦-١٩٩٠ وعلى الترتيب ، فقد تتضمنت الدراسة الحالية تقدير تكلفة الدعم الحكومى لمستلزمات انتاج زراعات القطن ، مع تقدير تكلفة المكون الأجنبي في التكلفة المزرعية لكل من مستلزمات الانتاج ، والدعم الحكومى ، وفقا لأسعار الصرف المحددة للتعامل في مجمع البنك المركزى ، وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٧) بالملحق تمهيدا لاعادة تقييم تكلفة المكون الأجنبي بها وفقا لأسعار الصرف المستخدمة في تقييم الصادرات من الأقطان الخام خلال الفترة المشار اليها ٠ أما بالنسبة لتكلفة حلج وكبس القطن فتقدر تكلفة المكون الأجنبي بها بما نسبته ٣٥٪ من تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية (٢) بعد استبعاد تكلفة المادة الخام الأساسية (القطن) .

ويشير الجدول رقم (٣-٢٢) بالدراسة الى تقديرات تكلفة الانتاج ، وتكلفة الحلج والكبس للطن من القطن الشعير ، وفقا للدرشترات المشار اليها من قبل وبعد اعادة تقييم تكلفة المكون الأجنبي في تكاليف الانتاج وفقا لأسعار الصرف الجمركية المشار اليها ، حيث تقدر تكلفة الانتاج الاجمالية للطن منه ١٤٤٤ر١ ألف جنيه في عام ٨٥/١٩٨٦ تزداد الى ٢٨٥٢ر٢ ألف جنيه في عام ٨٩/١٩٩٠ ، أما التكلفة الاجمالية لحلج وكبس الطن من القطن الشعير فتقدر بنحو ١٠٦٨ر١ جنيه في عام ٨٥/١٩٨٦ ، وتزداد الى ١٦٠٣ر١ ألف جنيه خلال عام ٨٩/١٩٩٠ ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول المشار اليه .

أما بالنسبة لتكلفة كل من عمليات تصنيع الأقطان الخام الى غزل ثم تصنيعها الى منسوجات كل على حدة ، فأمام تعذر الحصول على الاحصاءات والمعلومات الخاصة بتقديراتها كل على حدة بالنسبة للدراسة الحالية ، وحيث تتوفر هذه الاحصاءات بالنسبة لنشاطى الغزل والنسيج معا فقد أستندت الدراسة فى تقديراتها لمتوسط تكلفة الغزل وتكلفة النسيج كل على حدة على الأسلوب والافتراضات التالية :-

-
- (١) معهد التخطيط القومى ، أثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى ، مرجع سابق .
(٢) جداول المدخلات ، والمخرجات بالنسبة لقطاع الحلج والكبس .

جدول رقم (٢٢-٣) متوسط تكلفة إنتاج ، وحلج وكبس القطن من الطن الشعير ، وقيمة النواتج الثانوية المصاحبة خلال الفترة ١٩٨٥/٨٥ - ١٩٨٦/٨٦ - ١٩٩٠/٨٩ (جنيه / طن شعير)

البيــــــــــــــــان	١٩٨٦/٨٥			١٩٨٧/٨٦			١٩٨٨/٨٧			١٩٨٩/٨٨			١٩٩٠/٨٩		
	محلى	أجنبي	جملة	محلى	أجنبي	جملة	محلى	أجنبي	جملة	محلى	أجنبي	جملة	محلى	أجنبي	جملة
١- تكلفة الإنتاج أ- مستلزمات سلعية وخدمية ب- أجور وإيجار الأرضية الزراعية	٤٠٥	١٧١	٥٧٦	٤٧٥	٣٠٠	٧٧٥	٥٩٢	٤١٩	١٠١١	٧٢٩	٣٦٤	١٠٩٣	٨٧٥	٥١٧	١٣٩٢
	٨٦٨	-	٨٦٨	٩٧٣	-	٩٧٣	١١٠٥	-	١١٠٥	١٣١٢	-	١٣١٢	١٤٦٠	-	١٤٦٠
	١٢٧٣	١٧١	١٤٤٤	١٤٤٨	٣٠٠	١٧٤٨	١٦٩٧	٤٢٩	٢١١٦	٢٠٤١	٣٦٤	٢٤٠٥	٢٣٣٥	٥١٧	٢٨٥٢
٢- تكلفة حلج وكبس :- أ- مستلزمات سلعية وخدمية ب- اهلاك-مات	٢٥٠	١٣٤	٣٨٤	٢٥٦	١٣٨	٣٩٤	٢٦٢	١٤٤	٤٠٣	٢٦٨	١٤٥	٤١٣	٢٧٥	١٤٨	٤٢٣
	١٣٣	-	١٣٣	١٥٦	-	١٥٦	١٨٤	-	١٨٤	٢١٦	-	٢١٦	٢٥٠	-	٢٥٠
	٣٨٣	١٣٤	٥١٧	٤١٢	١٣٨	٥٥٠	٤٤٦	١٤٤	٥٨٧	٤٨٤	١٤٥	٦٢٩	٥٢٥	١٤٨	٦٧٣
ج- أجور اجمالي تكلفة الحلج والكبس	٥٥١	-	٥٥١	٦٢٨	-	٦٢٨	٧١٧	-	٧١٧	٨١٧	-	٨١٧	٩٣٠	-	٩٣٠
	٩٣٤	١٣٤	١٠٦٨	١٠٤٠	١٣٨	١١٧٨	١١٦٣	١٤٤	١٣٠٤	١٣٠١	١٤٥	١٤٤٦	١٤٥٥	١٤٨	١٦٠٣
	١٥٧٨	-	١٥٧٨	١٨٥٦	-	١٨٥٦	٢٣٤٩	-	٢٣٤٩	٢٧٣٧	-	٢٧٣٧	٢٧٦٦	-	٢٧٦٦
٣- قيمة النواتج الثانوية :- (جنيه) أ- بذرة قطن ب- حطب قطن	٦٧٤	-	٦٧٤	٨٠٨	-	٨٠٨	١٢١٣	-	١٢١٣	١٢٧٩	-	١٢٧٩	١٣٠٠	-	١٣٠٠
	٩٠٤	-	٩٠٤	١٠٤٨	-	١٠٤٨	١١٣٦	-	١١٣٦	١٤٥٨	-	١٤٥٨	١٤٦٦	-	١٤٦٦
	١٥٧٨	-	١٥٧٨	١٨٥٦	-	١٨٥٦	٢٣٤٩	-	٢٣٤٩	٢٧٣٧	-	٢٧٣٧	٢٧٦٦	-	٢٧٦٦

المصدر :- حسبت من الجداول رقم (٧،٦،٥) بالملحق .

١ — تحديد وفصل الخامات الأساسية اللازمة لصناعة الغزل على حدة ، والمثلة في الألياف الطبيعية والصناعية ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٨) بالملحق .

٢ — تحديد وفصل الخامات الأساسية اللازمة لصناعة النسيج على حدة ، والمثلة في غزل الألياف الطبيعية والصناعية ، و الخيوط ، والمواد الكيماوية والصباغة ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول المشار اليه .

٣ — أما باقي المستلزمات الأخرى والتي تتمثل في الوقود والزيوت ، والكهرباء والخامات المساعـدة ، ومواد التعبئة والتغليف ، وقطع الغيار وغيرها ، والتي تشكل ما نسبته ٢٢٤٪ في المتوسط من اجمالي مستلزمات صناعة الغزل والنسيج خلال الفترة تحت الدراسة فيفترض تماثل احتياجات الطن من الألياف الطبيعية والصناعية في مرحلة تصنيع الغزل من هذه المستلزمات ، مع احتياجات تصنيع الطن من الغزل الى منسوجات في مرحلة النسيج من نفس المستلزمات . وهذا الافتراض وان كان يتصف بغياب الدقة المطلوبة ، الا أن صغر الوزن النسبي لهذه المجموعة من مستلزمات الانتاج في اجمالي قيمة مستلزمات الانتاج اللازمة لصناعة الغزل والنسيج يجعل من التقديرات المصاحبة له -قريبه من الواقع الفعلي وبدرجة كبيرة .

٤ — كذلك أيضا اذا كانت الافتراضات السابقة تعنى تساوى تكلفة تصنيع الأقطان الى غزل ومنسوجات مع تكلفة غيرها من الألياف من هذه المستلزمات وهو ما قد يتصف أيضا بغياب الدقة المطلوبة ، الا أن ارتفاع الوزن النسبي لخامات الأقطان في اجمالي كمية الخامات الأساسية المستخدمة في كل من مرحلتى تصنيع الغزل والمنسوجات يجعل من هذه التقديرات تقترب من الواقع الفعلي ، حيث بلغت نسبة القطن الخام المستخدمة في صناعة الغزل نحو ٧٧٪ فى المتوسط من مجموع الألياف المستخدمة في مرحلة تصنيع الغزل خلال السنوات تحت الدراسة، كما بلغت نسبة غزل القطن في اجمالي كمية الغزل المستخدمة في مرحلة النسيج نحو ٦٧٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة .

٥ — تقدر تكلفة المكون الأجنبي في اجمالي تكلفة مستلزمات الانتاج والاهلاك في هذه الصناعة بنحو ٢٦٨٪ فى المتوسط^(١) خلال هذه الفترة .

وعليه وفي اطار الافتراضات السابقة قدرت تكلفة تصنيع الطن من القطن الشعر الى غزل قطنية ، توالى ١٧٩٣٠ جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، أزدادت الى مايقرب من ٢٨٧٥ جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ شاملة مستلزمات السلعية والخدمية ، وقسط الأهلاك السنوى ، والأجور ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢٣-٣) .

وفي اطار التقديرات المشار اليها للتكلفة الحقيقية لانتاج الأقطان الشعر والأسعار التصديرية للطن من ناف ورتب الأقطان الفعلية المصدرة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ قدرت القيمة المضافة للطن من القطن سعر بحوالى ١٦٤٩ ألف جنيه فى عام ١٩٨٦ ، أزدادت لتصل الى نحو ١٣٣٥ ألف جنيه للطن منها فى

جدول رقم (٢٣-٣) تقديرات تكلفة تصنيع الطن من القطن الشعير الى غزول قطنية خلال السنوات ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٠/٨٩ (جنيه/طن شعير)

البيان	١٩٩٠/٨٩		١٩٨٩/٨٨		١٩٨٨/٨٧		١٩٨٧/٨٦	
	جملته	أجنبي	محلي	جملته	أجنبي	محلي	جملته	أجنبي
١- مستلزمات سلعية وخدمية	١٢٧٥	٣٤١٧	٩٣٣٣	١٠٠	٢٧٠١	٧٣٧٩	٦٧٧	١٨١٤
٢- الاهلاك	٣٥٤	٩٥٠	٢٥٩٠	٣١٧	٨٥٠	٢٣٢٠	٢٢٤٠	٦٠٠
جملته	١٦٢٩٠	٤٣٦٧	١١٩٢٣	١٣٢٥	٣٥٥١	٩٦٩٩	٩٠١	٢٤١٤
٣- أجور	١٣٢٨	-	١٢٢٨	١١١٩	-	١١١٩	٨٩٢	-
اجمالي	٢٨٧٥	٤٣٦٧	٢٤٢٠٣	٢٤٤٤	٣٥٥١	٢٠٨٨٩	١٧٩٣	٢٤١٤

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٨) بالملحق

عام ١٩٩٠ . أما بالنسبة لتقديرات القيمة المضافة للطن من القطن الشعر من الأصناف ورتب الأقطان المستخدمة في الصناعة المحلية ، مع تقييمها وفقا للأسعار التصديرية (تمهيدا للمقارنة فيما بينها والصادرات من غزول الأقطان) فبلغت نحو ١٥٠٩ ألف جنيه للطن خلال عام ١٩٨٦ ، أزدادت لتصل الى ١٠٨٦ ألف جنيه خلال عام ١٩٩٠ ، وعلى نحو لها ما هو مبين بالجدول رقم (٣-٢٤) .

أما تقديرات صافي العائد الاقتصادي للطن من أصناف ورتب القطن الشعر الفعلية المصدرة خلال الفترة المشار إليها فتبلغ نحو ٧٢٦ ألف جنيه خلال عام ١٩٨٦ ، ويزداد الى نحو ١١٧٩ ألف جنيه خلال عام ١٩٩٠ ، على حين يقدر صافي العائد الاقتصادي للطن من القطن الشعر من الأصناف والرتب المستخدمة في الصناعة المحلية (مقوما بالأسعار العالمية) بحوالي ٥٨٦ ألف جنيه في عام ١٩٨٦ وبحوالي ٩٣٠ ألف جنيه في عام ١٩٩٠ ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر .

أما بالنسبة لتقديرات القيمة المضافة للطن من القطن الشعر ومن أصناف ورتب القطن المستخدم في الصناعة المحلية في حالة تصديره في صورة غزول قطنية ، وفي إطار الافتراضات المشار إليها من قبل حول نسبة الفاقد منها في مرحلة التصنيع الى غزول ، فتقدر بحوالي ٢١٢٩ ألف جنيه للطن في عام ١٩٨٦ ، تزداد الى نحو ٦٧٦٣ ألف جنيه في عام ١٩٩٠ ، مع افتراض أن نسبة الفاقد منها في مرحلة التصنيع الى غزول تبلغ نحو ٢٣٪ منها . أما في حالة الافتراض الثاني حول نسبة الفاقد والمقدر بنحو ١٧٪ فتقدر القيمة المضافة للطن من القطن الشعر في حالة تصديره الى غزول بحوالي ٢٤٣٤ ألف جنيه في عام ١٩٨٦ ، وبنحو ٧٥٨٤ ألف جنيه في عام ١٩٩٠ . ومع افتراض أن نسبة الفاقد من الأقطان الشعر عند التصنيع الى غزول ١٣٪ ، فتقدر القيمة المضافة للطن بحوالي ٢٦١ ألف جنيه في عام ١٩٨٦ تزداد لتصل الى نحو ٨٠٥ ألف جنيه في عام ١٩٩٠ ، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٣-٢٥) .

أما صافي العائد الاقتصادي للطن من القطن الشعر في حالة تصديره في صورة غزول قطنية فبلغ نحو ٣١٤ ، ٦١٩ ، ٧٩١ جنيه خلال عام ١٩٨٦ في ظل كل من الافتراضات الثلاث المشار إليها حول نسبة الفاقد من الأقطان الشعر وعلى الترتيب . أما في عام ١٩٩٠ فقد بلغ صافي العائد الاقتصادي للطن نحو ٣٩٨٢ ، ٤٨٠٣ ، ٥٢٦٧ جنيه في ظل كل من الافتراضات الثلاثة وعلى الترتيب وعلى نحو ما هو مبين بالجدول السابق .

وعليه فإن المفاضلة فيما بين تصدير الأقطان في صورتها الخام ، وبين تصديرها في صورة غزول قطنية وفقا لأي من معيارى القيمة المضافة ، وصافي العائد الاقتصادي وان كانت تشير الى أفضلية تصديرها في صورة غزول قطنية خلال السنوات الثلاث ١٩٨٦-١٩٨٨ ، حيث حققت الصادرات من القطن الشعر في صورة غزول قطنية قيمة مضافة ، وعائد اقتصادي أعلى عن حالة تصديرها في صورتها الخام ، إلا أنه من الواضح تفوق القيمة المضافة ، والعائد الاقتصادي للطن من القطن الشعر في حالة تصديره في صورته الخام عنه في حالة تصديره

جدول رقم (٣-٢٤) القيمة المضافة ، وصافي العائد الاقتصادي من رتب الاقطان الفعلية المصدر ، ومن أضاف ورتب الاقطان المستخدمة في الصناعة المحلية مقومة على اساس الاسعار التصديرية خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠

(جنيه/طن قطن شعر)

البيان	أصناف ورتب الاقطان المستخدمة في الصناعة المحلية						أصناف ورتب الاقطان الفعلية المصدر						البيان
	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
١- قيمة القطن الشعر ، والناتج الثانوية :-													
أ - سعر الطن من القطن الشعر	١٢٠٤٢	٨٧٥٧	٣٣٦١	١٩٠١	١٩٧٨		١٤٥٢٩	١٠٢٠٦	٤٠٣٢	٢٠٩٥	٣١١٨		
ب - النواتج الثانوية المصاحبة	٢٧٧	٢٧٤	٢٣٥	١٨٦	١٥٨		٢٧٧	٢٧٤	٢٣٥	١٨٦	١٥٨		
ج - جلة	١٢٣١٩	٩٠٣١	٣٥٩٦	٢٠٨٧	٢١٣٦		١٤٨٦٠	١٠٤٨٠	٤٢٦٧	٢٢٨١	٢٢٧٦		
٢- مستلزمات سلعية وخدمية وإهلاكات :-													
أ - مستلزمات الزراعة	١٣٩٢	١٠٩٣	١٠١١	٧٧٥٠	٥٧٦		١٣٩٢	١٠٩٣	١٠١١	٧٧٥٠	٥٧٦		
ب - مستلزمات الحليج والكبس	٤٢	٤١	٤٠	٣٩	٣٨		٤٢	٤١	٤٠	٣٩	٣٨		
ج - إهلاكات	٢٥	٢٢	١٨	١٦	١٣		٢٥	٢٢	١٨	١٦	١٣		
ج - جلة	١٤٥٩	١١٥١	١٠٦٩	٨٣٠	٦٢٧		١٤٥٩	١١٥١	١٠٦٩	٨٣٠	٦٢٧		
القيمة المضافة	١٠٨٦٠	٧٨٧٥	٢٥٢٧	١٢٥٧	١٥٠٩		١٣٣٤٧	٩٣٦٤	٣١٩٨	١٤٥١	١٦٤٩		
٣- أجور وإيجار ارض زراعية	١٥٥٣	١٣٩٤	١١٧٧	١٠٣٦	٩٢٣		١٥٥٣	١٣٩٤	١١٧٧	١٠٣٦	٩٢٣		
صافي العائد الاقتصادي	٩٣٠٧	٦٤٨١	١٣٥٠	٢٢١	٥٨٦		١١٧٩٤	٧٩٣٠	٢٠٢١	٤١٥	٧٢٦		

المصدر : حسبت من الجداول أرقام (٣-٢٠) - (٣-٢٢) بالدراسة .

جدول رقم (٣ - ٢٥)

القيمة المضافة وصافي العائد الاقتصادي للطن من القطن الشعير في حالة تصديره في صورة غزول قطني

(جنيه / طن قطن شعير)

البيان	نسبة فاقد ١٣٪					نسبة فاقد ١٧٪					نسبة فاقد ٢٣٪				
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
١- السعر التصديري للطن من القطن الشعير في صورة غزول قطني.	١١١٣٦	٩٣١٣	٩٣٦٧	٥٧١٥	٤١٣٥	٧٩٧٢	٨٩٢٥	٨٩٧٨	٨٩٧٨	٨٩٧٨	٨٩٧٨	٨٩٧٨	٨٩٧٨	٨٩٧٨	٨٩٧٨
٢- مستلزمات الإنتاج والتصنيع * :-	١٦٢٩	٤٧٧٨	٤٧٧٨	١٠٠٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
- مستلزمات الإنتاج الزراعي	٧٦	٦٣	٦٣	٥٥	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
- مستلزمات إنتاج الحلج والكبس	٧٦	٦٣	٦٣	٥٥	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
- مستلزمات تصنيع الغزول	١٦٢٩	٤٧٧٨	٤٧٧٨	١٠٠٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
جمله	٣٠٠٠	٧٦٢٣	٧٦٢٣	١٠٠٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
٣- القيمة المضافة :	٧٣٠٧	٧٦٢٣	٧٦٢٣	١٠٠٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
٤- أجور وإيجارات :	١٤٦٠	١١٣١	١١٣١	١٠٠٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
- الزراعة	٩٣	٧٦	٧٦	١٠٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
- حلج وكبس	٩٣	٧٦	٧٦	١٠٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
- تصنيع الغزول	١٤٦٠	١١٣١	١١٣١	١٠٠٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
جمله	٢٧٧١	٢٥٦٣	٢٥٦٣	١٠٠٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
صافي العائد الاقتصادي	٥٢٦٧	٤١١٢	٤١١٢	٤٨٥٥	٣٧٢٤	٣٧٢٤	٣٧٢٤	٣٧٢٤	٣٧٢٤	٣٧٢٤	٣٧٢٤	٣٧٢٤	٣٧٢٤	٣٧٢٤	٣٧٢٤

المصدر : حسب من الجداول رقم (٣-٢١) ، (٣-٢٢) بالدراسة

x تشمل الاملاك

في صورة غزول قطنية خلال عامي ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ بسبب زيادة أسعار الصادرات من الأقطان الخام بمعدلات والى مستويات أعلى عنه في حالة الغزول القطنية للاحتتمالات السابق ذكرها من قبل .

هذا وبتقدير صافي العائد من النقد الأجنبي للطن من القطن الشعر والأصناف والرتب الفعلية المصدرة خلال نفس الفترة السابق ذكرها وجد أنه يبلغ نحو ٥٣٣٨ ألف دولار أمريكي خلال عام ١٩٩٠ مقابل ١٩٦٧ ألف دولار في عام ١٩٨٦ . أما بالنسبة لأصناف ورتب الأقطان المستخدمة في الصناعة المحلية (وبهدف المقارنة فيما بينها والصادرات منها في صورة غزول) فقد قدر صافي العائد من النقد الأجنبي للطن من القطن الشعر منها بحوالي ٤٣٩ ألف دولار في عام ١٩٩٠ مقابل ١٨٢٤ ألف دولار في عام ١٩٨٦ ، وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٣-٢٦) . هذا كما قدرت تكلفة المورد المحلي في حالة الأصناف والرتب الفعلية المصدرة من الأقطان الشعر خلال هذه الفترة بواقع ٤١ر٠ جنيه/للدولار في عام ١٩٩٠ مقابل ٦١ر٠ جنيه/للدولار فسي عام ١٩٨٦ ، على حين قدرت تكلفة المورد المحلي بالنسبة للأصناف والرتب المستخدمة في الصناعة المحلية بنحو ٥٠ر٠ جنيه/ للدولار في عام ١٩٩٠ مقابل ٦٦ر٠ جنيه/للدولار في عام ١٩٨٦ ، وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول السابق الذكر .

أما بالنسبة لتقديرات صافي العائد من النقد الأجنبي للطن من القطن الشعر من الأقطان المستخدمة في الصناعة المحلية والمصدرة في صورة غزول قطنية فقد بلغت نحو ٣٢٨٧ ألف دولار في عام ١٩٨٦ ، وحوالي ٣٣٨٧ ألف دولار في عام ١٩٩٠ في ظل الاقتراض الأول لنسبة الفاقد منها في مرحلة تصنيع الأقطان الخام الى غزول . أما في حالة الاقتراض الثاني حول نسبة الفاقد هذه والسابق ذكرها فيقدر صافي العائد من النقد الأجنبي للطن من القطن الشعر والمصدر في صورة غزول بحوالي ٣٧ ألف دولار في عام ١٩٩٠ مقابل ٣٦ ألف دولار في عام ١٩٨٦ ، على حين بلغ صافي العائد من النقد الأجنبي في ظل الاقتراض الثالث لنسبة الفاقد نحو ٣٧٧٣ ألف دولار للطن في عام ١٩٨٦ ، وحوالي ٣٨٧٧ ألف دولار للطن في عام ١٩٩٠ ، وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٣-٢٧) . ولقد بلغت تكلفة المورد المحلي في حالة تصدير الأقطان في صورة غزول نحو ٢٧ر١ جنيه/للدولار في عام ١٩٩٠ مقابل ٨٤ر٠ جنيه/للدولار في عام ١٩٨٦ في حالة الاقتراض الأول حول نسبة الفاقد على حين بلغت نحو ٢٥ر١ جنيه/للدولار في عام ١٩٩٠ مقابل ٧٧ر٠ جنيه/للدولار في عام ١٩٨٦ مع الاقتراض الثاني لنسبة الفاقد . أما مع الاقتراض الثالث فقد بلغت تكلفة المورد المحلي في عام ١٩٨٦ نحو ٧٣ر٠ جنيه/للدولار أزدادت الى ١٩ر١ جنيه/للدولار في عام ١٩٩٠ ، وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول المشار اليه من قبل .

وعليه فان المفاضلة فيما بين تصدير الأقطان في صورتها الخام ، وتصديرها في صورتها المصنعة في شكل غزول قطنية وفقا لمعيار صافي العائد من النقد الأجنبي للطن الشعر منها وبالتالي أثرها الصافي على ميزان المدفوعات تكشف عن أفضلية تصدير الأقطان في صورة غزول قطنية عنه في صورتها الخام حيث تحقق الصادرات منها في صورة غزول صافي عائد من النقد الأجنبي للطن منها أكبر عنه في حالة تصديرها في صورتها الخام خلال

المصدر :- حسبت من الجداول أرقام (٢١-٣) ، (٢٢-٣) بالدراسة .

البيان	أصناف ورب الأقطان الفعلية المصروفة						أصناف ورب الأقطان المستخدمة في الصناعة المحلية					
	٦٧٦١	٨٧٦١	٧٧٦١	٦٧٦١	٥٧٦١	٤٧٦١	٦٧٦١	٨٧٦١	٧٧٦١	٦٧٦١	٥٧٦١	٤٧٦١
هـ - تكلفة المورد المحلي (ج/د)	٠.٦١	٠.٢٤	٠.٨٣	٠.٤٢	٠.٤١	٠.٢٦	٠.٢٩	٠.٢١	٠.٤٠	٠.٢٩	٠.٢٠	٠.٥٠
د - صافي عائد النقد الأجنبي (دولار)	٨٦٦١	٣٦١١	١٦١٠	٤١٥٤	٧٣٣٥	٣٢٨١	١٦٠١	٣٥٥١	٦٣٤٦	٣٨٦١	٤٣٦١	٤٣٦١
ج - صافي تكلفة المكون المحلي (جنيه)	٧٠٢١	٦٣٦١	٦٨٥١	٨٦٧١	٣٠٢١	٧٠٢١	٦٦٦١	٦٧٥١	٨٦٧١	٦٦٦١	٣٠٢١	٣٠٢١
ب - مستلزمات الزراعة الحقل والكبس	جملة	٧٧١	١٠١	٣٨١	١٠١	٧٧١	١٠١	٣٨١	١٠١	٣٨١	١٠١	٣٠٢١
	ب - نقد أجنبي : (دولار)	٣٨١	١٠١	١١١	٨٦١	٣٨١	١٠١	١١١	٨٦١	١٠١	١١١	٨٦١
	جملة	٦٦٨١	١٥٥١	٣١٧١	١٨١١	١٧٣١	١٥٥١	٣١٧١	١٨١١	١٥٥١	٣١٧١	١٧٣١
	أ - نقد محلي (جنيه)	١١٦	٦١٠١	٨٨١١	٣٦١١	١٥٥١	١١٦	٦١٠١	٨٨١١	٣٦١١	١٥٥١	١٥٥١
	ب - مستلزمات حلق وكبس وإحلاطات	٧٨	١٣	٥٣	٧٣	١٥	٧٨	١٣	٥٣	٧٣	١٥	١٥
أ - إجمالي العائد	ب - نقد محلي (نواتج ثانوية) جنيه	٢١٥١	٣٠٢١	٣٦١	٧٧٦٣	١٣٥٥	١١٠١	٣٧٨١	٤١٠١	٣٧٨١	٤١٠١	٣٧٨١
	أ - نقد أجنبي (دولار)	٧٥١	٦٧١	٥١١	٣٨١	٨٨١	٦٧١	٥١١	٣٨١	٥١١	٣٨١	٨٨١
	ب - نقد محلي (نواتج ثانوية) جنيه	٢١٥١	٣٠٢١	٣٦١	٧٧٦٣	١٣٥٥	١١٠١	٣٧٨١	٤١٠١	٣٧٨١	٤١٠١	٣٧٨١
	أ - نقد محلي (جنيه)	١١٦	٦١٠١	٨٨١١	٣٦١١	١٥٥١	١١٦	٦١٠١	٨٨١١	٣٦١١	١٥٥١	١٥٥١
	ب - مستلزمات حلق وكبس وإحلاطات	٧٨	١٣	٥٣	٧٣	١٥	٧٨	١٣	٥٣	٧٣	١٥	١٥

جدول (٢٦-٣) صافي عائد النقد الأجنبي للطن من صادرات الأقطان الشعير ، وتكلفة المورد المحلي منها في السنوات

١٩٧٦ - ١٩٨١

جدول رقم (٢٧-٣) صافي عائد النقد الاجنبي للطن من القطن الشعير في حالة تصديره في صورة غزول قطنية ، وتكلفة المورد المحلي في السنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠

البيان	نسبة فاقصد % ٢٣					نسبة فاقصد % ١٧					نسبة فاقصد % ١٣				
	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦
(أ) اجمالي العائد :															
١ - نقد أجنبي (دولار)	١١١٨	١٧٨١	٣٦٤٣	٣٧٨٨	٨٥٨١	٧٥١	٤٣٠٣	٣٦٦٣	٥٤٧٣	٤١٠٤	٨٨١	٤٢٠٣	٤٢٠٣	٤٢٠٣	٨٨١
٢ - نقد محلي (جنيه)	٧٥١	٤٧١	٢٢١	٣٧٤	٨٧٧	٧٥١	٤٣٠٣	٤٧١	٥٤١	٣٨١	٨٨١	٤٢٠٣	٤٢٠٣	٤٢٠٣	٨٨١
(ب) التكاليف :															
(أ) نقد محلي (جنيه)															
- تكاليف الزراعة	١٢٧١	١٤٤٣	١٦٧١	١٦٦١	٢٢٢٠	١٨١١	٧٣٣١	١٦٧١	١٦٦١	١٦٦١	١٨١١	١٦٦١	١٦٦١	١٦٦١	١٦٦١
- تكاليف الحلق والكبس	٩٣	١٠٤	١١١	١١٠	٤٤١	١٦٦١	٣٠١	٤١١	٤١١	٤١١	٤٣١	٤٣١	٤٣١	٤٣١	٤٣١
- تكاليف التصنيع الى غزول	١٥٥٢	١٦٧١	١٩٣٩	٢٢٥٥	٢٤٢٠	١٨١١	٧٣٣١	١٦٧١	١٦٦١	١٦٦١	١٨١١	١٦٦١	١٦٦١	١٦٦١	١٦٦١
جسمة	٧١٩١	٣٢٢٣	٣٧٥٣	٤٤٣٦	٤٩٠١	٧١٩١	٣٢٢٣	٣٧٥٣	٤٤٣٦	٤٩٠١	٧١٩١	٣٢٢٣	٣٧٥٣	٤٤٣٦	٤٩٠١
(ب) نقد أجنبي (دولار)															
- تكاليف الزراعة	٧٤١	١٨١	٢٠١	١٨١	١٦٦١	٣٨١	١٠١	١٨١	١٦٦١	١٦٦١	٣٨١	١٠١	١٨١	١٦٦١	١٦٦١
- تكاليف الحلق والكبس	١٤	٩	٧	٨	٦	٣١	٩	٩	٨	٨	٦	٣١	٩	٨	٦
- تكاليف التصنيع الى غزول	٢٤٦	١٨١	٢٢١	١٨١	١٦٦١	٣٨١	١٠١	١٨١	١٦٦١	١٦٦١	٣٨١	١٠١	١٨١	١٦٦١	١٦٦١
جسمة	٤٣٤	٣٩١	٤٠٣	٣٥٦	٣٧٠	٤٣٤	٣٩١	٤٠٣	٣٥٦	٣٧٠	٤٣٤	٣٩١	٤٠٣	٣٥٦	٣٧٠
(ج) صافي تكلفة المكون المحلي (جنيه)	٢٧٦٠	٣٠٣٧	٣٥١٧	٤١٥٢	٤٦٢٤	٢٧٦٠	٣٠٣٧	٣٥١٧	٤١٥٢	٤٦٢٤	٢٧٦٠	٣٠٣٧	٣٥١٧	٤١٥٢	٤٦٢٤
(د) صافي عائد النقد الاجنبي (دولار)	٣٢٨٧	٢٩٩٠	٣٩٩٨	٣٤٢٨	٣٣٨٧	٣٥٩٨	٣٢٧٣	٤٣٦٢	٣٧٤٤	٣٧٠٠	٣٨٨١	٤٤٣١	٤٤٣١	٣٩٢١	٣٨٨٧
(هـ) تكلفة المورد المحلي (جنيه/دولار)	٠.٨٤	١.٠٢	٠.٨٨	١.٢١	١.٣٧	٠.٨٧	٠.٩٣	٠.٨١	١.١١	١.٢٥	٠.٧٣	٠.٧٧	٠.٧٧	١.٠٦	١.١٩

المصدر : - حسب من الجداول رقم (٢١-٣) ، (٢٢-٣) ، (٢٣-٣) بالدراسة .
 * تشمل الاجور ، والايجازات .

الثلاث السنوات ١٩٨٦-١٩٩٠ باستثناء عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠ في حالة الاقتراض الأول ، والثاني لنسبة الغائد وعام ١٩٩٠ مع الاقتراض الثالث منها ، وذلك لنفس الاسباب المشار اليها من قبل . وكذلك أيضا فان المفاضلة فيما بين تصدير الأقطان في صورتها الخام ، وتصديرها في صورة غزول قطنية وفقا لمعيار تكلفة المورد المحلي ، وان كانت تشير الى وجود تباين فيما بينها باختلاف السنوات تحسنت الدراسة ، الا أنها في نفس الوقت تعكس أنخفاض تكلفة المورد المحلي في كلتا الحالتين عن سعر الصرف المحدد مما يجعل من المفاضلة وفقا لمعيار صافي العائد من النقد الأجنبي في كلتا الحالتين الأساس الأول في المفاضلة .

أما بالنسبة للمفاضلة فيما بين تصدير الأقطان في صورة غزول قطنية ، وتصديرها في صورة منسوجات ، فان المقارنات السعرية السابق ذكرها فيما بين كلتا الحالتين والتي تشير الى تماثل أسعار صادرات الطن من القططن الشعر في صورة غزول مع أسعاره في صورة منسوجات قطنية في أغلب السنوات ، ومع فارق محدود لصالح المنسوجات القطنية في بعض السنوات قد لا يكفي لتغطية تكاليف مرحلة التصنيع الى منسوجات خلال هذه السنوات ، تشير بدورها الى غياب الأفضلية بالنسبة لتصدير الأقطان في صورة منسوجات قطنية ، وقد يستثنى من ذلك بعض الاصناف منها مثل التريكو ، الوبريات والتي تشير المقارنات السعرية فيما بينها من ناحية والغزول القطنية من ناحية أخرى الى أفضليتها على نحو ماسبق ذكره من قبل . كذلك أيضا فان المفاضلة فيما بين تصدير الأقطان في صورة غزول أو منسوجات من ناحية وتصديرها في صورة ملابس جاهزة ، فان المقارنات السعرية والسابق ذكرها تكشف عن وجود فارق كبير في الأسعار فيما بينهما ولصالح أفضلية التصدير في صورة ملابس جاهزة ، حيث تسمح الفروقات السعرية فيما بينها لتغطية تكلفة التصنيع داخل هذه المرحلة وبما يحقق وفورات أكثر سواء من حيث القيمة المضافة أو صافي العائد الاقتصادي أو حصة النقد الأجنبي ، وهو ما يتطلب بدوره العمل على تطوير الصناعة المحلية للأقطان في مراحلها المختلفة بغرض المساعدة على زيادة الصادرات من الأقطان في صورتها المصنعة وبمراحلها الأخيرة للاستعمال .

"الملاحق"

جدول رقم (١) الدخل والعائد المزرعي للفدان من المحاصيل الزراعية
الرئيسية خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٩

(جنيه/فدان)

المحصول السنوات	قمح		شعير		فول		برسيم تحريش		برسيم مستديم	
	الدخل	العائد	الدخل	العائد	الدخل	العائد	الدخل	العائد	الدخل	العائد
١٩٧٠	٣٩٣	٣٢٨	٢١٣	٢٥٦	٢٦٣	٣٠٣	١٩٠	١٥٥	٦٤٩	٥٦٧
١٩٧١	٣٩٨	٣٣٣	٤٢٨	٣٧١	٤٨٠	٤٢٠	١٩٠	١٥٥	٦٤٩	٥٦٧
١٩٧٢	٤١٠	٣٤٣	٣٤٠	٢٨١	٥١٣	٤٤٤	٢٣٧	٢٠٢	٧٤٧	٦٦٥
١٩٧٣	٥٤٩	٤٧٦	٤٢٤	٣٧١	٤٤٥	٣٥٣	٢٨٩	١٣٥٢	٨٥٥	٧٦٦
١٩٧٤	٧٠٤	٦٢٤	٦٢٨	٥٦٨	٨٠٠	٧١٧	٣٣٣	٢٩٢	٩٥٧	٨٥٧
١٩٧٥-١٩٧٠	٤٩٣	٤٢٣	٤٢٢	٣٦٥	٥١١	٤٣٩	٢٤٨	٢١١	٧٧٣	٦٨٦
١٩٧٥	٧٣٦	٦٠٤	٦٤٧	٥٤١	٩١٦	٧٨٤	٤٧٩	٤٢٨	٩٠٩	٧٨٦
١٩٧٦	٥٨٨	٤٤٠	٥٤٨	٤٤١	٩٠٣	٧٣٤	٣٤٩	٢٩٤	١١٠٤	٩٦٢
١٩٧٧	٩٠٧	٧١٩	٧٤٤	٦١٠	٩١٠	٧١٨	٤٧٢	٤٠٤	١٤١٤	١٢٤١
١٩٧٨	١٢٢١	٩٧٥	٨٣٠	٦٧٨	١٢١٤	٩٧٢	٨٢٦	٧٤٤	٢٤٠٦	٢٢١٣
١٩٧٩	٩٩٥	٧٢٨	٦٩٦	٥٠٢	١١٤٥	٨٦٠	٦٣٠	٥٢٣	١٧٦٧	١٥٠٤
١٩٧٩-١٩٧٥	٨٨٨	٦٩٢	٦٩٥	٥٥٦	١٠١٦	٨١٠	٥٤٦	٤٧٤	١٥٣١	١٣٥٤
١٩٨٠	١٥٨٨	١٢١٠	٩٨٤	٧٤٩	١٥٥٦	١١٨٣	٦٣٦	٥١٠	١٧٤٠	١٤٥٥
١٩٨١	٢٠٥٧	١٦٣٧	١٥٧٤	١٢٧٢	١٩٨٣	١٤٧٢	٨٢٤	٦٩٢	٢٤٢٢	٢١٢٣
١٩٨٢	١٩١٦	١٤٠٧	١٢٥٠	٨٥٩	٢١١٩	١٤٤٠	٩٩٤	٨٢٦	٢٩٦٠	٢٥٧٦
١٩٨٣	٢٣٥٠	١٥١٩	١٢٨٣	٦٥٦	٢٢٩٠	١٤٧٥	١٢١٩	٩٩٣	٣٣٩٣	٢٩٠٠
١٩٨٤	٢٧٦٠	١٧٥٢	١٧٠١	٩٦٦	٢٥٢٨	١٥٣٥	١١٨٧	٦٤١	٣٣٣٢	٢٢٣٠
١٩٨٤-١٩٨٠	٢١١٧	١٥٠٠	١٣٧٥	٨٩٢	٢٠٩٣	١٤٢٠	٩٥٧	٧٢٧	٢٧٩٥	٢٢٦٩
١٩٨٥	٣٨٩٤	٢٦٩٢	٢٦٥٦	١٧٠٦	٣٢٦٦	٢١٤٠	٩٩٦	٤٢٠	٣٧٤٩	٢٦٠٥
١٩٨٦	٤٨٣٥	٣٤٠٥	٣٠٩٢	٢١٠٢	٤٥٧١	٣٥٥٢	٨٥١	٢٣٨	٤٥٢٦	٣٣٣٠
١٩٨٧	٥١٧٣	٣٨٢٨	٣١٠١	٢٠٥٥	٥٦٩٥	٤٤٨٧	١٥٥١	٨٩٥	٧٤٩٩	٦٢٠٥
١٩٨٨	٥٣٠٧	٣٨٠٩	٢٩٤٣	١٧٣٩	٤٩١٠	٣٥١٨	١٢٨٣	٥٦٧	٦٥٠٦	٥٠٩٠
١٩٨٩	٩٦١٧	٨١٣١	٢٥٩٤	١٢٧٦	٦١١٠	٤٦٤٢	١٢٢٨	٤٩٦	٦٤٩٣	٤٩٨٩
١٩٨٩-١٩٨٥	٥٩٢٩	٤٥٢٩	٢٨٦٨	١٧٧٧	٤٩٣٣	٣٦٤٣	١١٧٣	٥١٧	٥٦٦١	٤٣٦٥

تابع جدول رقم (١) الدخل والعائد المزرعى للفدان من المحاصيل الزراعية
الرئيسية خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٨٩

(جنيه / فدان)

المحصول السنوات	كتان		عدس		بصل شتوي		قصب السكر	
	الدخل	العائد	الدخل	العائد	الدخل	العائد	الدخل	العائد
١٩٧٠	٤٦٧	٣٦٧	٥٩٨	٥٢٨	٤٩٧	٢٧٧	٧١٤	٥٠٤
١٩٧١	٤٦١	٣٦٥	٦٤٠	٥٧٠	٧٢٧	٤٨٧	٧٤٧	٥٢٧
١٩٧٢	٥٢٠	٤٢٤	٧٦٦	٦٠٣	٦٧٧	٤٤٤	٧٢٧	٥٠٧
١٩٧٣	٥٦١	٤٥١	٨٠٥	٧٣٠	١١٧٢	٩١٨	١٠٥٩	٨٢٩
١٩٧٤	٧١٦	٥٩٨	٩٤٤	٨٤٩	١٣٧٧	١٠٨٩	١٧٦٣	١٤٢٧
١٩٧٤-١٩٧٠	٥٦١	٤٥٦	٧٥٩	٦٦٣	٨٨٤	٦٣٩	١٠١٦	٧٧١
١٩٧٥	٧٧٠	٥٧٧	٩٨٢	٨٥٥	١٥٤٥	١٠٧٧	٢٢١٧	١٧١٣
١٩٧٦	٨٤١	٦٣٥	٨٢٥	٦٣٨	١٦٦٧	٩٦,٠٦	٢٢٧٥	١٦١٢
١٩٧٧	٩٧٣	٧١٢	٧٩٢	٦٠٥	١٦٤٥	٨٩٨	١٩٤٥	١١٨٦
١٩٧٨	١٤٧٧	١١٧٦	٩١٢	٦٤٩	١٧٨٩	١٠٢٤	٢٢٦٦	١٣٨٤
١٩٧٩	١٣١٧	١٠٠١	١٠٣٨	٦٩١	٢٠٣٨	١٢١٨	٣٤٣٩	٢٤٢٠
١٩٧٩-١٩٧٥	١٠٩٧	٨٣٧	٨٨٥	٦٨٧	١٧١٧	١٠١٦	٢٤٣٩	١٦٦٥
١٩٨٠	١٥٨٣	١١٢٦	١١٠٢	٦٦٢	٢٠٥٧	١١٢٦	٣٤٥٥	١٧٢١
١٩٨١	١٨٢٧	١٣٥١	١٩٠٩	١٤٠٠	٢١٩٩	٩٧٠	٤٠٢٨	٢١٨٣
١٩٨٢	١٩٠٦	١٢٣٧	٢١٩٩	١٥٢٣	٤٦١٣	٣٣٤٠	٣٨١٠	١٦٩٨
١٩٨٣	١٩٠٣	٩٨٧	٢٣٨٢	١٦٠٢	٤٥٤٧	٢٧٢٤	٢٦٦٩	١٠٩٦
١٩٨٤	٢٣٢١	١٠٦٥	٢٢٢٥	٢١٢٢	٥١٣٤	٣٣٣٤	٣٥٩٩	٦٦٦
١٩٨٤-١٩٨٠	١٨٣٣	١١٥٣	٢٢٨٠	١٥٣٢	٤٠٦٦	٢٥٢٢	٢٧١٨	١٤٧٨
١٩٨٥	٣٠٦٦	١٦٣٣	٤١٨٨	٣٠٥٥	٨٢٠٦	٦١٠٣	٦٥٤٤	٣١٤٠
١٩٨٦	٣٢٨٩	١٧٤٧	٥٨٤٠	٤٧٠٨	٨٦٤٤	٦٤٣٩	٩٤٠٧	٥٦٩٤
١٩٨٧	٣٤١٣	١٦٩٦	٦٦٦٨	٥٣٤٤	٨٦٦١	٦٣٩٤	١٠٠٢٥	٥٩٨٩
١٩٨٨	٤٥٢٠	٢٨٦٥	٦٣٥٣	٤٨٥١	٨٩١٥	٦٣٨١	١١١٥٣	٧٣٢٠
١٩٨٩	٥٩٣٠	٢٩٤٤	٨٧٠٨	٧١٣٤	١٠٥٣٧	٧٤٩٠	١٥١٥٣	١١٠٢٨
١٩٨٩-١٩٨٥	٤٠٤٥	٢١٨٢	٦٣٥٢	٥٠١٧	٩٠٨٧	٦٦٢٥	١٠٥٥١	٦٧٢٢

تابع جدول رقم (١) الدخل والعائد المزرعى للفدان من المحاصيل
الزراعة الرئيسية خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٨٩

(حنيه/فدان)

المحصول		أذرة شامية صيفي		أذرة شامية نيلي		أذرة رفيعة صيفي		قطن		السنوات
الدخل	العائد	الدخل	العائد	الدخل	العائد	الدخل	العائد	الدخل	العائد	
١٩٧٠	٣٨٧	٢٦٧	٤٢٤	٢٦٧	١٩١	٤٢٠	٣٠٠	٧٥٤	٥٥٤	
١٩٧١	٣٨٧	٢٦٧	٤٢١	١٩٦	١١٦	٣٥٩	٢٣٩	٧٧١	٥٥١	
١٩٧٢	٣٣٣	٢١٢	٤٧٧	٢٧٢	١٨٧	٤٨٤	٢٦٠	٩٤٠	٧٢٢	
١٩٧٣	٣٨٥	٢٥١	٥٩٢	٢٦٣	٢٧٤	٦٥٣	٥١٥	٨٣٨	٥٩٤	
١٩٧٤	٥٠٠	٣٣٧	٦٣١٠	٤٦٦	٣٣١	٦٢٦	٤٣٥	٩٩٧	٦٨٧	
١٩٧٠-٧٤	٣٩٧	٢٦٦	٥١٥	٣١٥	٢٢٢	٥٠٩	٣٧٠	٨٥٧	٦٢٠	
١٩٧٥	٦٥٥	٤٣٥	٦١٢	٤٣٧	٢٥٩	٦٣٢	٣٩٢	٩٧٩	٥٨٣	
١٩٧٦	٧٢٥	٤٣٢	٦٤١	٤٢٨	٢١٥	٦٤٤	٣٢٧	١٤٣٤	٩٣٣	
١٩٧٧	٩٢١	٥٨٢	١٠٠٥	٧٨٧	٥٣٩	١٠٧٢	٧٣٩	١٣٥٥	٧٦٨	
١٩٧٨	١١١٣	٧٦٦	٩٥٤	٦٥٤	٣٦٤	١٠٢٣	٥١٤	١٨٣٣	١١٥١	
١٩٧٩	١١٦٩	٦٨٨	٩٢٢	٦٧٧	٢٨٩	١٠٥٦	٥٣٥	٢٧٤٩	١٩٢٤	
٧٩-٧٥	٩١٤	٥٧٩	٨٢٢	٦٠٥	٣٣٧	٨٧٢	٤٩٣	١٦٤١	١٠٤٩	
١٩٨٠	١٣٤٢	٨١٨	١٨٥٧	١٢٦٣	٧٦٢	١٦٣٤	٨٣٢	٢٨٥٨	١٧٧٥	
١٩٨١	١٥٣٨	٨٥٤	١٢٢٦	٥٧٤	٨٥١	١٠٩٣	٢٦٩	٣٤٧٩	١٩٥٣	
١٩٨٢	٢٢١٨	١٢٦٠	١٦٨٢	٨٢٧	١١٠٣	١٦٢٨	٦٧١	٣٤٦٢	١٣٧٤	
١٩٨٣	٢٢٤٢	١٠٢٩	٢٥٨٧	١٥١٩	٧٥٠	٢٧٢٠	١٥١٩	٣٥٢٨	١٠٧٧	
١٩٨٤	١٩٩٧	٤١٧	٢٧٤٥	١٤٨١	١٨٠٢	٢٣٤١	٨٨٠	٣٩٥٣	١١٥٤	
٨٤-٨٠	١٨٧٧	٨٨٠	٢٠١٧	١١٥١	٥٣٣	١٨٦٥	٨٢٧	٣٤٢٩	١٤٩٦	
١٩٨٥	٤٢٣١	٢٥٥٢	٣١٧٧	١٦٤٤	٢١٩٠	٣٤٣٧	١٩٤١	٥٤٤٤	٢٤٤٦	×
١٩٨٦	٤٥٧١	٢٩٦٤	٣٥٣٦	١٨٥٩	٢٦٠٩	٣٩٤٨	٢٣٧٧	٥٠٥٩	١٩١٦	×
١٩٨٧	٢٤٩٨	١٦٠٨	٤٤٣٠	٢٧٨٦	٣٠٠١	٤٥٥٨	٢٩٤٨	٥٤٤١	٢٣٤١	×
١٩٨٨	٤٥٨٧	٢٨٧٠	٦١٩٨	٤٤٥٣	٤٧١٦	٥٠٢٠	٣٣٤٠	٦٢٤٠	٢٩٨٨	×
١٩٨٩	٧٦٥٥	٥٨٦٩	٨٣٣٨	٦٣٣٤	٦٥٣٨	٦٥٤٩	٤٩٠٥	٨٣٠٦	٥١٠٠	×
٨٩-٨٥	٤٩٢٧	٣١٩٠	٥٢٨١	٢٥٥٢	٣٨٤٦	٤٦٥٨	٣٠٥٨	٦٠٨٣	٢٩٤٥	

المصدر: جمعت وحسنت من :

وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، اعداد مختلفة

بالنسبة للسنوات ١٩٨٥-١٩٨٩ وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، بيانات غير منشورة -

جدول رقم : (٢) الانتاج العالمى من اجمالى الاقطن خلال
السنوات ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٩١/٩٠

١٩٩١/٩٠ - ٨٧/٨٦		١٩٨٦/٨٥ - ٨٢/٨١		١٩٨١/٨٠ - ٧٧/٧٦		السنوات
%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	الدول
(أ) أمريكا الشمالية :						
-	٨ر٤	٠ر٢	٣٢ر٠	٠ر٥	٦٥ر٨	١- السلفادور
٠ر٢	٣٩ر٤	٠ر٤	٥٨ر٨	١ر١	١٤٣ر٦	٢- جواتيمالا
١ر١	٢٠١ر٨	١ر٥	٢٢٧ر٠	٢ر٤	٣٢٠ر٢	٣- المكسيك
٠ر٢	٣٢ر٦	٠ر٤	٦٩ر٤	٠ر٧	٩٠ر٠	٤- نيكاراغوا
١٦ر٧	٢٩٤٨ر٨	١٦ر٦	٢٦٩٠ر٤	١٩ر٩	٢٦٨١ر٦	٥- الولايات المتحدة
-	٩ر٠	-	١٠ر٦	٠ر١	١٤ر٨	٦- أخرى
١٨ر٤	٣٢٤٠ر٠	١٩ر٢	٣٠٩٨ر٢	٢٤ر٦	٣٣١٦ر٠	جملة
(ب) أمريكا الجنوبية :						
١ر٣	٢٢٩ر٤	٠ر٩	١٤٧ر٠	١ر٢	١٥٦ر٤	١- الأرجنتين
٤ر١	٧٢٤ر٤	٤ر٧	٧٥٨ر٢	٤ر١	٥٤٨ر٢	٢- البرازيل
٠ر٧	١١٩ر٤	٠ر٥	٨٧ر٢	٠ر٩	١٢٢ر٢	٣- كولومبيا
١ر١	١٩٥ر٨	٠ر٧	١٠٦ر٨	٠ر٦	٨٢ر٨	٤- باراجواي
٠ر٥	٩٢ر٦	٠ر٥	٧٧ر٢	٠ر٦	٨٥ر٢	٥- بيرو
٠ر١	٢٦ر٢	٠ر١	١٩ر٠	٠ر١	١٦ر٦	٦- فينزويلا
-	١٢ر٨	-	٨ر٨	٠ر١	٢٣ر٨	٧- أخرى
٧ر٩	١٤٠٠ر٦	٧ر٤	١٢٠٤ر٢	٧ر٧	١٠٣٥ر٢	جملة
(ج) أوروبا :						
١ر٢	٢١٧ر٦	٠ر٨	١٣٢ر٠	١ر١	١٢٨ر٦	١- اليونان
٠ر٥	٨٤ر٤	٠ر٤	٥٧ر٨	٠ر٣	٤٣ر٦	٢- أسبانيا
-	-	-	٠ر٦	-	٠ر٨	٣- يوغسلافيا
-	٤ر٠	-	٤ر٠	-	٥ر٨	٤- ألمانيا
-	٤ر٢	-	٦ر٦	-	٨ر٤	٥- بلغاريا
-	-	-	١ر٠	-	١ر٤	٦- أخرى
١ر٨	٣١٠ر٢	١ر٢	٢٠٢ر٠	١ر٤	١٨٨ر٦	جملة
١٥ر٠	٢٦٣٨ر٤	١٥ر٦	٢٥٢٧ر٢	٢٠ر٠	٢٦٩٤ر٨	(د) الاتحاد السوفيتى

تابع جدول رقم (٢ -) الانتاج العالمى من اجمالى الاقطان خلال السنوات

١٩٩١/٩٠ - ١٩٧٧/٧٦

١٩٩١/٩٠ - ٨٧/٨٦		١٩٨٦/٨٥ - ٨٢/٨١		١٩٨١/٨٠ - ٧٧/٧٦		السنوات
%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	السدول
(هـ) آسيا :-						
٠.١	١٨.٠	٠.١	٢٤.٢	٠.٣	٤٠.٠	١ - أفغانستان
١.٦	٢٩٠.٢	١.١	١٧٧.٠	٠.٥	٦١.٤	٢ - أستراليا
٠.١	١٥.٠	٠.١	١٢.٢	٠.١	١٤.٦	٣ - بورما
١٠.٦	١٨٦٣.٤	٩.٩	١٥٩٩.٢	٩.٤	١٢٦٩.٢	٤ - الهند
٠.٧	١١٧.٠	٠.٦	٩٥.٤	٠.٩	١٢٥.٨	٥ - ايران
٠.١	١٤.٢	-	١٢.٠	-	٨.٢	٦ - العراق
٠.٣	٥٧.٤	٠.٦	٩١.٦	٠.٥	٧٠.٠	٧ - اسرائيل
٨.٢	١٤٤٩.٦	٥.٣	٨٥٨.٢	٤.٣	٥٨٥.٢	٨ - باكستان
٠.٧	١٢١.٨	١.٠	١٥٩.٢	١.٠	١٣٩.٤	٩ - سوريا
٠.٢	٣١.٤	٠.٣	٤٠.٦	٠.٣	٣٩.٢	١٠ - تايلاند
٣.٤	٥٩٤.٢	٣.٢	٥١٩.٦	٣.٧	٥٠٠.٦	١١ - تركيا
-	١٣.٠	-	١١.٦	٠.١	١٢.٤	١٢ - اليمن
٢٢.٩	٤٠٣٨.٦	٢٦.٧	٤٣٢٠.٦	١٦.٧	٢٢٦٠.٨	١٣ - الصين
٠.٦	١٠٥.٨	٠.١	٢٢.٠	-	٩.٤	١٤ - أخرى
٤٩.٥	٨٧٢٩.٦	٤٩.١	٧٩٤٣.٤	٣٨.١	٥١٣٦.٢	جملة
(و) افريقيا :						
٠.٣	٤٩.٦	٠.٢	٣٦.٠	٠.٢	٢٤.٠	١ - الكاميرون
-	١٠.٤	-	١١.٦	-	١١.٤	٢ - أفريقيا الوسطى
٠.٣	٥١.٠	٠.٢	٣٩.٨	٠.٣	٤٢.٦	٣ - تشاد
١.٩	٣٣٠.٠	٢.٧	٤٤٠.٤	٣.٣	٤٤٩.٢	٤ - مصر
٠.١	٢٠.٢	٠.١	٢٣.٢	٠.٢	٢٣.٦	٥ - أثيوبيا
٠.٦	١٠٩.٦	٠.٤	٧٠.٠	٠.٣	٤٦.٨	٦ - كوت ديفوار
-	٨.٠	-	٨.٨	-	٨.٦	٧ - كينيا
٠.٥	٩٢.٨	٠.٣	٥٣.٠	٠.٣	٤٦.٤	٨ - مالي
-	٧.٢	-	٨.٠	-	٨.٠	٩ - مالاوى

تابع جدول رقم (٢) الانتاج العالمى من اجمالى الاقطن خلال السنوات
١٩٩١/٩٠ - ١٩٧٧/٧٦

السنوات		١٩٨١/٨٠ - ٧٧/٧٦		١٩٨٦/٨٥ - ٨٢/٨١		١٩٩١/٩٠ - ٨٧/٨٦	
الدول		الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%
تابع أفريقيا :-							
١٠ - موزمبيق	١٦ر٨	٠ر١	١٣ر٠	٠ر١	٢٩ر٢	٠ر٢	
١١ - نيجيريا	٤٥ر٢	٠ر٣	١٦ر٠	٠ر١	٣٧ر٢	٠ر٢	
١٢ - السنغال	١٢ر٢	-	١٥ر٠	٠ر١	١٣ر٦	٠ر١	
١٣ - جنوب أفريقيا	٥٢ر٨	٠ر٤	٣٨ر٤	٠ر٢	٦٥ر٢	٠ر٤	
١٤ - السودان	١٤١ر٢	١ر٠	١٨٥ر٤	١ر١	١٣١ر٠	٠ر٧	
١٥ - تنزانيا	٥٨ر٦	٠ر٤	٤٤ر٨	٠ر٣	٦٣ر٦	٠ر٤	
١٦ - أوغندا	١٠ر٢	-	١١ر٠	-	٦ر٢	-	
١٧ - بوركينا فاسو	٢١ر٦	٠ر٢	٣٢ر٢	٠ر٢	٦٣ر٢	٠ر٤	
١٨ - زائير	٩ر٠	-	٨ر٨	-	٤ر٨	-	
١٩ - زيمبابوى	٥٩ر٠	٠ر٤	٧٩ر٨	٠ر٥	٩٢ر٦	٠ر٥	
٢٠ - أخرى	٤٠ر٤	٠ر٣	٧٩ر٦	٠ر٥	١٣٥ر٦	٠ر٨	
جملة	١١٢٧ر٦	٨ر٤	١٢١٤ر٨	٧ر٥	١٣٢١ر٠	٧ر٥	
اجمالى العالم	١٣٤٩٨ر٤	١٠٠ر٠	١٦١٨٩ر٨	١٠٠ر٠	١٧٦٣٩ر٤	١٠٠ر٠	

المصدر :-

Cotton World Statistics, International, Cotton Advisory
Committee, Washington D.C., Various Issues.

جدول رقم (٣) المساحة المتزرعة بالأقطان فيالعالم خلالالسنوات

١٩٩١/٩٠ - ١٩٧٧/٧٦

١٩٩١/٩٠ - ١٩٨٧/٨٦		١٩٨٦/٨٥-١٩٨٢/٨١		١٩٨١/٨٠-١٩٧٧/٧٦		السنوات
%	ألف هكتار	%	ألف هكتار	%	ألف هكتار	الدول
(أ) أمريكا الشمالية :						
-	١١ر٤	٠ر١	٤٢ر٠	٠ر٣	٨٢ر٨	١ - السلفادور
٠ر١	٣٧ر٨	٠ر٢	٦٤ر٤	٠ر٤	١١٦ر٠	٢ - جواتيمالا
١ر٧	٢١٠ر٨	٠ر٨	٢٦٢ر٠	١ر١	٣٤٠ر٠	٣ - المكسيك
٠ر٢	٤٨ر٤	٠ر٣	٩٩ر٢	٠ر٤	١٤٤ر٨	٤ - نيكاراغوا
١٣ر٢	٤١٨٣ر٨	١٢ر٧	٤١٧١ر٠	١٥ر٧	٥٠٦٩ر٦	٥ - الولايات المتحدة
-	٢٤ر٦	٠ر١	٢٥ر٦	٠ر١	٣٦ر٣	٦ - أخرى
١٤ر٢	٤٥١٦ر٨	١٤ر٢	٤٦٦٤ر٢	١٧ر٩	٥٧٨٩ر٨	جملة
(ب) أمريكا الجنوبية :						
١ر٥	٤٨٧ر٦	١ر٢	٤٠٠ر٦	١ر٦	٥٢٨ر٨	١ - الأرجنتين
٦ر٩	٢٢٠٣ر٠	٩ر٢	٣٠٣٧ر٨	٦ر٢	١٩٨٧ر٠	٢ - البرازيل
٠ر٧	٢٠٧ر٨	٠ر٤	١٤٥ر٨	٠ر٨	٢٦٨ر٦	٣ - كولومبيا
١ر٤	٤٤١ر٠	١ر١	٣٤٥ر٦	٠ر٩	٢٨٩ر٠	٤ - باراجواي
٠ر٤	١٣٨ر٨	٠ر٤	١١٨ر٦	٠ر٤	١٣٧ر٨	٥ - بيرو
٠ر٢	٥٨ر٦	٠ر١	٣٣ر٤	٠ر١	٤٠ر٢	٦ - فينزويلا
٠ر١	٣٠ر٢	٠ر١	٢٤ر٠	٠ر٢	٤٩ر٢	٧ - أخرى
١١ر٢	٣٥٦٧ر٠	١٢ر٥	٤١٠٥ر٨	١٠ر٢	٣٣٠٠ر٨	جملة
(جـ) أوروبا :						
٠ر٨	٢٤٢ر٨	٠ر٥	١٦٦ر٦	٠ر٥	١٥٥ر٤	١ - اليونان
٠ر٣	٨٩ر٨	٠ر٢	٥٦ر٢	٠ر٢	٥٧ر٠	٢ - أسبانيا
-	١ر٠	-	١,٤	-	٣ر٤	٣ - يوغسلافيا
٠ر١	١٦ر٠	-	١٦ر٠	-	٢٠ر٠	٤ - ألبانيا
-	١٠ر٠	-	١٣ر٠	-	٢١ر٢	٥ - بلغاريا
-	٠ر٨	-	٣ر٠	-	١١ر٠	٦ - أخرى
١ر١	٣٦٠ر٤	٠ر٨	٢٥٦ر٢	٠ر٨	٢٦٨ر٠	جملة
(د) الاتحاد السوفيتي						
١٠ر٦	٣٣٧٩ر٠	٩ر٩	٣٢٤٢ر٢	٩ر٤	٣٠٤٣ر٢	(هـ) آسيا :
٠ر٢	٥٣ر٨	٠ر٢	٦٥ر٤	٠ر٣	١٠٦ر٢	١ - أفغانستان
٠ر٧	٢١٥ر٠	٠ر٤	١٤١ر٤	٠ر٢	٥٤ر٢	٢ - استراليا
٠ر٥	١٥٠ر٠	٠ر٦	١٨٩ر٠	٠ر٦	١٩٦ر٨	٣ - بورما
٢٢ر٦	٧١٩٦ر٦	٢٣ر٤	٧٧٠٤ر٠	٢٤ر١	٧٧٨٣ر٢	٤ - الهند
٠ر٧	٢٠٧ر٦	٠ر٦	١٩٦ر٦	٠ر٨	٢٥١ر٨	٥ - ايران
٠ر٢	٤٩ر٦	٠ر١	٤١ر٠	٠ر١	٢٢ر٠	٦ - العراق
٠ر١	٣٩ر٢	٠ر٢	٦٠ر٢	٠ر٢	٥٣ر٠	٧ - اسرائيل
٨ر١	٢٥٦١ر٦	٦ر٨	٢٥٥١ر٤	٦ر١	١٩٥٧ر٦	٨ - باكستان

تابع جدول رقم (٣) المساحة المنزوعة بالآقطان في العالم خلال السنوات
١٩٩١/٩٠ - ١٩٧٧/٧٦

١٩٩١/٩٠ - ١٩٨٧/٨٦		١٩٨٦/٨٥ - ٨٣/٨١		١٩٨١/٨٠ - ١٩٧٧/٧٦		السنوات
%	الف هكتار	%	الف هكتار	%	الف هكتار	الدول
٠.٥	١٥١.٦	٠.٥	١٦٥.٢	٠.٥	١٦٦.٢	٩ - سوريا
٠.٢	٦٤.٨	٠.٣	١٠٥.٢	٠.٣	٩٧.٢	١٠ - تايلاند
٢.١	٦٦٠.٨	١.٨	٥٩٤.٨	٢.٠	٦٥٨.٨	١١ - تركيا
٠.١	٣٤.٠	٠.١	٢٧.٢	٠.١	٣٦.٨	١٢ - اليمن
١٦.٠	٥٠٧٨.٠	١٧.٧	٥٨٣٠.٨	١٤.٥	٤٦٧٨.٢	١٣ - الصين
٠.٣	٨٠.٢	٠.٣	٩٤.٢	٠.١	٤٥.٢	١٤ - أخرى
٥٢.٠	١٦٥٤٢.٨	٥٣.١	١٧٤٦٦.٤	٤٩.٩	١٦١٠٧.٢	جملة
(و) أفريقيا :						
٠.٣	٩٦.٨	٠.٢	٧٠.٤	٠.٢	٥٦.٦	١ - الكاميرون
٠.٢	٥٠.٢	٠.٢	٧١.٠	٠.٣	١٠٥.٢	٢ - أفريقيا الوسطى
٠.٥	١٧٢.٨	٠.٤	١٤٧.٦	٠.٧	٢٣٧.٢	٣ - تشاد
١.٣	٤٢٤.٢	١.٤	٤٤٥.٨	١.٦	٥٢٩.٠	٤ - مصر
٠.١	٤٢.٨	٠.٢	٥٣.٠	٠.٢	٤٩.٠	٥ - أثيوبيا
٠.٦	١٩٠.٦	٠.٤	١٣٦.٨	٠.٣	١٠١.٦	٦ - كوت ديفوار
٠.٢	٥١.٤	٠.٣	١١٣.٠	٠.٤	١٢٨.٠	٧ - كينيا
٠.١	٣٨.٦	٠.١	٤٧.٠	٠.١	٣٥.٤	٨ - مالاوي
٠.٦	١٧٥.٢	٠.٣	١٠٩.٢	٠.٣	١١٠.٦	٩ - مالي
٠.٣	٩٣.٤	٠.٣	٩٧.٦	٠.٤	١٢٩.٠	١٠ - موزمبيق
١.١	٣٥٧.٠	١.١	٣٧٢.٨	١.٧	٥٥٧.٢	١١ - نيجيريا
٠.١	٣٠.٦	٠.١	٣٨.٤	٠.١	٣٧.٤	١٢ - السنغال
٠.٦	١٧٥.٤	٠.٣	١٠٩.٠	٠.٣	٩٧.٨	١٣ - جنوب أفريقيا
٠.٩	٢٨٧.٠	١.١	٣٦٦.٦	١.٣	٤٢٣.٢	١٤ - السودان
١.٢	٣٧٠.٠	١.٠	٣٤٥.٢	١.٣	٤٢٠.٦	١٥ - تنزانيا
٠.١	٤٣.٠	٠.٣	١٠٦.٠	١.٠	٣١١.٨	١٦ - أوغندا
٠.٥	١٦١.٦	٠.٢	٧٨.٢	٠.٢	٧٥.٨	١٧ - بوركينا فاسو
٠.١	٤٠.٢	٠.٢	٧٦.٢	٠.٣	١٠٩.٤	١٨ - زائير
٠.٨	٢٥٠.٢	٠.٥	١٧٢.٦	٠.٤	١٢٦.٠	١٩ - زيمبابوي
١.٢	٣٧٩.٤	٠.٧	٢١٤.٢	٠.٤	١٤٣.٢	٢٠ - أخرى
١٠.٨	٣٤٣١.٤	٩.٦	٣١٧٠.٦	١١.٧	٣٧٨٣.٠	جملة
١٠٠.٠	٣١٧٩٧.٤	١٠٠.٠	٣٢٩٠٥.٤	١٠٠.٠	٣٢٢٩٢.٠	اجمالي العالم

جدول رقم (٤) انتاجية الأقطان على المستوى الإقليمي والدولي خلال السنوات
١٩٩١/٩٠ - ١٩٧٧/٧٦

١٩٩١/٩٠-٨٧/٨٦		١٩٨٦/٨٥-٨٢/٨١		٧٧/٧٦ ١٩٨١/٨٠	الدول السنوات
%	كجم/هكتار	%	كجم/هكتار	كجم/هكتار	
(أ) أمريكا الشمالية :					
(٣,٣)	٧٣٧	(٤,٢)	٧٦٢	٧٩٥	١- السلفادور
١٤,١	١٠٤٢	(٢٦,٣)	٩١٣	١٢٣٨	٢- جواتيمالا
٥,٧	٩٥٧	(٣,٩)	٩٠٥	٩٤٢	٣- المكسيك
(٣,٧)	٦٧٤	١٢,٥	٧٠٠	٦٢٢	٤- نيكاراغوا
٩,٣	٧٠٥	٢١,٩	٦٤٥	٥٢٩	٥- الولايات المتحدة
(١١,٦)	٣٦٦	١,٥	٤١٤	٤٠٨	٦- أخرى
٨,٠	٧١٧	١٥,٩	٦٦٤	٥٧٣	جملة
(ب) أمريكا الجنوبية :-					
٢٨,١	٤٧٠	٢٤,٠	٣٦٧	٢٩٦	١- الأرجنتين
٣١,٦	٣٢٩	(٩,٤)	٢٥٠	٢٧٦	٢- البرازيل
(٣,٨)	٥٧٥	٣١,٤	٥٩٨	٤٥٥	٣- كولومبيا
٤٣,٧	٤٤٤	٧,٧	٣٠٩	٢٨٧	٤- باراجواي
٢,٥	٦٦٧	٥,٣	٦٥١	٦١٨	٥- بيرو
(٢١,٤)	٤٤٧	٣٧,٨	٥٦٩	٤١٣	٦- فينزويلا
١٥,٥	٤٢٤	(٢٤,٢)	٣٦٧	٤٨٤	٧- أخرى
٣٤,١	٣٩٣	(٦,٧)	٢٩٣	٣١٤	جملة
(ج) أوروبا :-					
١٣,١	٨٩٦	(٤,٣)	٧٩٢	٨٢٨	١- اليونان
(٨,٦)	٩٤٠	٣٤,٤	١٠٢٨	٧٦٥	٢- أسبانيا
-	٢٥٠	٨٢,٦	٤٢٩	٢٣٥	٣- يوغسلافيا
(١٧,٣)	٤٢٠	(١٣,٨)	٢٥٠	٢٩٠	٤- ألبانيا
-	٤٢٠	٢٨,٣	٥٠٨	٣٩٦	٥- بلغاريا
-	-	١٦٢,٢	٣٣٣	١٢٧	٦- أخرى
٩,٣	٨٦١	١١,٩	٧٨٨	٧٠٤	جملة
٠,٣	٧٨١	(١٢,١)	٧٧٩	٨٨٦	(د) الاتحاد السوفيتي

تابع جدول رقم (٤) انتاجية الاقطان على المستوى الاقليمي والدولى خلال السنوات

١٩٩١/٩٠ - ١٩٧٧/٧٦

١٩٩١/٩٠-٨٧/٨٦		١٩٨٦/٦٥-٨٢/٨١		٧٧/٧٦ ١٩٨١/٨٠	الدول السنوات
نسبة التغير	كجم/هكتار	نسبة التغير	كجم/هكتار	كجم/هكتار	
(هـ) آسيا :-					
(٩٥)	٣٣٥	(١٩)	٣٧٠	٣٧٧	١- أفغانستان
٧٨	١٣٥٠	١٠٥	١٢٥٢	١١٢٣	٢- أستراليا
٥٣٨	١٠٠	(١٢٢)	٦٥	٧٤	٣- بورما
٢٤٥	٢٥٩	٢٧٦	٢٠٨	١٦٣	٤- الهند
١٦٣	٥٦٤	(٣٠)	٤٨٥	٥٠٠	٥- ايران
(٢٤)	٢٨٦	(٢١٤)	٢٩٣	٣٧٣	٦- العراق
(٣٨)	١٤٦٤	١٥٢	١٥٢٢	١٣٢١	٧- اسرائيل
٤٨٦	٥٦٦	٢٧٤	٣٨١	٢٩٩	٨- باكستان
(١٦٧)	٨٠٣	١٤٩	٩٦٤	٨٣٩	٩- سوريا
٢٥٦	٤٨٥	(٤٢)	٣٨٦	٤٠٣	١٠- تايلاند
٢٩	٨٩٩	١٥	٨٧٤	٧٦٠	١١- تركيا
(١٠٣)	٣٨٢	٢٦٤	٤٢٦	٣٣٧	١٢- اليمن
٧٣	٧٩٥	٥٣٤	٧٤١	٤٨٣	١٣- الصين
٤٦٣٧	١٣١٩	١٢٥	٢٣٤	٢٠٨	١٤- أخرى
١٦٠	٥٢٨	٤٢٦	٤٥٥	٣١٩	جملة
(و) أفريقيا :-					
٠٢	٥١٢	٢٠٥	٥١١	٤٢٤	١- الكاميرون
٢٧٠	٢٠٧	٥٠٩	١٦٣	١٠٨	٢- أفريقيا الوسطى
٨٥	٢٩٣	٥٠٠	٢٧٠	١٨٠	٣- تشاد
(٢١٣)	٧٧٨	١٦٤	٩٨٨	٨٤٩	٤- مصر
٧٨	٤٧٢	(٩٢)	٤٣٨	٤٨٢	٥- أثيوبيا
١٢٣	٥٧٥	١١١	٥١٢	٤٦١	٦- كوت ديفوار
١٠٠٠	١٥٦	١٦٤	٧٨	٦٧	٧- كينيا
١٠٠	١٨٧	(٢٤٨)	١٧٠	٦٢٦	٨- ملاوى
٩٣	٥٣٠	١٥٥	٤٨٥	٤٢٠	٩- مالي

تابع جدول رقم (٤) انتاجية الاقطان على المستوى الاقليمي الدولي خلال السنوات
١٩٩١/٩٠ — ١٩٧٧/٧٦

١٩٩١/٩٠ — ٨٧/٨٦		١٩٨٦/٦٥ — ٨٢/٨١		٧٧/٧٦ ١٩٨١/٨٠	السنوات الدول
نسبة التغير	كجم/هكتار	نسبة التغير	كجم/هكتار	كجم/هكتار	
					تابع أفريقيًا :-
١٣٥,٣	٣١٣	٢,٣	١٣٣	١٣٠	١٠ — موزمبيق
١٤١,٩	١٠٤	(٤٦,٩)	٤٣	٨١	١١ — نيجيريا
١٣,٦	٤٤٤	١٩,٩	٣٩١	٣٢٦	١٢ — السنغال
٥,٧	٣٧٢	(٣٤,٨)	٣٥٢	٥٤٠	١٣ — جنوب أفريقيا
(٩,٩١)	٤٥٦	٥١,٥	٥٠٦	٣٣٤	١٤ — السودان
٣٢,٣	١٧٢	(٦,٥)	١٣٠	١٣٩	١٥ — تنزانيا
٣٨,٥	١٤٤	٢١٥,٢	١٠٤	٣٣	١٦ — أوغندا
(٥,١)	٣٩١	٤٤,٦	٤١٢	٢٨٥	١٧ — بوركينا فاسو
٣,٥	١١٩	٤٠,٢	١١٥	٨٢	١٨ — زائير
(٢٠,٠)	٣٧٠	(١,٣)	٤٦٢	٤٦٨	١٩ — زيمبابوي
(٤,٠)	٣٥٧	٣١,٠	٣٧٢	٢٨٤	٢٠ — أخرى
٠,٥	٣٨٥	٢٨,٥	٣٨٣	٢٩٨	جملة

المصدر :-

حسبت من الجداول ارقام (٢) ، (٣) بالملحق .

جدول رقم (٥) تكلفة وإنتاجية الفدان من القطن الشعر والنواتج الثانوية الأخرى

خلال السنوات ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩

(جنيه / فدان)

البيان	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩
(أ) <u>تكلفة الفدان :-</u>					
١- عمل حيواني	٦٤٠	٥٥٩	٥٩٠	٦٣٥	٧٠٢
٢- ثمن تقاوى	٢٨٨	٣٣٨	٤٨٣	٥٦٠	٥٦٠
٣- أجور آلات	٣٥٥٩	٤٠٦٣	٣٣٢٠	٣٥٦٥	٣٧٤٢
٤- ثمن سماد بلدى	٢٦٧٧	٢٤٣٨	٢٤٦٧	٢٨٤٤	٤١٢٧
٥- أسمدة كيماوية	٤١٤٩	٥٦٣٨	٦٥٣٦	٦٦٦٩	٧٣٥٣
٦- مبيدات	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٣٣٠
٧- مصروفات أخرى	٢٥٥٢	٢٦٧٦	٥٣٠٣	٥٥٣٠	٥٧٩
جملة	١٥٠٧	١٦٩١٢	١٩٨٩٩	٢١٠٣	٢٣٦٠٤
٨- أجور	٢٩٩٧٩	٣١٤٣٣	٣٠٩٩٥	٣٢٥٠	٣٢٠٥
٩- إيجار أرض زراعية	٤٩٤٧	٥٧٤٣	٨٦٣٥	٧٧١٧	٩٧٧٨
إجمالي تكلفة الفدان	٤٩٩٩٦	٤٨٣٤٥	٥٩٥٢٩	٦١٢٤٧	٦٥٤٣٢
(ب) <u>الإنتاجية :</u>					
١ - قطن زهر (قنطار)	٦٧٩	٦٥٤	٦١٥	٥٣٥	٥٠٣
٢ - قطن شعر (قنطار)	٨٠٥	٧٦٤	٧١٧	٦١٣	٥٧٣
٣ - حطب قطن (جنيه)	٣٦٣٩	٤٠٠٥	٤٠٧٢	٤٤٧	٤٢٠

جدول رقم (٦) مستلزمات الانتاج ، والاجور في صناعة حلج وكبس القطن
خلال السنوات ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩

(الف جنيه)

البيان	١٩٨٣/٨٢ (١)	١٩٨٥/٨٤ (٢)	١٩٨٩/٨٨ (٢)	١٩٩٠/٨٩ (٣)
١- مستلزمات انتاج :- (الف جنيه)				
- سلعية				٦١١٦
- خدمية				٦١٣١
جملة	١٦٤٩٦			١٢٢٤٧
٢- الاهلاك :-	٣٧٧٨			٧٢٤٩
جملة (٢+١)	٢٠٢٧٤			١٩٤٩٦
٣- الاجور	١٢٩٧٩	١٨٧٢٨,٢	٢٤٩٧٩,٨	٢٦٩٣٣
الأجمالي (٣+٢+١)	٣٣٢٥٣			٤٦٤٢٩
٤- الخامات الناتجة :				
أ - قطن شعر (ألف قنطار)	٩٢٠,٨٢*	٧٨٤٩,٤	٦١١٧,٥	٥٧٩٠,٨*
ب - بذرة (ألف أردب)	٦٤٩,٠*	٥٢٨٧,٦	٣٩١٠,٨	٣٧٦٤,٠*
(ألف جنيه) ***				

المصدر :

- (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء ، الانتاج الصناعي السنوي لعام ١٩٨٣/٨٢ .
- (٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء ، صناعة حلج ، وكبس القطن ، أعداد مختلفة .
- (٣) وزارة التخطيط ، شعبة الغزل والنسيج ، بيانات غير منشورة .
- * هيئة القطاع العام لشئون القطن ، النشرة الشهرية للقطن ، مايو ١٩٩٠ .
- ** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ، أعداد مختلفة .
- *** قدرت على أساس أن سعر الأردب يعادل :
- ٥٠٠ جنيه خلال عام ١٩٨٦/٨٥ .
- ٦٠٠ جنيه خلال عام ١٩٨٧/٨٦ .
- ٩٠٠ جنيه خلال عام ١٩٨٨/٨٧ .
- ١٠٠٠ جنيه خلال عامي ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ .

جدول رقم (٧) تكلفة المكون المحلي ، والأجنبي في التكاليف الانتاجية ، والدعم الحكومي للفدان من زراعات القطن في السنوات ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩ (جنيه / فدان)

البيان	١٩٨٦/٨٥			١٩٨٧/٨٦			١٩٨٨/٨٧			١٩٨٩/٨٨			١٩٩٠/٨٩		
	مجلس	أجنبي	جملة	مجلس	أجنبي	جملة	مجلس	أجنبي	جملة	مجلس	أجنبي	جملة	مجلس	أجنبي	جملة
١- عمل حيواني	٦٤٠	-	٦٤٠	٥٥٩	-	٥٥٩	٥٩٠	-	٥٩٠	٦٣٥	-	٦٣٥	٧٠٢	-	٧٠٢
٢- ثمن تغاوي	٢٨٨	-	٢٨٨	٣٣٨	-	٣٣٨	٤٨٣	-	٤٨٣	٥٦٠	-	٥٦٠	٥٦٠	-	٥٦٠
٣- ثمن سداد بلدي	٢٦٧٧	-	٢٦٧٧	٢٤٣٨	-	٢٤٣٨	٢٤٦٧	-	٢٤٦٧	٢٨٤٤	-	٢٨٤٤	٤١٢٧	-	٤١٢٧
٤- ثمن سادكيماوي	٢٩٤٩	١٢٠	٤١٤٩	٤٠٠٨	١٦٣	٥٦٣٨	٤٦٤٦	١٨٩	٦٥٣٦	٤٧٥٦	١٩٤	٦٦٩٦	٥٢٢٨	٢١٢٥	٧٣٥٣
٥- أجور آلات	٣٢٩٦	٢٦٣	٣٥٥٩	٣٧٦٣	٣٠	٤٠٦٣	٣٠٧	٢٥	٣٣٢٠	٣٤٠٥	٢٦	٣٥٦٥	٣٤٦٦	٢٨٧٧	٣٧٤٣
٦- مبيدات	٥١٢	٦٨٨	١٢٠	٥١٢	٦٨٨	١٢٠	٥١٢	٦٨٨	١٢٠	٥١٢	٦٨٨	١٢٠	٥٦٨	٧٦٢	١٣٣٠
٧- مصروفات أخرى	٢٥٥٢	-	٢٥٥٢	٢٦٧٦	-	٢٦٧٦	٥٣٠٣	-	٥٣٠٣	٥٥٣٠	-	٥٥٣٠	٥٧٩	-	٥٧٩
جملة	١٢٩١٤	٢١٥١	١٥٠٦٥	١٤٢٩٤	٢٦٦١٨	١٦٩١٢	١٧٠٧١	٢٨٣٢٨	١٩٨٩٩	١٨١٤٢	٢٨٧٨٧	٢١٠٣	٢٠٤٤١	٣١٦٤	٢٣٦٠٥
٨- دعم حكومي : أ- أسدة كيماوية ب - مبيدات	١٣٣ ٢٠٥٢	- ٢٧٤٨	١٣٣ ٤٨٠	١٨٠٤ ٢٠٥٢	- ٢٧٤٨	١٨٠٤ ٤٨٠	٢٠٩٢ ٢٠٥٢	- ٢٧٤٨	٢٠٩٢ ٤٨٠	٢١٤٣ ٢٠٥٢	- ٢٧٤٨	٢١٤٣ ٤٨٠	٢٣٥٣ ٢٢٧٤	- ٣٠٤٦	٢٣٥٣ ٥٣٢٠
جملة	٣٣٨٢	٢٧٤٨	٦١٣	٣٨٥٦	٢٧٤٨	٦٦٠٤	٤١٤٤	٢٧٤٨	٦٨٩٢	٤١٩٥	٢٧٤٨	٦٩٤٣	٤٦٢٧	٣٠٤٦	٧٦٧٣
جملة المستلزمات السلعية والخدمات والدعم الحكومي	١٦٣	٤٩٠	٢١٢	١٨١٥	٥٣٦٦	٢٣٥١٦	٢١٢١٥	٥٥٣٧٦	٢٦٧٩٩	٢٤٣٣٧	٥٦٣٦٣	٢٧٩٧٣	٢٥٠٦٨	٦٢١	٣١٢٧٨
٩- أجور عمالة وإيجار أرض زراعية	٣٤٩٣	-	٣٤٩٣	٣٧١٨	-	٣٧١٨	٣٩٦٣	-	٣٩٦٣	٤٠٢٢	-	٤٠٢٢	٤١٨٣	-	٤١٨٣
الإجمالي	٥١٢٣	٤٩٠	٥٦١٣	٥٥٣٣	٥٣٦٦	٦٠٦٩٢	٦٠٨٥	٥٥٣٧٦	٦٦٤٢	٦٢٥٥	٥٦٣٦	٦٨١٩	٦٦٩٠	٦٢١	٧٣١٩

حسبك من الجدول رقم (٦،٥) بالملحق في ضوء التقديرات والاقتراضات الواردة بالدراسة .

جدول رقم (٨) مستلزمات انتاج صناعة الغزل والنسيج خلال الفترة ٨٧/٨٦-٨٩/٨٩

كمية بالطن - قيمة بالآلغنية

البيان	١٩٨٧/٨٦		١٩٨٨/٨٧		١٩٨٩/٨٨		١٩٩٠/٨٩	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
(أ) صناعة الغزل								
١- قطن شعر	٣٠٨٠٢٧	٥١٨١٥٠	٢٩٤٦٦١	٥٩١٦٢٣	٢٩٧٢٥٣	٧٢٢٥٩٣	٣١٢٢٩٠	١٠٧٥٣٥٠
٢- صوف خام	٣٠٠٠٠	٩٥٠٠٠	٣٦٩٦٦	١٦٩٠٠٠	٣١٣٩٤	١٩٤٨٠٧	٢٩٥٣٦	٢١٣٧٢٤
٣- جوت خام	٢٢٣٢٥	١٠٦٥٣	٢٢٠٧٦	١٥٥٨١	٢٢٧١٨	١٨٢٢٦	٢٢٠٥٥	٢١٤١٧
٤- تيل	٤٠	١٥٠	٥٧	١٨٣	٥٦	١٩٧	٨٥	٢٥٣
٥- كتان شعر	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٣٨٦٠	٥٧٨٠	٤٠٨٣	٦٤٠٧	٤١٨٠	٧٦٢١
٦- سيرال خام	٤٨٩	٤٣٠	٤٨٣	٤٩٥	٤٨٧	٦٧١	٤٩٠	٧٨٦
٧- خامات لصناعة الألياف	٢٦٥٠٣	٣١٣١٨	٣٦٢٥٠	٤٢٩٥٤	٣٣٤٥٤	٦٣٠٦٢	٣١١٠٤	٩٥٢٧٩
جملة	٣٩١٤٢٤	٦٦٠٧٠١	٣٩٤٤٥٣	٨٢٥٦١٦	٣٨٩٤٥٣	١٠٠٥٩٦٣	٣٩٩٧٤٠	١٤١٤٤٠
(ب) صناعة النسيج								
١- غزل قطن	١١٣٤٤٨	٣٦٤٠٤٩	١١٠٩٨١	٥١١٠٩٤	١١٠٩٥١	٤٦٤٥٦٤	١١٠٣٥٨	٦٦٩٩٣٠
٢- توبس صوف	٨٤١٧	٧٧٨٨١	٣٧٦٩	٥٤٢٤٥	٣١٢٩	٦١١٢٩	٤٢٤٩	٧٤٣٦٧
٣- غزل كتان	٤٩١	٢٢٩٩	٥٠٧	٢٨٠١	٥١٩	٣٠٠٦	١٣٥١	٣٦٧٨
٤- الياف صناعية	٢١١٦٦	٥٤٥٤٢	٢٢٠٩٧	٩٠٢٦٤	٢٤٤٧٢	١٢٢٤٢٠	٢٤٥٧٢	١٤٥٥٧٢
٥- خيوط بوليستر	٥٤٥١	٢٠٦٤٩	٦٢٠٠	١٨٠٠٠	٦٣٩٠	١٩٤٥٠	٦٥٢٢	٢٥٦٨٩
٦- مواد كيمياوية واصباغ	-	٩٢١٣٢	-	١٢٤٩١٥	-	١٤٤٢٨٣	-	١٧٨٨٥٨
٧- غزل جوت	-	-	٢٥٤٤٨	١٦١٨٤	٢٥٧١٤	٣٧١١١	٤٧٤	١١٢٥
٨- أقطان عوادم	٤٨٦٢	١٠٩٥١	٣٨٦٩	١٠٤٤٦	٣١٥	٤٨٣٥	٩٧٠٩	١٧٢٢٢
جملة	١٥٢٨٣٥	٦٢٢٥٠٣	١٧٧٧٦٦	٨٢٧٨٦٩	١٧٦٣٨١	٩٣٩٩٧١	١٥١٤٣٥	١١٦٤٥١
(ج) مستلزمات مشتركة								
١- فحم	-	٨٢٤	٣٣١٩	٦٨٠	٤٨١٥	٨٣٣	٦٥٢٨	١٢١٥
٢- كهرباء ووقود	-	٣٥١٤٩	-	٤٢١٨٧	-	٥٧٧٣٧	-	٧٤٣٤٠
٣- لب خشب	١١٩٣٢	٥٥٨٣	١١١٦٢	١٦٣٦٤	١٢٣٥١	٢٩٣٦٢	٢٤٣٤	٣٣١٨٩
٤- كبريت	-	٣٩٠٨	-	٤٦٣	-	٤٨٢٠	١١٩٨٣	٤٢٩٧
٥- مواد تعبئة وتغليف	-	٤٤٩٦٠	-	٥٦٨٠٦	-	٦٩٢٠٦	-	٨٠٣٨٧
٦- مياه وانارة	-	٣٥٠٠	-	٤٠٢٧	-	٥٠٣٦	-	٦٨١٣

تابع جدول رقم (٨) مستلزمات انتاج صناعة الغزل والنسيج خلال الفترة ٨٧/٨٦—٨٩/٨٩

كمية بالطن — قيمة بالآلف جنيه

البيان	١٩٨٧/٨٦		١٩٨٨/٨٧		١٩٨٩/٨٨		١٩٩٠/٨٩	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
٧- ادوات كتابية	—	١٤٧٣	—	٢٠٦٣	—	٢٧٢٩	—	٢٣٦٦
٨- قطع غيار ومهمات	—	١١٢٣٤٩	—	١٤٧٠٤٠	—	١٧٥٠٦٧	—	٢١٢٣٢٥
٩- صودا كاوية	—	٤٧٠٠	—	٤٨١٣	—	٥٥٤٣	١١٠٠٤	٦٥١٩
١٠- أخرى	—	٤٩٧٨٨	—	٤٧٦٣٢	—	٥١٤٠٦	—	٧٠٠٥٨
جملة	—	٢٦٢٢٣٤	—	٣٢٦٢٨٥	—	٤٠١٧٣٩	—	٤٠١٠٩
١١- مستلزمات خدمية	—	١٠٧٠٠٠	—	١٥١٣٠٠	—	١٦٨٥٣٤	—	٢١١٢٠٠
الاجمالي	—	١٦٥٢٤٣٨	—	٢١٣١٠٧٠	—	٢٥١٥٧٠٧	—	٣٢٣٣٧٠٠
د - الاهلاك	—	١٢١٩١٠	—	١٥٩٩٦٢	—	١٧٩٢٩٨	—	١٩٥١١٠
هـ - الاجور	—	٤٨٦٥١٣	—	٥٥٦٤٥٩	—	٦٣٣٢٧٩	—	٦٧٦٩٣٣

المصدر :- وزارة التخطيط — قطاع الصناعة — ادارة الغزل والنسيج — بيانات غير منشورة •

جداول رقم (٩) التوزيع الجغرافي للموارد من القطن الخام خلال الفترة ٧٠/٦٩ - ٨٩/٨٨

بالآلاف طن مترى

السنوات	الصين	تشيكوسلوفاكيا	فرنسا	ألمانيا غ	ألمانيا ش	المجر	الهند	إيطاليا	اليابان	بولندا	رومانيا	أسبانيا	سويسرا	الاتحاد السوفيتى	يوغلافيا	المملكة المتحدة	بلاد أخرى	جماصة
٧٠/٦٩	٢١٦	٢٤٩	١٨٧	١٢٧	٨٨	١٢٦	٥٩٤	٣٠٤	٤٨٤	٢٢٢	٢٩٨	١٢٤	٥٩	٢٤٤٠	٥٧٦	٥٨	٥٤٥	٦٤٣٨
٧١/٧٠	٢٩٦	٤٢٧	١٦٩	٢٥٤	٧٤	٦٥	٦٤٧	٢٨٩	٥٧٨	٣٢٤	٢٤٥	١١٢	٧٨	١٩٤٥	٨٢	١٠٢	٤٨٦	٦٠٧٣
٧٢/٧١	٣٣٨	٤٢٦	١٩٨	٢٩٦	١٢٢	١٠٥	٤٩٥	٢٢٧	٤٨٩	١٦٥	٣٢٤	١٥٠	٩٢	١٧٧٣	٩٢	٩٢	٥٥٩	٥٩٠٦
٧٣/٧٢	٢٨٣	٢٢٣	٢٠٦	٢٧٠	٤٦	٩٤	٤٥٨	٢٢٠	٨٨٠	١٦٤	٢٤٥	٢٢٧	١٥١	١٦٢٠	٢٠	١١٥	٦٣٨	٦٠٧٢
٧٤/٧٣	١٤٦	٢٩٨	٢٢٨	٢٢٠	٧٨	٨٠	٢٠١	٢٦٩	١١٦٩	٦٨	٢٤٧	١١٩	٩٦	١٢٢٢	٩٥	١٠٤	٥٠٤	٥٢٤٤
٧٥/٧٤	٢٥٦	٢٨٧	١٩٨	٢٢٥	٧٠	٩٤	٤٧٤	٣٨٤	٧١٢	١٦٩	٢٧٤	١٤٦	٩٥	١٨٠٢	٩٩	٩٦	٥٤٦	٥٩٤٠
٧٥/٧٤	٣٨٠	٥٠٧	١١٦	١٢١	١٣٧	٦٤	٩٩	٢٩	١٠٥	٢٤٢	٤٧٥	٣٩	١٧	١٦٢١	٩٧	٢٦	٢٢١	٤١٧٣
٧٦/٧٥	٣٥٤	٢٩٧	١٠٤	٩٩	٥٢	٢٩	٣٨	١٤١	٤٦٦	١٠٢	١٩٠	١١٧	٦٤	٢٤٢	٧٢	٢٦	٣٥٩	٢٩٢٦
٧٧/٧٦	٢٠٨	٢٨٩	١٥٠	١٣١	٨٥	٤٩	٥٣	٣٢١	٦٢٢	١٢٩	٩٠	٦٧	٦٠	٥٧٢	٤٠	٢٢	٢٢٠	٢٩١٧
٧٨/٧٧	٣٩٨	١٠٢	١٣٥	٣١٤	٣٨	٩٦	٧٥	١٥٥	٢٥١	١١٥	٤٣١	٥٦	١٢٣	٣٧١	٢٢٦	٣٠	٢٠٠	٢٧٤٣
٧٩/٧٨	٣٠٤	٣٨٤	١٠٩	٣١٦	١٣٥	١٠١	٤٠	١٧٩	١٠٠	١٦٢	٣٨٢	٨٠	١٢٢	-	١٤١	٧٥	٧٢	٢٩١١
٨٠/٧٩	٢٢٩	٢٩٦	١٢٣	١٥٧	٨٩	٢٨	٤٥	١٢٨	٢٧٠	١٥٢	٢٥٧	٧٢	٧٩	٥٥١	١١٧	٢٦	٢٥٦	٢١٢٦
٨٠/٧٩	٢٩٢	٢٤١	١٦١	١٩٦	١٧٩	٨١	٢٢٢	٢١١	٥٤١	١٦٠	٢٦٦	١٠٩	٨٧	١١٧٦	٩٨	٦٥	٤٠١	٤٥٣٨
٨٠/٧٩	٥٨١	١٢٩	٩٩	٢٨٦	١٢١	٢٥	-	٢٠٨	٤٩١	٩٠	٤٣٠	٨٢	١٨٣	-	١٢٤	٦٤	١٨٩	٢١٢٢
٨١/٨٠	٦٣٩	٢٨	١٦٥	٢٥٠	٤٧	٧٨	-	٢٥٣	٢١٥	١١٠	١٩٧	٦٧	٢٠٠	-	١٩٦	٢٥	٢٤٦	٢١١٤
٨٢/٨١	٤٠٨	٢٩٥	٢٩٧	١١٩	٢٩	١٠٨	-	٤٢٩	١٥٦	٧٥	٢٩١	٨٠	٢٢٠	-	٢٢٧	٥١	٤٦٩	٢٩٠٤
٨٣/٨٢	٢٩١	٢٦٣	١٥٤	٢٢٢	٧٢	١٢٤	-	٤٧٥	٥٤٠	٤٣	١٤٠	١١١	٢٥٧	٢٠٦	١٩٥	٢١	٧٠٢	٢٩٣٧
٨٤/٨٣	٢٣٣	١٦١	٩٧	٢١٦	٣٨	-	-	٤٦٤	٦٠٠	٦١	٤٧	١١٠	١٥٦	٢٧٧	٤٠	٣٤	٢١١	٢٦١٧
٨٠/٧٩	٤٥٠	١٧٧	١٦٢	٢٤١	٨٢	٢٧	-	٢٨٢	٦٥٥	٧٢	٢٤١	٩٠	٢٢٢	١٢٧	١٦٠	٢٤	٢٤٢	٢٥٤١
٨٥/٨٤	٣١٧	١٧٤	٩٧	٢٤٥	١٠٧	٩٢	-	٥١٩	٦٨٢	٦٦	٧٩	٨٤	٢٠٩	٤٢٠	١٠٧	٢٢	٥٨٠	٤٠٥٣
٨٦/٨٥	-	٢٦٤	٢٨	١٥٩	٩٤	١٢٢	-	٤٨٠	٥٥١	٤٢	١٩١	٥٢	١٢٩	٢٠٠	١٤٥	٤٥	٢٤٢	٢٩٢٧
٨٧/٨٦	٧٠	٢٠٥	١٩	١٢٢	٨٢	٨٧	-	٣٥٤	١٥٢	٣١١	١٦٦	٦٠	٤٧	١١١	١٥٠	٣٤	٢٤٢	٢٧٠٥
٨٨/٧٧	٣٤	١٩١	١٧	٧٦	٣٦	٤٩	-	٣٥٢	٣٨٤	-	٧٢	٤٠	٢٩	٢٠٥	٨٠	٢٢	٢١٨	١٩٢١
٨٩/٨٨	٢٠	١٢٨	٢٠	٤٩	٢١	٢١	-	١٤١	٣٠٠	٤٩	٢١	٢١	٢٢	٢١٩	٥٥	٢٠	٢٤٩	٢٣٤١
٨٥/٨٤	٨٨	٢١٢	٢٨	١٥٠	٦٦	٧٦	-	٢٩١	٥٢٧	٤٦	١١٠	٥٢	١١١	٢٥٩	١٠٢	٢٥	٢٢٧	٢٥٩٢
٨٠/٧٩	٢٦٩	١٩٤	١٠٠	١٩٥	٧٣	٧١	-	٢٨١	٥٢٨	٦١	٧٥	٧١	١٧٢	١٩٨	١٢١	٢٨	٢١٥	٢٠٦٦

غير متوافر
المصدر:

البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - اعداد سنوية مختلفة .

جدول رقم (١٠) التوزيع الجغرافي للموارد من الغزل خلال الفترة ١٩٧٩/٧٠

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
كمية	كمية	كمية	كمية	كمية	كمية	كمية	كمية	كمية	كمية
أوروبا الغربية	٩١٢٩	٤٦٤٤	٣٦٨٦	١٣٥٦٦	١٠١٦٦٣	١٠١٦٦٦	١٠١٦٦٦	١٠١٦٦٦	١٠١٦٦٦
أوروبا الشرقية	٢٤٤٩٨	٢٥٦٥٦	٢٦٨٦١	٢٦٨٦١	٢٦٨٦١	٢٦٨٦١	٢٦٨٦١	٢٦٨٦١	٢٦٨٦١
أفريقيا	٣٦٣١	٢٨١٣	٢٨١٣	٢٨١٣	٢٨١٣	٢٨١٣	٢٨١٣	٢٨١٣	٢٨١٣
آسيا	١٣٦٨	١٣٦٨	١٣٦٨	١٣٦٨	١٣٦٨	١٣٦٨	١٣٦٨	١٣٦٨	١٣٦٨
دول عربية	١٦٥٥	١٦٥٥	١٦٥٥	١٦٥٥	١٦٥٥	١٦٥٥	١٦٥٥	١٦٥٥	١٦٥٥
أمريكا	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩
أستراليا	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
المنطقة الحرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي	٤١٣٧٠	٤١٣٧٠	٤١٣٧٠	٤١٣٧٠	٤١٣٧٠	٤١٣٧٠	٤١٣٧٠	٤١٣٧٠	٤١٣٧٠

المصدر : صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات - أعداد متوقعة .

"مراجع باللغة العربية"

- | | | | | | |
|-----|--|---|---|---|---|
| ١- | الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، صناعة حلج وكبس القطن فى ج.م.ع ، القاهرة ، أعداد مختلفة . | | | | |
| ٢- | نشرة الري والموارد المائية ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٤ | " | " | " | " |
| ٣- | دليل الوحدات الاقتصادية المتابعة للقطاعين العام والخاص ، القاهرة ، ١٩٨٥ . | " | " | " | " |
| ٤- | سوق العمل فى مصر ، قطاع الزراعة والصيد ، القاهرة ، ١٩٨٥ . | " | " | " | " |
| ٥- | الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة ، أعداد مختلفه | " | " | " | " |
| ٦- | وسائل تنمية الصادرات المصرية - دراسة تحليلية ، القاهرة ١٩٨٩ . | " | " | " | " |
| ٧- | الاهرام الاقتصادى ، العدد ١١١٧ ، يونيو ١٩٩٠ | | | | |
| ٨- | صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات ، النشرة الشهرية ، الربع الثالث لعام ١٩٨٨ . | | | | |
| ٩- | عبد القادر دياب ، تخطيط الانتاج الزراعى ، مذكرة خارجية رقم (١٤٧٧) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٨ . | | | | |
| ١٠- | السياسه الزراعيه فى ج.م.ع ، مذكرة داخلية رقم (٨٩٥) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٠ . | " | " | " | " |
| ١١- | دكتور/محمد سعيد كامل ، محاصيل الالياف والعلف الاخضر ، كلية الزراعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٤ . | | | | |
| ١٢- | معهد التخطيط القومى ، الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر ، قضايا التخطيط والتنمية ، مجلد رقم (٢٨) ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٥ . | | | | |
| ١٣- | التنمية الزراعية فى مصر ، الجزء الاول ، الموارد الزراعيه القاهرة ، ١٩٨٠ . | " | " | " | " |
| ١٤- | الملاح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعيه الجديده ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد رقم (٣٦) القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ . | " | " | " | " |

١٥- معهد التخطيط القومي ، أثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعي ، قضايا التخطيط والتنمية في مصر ، مجلد رقم (٦٠) ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٠ .

١٦- هيئة القطاع العام لشئون القطن ، النشرة الشهرية للقطن ، عدد مايو ١٩٩٠

١٧- وزارة التخطيط ، الخطة السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أعداد مختلفة

١٨- " " قسم الغزل والنسيج ، بيانات غير منشورة .

١٩- وزارة الزراعة ، التعداد الزراعي لعام ١٩٦١ .

٢٠- " " التعداد الزراعي لعام ١٩٨٢/٨١

٢١- " " الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، بيانات غير منشورة .

٢٢- " " الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، نشرة الاقتصاد الزراعي أعداد مختلفة .

٢٣- " " وزارة الزراعة ، معهد الاقتصاد الزراعي ، قسم بحوث الاراضي بيانات غير منشورة .

٢٤- " " المجلة الزراعية ، مايو ١٩٩٠ .

Cotton World Statistics, International
Cotton Advisory Committee, Washington
D.C, Various Issues .

(١) دراسة الهيكل الاقليمي للعماللة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنظمة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية منظمة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى

عام ١٩٨٥ . (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية . (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهتها

(١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٥) . (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين . (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر

العربية . (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨) . (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها . (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيا وحاضرها (ثلاثة اجزاء) . (يوليو ١٩٨٠)

A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980 (١٥)

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية . (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية .

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر) . (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

- (٢٠) الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري (ثلاثة أجزاء) . (أبريل ١٩٨٢)
- (٢١) التنمية الزراعية في مصر (جزئين) . (سبتمبر ١٩٨٢)
- (٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها . (أكتوبر ١٩٨٣)
- (٢٣) دور القطاع الخاص في التنمية (نوفمبر ١٩٨٣)
- (٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأشارها على السياسات الزراعية في مصر . (مارس ١٩٨٥)
- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند وبيوغوسلافيا . (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الافاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعي في اطار التكامل بين مصر والسودان . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار في ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي . (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية في تنمية الاساليب الفنية للانتاج في مصر (جزئين) . (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة وأصلاح هيكل توزيع الدخل القومي . (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتعلقة باستصلاحها واستزراعتها (نوفمبر ١٩٨٦)
- (٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان في مصر (مارس ١٩٨٨)
- (٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)
- (٣٩) تقدير الايجار الاقتصادي للاراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمي لجمهورية مصر العربية عامي ٨٠، ١٩٨٥ . (يونيو ١٩٨٨)
- (٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأشارها الاقتصادية (يونيو ١٩٨٨)

- ٤١ - بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٢ - نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد واللقاء
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٣ - دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٤ - دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع الصناعى
أكتوبر ١٩٨٨
التابع لوزارة الصناعة .
- ٤٥ - الجوانب الشكاملة وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية
الاقتصادية والاجتماعية
فبراير ١٩٨٩
- ٤٦ - امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى
فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر .
فبراير ١٩٨٩
- ٤٧ - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر
سبتمبر ١٩٨٩
- ٤٨ - دراسة تحليلية لآثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
على تطوير التنمية للقطاع الزراعى
فبراير ١٩٩٠
- ٤٩ - الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية
والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر .
مارس ١٩٩٠
- ٥٠ - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر
وفرض الاستثمار المتاحة للتنمية .
مارس ١٩٩٠
- ٥١ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى
مايو ١٩٩١
- ٥٢ - بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر
سبتمبر ١٩٩٠
- ٥٣ - بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى
سبتمبر ١٩٩٠
وتكنولوجى
- ٥٤ - التخطيط الاجتماعى والانتاجية
أكتوبر ١٩٩٠
- ٥٥ - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه
والطاقة ..
- ٥٦ - دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٧ - بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٨ - بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى
نوفمبر ١٩٩٠

- ٥٩- سياسات اطلاق ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية) نوفمبر ١٩٩٠
- ٦٠- بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية ديسمبر ١٩٩٠
- ٦١- الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع يناير ١٩٩١
- ٦٢- امكانيات التكامل الزراعى بين دول مجلس التعاون العربى يناير ١٩٩١
- ٦٣- دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى ابريل ١٩٩١
- ٦٤- بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظه مطروح (جزئين) اكتوبر ١٩٩١
- الجزء الاول : القطاعات الانتاجية
- ٦٤- بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظه مطروح (جزئين) اكتوبر ١٩٩١
- الجزء الثانى : القطاعات الخدمية والبنية الاساسية
- ٦٥- مستقبل انتاج الزيوت فى مصر اكتوبر ١٩٩١
- ٦٦- الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية اكتوبر ١٩٩١
- ٦٦- الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها - مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية اكتوبر ١٩٩١
- ٦٧- خلفية ومضمون التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا . ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى ديسمبر ١٩٩١
- ٦٨- ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر ديسمبر ١٩٩١
- ٦٩- ادارة الطاقه فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا ديسمبر ١٩٩١
- ٧٠- واقع وافاق التنمية فى محافظه الوادى الجديد يناير ١٩٩٢
- ٧١- انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى يناير ١٩٩٢